الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية

الجزء الثامن

الملخص النظري والدراسة الميدانية

الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية

الجزء الثامن

(8 - 9)

الملخص النظري والدراسة الميدانية

د/ شائف شرف عثمان الحكيمي (*)

(*) باحث في مركز التطوير وضمان الجودة ـ جامعة صنعاء.

الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية (تسعة أجزاء)

الطبعة الأولى 2022م

رقم الإيداع بدار الكتب 2022/72

الناشر: مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

ص.ب (18226) صنعاء – اليمن

هاتف: 01-442432

بريد الكتروني info@muhajirun-ye.org

رابط الموقع www.muhajirun-ye.org

سُجل بمكتب حقوق الملكية لدى مكتبة الكونجرس برقم: TX0009320890

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق الطبع والتصوير إلاَّ بإذن خطي من المؤسسة.

راعي المشروع – رئيس مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية
الأستاذ / علوان سعيد محمد الشيباني
سماء فريق دراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية (ترتيب أبجدي):

1- أ. أحمد صالح الجبلي
2- د. أحمد قائد الصائدي
3- أ. أحمد عبده سيف
4- د. أحمد محمد عبد اللاه السقاف
5- أ. العزي محمد حمود الصلوي
6- د. أمين محمد سعيد نويصر
7- د. جمال حزام محمد النظاري
8- أ. جمال عبد الرحمن الحضرمي
9- أ. حسن عبد الوارث محمد البناء
10- د. حمود صالح العودي
11- د. شائف شرف عثمان الحكيمي
12- د. صادق عمر مكنون
13- د. صالح أبوبكر بن الشيخ أبوبكر
14- أ. عبد الباري محمد طاهر
15- عبد الله محمد عبد الله بن ثعلب
16- د. عمرو معد يكرب الهمداني
17- أ. قادري أحمد حيدر الأديمي
18- أ. محمد عبد الوهاب الشيباني

باحثون مشاركون بأوراق بحثية

1. أ. أكرم محمد علي المصنعي
2. أ. فؤاد علي الشرجبي
3. أ. محمد سلطان اليوسفي
4. د. محمد عبدالرحمن سجوه
5. د. يحيى محمد أحمد غالب

المساعدون التنفيذيون

1. رحاب عبده علي الصغير
2. عزام أحمد غيلان الشيباني
3. لينا عبدالقادر العبسي – سكرتارية مركز الدراسات

تصحيح لغوي

1. د. عبدالله علي الكوري
2. د. محمد حسين خاقو
3. د. عبده محمد صالح الحكيمي

تصميم الغلاف

إخلاص عبدالله طه علي

محتوى الجزء الثامن

المبحث الأول: الملخص النظري العام للدراسة. 7
المبحث الثاني: إجراءات الدراسة الميدانية..... 151
المبحث الثالث: نتائج الدراسة الميدانية 165

المبحث الأول

المُلخَّص النظري العام للدراسة

مقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة من الظواهر الملازمة لليمنيين مُنْذُ القدم، وحتى الوقت الحاضر، ولذلك حظيت باهتمام العديد من الدارسين، والباحثين المتخصصين في مختلف مجالات العلوم الإنسانية، الذين وجهوا جُلَّ جهودهم العلمية النظرية والميدانية لدراسة ظاهرة الهجرة اليمنية ومحاولة تفسيرها، والكشف عن أسبابها، وأوضاع المهاجر اليمني في بلد المهجر، وتأثيره فيها، وتأثيره في وطنه اليمني في مختلف مجالات الحياة. وفضلاً عن تلك الدراسات العلمية هناك العديد من المؤلفات والتقارير الصادرة حول هذه الظاهرة، شكَّلت في مجملها تراكماً معرفياً هائلاً، عكس مسارات تاريخ الهجرة اليمنية من جوانبها المختلفة، بشكل مباشر وغير مباشر، سواءً من حيث أسبابها أو أوضاع المهاجر اليمني في بلدان المهجر، والأهم دور المهاجرين اليمنيين وتأثيرهم في بلدان المهجر وفي وطنهم اليمن، وحجم إسهاماتهم، وما قدموه من تضحيات في بناء وإقامة البنية التحتية لتلك الدول في شتى المجالات، لاسيما في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية، وغيرها الكثير من مجالات الحياة، بما يجعل الإنسان اليمني يشعر بالفخر والاعتزاز بما قدمه لتلك البلدان وشعوبها، مُنْذُ القدم وحتى عصرنا الحاضر.

إن غياب التذكير بدور وتأثيرات المهاجرين اليمنيين عبر التاريخ - ليس في بناء الأوطان وإسهاماتهم وتضحياتهم الكبيرة فحسب - بل وتذكير الأجيال بتجاربهم ومغامراتهم في مواجهة أصعب الظروف، وكيف استطاع الإنسان اليمني تجاوزها وتحقيق كل ما يطمح إليه من خلال اكتساب المهارات والمثابرة والإتقان والأمانة... إلخ، يعد إهداراً وضياعاً لثروة معرفية بحجم الوطن في غاية الأهمية. ولذلك تتطلب الكثير من الاهتمام لإبرازها والحفاظ عليها،

وتعريف الآخرين بها، بدلاً من التنكُّر لها. خاصة وقد بدأت تظهر العديد من الشواهد الدالة على إنكار بعض الدول لذلك الدور والتأثير الإيجابي للمهاجرين اليمنيين، تجلَّت أبرز صور ذلك الإنكار في سوء المعاملة، وسنِّ القوانين والتشريعات التي من شأنها الحد من أنشطة وأوضاع اليمنيين والتنكيل بهم، ليصل الأمر إلى حدِّ مصادرة ممتلكاتهم وأموالهم، وهو ما شكَّل بحد ذاته دعوةً للباحثين والجهات المعنية والمهتمة وطنياً بظاهرة الهجرة اليمنية إلى ضرورة التذكير بدور وتأثير المهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر، وفي وطنهم اليمن، وذلك من خلال القيام بدراسة علمية للكشف عن حقائق ظاهرة الهجرة اليمنية عبر مراحلها التاريخية المتعاقبة مُنْذُ القدم وحتى الوقت الحاضر.

وعلى هذا الأساس، ومن منطلق وطني، بادرت (مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية)، إحدى (مؤسسات مجموعة العالمية للسفريات والسياحة)، بتبني مشروع دراسة "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، نظرياً وميدانياً.

المُلخَّص النظري العام للدراسة

تمهيد:

بدايةً لا بد من التأكيد على أن الدراسات النظرية التي أعدها الباحثون ضمن فريق الدراسة هي أساس الخلفية النظرية لظاهرة الهجرات اليمنية بشكلٍ عام، حيث وفرت معلومات دقيقة وتفصيلية أحاطت بجميع جوانب ظاهرة الهجرة اليمنية في مختلف مراحلها التاريخية، وفي ضوء الحدود الموضوعية لدراسة "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية" التي تقع في ثلاثة محاور رئيسية، وهي: (الأسباب، الأوضاع، الآثار المتبادلة)، تم إعداد هذا الملخَّص النظري في حدود المحاور الثلاثة المذكورة، بالاعتماد على محتوى بعض تلك الدراسات النظرية، التي تقع في تسعة أجزاء ضمن مخرجات مشروع دراسة **"الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"**.

تجدر الإشارة إلى أن عملية إعداد هذا الملخَّص النظري سارت على مستوى كل محور من المحاور المذكورة أعلاه، حسب المراحل التاريخية لظاهرة الهجرة اليمنية، والتي صُنفت بخمس مراحل، وهي:

1. المرحلة الأولى: هجرات ما قبل التاريخ (هجرات أسطورية).
2. المرحلة الثانية: هجرات التاريخ القديم (هجرات افتراضية).
3. المرحلة الثالثة: هجرات العصر الإسلامي (هجرات حقيقية).
4. المرحلة الرابعة: الهجرات الحديثة.
5. المرحلة الخامسة: الهجرات المعاصرة.

وعلى هذا الأساس تم عرض الملخَّص النظري لكل محور من محاور الدراسة الثلاثة، وعلى النحو الآتي:

أولاً أسباب الهجرة:

المرحلة الأولى: أسباب هجرات ما قبل التاريخ (هجرات أسطورية):

أشار العديد من الباحثين إلى أن أسباب الهجرة خلال هذه المرحلة التاريخية لا تزال غير معروفة، ولا توجد دلائل وقرائن علمية لإثباتها، وبالتالي هي أقرب إلى الروايات الأسطورية منها إلى الاحتمالات الافتراضية، فالهجرات الأسطورية تميزت بأنها كانت هجرات جماعية، إلا أن أسبابها الرئيسية غير معروفة بشكل قاطع ومؤكد علمياً، كما حصل لهجرة جُرهم بن قحطان، التي جرت من بابل إلى اليمن لأسباب غير معروفة، وكما هو الحال عن هجرة من بقي بعد الطوفان فهاجروا إلى بابل، والنزاعات بين بعض ذرية نوح في بابل، بين جُرهم وحِمْيَر، حيث هاجرت الأولى إلى مكة. كما يُعتقد أن الجفاف والقحط وبالتالي المجاعة كانت سبباً محتملاً للهجرات القديمة، كما حصل لعاد الثانية. كذلك بالنسبة للصراع السياسي بين الجماعة القبلية والدولة، كما هو عند الصليبي في "تيه بني إسرائيل". ومن ضمن الأسباب التي أدت إلى أن تقذف جزيرة العرب بالعدد الكبير من السكان، هوما يروى عن تغيُّر مناخي مستمر طرأ عليها، أدى إلى انحباس الأمطار عنها وشيوع الجفاف، فهلك من هلك وهاجر من هاجر من جزيرة العرب[1].

أما بالنسبة للأسباب التي دفعت بالساميين إلى الهجرة من اليمن إلى الحبشة، فيقول بعض المؤرخين إن الحروب الطاحنة المستمرة هي التي أجبرتهم على

(1) الجبلي، أحمد، "تمهيد"، الجزء الأول ص، 62. مشروع دراسة "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

ترك ديارهم، بينما يذكر آخرون بأن هذه الهجرات قد حدثت بسبب ضيق الرقعة الزراعية بالنسبة لعدد السكان المتزايد[2].

ولعل من أكثر العلماء شهرة الذين نسبوا هجرة الساميين، من جزيرة العرب إلى خارجها، إلى عامل الجفاف والتغيُّر الذي وقع في جوّ جزيرة العرب، العالم الإيطالي "كيتاني" "l.caetani" الذي تصوَّر "أن بلاد العرب في الدورة الجليدية جنَّة، بقيت محافظة على بهجتها ونضارتها مدة طويلة، وكانت سببًا في رسم تلك الصورة البديعة في مَخِيلَة كتَّاب التوراة عن "جنة عدن". وجنة عدن المذكورة في العهد القديم هي هذه الجنة التي كانت في نظر "كيتاني" في جزيرة العرب، غير أن الطبيعة قست عليها فأبدلتها صحارى ورمالًا، حتى اضطر أصحابها إلى الارتحال عنها إلى أماكن تتوافر فيها ضروريات الحياة على الأقل، فكانت الهجرات إلى العراق وبلاد الشام ومصر والمواطن السامية الأخرى. وكانت هذه الهجرات قوية وعنيفة بين سنة 2500 وسنة 1500 قبل الميلاد، فدخل الهكسوس أرض مصر، وهاجر العبرانيون إلى فلسطين، ثم تلا ذلك عدد من الهجرات".

ويرى "كيتاني" أن هذا التغيُّر الذي طرأ على جوّ جزيرة العرب؛ إنما ظهر قبل ميلاد المسيح بنحو عشرة آلاف سنة، غير أن أثره لم يبرز، ولم يؤثر تأثيراً محسوساً ملموساً إلا قبل ميلاد المسيح بنحو خمسة آلاف سنة. وعندئذٍ صار سكَّان بلاد العرب، وهم الساميون، ينزحون عنها للبحث عن مواطن أخرى يتوفر فيها الخصب والخير، وحياة أفضل من هذه الحياة التي أخذت تضيق مُنْذُ هذا الزمن.

---

(2) الصلوي، العزي، "الهجرات اليمنية عبر التاريخ إلى منطقة شرق إفريقيا"، الجزء الرابع، ص70 - 71. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

وعلى الرغم من الرواج الكبير الذي لاقته وجهة نظر كيتاني – كما يقول جواد علي – فإن "المستشرق "الويس موسل"، يرى أنها لا تستند إلى أسس تاريخية، ولا إلى أدلة علمية[3].

كما نجد في بعض الكتابات الإفريقية عن أثر الجفاف في الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي سادت بعض أجزاء اليمن، وقد كان الطريق الجنوبي تحت سيادة العرب اليمنيين حتى القرن الأول للميلاد، وكانوا يعملون كموردين لمحاصيل هذه المناطق[4].

وعلى افتراض صحة هذه الكتابات، فإن الجفاف أثر سلباً على المحاصيل الزراعية للمجتمع من ناحية، وعلى العاملين على تصريف تلك المنتجات الزراعية وتصديرها للقارة الإفريقية وباقي المناطق التي استطاع اليمنيون الوصول إليها براً وبحراً مُنْذُ القدم، وبالتالي يمكن القول إن الأسباب كانت بيئية واقتصادية لهجرتهم إلى خارج اليمن بحثاً عن بدائل تتيح لهم ممارسة نفس المهن الزراعية والتجارية.

وفي ذات السياق يؤكد "الجمرة" بأن هناك عاملَيْن أساسيَّيْن قد تحكَّما في الهجرات اليمنية القديمة إلى الحبشة وشرق إفريقيا.

الأول: عامل اقتصادي، تمثل في التوسع والامتداد للدولة اليمنية القديمة على شواطئ شرق إفريقيا وعلى الهضبة الأثيوبية.

والثاني: عامل اجتماعي، تمثل في الصراع من أجل المكانة والتميز والسيادة، مما أدى إلى نزوح العديد من بطون العشائر والقبائل اليمنية إلى كافة أنحاء شبه الجزيرة العربية وإلى الشام ومصر، وإلى منطقة المغرب العربي في

(3) في: الجبلي، الجزء الأول، ص64، مرجع سابق
(4) الصلوي، الجزء الرابع، ص17، مرجع سابق.

شمال إفريقيا. ويرجِّح "الجمرة" أن تلك الهجرات اليمنية إلى الحبشة ومنطقة شرق أفريقيا التي بدأت في القرن السابع قبل الميلاد أو قبله استغرقت وقتاً طويلاً، إذ أنه ليس هناك ما يدل على أن غزواً أو هجرة واسعة تمت دفعة واحدة(5).

وبصدد سبب الهجرة إلى الحبشة يلاحظ "الجبلي" أن "الشيبة" لا يذكر سبباً أكيداً، وإنما يضع احتمالات لا غير، فيقول: إن "سبب هجرة هذه القبائل ربما يكمن في الصراع الذي ساد ممالك جنوب جزيرة العرب من جهة، ولتأمين الطريق التجاري البحري من جهة أخرى، بل وربما كان الوصول إلى مصادر بعض تلك التجارة هو الذي دفع الدولة السبئية إلى إرسال جماعات إلى الساحل الأفريقي لإقامة محطات تجارية في البداية، ثم تتمكن هذه الجماعات من تأسيس مستوطنات هناك، وربما كان للظروف الديموغرافية أيضاً دور، إلا أننا لا نعرفها على وجه الدقة الآن"(6).

ويتفق علماء الاجتماع بصفة عامة، والمشتغلون منهم في قضايا السكان والهجرة على وجه الخصوص، على أن الأسباب والعوامل الجوهرية الكامنة وراء هذه الظاهرة الاجتماعية العامة - التي لا يخلو منها أي مجتمع - تتمثل في مجموعتين من العوامل، وهي ما اصطُلح على تسميتها بـ(العوامل الطاردة والعوامل الجاذبة)، وتتمثل عوامل الطرد في مجموعة الأسباب والظروف الطبيعية والاجتماعية القهرية التي تضطر عدداً من الأفراد أو الجماعات إلى مغادرة مكان إقامتهم الأصلية إلى مكان أو أماكن أخرى، كحالات الكوارث

(5) في: الصلوي، الجزء الرابع، ص23، مرجع سابق.
(6) في: الجبلي، الجزء الأول، ص84 ، مرجع سابق

الطبيعيـة، كـ"الزلازل والجفـاف أو الفيضـان والأوبئـة.. إلـخ"، أو الكـوارث الاجتماعية كـ"الحروب والاضطهاد السياسي أو القومي والديني...إلخ".

أما عوامل الجذب التي، وإن أدت إلى النتيجة نفسها المتعلقة بهجرة عدد من الأفراد والجماعات من مكان لآخر، إلا أنها تعتمد على وجود دوافع غير قهرية لانتقال الناس من مكانهم إلى مكان آخر، بل وإيجابية جاذبة لهم"[7].

إن أسباب الهجرة في هذه المرحلة الضاربة في أعماق التاريخ القديم، أطلق عليها (الهجرات الأسطورية) لعدم وجود ما يثبت صحتها بالدليل القاطع علمياً، ولكن من المسلَّمات الأكيدة أن المجتمع في هذه المرحلة كان مجتمعاً زراعياً يعتمد على الزراعة وما تجود به الأرض، وبالتالي فإن الأرجح منطقياً في تقديرنا أن تكون أسبابها مرتبطة بالكوارث الطبيعية، وما ترتب عنها من تأثيرات على الإنتاج الزراعي الذي كان يشكل أساس الحياة وبقاء المجتمعات واستقرارها، ليس من حيث مصدر الرزق والاكتفاء الغذائي، بل أصبح الإنتاج الزراعي والحيواني في مراحل متقدمة بكميات تفوق الاحتياجات الذاتية، وتصدير الفائض منها إلى مناطق مختلفة من العالم، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل شكَّلت البيئة اليمنية بمناخها وأراضيها الخصبة في ذلك الحين عامل جذب للعنصر البشري، ولكن بمجرد تغيُّر تلك الخصائص الطبيعية وحدوث الكوارث الطبيعية - ولا سيما الجفاف منها وتغيرات المناخ - تغيرت أوضاع المجتمع الزراعي، وتحولت إلى عوامل طرد شكلت في مجملها أسباب الهجرة في هذه المرحلة التاريخية.

---

(7) العودي، حمود صالح، "واقع المهاجرين اليمنيين في الداخل بين إيجابية الدور التنموي وسلبية المعاملة السياسية والاقتصادية"، الجزء الأول، ص148. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

المرحلة الثانية: أسباب هجرات التاريخ القديم (هجرات افتراضية):

تعد أسباب الهجرة في هذه المرحلة امتداداً للمرحلة السابقة، في كثير من الجوانب، مع وجود ما يميزها عن المرحلة السابقة من حيث الدلائل والقرائن التي يمكن إثباتها علمياً بالبحث والتقصي من قبل الباحثين المتخصصين في التاريخ والآثار والأنثروبولوجيا، بالإضافة إلى تطور التقنيات التي يمكن استخدامها في هذه المجالات. بمعنى آخر في المرحلة الأولى لا يوجد مثل تلك الشواهد أو الدلائل المادية التي يمكن إخضاعها للبحث العلمي والتحقق منها علمياً، وهو ما يبرر تصنيفها كهجرات أسطورية، وإنما كل ما هو موجود عبارة عن روايات وقصص لا تستند لدليل مادي، كما هو الحال في المرحلة الثانية، والتي أثبتت بعضاً من تلك الحقائق والشواهد، كما تشير إلى ذلك بعض الكتابات، إلا أن ظاهرة الهجرة خلال هذه المرحلة التاريخية لا تزال تُصنَّف من حيث الأسباب والأوضاع والتأثيرات ضمن دائرة الاحتمالات الافتراضية، وتعد امتداداً للمرحلة السابقة.

وفي إطار هذه المرحلة يمكن إعادة كل حالات الهجرة، في الغالب الأعم، إلى العوامل والأسباب الطبيعية والاجتماعية - السياسية:

فمن حيث العوامل الطبيعية: تتلخص الأسباب بالزلازل والفيضانات والجفاف والجراد والقحط، إضافة إلى الرياح الشديدة (العواصف والأعاصير)، وما ينجم عن كل ذلك من مجاعات مخيفة.

أما العوامل الاجتماعية – السياسية: فتتلخص بكثرة الحروب والفتن وما ينجم عن ذلك من حصار للبلدات والمدن، ونهب الأموال والمتاع والماشية، وتخريب للمنازل والأشجار المثمرة كالأعناب والنخيل وغيرها من أشجار الفاكهة، إضافة إلى هدم سواقي المياه وتغوير الغيول. وبسبب البنية

الاجتماعية، في كثير من الحالات ترحل الجماعة القبلية بكلها من أرضها، وتغادر إلى حيث تلقى مكاناً ترضى عنه ويرضى عنها[8].

بالإضافة إلى إهمال الإنسان لمنشآته، كما حصل في خراب سد مارب الشهير، وربما على الأرجح خراب سدود غيره، أدى إلى هجرة من كانوا يستفيدون منها[9].

وقد تكثفت الهجرات اليمنية إلى شرق إفريقيا، ما بين القرن السادس والثالث عشر بعد الميلاد، وتدفقت السامية من اليمن أكثر منها من الحجاز نتيجة لوفرة السكان، وصغر حجم الفاصل البحري، وبراعة اليمنيين في الملاحة، ووجود موانئ في الشط الإفريقي[10].

وأشار "باوزير"، المقيم في مدينة ممباسا الكينية والمعروف باهتماماته التاريخية، إلى أن دوافع هجرة اليمنيين لشرق إفريقيا كانت بقصد البحث عن سبل العيش الكريم، خاصة بعد أن تعرضت مناطق متعددة في اليمن إلى ظاهرة القحط والجفاف، فكانت الشواطئ المقابلة للبلاد من البحر الأحمر والبحر العربي هي الأماكن التي هاجر إليها اليمنيون، مستخدمين في ذلك قوارب صغيرة وزوارق يدوية[11].

ويُرجع "موسل" سبب الهجرات في هذه المرحلة التاريخية، وتحوُّل الأرضي الخصبة صحارى، إلى عاملين هما:

ضعف الحكومات، وتحوُّل الطرق التجارية، فضعف الحكومات ينشأ عنه تزعُّم سادات القبائل والرؤساء، وانشقاقهم على الحكومات المركزية، ونشوب

(8) الجبلي، الجزء الأول، ص22 ، مرجع سابق.
(9) الجبلي، الجزء الأول، ص56، مرجع سابق.
(10) الصلوي، الجزء الرابع، ص17، مرجع سابق.
(11) في: الصلوي، الجزء الرابع، ص34، مرجع سابق.

الفتن والاضطرابات واشتعال نيران الحروب، وانصراف الحكومة والشعب عن الأعمال العمرانية، وتلف المزارع والمدن، وتوقف الأعمال التجارية، وحصول الكساد، وانتشار الأمراض والمجاعة، والهجرة إلى مَوَاطن أخرى يأمن فيها الإنسان على نفسه وأهله وماله. "مثلًا لا يعود إلى فعل الجفاف الذي أثّر على السدّ كما تصوَّر ذلك "كيتاني"، بل يعود إلى عامل آخر لا صلة له بالجفاف، هو ضعف الحكومة في اليمن، وتزعُّم "الأقيال" و"الأذواء" فيها، وتدخل الحكومات الأخرى في شؤون العربية الجنوبية كالحبشة والفرس؛ مما أدى إلى اضطراب الأمن في اليمن، وظهور ثورات داخلية وحروب، كالذي يظهر من الكتابات التي تعود إلى النصف الثاني من القرن السادس للميلاد، فألهى ذلك الحكومة عن القيام بإصلاح السد، فتصدعت جوانبه، فحدث الانفجار، فخسرت منطقة واسعة من أرض اليمن مورد عيشها الأول، وهو الماء، ويبست المزارع التي كانت ترتوي منه، واضطرت القبائل وأهل القرى والمدن الواقعة فيها للهجرة إلى مواطن جديدة، وتصدُّع السدّ بسبب ضغط الماء على جوانبه، هو في حد ذاته دليل على احتمال فساد نظرية الجفاف[12].

ويذهب آخرون إلى القول ذاته: بأن بوادر هجرة جماعية يمنية كانت قد بدأت مُنْذُ لاحت عوامل الإهمال في رعاية السد وصيانة نواظمه وقنواته، حتى دبَّ الخراب فيها تدريجياً، فتضاءلت الرقعة الزراعية التي كانت تعتمد على مياهه ويبست حقول سبأ وجناتها النضرة الوافرة الخيرات، فتفرق القوم إلى أنحاء شتى، ومنها منطقة الهلال الخصيب شمال الجزيرة العربية، والحبشة التي كانوا قد سمعوا عن خيراتها ونعيم جناتها مُنْذُ القدم[13].

(12) في: الجبلي، الجزء الأول، ص64 - 65، مرجع سابق.
(13) الصلوي، الجزء الرابع، ص71، مرجع سابق.

وهذا ينسجم مع القول إن الجفاف ناتج عن كوارث طبيعية، وكان أبرزها التغير المناخي الذي شهدته اليمن - كما أشرنا إليه في المرحلة السابقة - وما نجم عنه من شحة هطول الأمطار وجفاف الأنهار ومصادر المياه.. إلخ، وبالتالي فإن تصدع السد بسبب ضغط المياه ومن ثم انهياره يكون هو الأقرب للحقيقة، ويعود سبب ذلك إلى إهمال صيانة السد نتيجة انشغال الدولة في تلك المرحلة التاريخية بالصراعات السياسية. كما يُلاحظ أن النشاط الزراعي والاتجار بالمنتجات الزراعية بحراً وبراً هو أساس قوام المجتمع والدولة في هذه المرحلة، وهو لا يختلف كثيراً عن المرحلة الأولى، وبالتالي فإن سبب الهجرة الطارد هو الجفاف وتراجع النشاط الزراعي، ولكن في هذه المرحلة نتيجة لتهدم سد مارب وسدود أخرى ربما بسبب الإهمال، وليس الجفاف بسبب تغيرات مناخية، كما في المرحلة السابقة. كما نستخلص أسباباً طاردة أخرى تمثلت ببعدها السياسي والاجتماعي، وجُلُّها ترجع لعامل التدخلات الخارجية لبلادَي (الحبشة، وفارس). وبالرغم من وجود دلائل وقرائن دالة على تلك الأسباب التي تقف وراء الهجرة في هذه المرحلة التاريخية، إلا أنها تبقى افتراضية حتى يتم إثباتها علمياً.

وبالإضافة للأسباب الطاردة آنفة الذكر، نجد من خلال الكتابات الواردة في الدراسات النظرية لفريق الدراسة ما يشير إلى وجود أسباب جاذبة للهجرة خلال هذه المرحلة، تمثلت بوجود مناطق خصبة صالحة للزراعة، ومنها منطقة الهلال الخصيب شمال الجزيرة العربية، والحبشة، وقد قصدَها من كانوا يتقنون ممارسة هذه المهنة في موطنهم الأصلي، فيما اتجه من كانوا يعملون في البحر والتجارة، وبالذات تصدير المحاصيل الزراعية، إلى الاستيطان وممارسة مهنة التجارة في مناطق شرق آسيا وغيرها، أهمها الهند. لكن ماذا عن أوضاع

هؤلاء المهاجرين في تلك المناطق سلباً وإيجاباً؟ هذا ما سوف نتعرف عليه عند الانتقال إلى محور الأوضاع للحديث عن المرحلتين السابقتين من مراحل الهجرة اليمنية.

المرحلة الثالثة: أسباب هجرات العصر الإسلامي (هجرات حقيقية)**:**

إذا كان من الأرجح أن أسباب الهجرة اليمنية في المرحلتين السابقتين تستند إلى الروايات الأسطورية، والتأويلات الافتراضية، فإن أسباب الهجرات في المرحلة الثالثة تستند إلى دلائل وقرائن مؤكدة، ولذلك صُنِّفت بأنها هجرات حقيقية. وقد أشار "الجبلي" إلى أن الهجرات اليمنية السابقة للإسلام قد شابَ المعرفةَ بها الاضطرابُ والضبابيةُ وعدمُ اليقين من حيث العديد من سماتها، فإن الهجرة اليمنية الإسلامية توفر لنا معلومات مؤكدة تمثل مادة معتبرة يمكن للباحث الاعتماد عليها في رسم لوحة عامة معقولة لتلك الهجرة[14].

ويمكن تقسيم أسباب الهجرة في هذه المرحلة، من المنظور الإسلامي، إلى قسمين رئيسيين، الأول ما يرتبط بالفتوحات الإسلامية مُنْذُ بداية الدعوة الإسلامية، وحتى انتهاء وتفكك الدولة الإسلامية، والثاني ارتبط بنشر الدعوة الإسلامية في مناطق مختلفة اعتنق أهلها الإسلام، بفضل هجرة الفرق والطوائف الدينية إليها، والتي كان لها أسبابها، إما من باب الواجب الديني مثل الفرق الصوفية، أو لأسباب طاردة كالاضطهاد الديني والصراعات السياسية كما حدث مع الفرقة الإسماعيلية، ولا يخلو الأمر من دوافع وأسباب اقتصادية، كما أشارت بعض المصادر.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القسم الثاني من الهجرات لا يقتصر على هذه المرحلة من مراحل الهجرة اليمنية، بل امتد إلى مراحل تاريخية تالية بدافع نشر

(14) الجبلي، الجزء الأول، ص 100، مرجع سابق.

الإسلام، فضلاً عن الرغبة في تأسيس مكانة روحية في مناطق الهجرة والاغتراب. وقد ساهمت العديد من العوامل والأسباب في هذه الهجرة التي شملت الجماعات والأفراد، ولو أن الهجرة الإسلامية هي، على الأرجح، أوسع الهجرات اليمنية القديمة، وذلك بشمولها أغلب إن لم يكن كل اليمن(15).

وفي هذا الصدد تباينت الآراء بشأن دوافع وأسباب الفتوحات الإسلامية، يمكن ردها إلى أربعة دوافع متشابكة، كما وردت عن "الجبلي"، وهي:

- **دافع الفقر والحاجة:** يقول بهذا الدافع بعض الباحثين، ولو أن الأكثر شهرة هو ما جاء على لسان القائد الفارسي رستم، بعد حوار طويل شهير جرى بينه وبين القائد العربي، أحد دهاة العرب المشهورين المغيرة بن شعبة. يقول رستم ورائحة السخرية تنبعث من كلامه: "وإن كان الجهد دعاكم فرضنا لكم قوتاً إلى خصبكم؛ وأكرمنا وجوهكم وكسوناكم، وملَّكنا عليكم ملكاً يرفق بكم". والحقيقة أن قصر دافع الهجرة على الفقر والحاجة، كما يُفهم من النص أعلاه، نظرة قاصرة عن رؤية سعة الدعوة الإسلامية، بل والاستخفاف بها بإرجاعها إلى عامل واحد وحيد هو الجوع، وتجريدها من أهدافها ودوافعها الأخرى، إن سلَّمنا بدافعي الجوع والفقر.

وفي هذا الصدد، يذهب "بندلي" إلى أن القول بأن الإسلام فكرة دينية محضة، وأن ظهوره وتغلُّبه على وثنية العرب وانتشاره السريع بين أكثر أمم الشرق، وفتوحات الخلفاء الراشدين وبني أمية الواسعة ترجع إلى الحماسة الدينية أو التعصب الديني، يعد اليوم قولاً جزافاً، بعيداً عما أثبتته الأبحاث التاريخية والاقتصادية، فقد أصبح اليوم من المقرر أن الإسلام،

(15) الجبلي، الجزء الأول، ص132، مرجع سابق.

كغيره من الأديان الكبيرة، ليس فقط فكرة دينية، بل مسألة اقتصادية واجتماعية أيضاً.

- **دافع الطمع في الغنائم:** لا يختلف هذا الدافع كثيراً عما سبقه (الجوع والفقر). وإذا كان الطمع في الغنائم هو من قبيل تحصيل الحاصل لأهداف الحرب بصورة عامة، فإننا نجد في كتب التاريخ الإسلامي ما يؤكد هذه الحقيقة. من ذلك ما يورده البلاذري من أن الخليفة عمر كان قد ندب الناس إلى العراق، فجعلوا يتحامونه ويتثاقلون عنه.. وقدِم عليه خلق من الأزد يريدون غزو الشام، فدعاهم إلى العراق ورغَّبهم في غنائم آل كسرى، فردوا الاختيار إليه، فأمرهم بالشخوص إلى العراق. وقدم جرير بن عبد الله في بجيلة، أن يأتي العراق على أن يُعطى وقومه ربع ما غلبوا عليه، فأجابه عمر إلى ذلك، فسار نحو العراق".

للتأكيد فقط، إن التسليم بدافع الطمع في الغنائم كأحد أهداف الحرب/ الفتوحات، لا يعد أمراً معيباً – من وجهة نظر التعاليم الدينية – إذا ما عده المرء هدفاً ضمن أهداف أخرى، أهمها نشر الإسلام، إذا ما رفض الطرف الآخر عدم قبول اعتناقه مع رفض دفع الجزية.

- **دافع الجهاد:** يذهب البعض إلى أن أهل اليمن خرجوا تحت السبب المباشر المتمثل في الدعوة إلى الجهاد الحربي لنشر راية الإسلام؛ لأن الجهاد، كما هو معروف، مفهوم أوسع من أن نقصره على القتال، بصرف النظر عن الدوافع العميقة التي ـ دون ريب ـ كان لها نصيبها من فعل الهجرة. هنا أيضاً نواجه ذات النظرة الأحادية التي رأيناها أعلاه، وهي نظرة – للتأكيد فقط – قاصرة، ولا تخدم المصلحة العلمية في رؤية الهجرة والفتوحات. أما أن

يكون الجهاد هو أحد دوافع الهجرة اليمنية، وهو طبعاً أحد دوافع نشر الإسلام[16].

ويكاد يجمع المؤرخون على أن الهجرة اليمنية إلى شرق إفريقيا عموماً ومنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص قد ارتبطت بالفتوحات الإسلامية في زمن الخلافة الراشدة والعصر الذهبي للخلافتين الأموية والعباسية[17]، وكان التوجه إلى أهل اليمن من أجل المشاركة في الفتوحات هو إدراك الخلافة حاجةَ الحرب إلى قوة بشرية كبيرة لا تستطيع تقديمها الجزيرة العربية من دون اليمن، إضافة إلى ضرورة تمتع تلك القوة بخلفية عسكرية لها تقاليد ونظم وخبرات وتمتلك الروح القتالية المتمرسة، وتعتاد النظام، وتحسن استخدام السلاح. من هنا جاء استخدام القبائل اليمنية لتمتعها بتلك القوة البشرية اللازمة[18]. حيث تتابعت موجات الهجرة اليمنية والعربية خلال فترة الفتوحات الإسلامية المبكرة في القرن الأول الهجري (السابع الميلادي) من شبه الجزيرة العربية، ممثلة بالهجرة الكثيفة آنذاك لقبائل اليمن، والأقل كثافة لقبائل وسط وشمال شبه الجزيرة العربية (الحجاز ونجد) إلى الهلال الخصيب، ومصر، وشمال إفريقيا، والأندلس، ومنها جنوباً عبر الصحراء الكبرى إلى السودان الأوسط والغربي وبعض دول جنوب الصحراء الكبرى من ناحية، وعبور عدد من القبائل اليمنية الأخرى عن طريق البحر الأحمر إلى السودان الشرقي، وجنوب السودان، وإريتريا وأثيوبيا، ثم إلى الصومال ودول شرق إفريقيا من ناحية أخرى، مُنْذُ ذلك التاريخ المبكر فقد أصبح لا مجال للحديث عن العروبة من دون اقتران ذلك بالحديث عن الإسلام، وكما يؤكد الباحث السوداني

(16) في: الجبلي، الجزء الأول، ص103، مرجع سابق.
(17) الصلوي، الجزء الرابع، ص29، مرجع سابق.
(18) الجبلي، الجزء الأول، ص129، مرجع سابق.

"التيرابي" بأنه لم يحدث التمازج العربي الإفريقي والعربي الآسيوي عموماً إلاَّ من خلال رسالة الإسلام[19].

ويشير الباحث العراقي ممتاز العارف - في سياق استعراضه لجذور وخلفيات العلاقات الأزلية بين اليمن والحبشة- إلى أنه في أيام (أرماح) حدثت الهجرة الأولى للمسلمين إلى الحبشة، وهي حادثة كما يقول الباحث تهمنا من ناحية أنها تدل على استمرار العلاقات بين ساحلي البحر الأحمر وسهولها في ذلك الوقت. ولم تكن العلاقات بين الشعبين والبلدين لتستمر على ذلك النحو من التواصل الدائم والسهولة واليسر إلاَّ نتيجة لظروف طبيعية تُحتِّم وجود هذه العلاقات. فظروف الحياة القاسية في جنوب شبه الجزيرة العربية وسهولتها في الحبشة تجعل هجرة اليمنيين إليها سهلة ميسرة. كما أن دور الضعف الذي أخذت الحبشة تجتازه إثر ظهور الإسلام، وضياع الشام من يد الدولة الرومانية الشرقية، وحرمان الحبشة من هذا الحليف، ساعد في تنشيط هجرة اليمنيين إليها، وبخاصة بعد أن قامت في الجزيرة العربية حكومة مركزية موحدة ترغم اليمنيين على الخضوع لها، الأمر الذي لم يتعودوا عليه من قبل.. ولذا شهدت الحبشة على إثر قيام الحكومة الإسلامية في المدينة هجرات يمنية مستمرة إلى ساحل الحبشة للتوطُّن والتجارة، كما كانت كثرة المال في يد المسلمين- نتيجة لما وقع في يدهم من الغنائم في حروبهم الأولى- داعيةً إلى إقبالهم على اقتناء الرقيق، ولم يكن أحب إليهم من رقيق الحبشة، فقد اشتهر الرجال منهم بأمانتهم، وتحملهم للعمل، وحبهم له، كما اشتهرت النساء بجمالهن الذي كان مضرب

(19) الصلوي، الجزء الرابع، ص26 - 27، مرجع سابق.

المثل بين جميع أنواع الرقيق، ولم يكن هناك أقرب من اليمنيين ليقوموا بهذا العمل[20].

كذلك نجد أن الهجرات الحضرمية خلال الفترة التي سبقت منتصف القرن الثامن عشر غلب عليها هجرة الحضارمة من السادة المتصوفة من العلويين، وتركز في المناطق التجارية والسياسية، وكان منطلقاً لنشر دعوتهم ومحور نشاطهم الديني[21].

ويرى انجرامس أن هجرات عرب حضرموت إلى الهند أخذت أشكالاً مختلفة، ففي الوقت الذي كانت هجرتهم في بدايتها ذات طابع تجاري، نجدها تطورت فيما بعد لتصبح غايتها البحث عن مزيد من المعرفة من ناحية، ونشر الدعوة الإسلامية من ناحية ثانية، ثم الاستقرار والبحث عن مصادر للرزق، وكانت تلك قاعدة سار عليها العلويون الحضارمة[22].

المرحلة الرابعة: أسباب الهجرات الحديثة:

أخذت أسباب الهجرة في هذه المرحلة من تاريخ الهجرة اليمنية طابعاً وشكلاً مختلفاً، وصارت أكثر تعقيداً واتساعاً، إذ لم تعد كما كانت في المراحل السابقة مرتبطة بكوارث طبيعية وصراعات اجتماعية وسياسية ودينية، كأسباب رئيسية للهجرة التي غلب عليها طابع الهجرة الجماعية، فضلاً عن البُعد الاقتصادي الذي كان في الغالب يعد سبباً ثانوياً، بل على العكس، حيث اتسعت وتعددت في تفاصيلها كأسباب اقتصادية واجتماعية بدرجة رئيسية، وأصبحت الأسباب ذاتها المذكورة في المراحل السابقة ثانوية كانعكاسات أو عوامل تقف

(20) الصلوي، الجزء الرابع، ص32، مرجع سابق.
(21) النظاري، جمال حزام، "الهجرات الحضرمية الحديثة إلى الهند وتأثيراتها مُنْذُ بداية القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين"، الجزء الثالث، ص 32، مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.
(22) النظاري، الجزء الثالث، ص 49، مرجع سابق.

وراء تلك الأسباب ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، وأخذت طابع الهجرة الفردية أكثر منها الجماعية، كما برز نمط أو شكل جديد للهجرة، وهو ما بات يعرف "بالهجرة المعاكسة"، والمتمثل في الانتقال من بلدان المهجر والعودة إلى الداخل اليمني أو الانتقال إلى بلد مهجر آخر، لعبت فيها دول الاستعمار دوراً بارزاً، على مستوى الداخل اليمني، وعلى مستوى بلدان المهجر، بما يحقق مصالحها وأهدافها الاستعمارية، بالإضافة إلى تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن نظام الحكم المغلق. وفي هذا الصدد أشار (الشيباني) إلى أن الهجرة في العصر الحديث اتخذت معنىً تراجيدياً حزيناً وحاداً، ربما لم تكن في معظمها وفي بداية أمرها ناتجة عن الحاجة والفيض السكاني الذي كانت تعاني منه اليمن في فترات من تاريخها القديم. وكانت خلال القرن العشرين انعكاساً لحالة الداخل الفقير والمغلق والظالم، لكنها صارت في ذات الوقت سمة واضحة "مرافقة لظاهرة تاريخية أكثر اتساعاً تتعلق بالاستعمار لمدينة عدن، والغزو التركي المتكرر لبلاد اليمن، وانهيار التجارة وتدهورها في الموانئ اليمنية، وهزيمة الملاحة اليمنية التقليدية أمام مراكب الهولنديين والبرتغاليين والفرنسيين والطليان والإنجليز التي أخذت زمام السيطرة على الملاحة في موانئ اليمن"[23].

فأغلب المهاجرين في النصوص الأدبية تشير إلى أنهم ركبوا البحر أو عملوا على ظهر السفن فيه لالتقاط أرزاقهم، كبحَّارة في الغالب، ونادراً كصيادين[24].

(23) الشيباني، محمد عبدالوهاب، "الهجرة والمهاجرون في أدب اليمن المعاصر"، الجزء السادس، ص13. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

(24) الشيباني، الجزء السادس، ص168، مرجع سابق.

ولم يكن ركوب البحر بالنسبة للمهاجر وسيلة انتقال من مكان لآخر، في وقت انعدمت فيه وسائل التنقل بين البلدان، وإنما أيضاً مكاناً لكسب الرزق. فمعظمهم - إن لم نقل كل المهاجرين اليمنيين إلى ما قبل الحقبة النفطية- اختاروا البحر والسفن البخارية وسيلة للوصول إلى مُستقرَّاتهم الجديدة، أو عملوا على ظهر هذه السفن لالتقاط رزقهم[25].

وتشير معظم النصوص الأدبية المقروءة - عند تعيينها لسبب الهجرة من المشكلة الاجتماعية "الفقر والأمية"، ومن تأثيرات الوضع السياسي الذي انعكس كحالة استبداد وانغلاق - إلى تجسيم هذه الحالة. فالعزلة التي فرضتها سلطة الإمام يحيى بُعيد تسلُّمها مقاليد الإدارة من العثمانيين، غداة الحرب الكونية الثانية في الشمال، كانت أداة من أدوات الحكم بالسطوة[26].

واستتبع العزلة تكثُّف الضغط على قطاع الزراعة البدائي، الذي اشتغل فيه قطاع واسع من السكان، إما في ملكياتهم الخاصة أو في الحيازات الإقطاعية الكبيرة التي امتلكها وجهاء المناطق من مشايخ، ورجال سلطة ودين. تحمَّل الفلاح الأعباء المالية الكبيرة التي كانت تفرضها سلطة الجباية التي تعتمد في مواردها في الأصل على خراج الأرض، الذي كان يقدره المُثمِّنون وعقال المناطق بكثير من المجازفة، والتي تصير مع الوقت ديوناً متراكمة لا يستطيع الفلاحون الصغار والمعدمون سدادها، فلم يكن أمامهم من خيارات بديلة غير بيع الأرض أو الدخول إلى السجن، أو الهجرة خارج حدود المملكة المتوكلية. فالفلاحون الأميون والفقراء الذين اختاروا هذه الوسيلة للهروب من قساوة الحياة لم يجدوا في غالبيتهم غير مستعمرة عدن، إما للإقامة أو مركز مرور

(25) الشيباني، الجزء السادس، ص26، مرجع سابق.
(26) الشيباني، الجزء السادس، ص15، مرجع سابق.

إلى المدن الإفريقية على الضفة الأخرى من البحر، أو العمل على السفن التي تجوب البحار والمحيطات في المتوسط والإطلنطي، وقد كثر المهاجرون من اليمن "للبحث عن فرص عمل لكسب العيش، وبسبب بؤس الأوضاع المحلية، وغلبة الاستبداد وبوح الاستغلال الفاحش، ولأسباب سياسية أيضاً.. فقراء يحتاجون إلى لقمة العيش ويضطر كثير منهم إلى الهجرة والتشرد في آفاق الأرض بحثاً عن عيش لا يتوفر في بلاد تطردهم بجورها وتخلفها وإهمالها لمصالحهم"[27].

قبل أن يصدر رواية "رجال الثلج" كان قد أصدر عبد الناصر مجلي مجموعته القصصية "أشياء خاصة"، التي طغى فيها صوت المهاجرين الجدد إلى أمريكا والباحثين عن قيمتهم الوجودية بعيداً عن محمولات تواريخ ما قبل الهجرة في الوطن المُهاجر منه[28].

المهاجرون اليمنيون في النص السردي "لم يكونوا سوى مجموعة من الرجال المهاجرين الذين ساقتهم أقدارهم إلى الفناء في بلاد الثلج بعيداً عن أوطانهم الدافئة، والتهمهم الغرب مثل قطع الثلج الذائبة، ذابوا في كؤوس الغرب كقطع الثلج الصغيرة، أو كأنهم تماثيل صُنعت من الثلج المتلاشي، عاجَلَهم قدرهم بالموت فيه مستبدلين بقبورهم الدافئة قبوراً ثلجية باردة"[29].

وكل هذه المعاناة التي أوردها الشاعر على لسان المغترب كانت تقف وراء غربة الكثير من أبناء الوطن، وكانت سبباً لهجرتهم، (لقد تضافرت عوامل هجرة اليمني عن أرضه، حتى أصبحت تؤرَّخ بحدتها كالطاعون والجدب والجراد، كرمز لقهر الإنسان بسلطة القمع وقسوة الطبيعة، حتى إن الأرض

(27) الشيباني، الجزء السادس، ص16 - 177، مرجع سابق.
(28) الشيباني، الجزء السادس، ص132، مرجع سابق.
(29) الشيباني، الجزء السادس، ص142، مرجع سابق.

تنبت ولا تثمر، وحتى إن المرء يزرع حقوله، ويحصد حياته بيده، لأن عمره أينع للموت بديلاً عن إيناع سنابله للمناجل، غير أن اليمني جوَّابُ أرضٍ على امتداد تاريخه، فلا بد أن يرحل فيهتدي مقيم براحل، كما يقصُّ المقطع الثالث من قصيدة البالة: والذي يحدد هذا المقطع القهر السياسي الذي كلف الاغتراب، فعلى شُحِّ الأرض بالخير وشُحِّ التجارة بالربح، فقد كان عساكر الطغيان يستلبون القليل والأقل)[30].

وقد أخذت الهجرة الحضرمية، كنموذج بارز للهجرة اليمنية، مُنْذُ النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى غجرات وكلكتا وكيرلا وحيدر آباد الدكن، بنيَّة العمل في الجندية لدى جيوش الدويلات الإسلامية في إقليم مارتا وسط غرب الهند. كما أن المصادر الفارسية تشير إلى أن الامبراطور بهمائي Bahmani حث على ضرورة استجلاب عرب حضرموت للعمل في جيشه، فحذا حذوه بقية أمراء الهند وسلاطينها، إلى جانب أن عدداً كبيراً من عرب حضرموت عملوا لدى خلفائه من السلاطين، حيث يُلاحظ أن جيوش الأمراء والسلاطين المسلمين كانت في أغلب الأقاليم الهندية جُلّهم من عرب حضرموت وأطرافها مثل المهرة ويافع ولحج.

يمكن القول إن الهجرات الحضرمية في العصر الحديث أصبحت تفوق هجراتهم التي مرت بمراحل قبل الميلاد وبعده، وفي العهد الإسلامي وبعده. ومع أن تلك الهجرات اتخذت طريقها لأسباب مختلفة. إلا أن أبرز أسباب الهجرات في العصر الحديث:

(1) جمعت بين الدعوة الدينية والاطلاع والمعرفة.

---

(30) اليوسفي، محمد سلطان، "الهجرة والاغتراب في الغناء اليمني"، الجزء السادس، ص196 - 197. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

(2) الحصول على موارد للعيش والعمل في المجال التجاري، كونها أبرز صفات الحضارمة.

(3) تمثل الجانب الثالث بطلب أمراء الهند للجنود الحضارمة للمجيء والعمل لديهم[31].

(4) وفي بعض المناطق كان سببُ الهجرة هروباً من خطر الصراعات القبلية، وما ينتج عنها من ثأر قبلي أو لنشر الدعوة الإسلامية في مناطق الهجرة والاغتراب[32].

ويذكر الشيباني في أسباب الهجرة أنها لا تتعيَّن في الهجرة الأولى إلا من مضمورات السبب العام لهجرة اليمنيين ككل، لكنها تتجسَّم في الهجرة الثانية لنفس الشخوص بدوافع الظلم والاستبداد الذي يلاقونه من المشايخ والحكام عند عودتهم لقراهم. وسيختلف الأمر قليلاً في المقاربة السردية لموضوع الهجرة من حضرموت إلى الأرخبيل الهندي والسعودية وحتى دول شرق أفريقيا، التي ستأخذ بعداً تجارياً صريحاً مغلفاً بدوافع اجتماعية وثقافية تدخل ضمن أنساق الإرث العائلي، وإن لم يغب أحياناً البعد السياسي الذي ربط بتدخل الإنجليز بشؤون حضرموت. وفي هذا السياق طغت شخصية "انجرامس" كمستبدٍّ داخل النص الأدبي. والهجرة من حضرموت عند آخرين "في أطوارها الأولى خاصة لم تكن اختيارية بل إجبارية من بيئة طاردة قاسية بائسة، كانت تعجُّ باضطراب الأمن والمنازعات القبلية"، كما حدثت أيضاً بسبب الفقر الذي قد يدفع بالأبناء الصغار إلى الهجرة إلى مناطق الثروة الجديدة والقريبة، وهجرة الأطفال "الصبية" الحضارم إلى السعودية ستغدو عند مسعود عمشوش سمة مختلفة عن

(31) النظاري، الجزء الثالث، ص 46 - 47، مرجع سابق.
(32) الصلوي، الجزء الرابع، ص155، مرجع سابق.

طبيعة الهجرة إلى "جاوة"؛ لأنها ضمَّت عدداً كبيراً من الصبية الحضارم للعمل في البيوت[33].

ثم أخذت الأمور في التطور، ومع تغيُّر الأحداث في القرنين التاسع عشر والعشرين، إذ أخذت مجرى وصوراً جديدة، متخذة من العمل في الجندية والتجارة مصدراً للرزق[34]، لذلك أصبحت حلم أغلب اليمنيين عامة، والحضارمة خاصة الذين يعانون من صعوبة الحياة في موطنهم الأصلي، فكانت الهجرات المتدفقة التي اتخذت طرقاً وأشكالاً متعددة للوصول إلى الهند وباقي مناطق الهجرة بالقدرة نفسها التي تمكنوا منها في التاريخ القديم والوسيط، فكانت الطرق نفسها المنفذ الوحيد للوصول إلى مناطق المهجر، وبخاصة إلى الهند، فقد عُرف عن الحضرمي طموحه المستديم في استبدال حياته والبحث عن مناطق يعم عليهم فيها الخير وعلى أهلهم[35].

ومن الجدير بالذكر أن كل الكتابات "التي تناولت وضع المهاجر اليمني وأسباب رحيله عن وطنه، في النصف الأول من القرن العشرين وإلى أوائل الستينيات، تؤكد أن افتقار البلاد إلى العدل هو السبب الأساسي وراء المواكب الطويلة للمهاجرين الذين اتجهوا شرقاً وغرباً، ثم تكاثرت العوامل والأسباب، واندفع كثير من شباب الوطن إلى الهجرة نحو أوروبا وأمريكا والخليج، مدفوعين بروح المغامرة والبحث عن الثروة في المجهول"، فمثلاً يصير الفقر والظلم مُركَّباً خالصاً في معظم النصوص. فعند محمد حنيبر في رواية "قرية البتول" يغدو المهجر خلاصاً لعذابات شخوصه الذين يهربون من الفقر والجوع

(33) الشيباني، الجزء السادس، ص23 - 24، مرجع سابق.
(34) النظاري، الجزء الثالث، ص49، مرجع سابق.
(35) النظاري، الجزء الثالث، ص 50، مرجع سابق.

ومن ظلم عسكر السُّخرة، وظلم السلاطين، وفساد القضاء الذي لا ينصف الضحايا[36].

إن الحضارمة مُنْذُ بداية القرن التاسع عشر كان هدفهم من الهجرة للهند اقتصادياً بحتاً، إلى جانب نشر الإسلام والعادات والتقاليد العربية التي جاءت في المرحلة التالية، ولذلك اتجهوا للعمل لدى الأثرياء والإقطاعيين وأمراء الإمارات الهندية وسلاطينها[37].

أما سبب اتخاذ الحضارمة حيدر آباد مستقراً لهم، وبخاصة بعد مضايقات المستعمر البريطاني، فيرجع إلى إدراكهم بأن تلك الإمارة تشهد نوعاً من الاستقرار، فضلاً عن أن أمراءها كانوا مسلمين، بالإضافة إلى الإغراء المادي وتشجيع أمرائها لاستقدام عرب حضرموت، بكونهم سيكونون بمنزلة صمام الأمان لنفوذهم، وقمع أي انتفاضة أو محاولة تسعى للقضاء على النظام الأصفي، لذلك أصبحت حيدر آباد قبلة عرب حضرموت[38].

وفي بدايات القرن العشرين كان الوطن والمجتمع تتنازعه قوى أجنبية، ممثلة بالاحتلال العثماني والاحتلال البريطاني، وقوى محلية تمثلت بحكم دويلات متنازعة متنافرة. وكان طبيعياً، بناءً على الظروف التي عاشها اليمنيون أواخر القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، أن تتجه أفواج من المهاجرين والمغتربين باتجاه الحبشة، إما كمحطة وسطى للانتقال باتجاه الشمال، وإما كوجهة للعمل والاستقرار[39].

---

(36) الشيباني، الجزء السادس، ص20، مرجع سابق.
(37) النظاري، الجزء الثالث، ص107، مرجع سابق.
(38) النظاري، الجزء الثالث، ص 81، مرجع سابق.
(39) العريقي، أحمد عبده سيف "التأثير المتبادل للمهاجرين والمغتربين على التعليم"، الجزء الخامس، ص100. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

وكانت آخر موجات الهجرة اليمنية إلى شرق أفريقيا هي الهجرات التي تمت في نهاية القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، وهي تعد النهايات الأخيرة لمرحلة الهجرة الثالثة، وتكونت من مهاجرين ضاقت بهم سبل العيش في تهامة، وتعز، وإب، وعدن، والبيضاء، وحضرموت في نهاية عهد الاحتلال العثماني وفترة حكم بيت حميد الدين في شمال اليمن، وعهد الاستعمار البريطاني في الجنوب، أو أشخاص يطمحون إلى إقامة نشاط تجاري في بعض مناطق شرق إفريقيا، وعلى وجه الخصوص في منطقة القرن الإفريقي (أثيوبيا وإريتريا وجيبوتي والصومال)[40].

لقد أسهمت سياسة الاستعمار بدور بارز في أسباب الهجرة اليمنية من خلال قيادتها لحركة تقسيم العمل الدولي وفق سياساتها الاستعمارية الاستثمارية. فقد وجهت بريطانيا وإيطاليا وفرنسا القوى العاملة اليمنية للهجرة إلى الصومال والحبشة وجيبوتي عام 1850م[41].

أما فيما يتعلق بالمراحل التي مرت بها تلك الهجرة الحديثة، وكيف حدثت هجرة البعض منهم من هناك (القرن الإفريقي) إلى فرنسا، فقد ذكر لنا عدد من أعلام الرعيل الأول من المهاجرين الذين التقيناهم بأن (الفحم) كان في ذلك الوقت هو الوقود الرئيسي للبواخر، وكان الأوروبيون بصفة عامة لا يحبذون العمل في هذا المجال لمشقته وأضراره الصحية، ما دفعهم إلى الاستعانة بالعمالة اليمنية لتولي هذه المهمة. وقد حدث أن بعض اليمنيين كانوا يتسللون خلال انتقال البواخر بين الموانئ الأوروبية إلى فرنسا وبريطانيا وغيرها من

(40) الصلوي، الجزء الرابع، ص157، مرجع سابق.

(41) بن ثعلب، عبد الله محمد عبد الله، "الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية (2000-1950 م)."، الجزء الثاني، ص170. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

الدول، حيث كانوا ينزلون هناك بأي بطاقة، نظراً لأنه لم يكن يوجد قبل الحرب العالمية الأولى جوازات أو بطاقات أو صور، وكان كل ما يحمله هذا المهاجر اليمني حينها هو مجرد ورقة على شكل بطاقة عادية. استمر الوضع على هذا الحال حتى منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، إذ أنه بعد أن تم اكتشاف النفط واستخراجه وبدأت السفن الفرنسية تستعمله بدلاً عن الفحم، بدأوا بإعادة اليمنيين الذين لم تكن لديهم هويات من فرنسا، حيث عاد كثيرون منهم إلى جيبوتي، وعاد البعض الآخر منهم إلى اليمن(42).

أما بالنسبة للهجرة اليمنية الحديثة إلى السودان فيؤكد غانم بأن أحدث هجرة يمنية جماعية للسودان حدثت عام 1884م، حينما تعاقد المقاول الإغريقي "انجلو كابوتو" مع عمال يمنيين للعمل كحمَّالين بميناء "سواكن" لتفريغ السفن المحملة بمواد البناء لخط السكة الحديد سواكن – بربرة(43).

ويشير مصدر آخر إلى أن الهجرة اليمنية الحديثة للسودان قد شهدت تنامياً ملحوظاً خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، وبالتحديد عند قيام إحدى الشركات البريطانية بتنفيذ مشروع خزان سنار، حيث كان عمل المهاجرين اليمنيين يتركز في قطع الأشجار، وتنفيذ الأعمال المدنية داخل جسم السد، إلاَّ أن مصدراً آخر يتوقف عند هذه النقطة بالذات، فيذكر بأن خلافاً قد نشب بين اليمنيين العاملين في السد وسواهم من العمال انتهى بقتل اليمنيين لكبير المراقبين المفوَّض من قبل المستعمر الإنجليزي، فترتب عن ذلك أن أصدر الإنجليز تعليماتهم للشيخ علي يحيى الهمداني وشقيقه حسن بترحيل العمال اليمنيين إلى بلادهم، إلاَّ أن أكثر العمال الموجودين تسللوا بمساعدة الأهالي

(42) الصلوي، الجزء الرابع، ص106، مرجع سابق.
(43) الصلوي، الجزء الرابع، ص42، مرجع سابق.

السودانيين وانتشروا في أصقاع مختلفة من السودان عاملين بالمهن الحرة والحرف البسيطة. على أن الهجرة اليمنية الكبرى إلى السودان، حسب المعلومات التي توفرت لدينان كانت قد حدثت عام 1919م، حين قام البريطانيون باستقدام أعداد كبيرة من العمال اليمنيين، وتم التعاقد معهم لبناء ميناء (الشيخ برغوث) المعروف حالياً بميناء (بورتسودان)، وكذلك بناء خطوط السكك الحديدية من بورتسودان إلى كسلا وسنار، فدخلت هذه الهجرة اليمنية الكثيفة للسودان من طريقين: عبر البحر الأحمر عن طريق ميناء سواكن، وعبر إريتريا عن طريق ميناء مصوَّع ثم الانتقال براً عبر كسلا(44).

وفي عام 1940م، رأى الإنجليز الذين كانوا يومها يحتلون السودان أن يستبدلوا الأخشاب بالفحم الحجري الذي كانوا يستخدمونه لتسيير القطارات بالبخار، بعد أن قطع الألمان خطوط البواخر التي كانت تنقل الفحم الحجري لمستعمراتهم، فقرروا أن يستخدموا الوقود الخشبي لتسيير القطارات، وكلَّفوا الشيخ على الهمداني باستقدام العمال اليمنيين، ولكن بطريقة مباشرة هذه المرة من ميناء الحديدة إلى ميناء بورتسودان، حيث كانوا يتولون نقل العمال بعد ذلك من بورتسودان إلى منطقة العزازة عبر خط السكة الحديد.

أما بالنسبة للموجة الثالثة من المهاجرين فقد تدفقت إلى السودان ما بين الأعوام 1940- 1949م، وذلك حسب ما تؤكده المراجع الخاصة بملفات إقامات المهاجرين اليمنيين بقسم الأجانب بوزارة الداخلية السودانية بالخرطوم. وقد ساعد على بلوغ هذا التدفق الجديد ذروته آنذاك الإجراءات التعسفية المهينة التي اتخذتها السلطات الإيطالية المستعمرة لإريتريا وأثيوبيا، التي كانت تسعى لبناء شبكة من الطرق الداخلية في كلا البلدين، وأقدمت على فرض أعمال

(44) الصلوي، الجزء الرابع، ص43 ، مرجع سابق.

السُّخرة على المواطنين المقيمين فيها، وشملت هذه الإجراءات المهاجرين اليمنيين الذين تعرضوا أيضاً لعملية التجنيد القسري والإجباري لدعم المجهود الحربي للقوات الإيطالية، الأمر الذي أدى إلى هروب مجاميع كبيرة منهم عن طريق البر إلى الأقاليم الشرقية في السودان(45).

والأمر لا يختلف عن الهجرة اليمنية إلى بريطانيا، من حيث أسبابها الطاردة والجاذبة، إذ يشير (ضاحيه) 1965م، إلى أن الموجة الأولى البارزة للهجرة اليمنية إلى المملكة المتحدة بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، "كانت السفن البريطانية بحاجة لأشخاص لهم قدرة على العمل في الأجواء الحارة داخل السفن، ولأن البحارة البريطانيين وجدوا صعوبة العمل في غرف الوقود، حيث كانت تلك الغرف حارة جداً، وبشكل لا يمكن احتماله، وبالتالي تم توظيف العرب اليمنيين كوقَّادين للفحم في غرفة الوقود، ولتحملهم لدرجة حرارة تلك المحركات البخارية التي كانت تعمل بالفحم". تحولت البحرية التجارية البريطانية إلى الموانئ الاستعمارية - في غرب إفريقيا وسنغافورة وجزر الهند الغربية وعدن - لملء وظائف غرفة المحركات(46).

ويلاحظ من خلال الأعمال التي مارسها المهاجرون والتي شكَّلت أسباب جذب في هذا البلد أو ذاك، لم تكن لأسباب طاردة تتعلق بانحسار الرقعة الزراعية أو الجفاف، وإنما بسبب الفقر والأمية بدرجة أساسية، وما يقف وراءها من عوامل سياسية واجتماعية على مستوى الداخل اليمني، ومن أبرز تلك العوامل ما يتعلق بالمحافظة على نمط الزراعة المتخلف وعدم العمل على

(45) الصلوي، الجزء الرابع، ص45 - 46، مرجع سابق.
(46) المصنعي، أكرم، "الهجرة اليمنية إلى المملكة المتحدة"، الجزء الرابع، ص247. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

تطويره بما يلبي احتياجات المجتمع ولو في حدوده الدنيا. وعلى مستوى بلدان المهجر، مثل إريتريا وأثيوبيا، فقد كانت أسباب هجرتهم العكسية إلى السودان هي الإجراءات التعسفية، وأعمال السُّخرة التي فرضتها سياسة السلطات الاستعمارية على المهاجرين، ومن هنا تبرز الأسباب الاقتصادية والسياسية الطاردة والجاذبة بشكل واضح خلال هذه المرحلة.

وفي ذات السياق أشار العودي إلى أن الهجرة والاغتراب في ظل الإمامة والاستعمار كانت محكومة بعوامل الطرد القهري من الداخل إلى الخارج، كتعبير صادق عن واقع أداء حركة المعادلة الاجتماعية التاريخية التي تحكم علاقة الإنسان بالمكان في اليمن في الاتجاه السلبي المدمر. ففي ظل سلطة الإمامة الكهنوتية واللاهوتية المستبدة في الشمال، والاستعمارية السلاطينية القبلية المتخلفة في الجنوب، ما كان للحياة بصفة عامة والزراعة بصفة خاصة أن تتطور من نمط اقتصاد القوت الاكتفائي المتخلف إلى نمط اقتصاد السوق الصناعية والتجارية المتطورة، لا بالطريقة الرأسمالية، ولا الاشتراكية.

وكان كل من يحلم بأي شيء يتجاوز عيش الكفاف، مما تزخر به حياة العصر والثورة الصناعية والتجارية والعلمية في الشرق والغرب في الزراعة وغير الزراعة، فما عليه إلا أن يستعد لفصل رأسه عن جسده، باعتباره من المفسدين في الأرض الذين يريدون تغيير سنة الله في خلقه والتشبه باليهود والنصارى، إلا إذا حزم أمره وانتحل لنفسه اسماً غير اسمه، وارتحل إلى عدن، ومنها إلى أي مكان في العالم، كأي شيء مقابل أي شيء. فقد كان على كل من لا تستطيع أن تستوعبهم زراعة القوت المحدودة من السكان المفقرين أصلاً والمتزايدين دوماً أن يستجمع موقفه السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويحمل

وطنه في أعماقه ويرحل رفضاً للواقع وتأميناً للنفس والبقاء، واستعداداً للمقاومة[47].

ولم تقتصر أسباب الهجرة الحديثة الطاردة والجاذبة على البعد الاقتصادي والسياسي، سواءً في الداخل اليمني أو في بلدان المهجر، بل شملت البعد الديني. فمن المعروف أن هجرة الإسماعيليين هي نتاج للاضطهاد الذي واجهته بعد سقوط الدولة الصليحية، ليؤدي ذلك من جديد إلى تشتت الإسماعيلية واضطرار أعداد كبيرة منهم للهجرة إلى الهند بعد أن انشقت من جديد إلى شقين، أحدهما يتبع مَنْ ظلَّ مِنْ الصليحيين في مدينة جبلة، والشق الثاني التحق بـ(الزريعيين) في عدن[48].

ومن خلال نظرة عامة على حالة أتباع الطائفة الإسماعيلية في اليمن، نجد أن هجراتهم كانت ظاهرة ضرورية للبقاء، سواءً تلك الهجرات الطوعية، والمتمثلة في التعيينات التي كانت تصدر من حضرة مركز الدعوة في اليمن إلى عُمان والهند الشرقية، أم بهدف إدارة الدعوة وأتباعها هناك وتنظيم شؤونها؛ أم من خلال عمليات الإزاحة والتهجير والنفي التي تعرضت لها من الأئمة الزيديين[49].

وبالنسبة للهجرة الخارجية كانت الهند هي موطن قدم للمهاجرين الإسماعيليين اليمنيين، فقد كانت هي الملاذ الآمن لهم، ولذا انتقل إليها العديد من الأسر خصوصاً تلك الإسماعيلية الداؤدية، وأما معظم أتباع الدعوة الإسماعيلية السليمانية فقد توجهت نحو منطقة نجران، حيث هدفت من خلال ذلك النزوح

(47) العودي، الجزء الأول، صـ170، مرجع سابق.
(48) النظاري، الجزء الثالث، ص 20 - 21، مرجع سابق.
(49) الهمداني، عمرو معد يكرب حسين "إسماعيلية اليمن في المهجر - الأسباب والآثار"، الجزء الخامس، ص245 - 246. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

إلى النجاة بحياة من تبقى ومحاولة إنشاء دولة محايدة في تلك المنطقة الآمنة، مدفوعين على العموم بأمل الحصول على حياة أكثر أمناً وازدهاراً، وكانت كجرات هي أول المستوطنات للطائفة الإسماعلية(50).

المرحلة الخامسة: أسباب الهجرات المعاصرة:

لقد شهد العالم، مُنْذُ النصف الثاني من القرن العشرين، تطورات متسارعة نتيجة لاكتشاف عالم الحاسوب والإنترنت الذي أطلق عليه المؤرخون بـ"عصر الانفجار المعرفي"، والذي تلاشت معه الجغرافيا ببُعديها الزماني والمكاني وأصبح العالم يُعرف بـ"القرية الكونية"، وأصبحت التكنولوجيا هي المسيطرة على كل مجالات الحياة. وبدخول هذا المتغير الهام في عالمنا، تغيرت وفقاً لذلك نوعية العمالة المطلوبة في سوق العمل المحلي والإقليمي والدولي(51).

وبناءً على سياسة الاستعمار، ارتبط تقسيم العمل الدولي عام 1950م بالهجرة إلى دول الخليج النفطية، وقد تزامن تغيير مسار الهجرة الدولية مع منح بعض الدول الإفريقية والآسيوية استقلالها، حيث كانت هذه الأحداث عوامل مساعدة على تغيير مسار الهجرة اليمنية من حضرموت ومن بقية أنحاء اليمن والمهاجر التقليدية الإفريقية والآسيوية إلى دول الخليج العربي(52).

فمنذُ أن اندلعت الحرب العالمية الثانية في عام 1939م واستمرت حتى عام 1945م، وألقت بظلالها الكئيبة على اليمن، وشهدت بعض مناطق اليمن مجاعات، وبعد الحرب العالمية الثانية ومع استقلال معظم دول مناطق شرق إفريقيا، وخاصة في ستينيات القرن العشرين، بدأت موجات الهجرة المعاكسة-

(50) الهمداني، الجزء الخامس، ص263، مرجع سابق.
(51) الحضرمي، جمال عبد الرحمن، "الهجرة التهامية.. أسبابها وآثارها"، الجزء الرابع، ص 175. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.
(52) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص170، مرجع سابق.

أي عودة الكثير من المهاجرين إلى وطنهم الأصلي- وبهذا الصدد يقول بامطرف إن عدد الذين عادوا إلى حضرموت من الصومال وأثيوبيا وكينيا خلال الفترة من عام 1963م وحتى عام 1969م حوالي ستة آلاف شخص، وعاد الكثير من المهاجرين دون أن يحملوا معهم أي شيء، (أي بملابسهم فقط)، وذلك بسبب بعض المشاكل العنصرية والدينية التي شهدتها بعض دول شرق أفريقيا بعد استقلالها، وكذا بسبب التشريعات التي أصدرتها الدول المستقلة للحد من هجرة الأجانب إليها ولمنع انتقال الأموال إلى خارج حدودها، وشكل العائدون وأسرهم عبئاً جديداً على المجتمع اليمني اقتصادياً واجتماعياً. وما يمكن تسميته بمأساة المهاجرين العائدين من شرق أفريقيا، هو نموذج تكرر كثيراً بعد الحرب العالمية الثانية وخلال النصف الثاني من القرن العشرين حيث:

- عاد الآلاف من المهاجرين من تنزانيا بعد التأميم الشامل الذي طال ممتلكاتهم في عهد الرئيس الاشتراكي (جوليوس نيريري) في النصف الثاني من ستينيات القرن المنصرم.
- تكرر الأمر نفسه مع المهاجرين اليمنيين في أثيوبيا وإريتريا الذين تعرضت ممتلكاتهم للتأميم في عهد الرئيس الأثيوبي (منجستوهيلا مريام) في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، ثم تكررت عملية نزوح وعودة المهاجرين من إريتريا في الثمانينيات بسبب الحرب بين أثيوبيا وفصائل المعارضة الإريترية.
- حدث الأمر نفسه مع المهاجرين اليمنيين في أوغندا الذين فقدوا كل ممتلكاتهم خلال الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد للفترة 1981/79م، واستمرت تأثيراتها حتى عام 1986م.

- تكرر المشهد الحزين نفسه مع اندلاع الحرب الأهلية في الصومال نهاية عام 1991م، حيث تسببت الحرب في فقدان المهاجرين لممتلكاتهم وأموالهم وشركاتهم وتجارتهم ومزارعهم، وعاد الكثيرون منهم إلى اليمن أو نزحوا إلى كينيا وأثيوبيا وتنزانيا[53].

إن المتتبع لما آلت إليه الأوضاع المجتمعية المتردية في شمال اليمن وجنوبه، مُنْذُ منتصف القرن العشرين وحتى نهايته، يدرك بأن أفراده قد عانوا العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي عصفت بهم وحرمت العديد منهم من أن يعيشوا حياةً هانئةً كريمةً، بل جعلت البعض منهم يعاني ويكابد نتائجها السلبية وآثارها المدمرة حتى يومنا هذا، مما حدا بالكثير منهم إلى التفكير بجدية في تغيير أوضاعهم الصعبة واتخاذهم لقرار الهجرة إلى خارج الوطن بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشي أفضل. وقد تزايدت أعداد المهاجرين اليمنيين إلى دول الخليج، وخاصةً إلى المملكة العربية السعودية، في منتصف القرن العشرين بصورة واضحة، نظراً لتردّي تلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة في شمال الوطن وجنوبه في تلك الفترة[54].

والحقيقة أن الثورة اليمنية ضد الثالوث المعادي، الإمامة والسلاطين والإنجليز، قد شكَّلت بحق نقطة الانطلاق نحو تفكيك المجتمع القديم بكل دلالاته، والتعامل مع متغيرات العصر بكل معانيه وأبعاده، خصوصاً ما يتعلق من ذلك بالتحول من نمط اقتصاد القوت إلى نمط اقتصاد السوق في كل المجالات بما فيها الزراعة، والذي كان بمثابة غزو سياسي اقتصادي من الداخل والخارج. فبعد أن فشل الغزو السياسي العسكري المباشر من الداخل في

(53) الصلوي، الجزء الرابع، ص157 - 159، مرجع سابق.
(54) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص139 - 140 مرجع سابق.

إسقاط النظام الجمهوري، باشر الغزو الاقتصادي السياسي من الداخل، فلقد كان المفترض حدوث مثل هذا التحول بالنسبة للزراعة بإحدى طريقتين: إما بفعل عوامل داخلية ذاتية تعمل على تطوير اقتصاد زراعة القوت الاكتفائي المغلق إلى اقتصاد زراعة السوق المفتوح على الداخل والخارج، وهو الخيار الأفضل، وإما بفعل عوامل خارجية عن طريق فتح البلاد كسوق مغرية للمنتجات الزراعية المستوردة من الخارج، وهو الخيار الأسرع والذي رغم سوئه وسوء عواقبه إلا أنه قد كان خيار الأمر الواقع الذي فُرض بتخطيط مركز من منتجي وتجار سوق الغذاء الدولي من جهة، وبسبب غياب الرؤية الوطنية البعيدة المدى للمسألة الاقتصادية من قبل الدولة التي كانت مستغرقة في معارك الدفاع السياسية والعسكرية عن الثورة والجمهورية والاستقلال بالدرجة الأولى، وهو الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه لهيمنة سوق الغذاء الخارجي على حساب تدهور إنتاج الغذاء الداخلي ومصادره، والموضح ذلك في الآتي:

- طغيان سوق الاستيراد الخارجي زاد من الهجرة إلى الخارج.

فلقد بدأت عملية تأسيس سوق الإنتاج الزراعي والغذائي المرتبط بالخارج في اليمن بعد الثورة مباشرة عن طريق تقديم كميات كبيرة من القمح والدقيق والزبدة والزيوت... إلخ، من قبل بعض الوكالات التجارية الأمريكية والكندية وغيرها، وتوزيعها مجاناً لذوي الاحتياج تحت شعار ما عرف وقتها بـ"الطعام من أجل السلام" في بداية الستينيات، مروراً بالحصول على القيمة التجارية المجزية للمنتج والتاجر الدولي، مضافاً إليها تعويض الخسائر عن التوزيع المجاني السابق لـ"الطعام من أجل السلام" بعد ذلك في عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، وبعد أن عجز المستهلك المحلي الفقير أصلاً عن دفع القيمة الجديدة لقوته الضروري، بعد أن هجر أرضه الزراعية غير

القادرة بنمط إنتاجها القوتي المكلِّف القديم على منافسه، الهبات المجانية أولاً، ثم الاستيراد التجاري بغالي الثمن بعد إخراج الإنتاج الوطني من السوق ثانياً، وهو الأمر الذي نُصحت معه الدولة من قبل المصادر السياسية الدولية لإنتاج وتجارة الغذاء نفسها بكلمات حق أريد بها باطل، بأن عليها أن تقوم بواجبها "الوطني" تجاه مواطنيها بتأمين العيش الكريم لهم بأقل تكلفة، وذلك بأن ترصد الجزء الأهم من ميزانيتها لدعم المواد الغذائية بالطرق المباشرة، وغير المباشرة.

واستجابت الدولة، بوعي أو بدونه، لهذه النصيحة غير الأمينة مع الأسف بل والمعادية في جوهرها، حتى وصل هذا البند مع منتصف التسعينيات إلى ما يقرب من خمسمائة مليون دولار سنوياً، وهو ما يوازي أكثر من عشرين مليار ريال يمني - بأسعار الصرف الجارية حالياً- من ميزانية دولة فقيرة كاليمن ليدعم بها مزارعي القمح في أمريكا وكندا وأستراليا وتجاره وسماسرته في الداخل والخارج. أما المواطن الذي عاد ليستقر ويبني وطنه في عقد الستينيات بعد الثورة فما كان أمامه من وسيلة لتوفير قيمة ما تحتاجه أسرته وأطفاله من المستوردات الضرورية وغير الضرورية إلا أن يهاجر من جديد، في عقدي السبعينيات والثمانينيات، إلى مناطق الجوار العربي التي فتحت مصراعيها له بعد المصالحة ونهاية الحرب الملكية الجمهورية[55].

- تدهور مصادر الإنتاج الداخلي لصالح الاستيراد الخارجي ومزيد من الهجرة.

إن قلب الحياة في اليمن، هذا المتمثل في الأرض والإنتاج الزراعي، الذي صنع بفضل دوام نبضه وحيويته كل تاريخنا ووجودنا في الماضي، ولن تقوم لنا بدونه قائمة حقيقية في الحاضر أو المستقبل، قد خضع في سياق علاقات

(55) العودي، الجزء الأول، ص 162 ، مرجع سابق.

اقتصاد السوق غير المتكافئة بين الداخل والخارج لعملية استئصال خبيثة واستبداله بأجسام غريبة، ومركَّبات صناعية موبوءة من الخارج، حيث خضعت عملية الأرض والإنتاج الزراعي الوطني مُنْذُ مطلع الستينيات وحتى الآن لعملية تناسب عكسي حاد وسريع بين الإنتاج والاستيراد، فبمقدار ما كان يتزايد استيراد وتجارة الغذاء من الخارج كانت تموت خلايا الأرض والإنتاج الوطني في الداخل.

وإذا كانت علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية المتخلفة للإمامة والسلاطين في الداخل قد عزلت وكبَّلت الإنتاج الزراعي في نطاق الأسرة والقرية كاقتصاد "قوت" في الماضي وحسب، فإن علاقات السوق الرأسمالية غير المتكافئة القادمة من الخارج في عهد الثورة والجمهورية مع الأسف قد أجهزت على اقتصاد القوت إلى عمق القرية والأسرة، وإلى قلب الأرض نفسها، حيث لم تجبره بصمت على الانسحاب من قوام سوق تبادل الغذاء التقليدية المحدودة وقوام إيرادات ونفقات الدولة قبل الثورة فحسب، بل ومن على موائد القرويين والمزارعين وبيوتهم وأرضهم الزراعية أيضاً؛ ليفسح المجال أمام تشكُّل آلية السوق الغذائية الحديثة والعملاقة المرتبطة بالخارج والمنقطعة عن الداخل، بدءاً بصوامع الغلال العملاقة التي نُصبت في ميناء الحديدة المُصمَّمة للاستقبال من الخارج للداخل وليس العكس بطبيعة الحال، مروراً بالشركات والوكالات العملاقة لاستيراد وتوزيع الألبان والدهون واللحوم والأغذية المصنعة "الملوثة والفاسدة طبعاً"، وصولاً إلى عصير الطماطم والثوم والبسباس والملح.

ولم يكن أمام السواد الأعظم من الأيادي العاملة في المدن والأرياف اليمنية بالدرجة الأولى كي يؤمِّنوا متطلبات حياتهم المعيشية ومعيشة أسرهم وأبنائهم في الداخل من المستوردات الخارجية، وبعد أن أُسقطت آخر أوراق اقتصادهم

ومعيشتهم الوطنية، وهو الإنتاج الزراعي والحرفي، إلا أن يعاودوا الهجرة من جديد إلى المحيط العربي والدول الأخرى(56).

وفي ذات السياق أشار (بن ثعلب)، ما يؤكد أن هذه السياسة الاقتصادية والمتمثلة باقتصاد السوق، والتحول إلى الاعتماد على المستورد لم تكن مقتصرة على اليمن، بل شملت كل دول المنطقة العربية. فخلال فترة السبعينيات واجه غالبية سكان الدول العربية مصاعب اقتصادية تمثلت في ارتفاع تكلفة المعيشة والصعوبة التي تصل إلى درجة الاستحالة فيما يتعلق بتوفير المال اللازم للاحتياجات الأساسية في حياة المواطنين، وقد ترافقت حالة العُسر هذه مع قيام إغراء إمكانية تكديس كمية كبيرة من المال خلال فترة قصيرة، وذلك عن طريق الهجرة للعمل في أحد البلدان النفطية. وبالفعل أسهم الاكتشاف النفطي في دول الخليج - لاسيما في السعودية والكويت- في هجرة المئات، بل الآلاف من المهاجرين العرب، وفي مقدمتهم اليمنيون، رغبةً منهم في الحصول على فرص عمل بعائد مالي مرتفع؛ لتحسين ظروفهم المعيشية الصعبة في تلك الفترة. وقد ازدادت رغبة العديد من المهاجرين من شمال اليمن في الهجرة، كردّة فعل لما يعانيه المواطن اليمني من ظروف معيشية صعبة، "وتمثل سنة 1975م بدء طوفان الهجرة من شمال اليمن نحو الدول النفطية بدرجة رئيسة(57).

ذلك لأن الدولة في الشمال والجنوب قبل الوحدة، والتي أنهكتها معارك الدفاع عن الثورة والجمهورية، وكذا الدفاع عن الاستقلال، وعلى مدى ما يقرب من عشر سنوات كاملة، لم يكن في وسعها من الإمكانيات ما تلبي به

(56) العودي، الجزء الأول، ص 163، 164 مرجع سابق.
(57) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص 142، مرجع سابق.

طموحات ومطالب الشعب في مرحلة السلام، لأن مصادر الدخل والإنتاج المحلي كانت قد هُمِّشت أو شُلَّت تماماً في الزراعة وغير الزراعة، ووجود المغتربين العائدين من بلدان المهجر الأفريقية في الداخل زاد من تفاقم الأزمة وتفاقم الكثير من مشاكل الصراع الداخلي على السلطة بين الشمال والجنوب، كلٌّ من جهة، وبين الكثير من أطراف الصراع السياسي في كلٍّ من الشمال والجنوب على حدة من جهة ثانية، إلى الحد الذي أنذرت الأوضاع بحالات من بوادر سلسلة من الحروب الأهلية والسياسية من جديد.

فكان رد الفعل الرئيس تجاه هذه الأوضاع السياسية المحيطة والاقتصادية المتدهورة في النصف الأول من عقد السبعينيات هو الهجرة من جديد إلى دول الجوار، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية، والتي فتحت ذراعيها لاستقبال اليمنيين على نطاق واسع، وشهدت اليمن موجة عارمة وواسعة من الرحيل والاغتراب الكبير تحت وطأة عوامل الطرد السياسي والاقتصادي المتفاقم في الداخل من جهة، وعوامل الجذب الجديدة لفرص العمل في دول الجوار في هذه الفترة بالذات، وهي الفترة التي شهدت فيها المملكة العربية السعودية، بالذات مع منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات، طفرةً نفطيةً كبيرةً ونشاطاً اقتصادياً ملحوظاً فيما يتعلق بالإقراض والاستثمار للفئات الدنيا والوسطى في المجتمع بدون فوائد وشبه مجاني للإعمار والزراعة، وتشكَّل لذلك بنك خاص مما خلق فرص عمل واسعة مجزية جداً، بالنسبة لليمنيين، تجاوزت في عوائدها أوروبا والولايات المتحدة، إلا أنها ما لبثت أن تراجعت مع أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات، وهي الصورة المعبرة عن حركة الهجرة العكسية إلى الخارج في السبعينيات، مقابل حركة العودة من الخارج إلى الداخل في أوائل التسعينيات، وهي الصورة الدراماتيكية المتكررة لموجات الهجرة من الداخل إلى الخارج أو

العكس، والتي تحكم بها طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية إلى حد كبير[58].

وفي بداية السنوات الخمس الأولى من عقد الثمانينيات من القرن العشرين انهارت أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتراجعت العوائد النفطية العربية إلى ما يقارب من 92 بليون دولار عام 1985م، وبدأت الدول النفطية بمراجعة سياساتها الاقتصادية، وخططها الاستثمارية، وكان لزاماً عليها مراجعة وضع العمالة الوافدة، لاسيما وأن البطالة أضحت واقعاً معاشاً يطال العمالة الوطنية. فبدأت مرحلة من التشديد والتقييد شملت حزمةً من الإجراءات منها تقليص التعاقدات الجديدة، والتشديد على استقدام المرافقين، وتقليص الرواتب والأجور، ومحاولة فرض ضرائب دخل على الوافدين، وصولاً إلى الاستغناء عن خدمات عدد كبير من العمالة الوافدة. شكَّل ذلك بداية لمرحلة جديدة أصبحت تُعرف بمرحلة "الهجرة المعاكسة" أو "العمالة العائدة".

وإذا كان التراجع الاقتصادي العالمي، بامتداداته الإقليمية، سبباً صارخاً في عودة العمالة الوافدة لتحط في ديارها الأصلية، فاكتمال مشروعات البنى التحتية في عدد من أقطار الخليج العربي كان أيضاً سبباً مضافاً ومهماً في تلك العودة. ولكن حرب الخليج الأولى والثانية ومجمل تداعياتها تسببت في العودة المفاجئة والجماعية للعمالة اليمنية، فقد وصل عدد العاملين العائدين من السعودية والكويت ما يقارب من 732.000 عامل، وما ترتب عليه من ارتفاع لمعدلات البطالة، وتصاعد إشكاليات الاستيعاب. كما زادت بعد ذلك الشروط المقيِّدة للإقامة والعمل في دول الخليج نتيجة لما تأثرت به تلك الدول من سيطرة للعمالة الماهرة من الدول الآسيوية والأوروبية وعدم قدرة المهاجر اليمني على

(58) العودي، الجزء الأول، ص 178 - 179، مرجع سابق.

المنافسة إلا في قطاعات محدودة من جهة، ورغبة تلك الدول في إحلال العمالة الوطنية بدلاً من العمالة المستوردة نتيجة ضغوطات اجتماعية وسياسية داخلية من جهة أخرى. ولذا عملت على إيجاد "نظام الكفيل" ووضع الشروط التقييدية التي جعلت المهاجر يعمل تحت مزاج وسيطرة الكفيل ورحمته واستغلاله، مما عكس صعوبة التعامل مع الأنظمة والقوانين النافذة في تلك الدول وجعلها طاردة للهجرة المعاكسة(59).

لقد أدت سياسات دول الخليج وإجراءاتها تلك تجاه المهاجرين اليمنيين إلى تغيير أوضاعهم الإيجابية إلى أوضاع سلبية، شكَّلت بمجملها أسباباً وجيهة للتفكير بالهجرة المعاكسة باتجاهين: تمثل الاتجاه الأول بالعودة إلى الوطن، وكانت غالبيتهم من العمالة البسيطة وغير الماهرة، والكثير منهم لم يتمكنوا من تحقيق أحلامهم أو ما هاجروا من أجله، وعادوا ليعيشوا نفس المعاناة من جديد. أما الاتجاه الثاني فقد تمثل بالهجرة إلى بلد آخر، وبخاصة من لديهم القدرة المالية للاستثمار في مشاريع صغيرة ومتوسطة نتيجة لوجود أسباب جاذبة ومشجعة كثيرة غير متوفرة أو متاحة لهم في وطنهم اليمن.

ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل أصبحت الأوضاع الراهنة في اليمن طاردة لكثير من العناصر التي كانت مستقرة وتمارس أنشطة اقتصادية في المجالين الإنتاجي والخدمي. إذ يُقدر عدد اليمنيين المقيمين في أثيوبيا في بداية القرن الحادي والعشرين بـ(8000) شخص، إلاَّ أن هذا العدد قد تضاعف كثيراً خلال السنوات الماضية بسبب اضطراب الأوضاع في اليمن بعد 2010م، واندلاع الحرب مطلع عام 2015م، مما تسبب في حدوث هجرة معاكسة للأشخاص والأموال والاستثمارات من اليمن إلى أثيوبيا من جهة، وتعرض

(59) الحضرمي، الجزء الرابع، ص199 - 200، مرجع سابق.

الكثير من التجار والمستثمرين اليمنيين من أصحاب الرساميل المتوسطة والصغيرة في السعودية وبعض دول الخليج للمنع والحصار والتقليص والتضييق والقوانين الظالمة والتشريعات الجائرة التي دفعتهم للبحث عن مَهَاجر بديلة ومناطق آمنة للحفاظ على أموالهم وتنمية تجارتهم واختيار أثيوبيا كوجهة مفضلة من جهة ثانية.

وفي المقابل فإن الاستقرار السياسي النسبي الذي شهدته أثيوبيا خلال العقد الأخير بفعل انتهاجها لنظام الاقتصاد الحر، واستقرار نظام النقد الأجنبي، واهتمام الحكومة بتشجيع فرص الاستثمار الأجنبي إيماناً منها بأهميته للاقتصاد الأثيوبي، قد أسهم إلى حد كبير في اجتذاب أثيوبيا لكمية كبيرة من الأموال والاستثمار الأجنبي المباشر لسنوات متتالية، وأهَّلَهَا لكي تقود القارة الأفريقية والمنطقة في هذا المضمار، نظراً للعديد من الحوافز المشجعة ووجود مجموعة كبيرة من المجالات، وفرص واسعة من الخيارات المشجعة للاستثمار وخصوصاً في المجال الزراعي الذي يوفر فرص عمل لـ80% من سكان البلاد(60).

كذلك بالنسبة إلى السودان، فقد حدثت خلال العقد الأخير حركة هجرة معاكسة ونشطة لرساميل يمنية (من اليمن ودول الخليج) واتجهت نحو الاستثمار في مجالات تجارية وزراعية واقتصادية متنوعة، ولوحظ خلال السنوات الأخيرة قيام اليمنيين بافتتاح مجموعة من المطاعم اليمنية الفخمة برساميل كبيرة، وهذه الظاهرة أصبحت تجارة رائجة ورابحة بين اليمنيين في السودان، وبالذات في مدينتي الخرطوم، والخرطوم بحري، ويشير الفقيه إلى

(60) الصلوي، الجزء الرابع، ص86 - 87، مرجع سابق.

أنه بعد أحداث الربيع العربي عام 2011م، واندلاع الحرب في اليمن عام 2015م، حدثت هجرة معاكسة لليمنيين من اليمن إلى السودان.

وعادت مجاميع كبيرة من اليمنيين الذين كانوا قد غادروا السودان خلال العقود الماضية، وكان العدد الأكبر من هؤلاء العائدين من الجيلين الثاني والثالث من اليمنيين المولودين في السودان الذين استوطنوا في المدن والمناطق السابقة التي كانوا قد غادروها ومنُحت لهم جميع حقوقهم وأعمالهم، وتم التعامل معهم من قبل السلطات كمعاملة المواطنين السودانيين.

وقد حفزت التسهيلات الميسرة والقوانين المرنة الكثير من اليمنيين على التوجه نحو السودان الذي اكتسب عدد كبير منهم جنسيته، ووجدوا فيه المعاملة الكريمة التي تحفظ إنسانيتهم وتصون كرامتهم وتضمن حقوقهم، وغير ذلك من الامتيازات المغرية التي لا يجدونها أحياناً حتى في موطنهم الأصلي[61].

إن الحديث عن الأسباب المباشرة للهجرات المعاصرة لم تعد متعددة، بل أصبح سبباً اقتصادياً مباشراً ووحيداً يقف وراء الهجرات المعاصرة، فرضته كواقع العديد من العوامل السياسية والتغيرات الثقافية التي طرأت على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للمجتمع، منها ما ذُكر سابقاً، ومنها ما سيرد تالياً. فقد أصبح البعد الاقتصادي أساس الحياة المستقرة للفرد والأسرة والمجتمع، هذا الأساس قائم على مبدأ الاستهلاك لكل مستورد دون الاعتماد على الإنتاج المحلي، فالهجرات المعاصرة هدفها تحسين الوضع الاقتصادي للمهاجر وأسرته ومواجهة متطلبات الحياة، كمشكلة اجتماعية.

وفي هذا السياق فقد تعامل الأدباء المعاصرون مع ظاهرة الهجرة بوصفها مشكلة اجتماعية لها أسبابها ودوافعها، والمؤمَّل منها عند المهاجرين وأسرهم

(61) الصلوي، الجزء الرابع، ص59، مرجع سابق.

يتباين بمقدار الأحلام التي يحملها أصحابها في ترحالاتهم. ومثل كل مهاجر يمني كان السبب الأقوى لهجرة "حزام سيف طربوش" في رواية (ربيع الجبال) هو الفقر، وحتى لا يستمر في مشاركة الحمير أعلافها، وبعد تشرد كبير عاد الى صنعاء ليرى حلماً ظن أن جمهورية جديدة ستحققه على تراب الأرض المعزولة والمتخلفة(62).

بعد عودته يعيش في فندق شعبي في قلب المدينة، ويكون قريباً من أحلام شبان يسعون للهجرة إلى بلد الجوار التي صارت حلماً للراغبين بالثراء في دولة النفط الريعية، التي غدت مستقراً جديداً للموجة الجديدة للمهاجرين، بدلاً عن المُستَقَرَّات السابقة التي غادر إليها الآباء والأجداد في أفريقيا وآسيا وأوروبا، وإن كانت ستحمل قليلاً من أحلامهم، مثل حلم (عبده سعيد) في بناء أجمل دار في قريته، فمن خلال حوار بين اثنين من نزلاء الفندق الشعبي يستعدان للهجرة غير الشرعية للسعودية يرصد الراوي التالي: "بيت كأنه قصر من ثلاثة طوابق وبالأحجار الملوَّنة.. يقع على أعلى قمة الجبل.. هكذا أختاره ليكون كالمنارة يتلاعب بعيون شابات القرية أكثر من الرجال"(63).

ويمكن حصر الدوافع والأسباب المباشرة للهجرة اليمنية في تاريخها المعاصر إلى دول الخليج النفطية في الدوافع والأسباب الآتية:

1. توفر فرص العمل ومعدلات الدخل المرتفعة في دول الخليج النفطية، بالإضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية المتطورة التي يحصل عليها أبناء المغتربين وأسرهم.

(62) الشيباني، الجزء السادس، ص150 مرجع سابق.
(63) الشيباني، الجزء السادس، ص152، مرجع سابق.

2. صدور قوانين تأميم الملكيات الخاصة، مما أدى إلى توقف التنمية العقارية في المدن، ومصادرة الأراضي والحيازات الزراعية من المُلاك وتحويلها إلى تعاونيات زراعية تدار بأساليب بيروقراطية بائسة من قبل الدولة في الشطر الجنوبي لليمن، في أوائل عقد السبعينيات، مما أدى إلى هبوط الإنتاجية بسبب تخلف أدوات الإنتاج والإدارة البيروقراطية، وبالتالي فقدان الحافز لدى العمال الزراعيين وصدود المستثمرين في مجال التنمية الزراعية والعقارية.
3. أدت السياسة الاقتصادية والمالية المتشددة في الشطر الجنوبي إلى هروب رؤوس الأموال، وتوقف تحويلات المغتربين أو هبوطها الحاد، مما أدى إلى توقف الاستثمار وحركة التنمية توقفاً تاماً، على مدى ثلاثة عقود على الأقل.
4. الهروب من النظام السياسي الشمولي، ومن قانون الخدمة الوطنية العسكرية الإلزامية الذي كان يستهدف الشباب في الشطر الجنوبي، مما اضطرهم إلى الهجرة بصورة غير شرعية عبر الحدود البرية إلى المملكة العربية السعودية خاصة.
5. هروب الشباب من المناطق الريفية بالشطر الشمالي من تكاليف العادات والتقاليد القبلية، ومنها ارتفاع تكاليف الزواج، وعادة تناول نبتة القات التي تهدر المال والوقت(64).

ويضيف الحضرمي أن دوافع الهجرة الشرعية وغير الشرعية إلى الخارج تتمثل في حزمة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، إضافة إلى تغيُّر في منظومة القيم الثقافية والاجتماعية بشكل سمح بتفشي الظاهرة، وربما تكون مرشحة للزيادة خلال الفترة القادمة، وذلك في ضوء ازدياد عوامل

(64) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص 138 - 139، مرجع سابق.

الدفع لهجرة اليمنيين، سواءً فيما يتعلق بكون هذه العوامل محلية الصنع أو إقليمية وحتى دولية. ولعل أهم دوافع الهجرة هي:

أ- ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية.

ب ـ تفشي ظاهرة البطالة، والمتمثلة في عدم توافر فرص عمل.

ج - ازدادت هجرة الريفيين أيضاً بسبب الانفجار السكاني وتآكل الرقعة الزراعية والتوسع العمراني خلال العقود الثلاثة الماضية، كما أدى ذلك لارتفاع أسعار الأراضي الزراعية والإيجارات التي وصلت إلى أكثر من خمسة أضعاف مما كانت عليه قبل أزمة حرب الخليج، بالإضافة إلى تفاقم مشكلات شحة المياه والري التي أسهمت بشكل كبير في هجر المزارعين وأسرهم لعملية الزراعة.

د ـ كما يعد من الأسباب الهامة والرئيسية لزيادة الهجرة دافع الغيرة والمحاكاة عند الشباب والأسر، خاصة من جيران بعض الشباب العائد من الهجرة بعد تجربة ناجحة، عاد محملاً بالعملات الأجنبية، وأخذ يشيد أفخم القصور والمنازل، ويقتني أحدث وأغلى الموبايلات والسيارات، مما أدى لمزيد من التطلع للهجرة حتى لو كانت هناك مخاطرة، وكذا محاولة الشباب في التوجه نحو الهجرة للتشبُّه بمن سافر وعاد ببعض المقتنيات والملكيات المستحدثة له.

هـ ـ فشل جهات التعليم المهني في تخريج شباب مدرب على العمل، وساهم هذا أيضاً في اتجاه رجال الأعمال والمستثمرين والقطاع الخاص إلى استيراد عمالة أجنبية مدربة من الخارج، رغم زيادة البطالة في اليمن، خاصة في قطاع النفط والخدمات العامة.

و- أدت سياسات تحرير الأسواق إلى اعتماد الاقتصاد اليمني على بعض السلع المستوردة لرخص سعرها في الأسواق العالمية، وبالتالي تدهورت أوضاع بعض المنتجات الزراعية الاستراتيجية التي كان من خلالها يتم تشغيل الآلاف من العمال وتوقف إنتاجها، مثل زراعة القطن والسمسم، وتراجع إنتاج البن ومحصول المانجو وغيرها، مما أدى إلى وجود بطالة موسمية ودائمة.

ز- عدم مواكبة صغار المزارعين لتطورات السوق الحرة في ظل اتجاه الحكومة إلى الانفتاح الاقتصادي دون تقديم الدعم الملائم لصغار المزارعين والصناع والحرفيين، خاصة في مجال التسويق والإرشاد الزراعي، بالإضافة إلى ضعف التعاونيات وغيابها في القيام بدورها في تنمية أوضاع المزارعين.

ح - عدم استقرار الأوضاع الأمنية الداخلية في اليمن طوال العقود الماضية، بمعنى حدوث حروب ونزاعات أهلية داخلية في اليمن، في الفترات الماضية، وبالطبع هروب الناس وهجرتهم للخارج، خوفاً على حياتهم[65].

ثانياً: أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر:

عند التطرق لتناول موضوع أوضاع المهاجرين، يتبادر للذهن مباشرة أن الحديث يقتصر في التعرُّف على أوضاعهم الإيجابية والسلبية في بلدان المهجر، وهذا يعد منطقياً إذا ما نظرنا للموضوع نظرة سطحية. وغالباً ما يتم الخلط بين الأوضاع والتأثيرات المتبادلة الإيجابية والسلبية للهجرة على مستوى الوطن وعلى مستوى بلد المهجر من ناحية، وكذلك الخلط بين الأوضاع وأسباب الهجرة من ناحية أخرى. ولكن بنظرة أعمق نجد أن الأوضاع تعد حلقة وصل

(65) الحضرمي، الجزء الرابع، ص 193 - 195، مرجع سابق.

بين الأسباب والتأثيرات المتبادلة، فالأوضاع السلبية في البلد المُرسِل (الوطن) هي في الأساس العوامل الرئيسية التي أفرزت أو نتج عنها أسباب طاردة، وفي المقابل توجد أوضاع إيجابية في البلد المُستقبِل (بلد المهجر) هي كذلك عوامل نتجت عنها أسباب جاذبة، ومن هنا يبدأ التفكير بقرار الهجرة للتخلص من تلك الأوضاع. كذلك الأمر عندما تتغير الأوضاع الإيجابية إلى سلبية في بلد المهجر لظروف قد تطرأ في أي لحظة فتتحول الأسباب الجاذبة إلى أسباب طاردة للمهاجر، فيبدأ التفكير بالهجرة المعاكسة، إما العودة للوطن أو الهجرة من بلد المهجر إلى بلد آخر، وهكذا تستمر العلاقة بين الأوضاع وأسباب الهجرة. كذلك نجد العلاقة بين الأوضاع والتأثيرات المتبادلة للهجرة، فعندما تكون أوضاع المهاجر إيجابية - سواءً في وطنه أو في بلد المهجر- تنتفي معها أسباب الهجرة الطاردة، وتسود أوضاع مستقرة غالباً ما تكون تأثيراتها إيجابية، ونادراً ما تكون سلبية في عدد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، والعكس بالعكس صحيح عندما تكون أوضاع المهاجر سلبية. لذلك من الصعوبة بمكان الفصل بين الأسباب والأوضاع من ناحية، وبين الأوضاع والتأثيرات من ناحية أخرى، فهي من وجهة نظرنا متغيرات متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض، ومن هذا المنظور التكاملي كما نراه والذي على ضوئه يجب أن يتم تناول ظاهرة الهجرة اليمنية بالدراسة والتحليل.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن أوضاع المهاجرين- خلال المرحلتين الأولى والثانية من تاريخ الهجرات اليمنية القديمة- تكاد تكون غير معروفة، كما هو الحال في أسبابها، وهذا يعد ارتباطاً منطقياً بين الأسباب والأوضاع للهجرة في تلك المرحلتين، كما سبقت الإشارة إليها في محور الأسباب، وفي ذات الوقت يعزز ما ذهب إليه الجبلي في دراسته التمهيدية، حيث أشار إلى أن

الهجرات اليمنية القديمة (قبل الميلاد، وقبل الإسلام) كانت لأسباب غير معروفة نتيجة لعدم وجود ما يؤكدها بالدلائل والقرائن العلمية، وصنَّفها ضمن الهجرات الأسطورية والاحتمالية، أو الفرضية، واعتبر أن الهجرات الحقيقية هي تلك الهجرات التي حدثت إلى الحبشة، ثم تلك التي حدثت بداية ظهور الإسلام لوجود شواهد ودلائل مُثبتة علمياً، ولذلك فإن الخلفية النظرية حول أوضاع المهاجرين ضمن هذه الدراسة تبدأ من المرحلة الثالثة من مراحل الهجرة اليمنية.

ويمكن استثناء ما ذكره (النظاري)، في دراسته من إشارة ضمنية عن أوضاع المهاجرين الحضارم خلال المراحل التاريخية القديمة، خاصة إذا أخذنا في الحسبان أن الهجرات الحضرمية من أقدم الهجرات، نظراً لامتلاك حضرموت موقعاً استراتيجياً مهماً مُنْذُ مطلع التاريخ القديم، مما مكَّن ذلك أبناءها من الخوض في غمار المغامرة البحرية والولوج في مجال النشاط البحري عبر المحيط الهندي، مروراً ببحر العرب، وصولاً إلى شواطئ شبه القارة الهندية والخوض في تجارتها، ومن ثمَّ توغُّلهم في عمقها وفيما وراءها، ساعدهم في ذلك وعبر العصور المختلفة من إقامة علاقات اقتصادية تجارية وطيدة مع الهنود تمكنت في إثرها من خلق علاقات اجتماعية أدت إلى وجود جاليات حضرمية انتشرت في أرجاء شبه القارة الهندية كافة(66).

واستناداً على ذلك يمكن الاكتفاء بالقول إجمالاً إن أوضاع المهاجرين خلال مراحل الهجرة القديمة- لا سيما الأولى والثانية- كانت إيجابية بشكل عام، وننتقل للتعرف على أوضاع المهاجرين خلال المرحلة الثالثة وما يليها من مراحل تاريخ الهجرة اليمنية على النحو الآتي:

(66) النظاري، الجزء الثالث، ص 190، مرجع سابق.

المرحلة الثالثة: أوضاع المهاجرين، خلال فترة هجرات العصر الإسلامي (هجرات حقيقية):

في هذه المرحلة أخذت أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر طابعين مختلفين إلى حدٍ ما، وربما يُعزى هذا الاختلاف إلى طبيعة عوامل الهجرة وأسبابها. الطابع الأول تميزت معظمها في بداية هذه المرحلة تحديداً وحتى انتهاء عهد الخلافة الإسلامية، حيث كانت جاذبة بدافع الواجب الديني، والغرض منها الجهاد والمشاركة في الفتوحات الإسلامية بدرجة أساسية، وفي هذه الجزئية الأسباب الطاردة تكاد لا تذكر. أما في طابعها الثاني تميزت بأنها كانت مرتبطة بعوامل وأسباب طاردة وجاذبة، الغرض منها نشر الدعوة الإسلامية وليس الجهاد والفتوحات من ناحية، وتعزيز المكانة الاجتماعية والاقتصادية في بلدان المهجر، وتحسين المستوى المعيشي لدى الكثير من البسطاء. لذلك نجد تداخلاً واضحاً بين طبيعة الأسباب ما إذا كانت جاذبة أو طاردة، وطبيعة الأوضاع في بلد المهجر سلبية كانت أو إيجابية، كما سبق وأشرنا إلى ذلك. حيث كانت أوضاع المهاجرين في بداية الفتوحات الإسلامية تعتمد على مبدأ الأسبقية في الدين، وقد ميز بين السابقين إلى الإسلام، ولم يكونوا كثرة، وبين أولئك الذين تأخر إسلامهم وهم الكثرة. وقد ظهر هذا التمييز عاكساً حقيقة تلك الأوضاع، أولاً، في قيادات الجيش، ثم في خطط الأمصار، وأخيراً في الديوان. لهذا، تدريجياً، وجد أهل اليمن أنفسهم متميزين من حيث الكثرة اجتماعياً، ولكنهم متأخرون في السُّلَّم المالي والوظيفي، وفي التوزيع الجغرافي؛ لذلك ترسخ لديهم مفهوم "أهل اليمن"، خاصة وأن اضطراب الأوضاع هيأ مناخاً خصباً لظهور هذا الاصطلاح بوصفه تعبيراً سياسياً. وفي أغلب تحركاتهم السياسية لا يبدو أن تعبير "أهل اليمن" شكَّل رابطة اجتماعية

وسياسية جامعة توحدهم عوضاً عن الرابطة الإسلامية، أو الرابطة القبلية، كما يظهر ذلك جلياً من تشتت الولاءات اليمنية.

ومع ذلك، على سبيل المثال، نجد في الأندلس أن اليمنيين، عموماً، ساندوا عبدالرحمن الداخل، ثم شاركوا في العديد من الثورات التي حدثت في الأندلس[67]. وهذا يشير إلى أوضاع إيجابية عموماً في طابعها الأول اقتصر في مجالها السياسي والعسكري. لكن أوضاع المهاجرين أخذت طابعها الثاني بعد انتهاء عهد الخلافة الإسلامية في أكثر من مجال سلباً وإيجاباً. حيث شهد الوجود العربي والإسلامي مرحلة أوضاع من الضعف والانكماش بعد حالة القوة والتمدد، وذلك مُنْذُ نهاية عصر الخلافة العباسية وحتى بداية القرن الثامن للهجرة، وهذا الوضع السلبي كان انعكاساً لحالة الضعف ثم التفكك والتمزق الذي شهدته الخلافة الإسلامية في هذه الفترة الزمنية[68].

وتوصف الفترة التي تلت ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي إلى العاشر منه بـ "العصر الذهبي" للعلاقات التجارية بين حضرموت والهند، مما زاد ذلك من تشجيع الهجرات الحضرمية ليسهموا بدور كبير في نشر الإسلام، وتوغلوا في كثير من مدنها وأريافها واستقروا فيها، وتزاوجوا مع أهلها وكونوا جاليات كبيرة. ومع إلحاق السِّند بالامبراطورية العربية الإسلامية، زاد من تطور العلاقات العربية الهندية وبذلك اتجه إليها الكثير من المهاجرين، ليس من حضرموت في اليمن فحسب، بل ومن العراق وعمان ومصر والإمارات ونجد والحجاز[69].

(67) الجبلي، الجزء الأول، ص130، مرجع سابق.
(68) الصلوي، الجزء الرابع، ص34، مرجع سابق.
(69) النظاري، الجزء الثالث، ص16، مرجع سابق.

وعُرفت العلاقة الاقتصادية بين الهند وحضرموت مُنْذُ فجر التاريخ، إذ تمثلت تلك العلاقة بكونها تجارية اقتصادية بحتة أخذت طريقها في التطور والاستمرار مع ظهور الإسلام، متخذة منها وسيلة لنشر الإسلام(70). فقد هاجرت فرق دينية إلى مناطق مختلفة من آسيا وأفريقيا، وعملت على نشر الدين الإسلامي، مما جعل أفرادها يحظون بمكانة رفيعة لدى مواطني وحكومات تلك المناطق، وأدى ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، وهو ما شجع على استقطاب مهاجرين جدد من مختلف الفئات الاجتماعية، ولو أن غالبيتهم من الفلاحين.

وفي هذا الإطار أشار الشيباني إلى أن عمل المهاجرين من الفلاحين كان في مهن تتناسب مع تكويناتهم المعرفية البسيطة وبُناهم الجسمانية وأحياناً خبراتهم القتالية، خصوصاً أولئك الذين أتوا من حواضن قبلية. اختلف الأمر قليلاً في طبيعة الهجرة من المناطق الشرقية لليمن، وتحديداً الهجرات الحضرمية صوب حيدر آباد والأرخبيل الهندي "ماليزيا وإندونيسيا، وسنغافورة"، وتالياً إلى الحجاز بُعيد الحرب العالمية الثانية، حين بدأت أموال الحضارمة المتدفقة من الأرخبيل تتوجه إلى الحجاز. إذ كان مشغلها والمتحكم فيها ثقافي صرف، يتوارى خلف محفزات تجارية، وإن كان للأوضاع السياسية والانغلاق الاجتماعي دور في الظاهرة(71).

لقد تمكن الحضارمة من تحقيق أمور كثيرة في مهجرهم، ومارسوا دوراً إيجابياً في حضارة الهند الإسلامية، وكان لهم مواقف سجلها لهم تاريخ من الدفاع في الإمارات المسلمة وغيرها من الإمارات. ولذلك نجد أن النواب الهنود

(70) النظاري، الجزء الثالث، ص 107، مرجع سابق.
(71) الشيباني، الجزء السادس، ص17، مرجع سابق.

عمدوا إلى استقدام أعداد كبيرة من عرب حضرموت للعمل لديهم جنوداً، وتفضيلهم عن غيرهم لإعجابهم بهم وقواتهم وقدراتهم في الدفاع عما يوكل لهم، كما كان من السهولة التعامل معهم بحيث تمكن الحضارمة من كسب أعداد كبيرة من الهندوس للإسلام. في الوقت الذي كان الصراع قائماً بين بعض الشخصيات، لم تكن رغبة الغالبية من الحضارمة سوى الاهتمام بإنجاز ما هاجروا إليه، وبالرغم من ذلك لم يكن هناك مفر من الاشتراك في ذلك الصراع، إلا أن الأمور كانت تهدأ مع وصول أعداد أخرى ممن كان يستجلبهم الأصفيون من ناحية، وكونهم في حيدر آباد من ناحية أخرى، حيث كانوا يتمكنون من توفير السكن السريع والإعاشة والحصول السريع على الموافقة للعمل في الجندية لدى النظام الأصفي في الجيش النظامي وغير النظامي، وغيرها من الأعمال الحرة كالتجارة والزراعة، فضلاً عن توجههم فيما بعد للعمل في الشرطة، علاوة على الأعمال في المجالات الأخرى كالحراسات الشخصية لدى قصور الأثرياء الذين كانوا يرحبون بهم لما لهم من دراية عسكرية وإتقان في استخدام السلاح[72].

وبسبب شدة الصراع والفتن واحتدام المعارك التي بدأت بحيدر آباد بثرواتها واقتصادها، نقلت إلى حضرموت بين أقطابها الثلاثة العولقي والقعيطي والكثيري[73]. وفي الوقت الذي ظل الحضارمة في الهند يعتمدون على عدد من الصحف والمجلات الإسلامية التي كانت تنطق باللغة العربية، كما هو الحال في الملبار أو في بومبي أو دلهي أو غجرات أو غيرها من الولايات التي يتجمع بها المسلمون، إلا أنهم اعتمدوا على الجمعيات العربية الإسلامية التي أنشئت،

(72) النظاري، الجزء الثالث، ص52 - 54، مرجع سابق.
(73) النظاري، الجزء الثالث، ص114، مرجع سابق.

سواءً منهم أو من غيرهم، والتي شكَّلت الترجمة الفعلية لمتطلب العرب والمسلمين كافة. وكان عرب حضرموت في الهند، في أحيان كثيرة، يعبرون عن آرائهم من خلال الكتابة في المجلات الحضرمية المنتشرة في إندونيسيا وسنغافورة وغيرها من الأقطار في شرق آسيا وجنوب شرقها. ولعل أبرز دليل نقدمه على ذلك، الموضوع الذي نشره أحد أبناء حضرموت في الهند في مجلة حضرموت الصادرة باسرابايا في إندونيسيا، وقد ترجم فيه مشاعره، ومدى مرارة الغربة وقسوتها. كما اعتمد عرب حضرموت في ترجمة مشاعرهم ونقل أوضاعهم وظروفهم في الهند على المجلات والصحف التي كانت تصدر في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث برز هناك عدد كبير منها، وجميع تلك الصحف والمجلات كانت لسان حال عرب حضرموت في إندونيسيا وسنغافورة وغيرها من أجزاء جنوب شرق آسيا، كما كان يشارك فيها الحضارمة بالهند، وكانت تلك الصحف تربطهم بأخبار وطنهم في اليمن(74).

وقد واجه المهاجرون وسلطناتهم الخطر البرتغالي الذي ظهر في البحر الأحمر والمحيط الهندي، الذي حاول - مُنْذُ بداية القرن السادس عشر الميلادي، وبعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح - إنهاء السيطرة العربية والإسلامية على طريق التجارة بين الشرق والغرب، وتكاتفت دول وشعوب الساحلين الآسيوي والأفريقي للبحر الأحمر والدول المطلة على بحر العرب والمحيط الأطلسي لمقاومة البرتغاليين. وبالرغم من فشل الاستعمار البرتغالي في احتلال سواحل شرق أفريقيا، إلاَّ أنه جذب اهتمام بريطانيا وفرنسا وإيطاليا إلى شرق أفريقيا، وكان هذا بداية انهيار الإمارات والسلطنات الإسلامية، وبالتالي حل

(74) النظاري، الجزء الثالث، ص 178 - 179، مرجع سابق.

المستعمرون الجدد محل الاستعمار البرتغالي، وتقاسمت الدول الثلاث شرق أفريقيا ومنطقة القرن الأفريقي[75].

وقد تكالب حكام الحبشة والبرتغاليون ضد الدويلات الإسلامية: فاحتل البرتغاليون مُنْذُ بداية القرن السادس عشر الميلادي الكثير من الموانئ الأفريقية المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، كما عمل الأحباش على نشر المسيحية بين الوثنيين، فتقلص نفوذ الحلف الإسلامي[76].

وتشير الكثير من الدراسات إلى أساليب التكيُّف الاجتماعي الذي تبناه المهاجرون الحضارم في البلدان التي وصلوا إليها، إذ تعايش الحضارم مع مختلف الإثنيات الاجتماعية، ولم يسجل التاريخ أي حادثة تنافر وصدام[77].

إن التاريخ يحدثنا عن المصاهرات العديدة التي تمت على أرض السودان بين جهينة والجعليين، وقد شهد القرن الثامن الهجري قتالاً يمنياً- يمنياً، حينما اصطدم الأحدب محمد بن واصل العركي بالمماليك وحلف بني هلال الذي كان يضم قبيلة المعقل اليمنية[78].

ومع بداية هجرة الإسماعيليين إلى الهند أواخر العصور الوسطى ومطلع التاريخ الحديث التي اتجهت إلى غجرات، أخذ الإسماعيليون يشتغلون في التجارة وينشرون دعوتهم، وتمكنوا من خلال عملهم التجاري من تشكيل فئة ثرية جداً، بل ويعدون اليوم من أبرز أثرياء الهند.

(75) الصلوي، الجزء الرابع، ص155 - 156 ، مرجع سابق.
(76) الحضرمي، الجزء الرابع، ص210، مرجع سابق.
(77) السقاف، أحمد محمد عبد اللاه، "مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة في الوطن والمهجر"، الجزء الثاني، ص 238. مشروع دراسة " الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.
(78) الصلوي، الجزء الرابع، ص31، مرجع سابق.

ولا يعني أن البهرة لم ينقسموا على أنفسهم في الهند على غرار ما حدث في اليمن، إذ انقسموا إلى عدد من الفرق من أبرزها الفرقة (السليمانية) التي انبثقت في القرن السادس عشر وتركزت في مدينة (بارودا)، وكان لهم أيضاً مواقع أخرى في بومباي وحيدر آباد الدكن والسند (باكستان) الحالية، وهم متقدمون جداً من الناحية الاقتصادية كما سبق وأشرنا، علاوة على أن لهذه الجماعة السليمانية مستوى علمياً عالياً جداً مكنهم من السيطرة المطلقة على التقاليد التجارية في الهند، كما يعمل كثير منهم في مراكز مهمة مرموقة في الدوائر الحكومية ويمثلون جماعة رفيعة وتقدمية(79).

المرحلة الرابعة: أوضاع المهاجرين خلال فترة الهجرات الحديثة:

كشفت النصوصُ الأدبيةُ التكوينَ المعرفي للمهاجرين، والذين هم في الغالب أميون، قذفت بهم ظروف الهجرة إلى عوالمهم الجديدة، ليعملوا في أبسط المهن وأحقرها، عمَّال فحم في قيعان السفن، أو عربجية وحمالين في أسواق بورتسودان، أو أصحاب دكاكين بائسة في مدن الحبشة وقراها، أو عمَّال ورش ومحطات وقود في أمريكا. وعكست الأعمال الأدبية والفنية صوراً واضحة تحكي عن أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر خلال هذه المرحلة، ومنها: رواية "طيف ولاية"، حيث نجد مهاجراً أمياً لا يعرف القراءة والكتابة، وإن كان يتحدث الإنكليزية التي اكتسبها من عمله على ظهر السفن وتنقلاته في أوروبا وأمريكا وإقامته في ليفربول، وبسبب أميته يدخل في مشاكل جمة بسبب زوجته الإنكليزية "أميلي" التي نهبته كل ممتلكاته حين "نصبت عليه واستغلت فجوة عدم معرفته القراءة وخدعته، فوقع على أوراق لا يعرف محتواها"(80).

(79) النظاري، الجزء الثالث، ص 22، مرجع سابق.
(80) الشيباني، الجزء السادس، ص31 - 32، مرجع سابق.

ويواصل الشاعر سرد حكاية المهاجر الغريب في بحثه عن ذاته المهشمة، وفي طريق سيره صادف الكثير ممن يشبهونه، وفي نفوسهم ذات الحنين للرحيل إلى خارج البلد الذي انتهكهم، ومثلهم ركب البحر على سفن ألقت بهم في شواطئ مهجورة، وهناك سيعيش بعض سنوات حيث سيصير اسمه القديم مجرد ذكريات. ولأن الحكاية تنبني أيضاً على ماضٍ، فسيعود الراوي للتذكير بمهنته القديمة التي هي: بائع جائل يبيع كل شيء.. لكنه بقي تاجراً صغيراً، وحينما قامت الحرب الكونية الثانية لم يجد أفضل منها كمهنة؛ لأنها مربحة، فصارت له عملاً، فهو محارب شجاع يجيد إطلاق الرصاص، ورصاصه لا يخطئ الأهداف. سجل اسمه في دفتر المجندين وحارب إلى جانب الفاشيست من أجل الرغيف، تماماً، مثلما حارب على الجانب الآخر يمنيون مثله ولذات الهدف. هذه المهنة الجديدة والمربحة للمهاجر الغريب ستظهر عند أكثر من شخصية مهاجرة في النصوص الأدبية التي كُتبت بعد هذا النص، لكنها- حين يلقاه الراوي بعد أكثر من عشر سنوات على انتهاء الحرب- ستكون من الماضي، ومهنته الجديدة هي البطالة التي تكتسيه في الشمال القاسي البارد، حيث سيكون الموت عنواناً لكثير من أمثاله[81].

وفي رواية "يموتون غرباء" نص احتجاجي شديد الوضوح لنوع من هجرة اليمنيين الأميين والفقراء إلى شرق أفريقيا، والذين يسعون لتحقيق أحلامهم البسيطة بشتى الطرق، ومنها التجاوزات الأخلاقية، دون أن يسعوا لتطوير أنفسهم أو الاندماج والتعايش مع قيم المجتمع الذي يعيشون فيه[82].

(81) الشيباني، الجزء السادس، ص68 - 71، مرجع سابق.
(82) الشيباني، الجزء السادس، ص84، مرجع سابق.

وفي أعمال محمد عبد الولي الروائية والقصصية الأخرى، لابد أن نصادف مهاجراً يمنياً منهدماً، أو قل منفصلاً عن واقعه، أو مهاجراً يعود إلى وطنه مجنوناً، أو إلى قريته ليموت، بعد أن تكون الأرض التي هاجر إليها هروباً من الفقر والجوع والظلم قد امتصت عصارة عمره في المكابدة والشقاء. خليط متنوع من البشر الذين يشبهون أرضهم(83).

كما نجد الفنان اليمني قريباً من المغترب، لاسيما أثناء زيارة الفنان للدول التي يقيم فيها المغترب اليمني، فنجده يقدم أغانيَ فيها روح الأمل والتفاؤل، ويتساءل عن حال المغترب، وهمومه، وأوضاعه، كما في أغنية "كيف الحال يا مغترب" للفنان الراحل فيصل علوي(84).

ويلاحظ من الأعمال الأدبية والفنية أنها أشارت إلى أوضاع سلبية عاشها المهاجرون اليمنيون في بلدان المهجر التي قصدوها خلال هذه المرحلة، إلا أنها أوضاع عُنيت بها فئة الأميين والفقراء من المهاجرين الذين قذفت بهم ظروف الهجرة إلى عوالمهم الجديدة، ليعملوا في أبسط المهن، على أمل تحقيق ذواتهم وأحلامهم بعد إدراكهم عدم إمكانية تحقيقها في وطنهم. ويمكن القول: إن الأمية لعبت دوراً في سلبية أوضاع هذه الفئة من المهاجرين ومصيرها. ولنا أن نتصور نوع الثقافة المجتمعية التي سادت في بدايات القرن العشرين، ومستوى ونوع العلاقة التي يُحتمل أن تكون قد وجدت بين التعليم وثقافة المجتمع السائدة، خاصة وقد كرس الأئمة والاستعمار التفرقة وفرضوا العزلة.. وعلينا أن ندرك بأن حظوظ من هاجروا واغتربوا من التعليم لم تتجاوز الحدود الدنيا، ولم يجدوا أبواب التأهيل والتدريب مفتوحة أمامهم في مهاجرهم، وأن ما

(83) الشيباني، الجزء السادس، ص88، مرجع سابق.
(84) اليوسفي، الجزء السادس، ص199، مرجع سابق.

أتيح أمامهم من فرص العمل كانت بمجملها تعتمد على مقايضة جهدهم البدني بالنزر اليسير من المال (سواءً عملوا في البر أو في البحر)، وكانت تدفعهم حاجتهم للاندماج للقبول بأعمال خطرة وخاصة وقت الحرب (سواءً في الحرب العالمية الأولى أو الثانية)، حيث شاركوا في أعمال لوجستية وأحياناً في القتال، وضحى الآلاف منهم بحياته في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل. ويكفي أن نعرف بأن بريطانيا تنكرت لتضحياتهم في الحرب العالمية الأولى، بل وقامت بترحيل المئات منهم نتيجة احتجاجاتهم في عامي 1919م، و1930م، على الرغم من حصولهم على الجنسية البريطانية. كما يكفي أن نعرف أن عدد من قتلوا في الحرب العالمية الثانية من المحسوبين على بريطانيا تجاوز ثلاثة آلاف قتيل، خلَّدهم الإنجليز بنصب تذكاري منتصب في مدينة ساوث شيلد[85].

وجدد المهاجرون العرب – وخاصة من اليمن وعمان وعبر هجرتهم الحديثة – شباب العروبة والإسلام في شرق أفريقيا، وحيث امتد زمن هذه الهجرة من القرن الثامن الهجري وحتى أواخر القرن الرابع عشر الهجري، أي حتى منتصف القرن العشرين الميلادي، وأسهم المهاجرون الجدد في إعادة نشر الإسلام وحمايته من خطر التبشير المسيحي، وكذا في مقاومة الاستعمار البرتغالي لسواحل شرق أفريقيا، ثم الاستعمار الإيطالي والفرنسي والبريطاني[86].

وهذا يعني أن الهجرة الحديثة المتمثلة هنا بالمرحلة الرابعة من تاريخ الهجرات اليمنية، تعد امتداداً للمرحلة السابقة، لا سيما من حيث الأوضاع الإيجابية في بداياتها الأولى. لكن تلك الأوضاع ما لبثت أن تغيرت لبروز عامل

(85) العريقي، الجزء الخامس، ص191 - 192، مرجع سابق.
(86) الصلوي، الجزء الرابع، ص34 - 35، مرجع سابق.

جديد وهو التدخلات الاستعمارية الأوروبية، التي انتهجت سياسة "فَرِّقْ تَسُدْ" بشتى الطرق والوسائل، وفي إطار ما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها الاستعمارية. وكلما شعرت بالخطر عمدت إلى إثارة المشاكل والفتن بين الجاليات المهاجرة نفسها من ناحية، وبين الجاليات ومواطني بلدان المهجر من ناحية ثانية. ولم تتوقف تلك السياسة عند هذا الحد، بل امتدت على مستوى مواطني البلد الذي يقع تحت الاستعمار، كما حدث في جنوب اليمن وغيرها من البلدان. كل هذه العوامل وغيرها غيرت الكثير من أوضاع المهاجرين من الإيجابية إلى السلبية، ولم تقتصر على شريحة معينة- كما هو الحال بالنسبة لشريحة الفقراء والأميين من المهاجرين- بل شملت كل الشرائح والفئات الاجتماعية من المهاجرين، وكانت سبباً في حدوث موجات من الهجرات المعاكسة تمثلت بالعودة إلى الوطن أو الانتقال إلى مواطن هجرة جديدة أكثر أمناً واستقراراً، سواءً في آسيا أو أفريقيا، كما سيتبين من خلال استعراض بعض الشواهد التي أشارت إليها بعض المصادر العلمية. نذكر منها النماذج الآتية:

على مستوى القارة الأفريقية، كانت بريطانيا تحتل جزءاً من الصومال وكينيا وأوغندا وتنزانيا وكذا الجزء الجنوبي من اليمن. فقد كان من السهل على سكان اليمن وبالذات أبناء محافظتي حضرموت والمهرة الذين يمثلون غالبية المغتربين في دول شرق أفريقيا (فيما عدا القرن الأفريقي) أن يقوموا إلى جانب بعض إخوانهم العرب القادمين من عمان ودول الخليج بممارسة النشاط التجاري، إلى جانب قيامهم بنشر الدعوة الإسلامية، وشجعهم على ذلك كثيراً أن سلطات الاحتلال البريطاني كانت تعطي أولوية ثانية للعرب في شرق أفريقيا بعد الهنود، كما كانت تخصص أماكن تجمعات سكانية لكل جالية. ومع

مرور الوقت استطاع المهاجرون اليمنيون أن يندمجوا كلياً في المجتمعات الأفريقية، وأصبحوا من خلال الزواج والتصاهر جزءاً من هذه المجتمعات.

وبعد انتهاء عهد النفوذ البرتغالي في سواحل شرق أفريقيا حل محله النفوذ الإيطالي والبريطاني والفرنسي، لقد تقاسمت الدول الاستعمارية الثلاث أرض الصومال وإريتريا وجيبوتي، وخصصت أثيوبيا للنفوذ الإيطالي ثم الإنجليزي، وحاولت مصر مد نفوذها إلى بعض مناطق القرن الأفريقي عبر السودان، غير أن هذه المحاولة جوبهت بمقاومة من المستعمرين الأوروبيين[87، 88].

غير أن ازدياد الهجرات اليمنية وتدفقها تباعاً إلى الحبشة حتى نهاية العقد الرابع من القرن الماضي من جهة، وانتهاء العمل في المشاريع الكبيرة التي كان يقوم بتنفيذها الاستعمار الأوروبي (الفرنسي والإيطالي) ومنها سكة جيبوتي - أديس من جهة أخرى، قد تسبب فيما بعد في حدوث بطالة كبيرة بين المهاجرين اليمنيين مما دفعهم إلى البحث عن فرص عمل أخرى، وبدائل جديدة تضمن لهم البقاء والاستمرار، وتوفير سبل العيش الكريم، وحاولوا استحداث بعض الأعمال المهنية والحرفية الجديدة، والعمل في الأنشطة التجارية المتوسطة والصغيرة، في الوقت الذي انتشرت فيه المجموعات الأخرى في مناطق مختلفة من أراضي أثيوبيا وإريتريا، وتوغلوا في أعماق الأدغال والغابات والأحراش والأرياف النائية، واحترفوا مهناً شتى، وإن كان العدد الأكبر منهم قد عمل في المجال الزراعي[89].

وشهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى هجرات يمنية حديثة إلى مناطق القرن الأفريقي، وعلى وجه الخصوص من حضرموت وعدن وتعز

(87) الصلوي، الجزء الرابع، ص75، مرجع سابق.
(88) الحضرمي، الجزء الرابع، ص209، مرجع سابق.
(89) الصلوي، الجزء الرابع، ص76، مرجع سابق.

وزبيد، وكوَّن بعض المهاجرين الجدد نفوذاً تجارياً لهم في بعض مدن وموانئ إريتريا وجيبوتي والصومال، وخاصة في زيلع وبربرا وأسمرة وكسمايو ومصوَّع، واشتغل البعض الآخر بأعمال عضلية في تلك الموانئ أو على ظهر السفن التجارية بين الساحل الآسيوي والساحل الأفريقي للبحر الأحمر. وظل الكثير من المهاجرين الجدد على صلة بوطنهم الأم، عكس الذين سبقوهم في الهجرة في القرون الثلاثة السابقة للقرن العشرين، فقد اندمج السابقون في مجتمعهم الأفريقي وذابوا فيه، كما هو حال الذين هاجروا إلى بلاد الحبشة في التاريخ القديم. وشهدت أثيوبيا والصومال ثورات إسلامية متقطعة ضد الأحباش المسيحيين والمستعمرين الأجانب(90).

وبعد انتهاء العمل بتلك المشاريع التي تخدم مصالح المستعمرين الجدد، عملوا على تعزيز نفوذهم في شرق أفريقيا من خلال إثارة الصراعات داخل الجماعات الإسلامية، وبين الجماعات الإسلامية ذات الأصول العربية والمسلمين والوثنيين من ذوي الأصول الأفريقية الزنجية، وسعوا إلى محاربة الإسلام، ونشر المسيحية بين الأفارقة والوثنيين، والترويج للمسيحية باعتبارها محررة للعبيد من تجار الرقيق العرب والمسلمين، وقد أدى النشاط الغربي إلى تقليص النفوذ العربي الإسلامي، وتكبير حجم الهوية الأفريقية في شرق أفريقيا، والضغط على الكثير من المهاجرين للاندماج في المجتمع الأفريقي، وقطع صلتهم بوطنهم الأصلي(91).

كما توسع الصراع ليكتسب أبعاداً سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وآراء ووجهات نظر للإصلاح داخل الوطن، كما حدثت أعمال عنف بين

(90) الصلوي، الجزء الرابع، ص 77، مرجع سابق.
(91) الصلوي، الجزء الرابع، ص 156، مرجع سابق.

الطرفين قُتل جرَّاءها عدة أشخاص، وتبادلوا الاتهامات حيث اعتبر العلويون الإرشاديين (تبشيريين، وبلاشفة تمولهم موسكو)، وبالمقابل اتهمهم الإرشاديون بالارتباط ببريطانيا وخدمة مصالحها في حضرموت (كون السلطنتين الكثيرية والقعيطية مرتبطان بهم)؛ ولأن هذا الخلاف قد شكل تهديداً يلحق الضرر بالجالية، فقد ارتفعت أصوات، وجرت محاولات للمصالحة، قاد أهمها إسماعيل بن عبد الله العطاس (علوي)، ثم محمد رشيد رضا، ثم شيخ الأزهر، اللذان وجَّها نداءات واقتراحات لتسوية الخلاف، كما تدخل الملك عبد العزيز آل سعود للتوفيق بينهما (لكن الخلافات استمرت)[92].

ولعل مما حدَّ من أوضاعهم وتأثيرهم، تضررهم بالحرب الأثيوبية الإريترية، حيث قُتل الكثيرون نتيجة لنزوح الكثير منهم إلى السودان، ثم نتيجة التأميم والمصادرة التي تعرضوا لها إبان حكم (منجستو هيلا مريام)، (وكذلك ضعف حضور دور الدولة اليمنية)[93].

وقد استوعب السودان عشرات الآلاف من المهاجرين والمغتربين اليمنيين الذي أسهموا في بناء العديد من مشاريع البنية التحتية، ومن أهمها مشروع بناء سد سنار، الذي بلغ قوام العمالة اليمنية (55%) من مجموع العمال، وفي بناء ميناء بورتسودان، وخط سكة حديد (بورتسودان – كسلا – سنار)، وغيرها من المشاريع الأخرى. وبشكل عام تمكن المهاجرين والمغتربين من تحقيق الاندماج الاجتماعي بسهولة ويسر، وساعدهم على ذلك طيبة المجتمع السوداني الذي وجد فيهم حرصهم على التمسك بالقيم، ونبذ الرذائل، وعدم تقبلهم لمن

(92) العريقي، الجزء الخامس، ص133 - 134، مرجع سابق.
(93) العريقي، الجزء الخامس، ص108، مرجع سابق.

يمارسها ولو كانوا يمنيين. كما وجد فيهم نخوة النجدة، وطيب المعشر، ورفض الضيم.

وإذا كان بعضهم قد شارك في الحرب العالمية الثانية في مواجهة (رومل) في العلمين بمصر وفي طرابلس الغرب في ليبيا، فإن كثيراً ممن عاد منهم، مع من انضم إليهم من أبناء المغتربين، شاركوا مع إخوتهم السودانيين في التمرد والثورة على الإنجليز، كما انخرط المهاجرون والمغتربون في العمل السياسي، وبرز منهم العديد من القيادات السياسية وفي مقدمتهم عمر باخريبة، ويحيى علي يحيى الذي ترأس حزب الأشقاء الموالي لمصر في كسلا، وعبدالرحمن بن حسين الجبري، الناشط القيادي في الحركة المهدية وغيرهم، كما أنهم عرفوا الاستقرار وانخرطوا في الحياة الاجتماعية السودانية(94).

وفي إريتريا تميز الوجود اليمني من خلال مهاجريه ومغتربيه بتكوين تنظيم اجتماعي تجاوز السقف الوطني إلى المستوى القومي العربي للعرب المقيمين في إريتريا (وقد كانت جزءاً من دولة الحبشة بالضم والإلحاق)، وذلك حتى قبل تأسيس الجامعة العربية، كما تميز الوجود اليمني هناك بسيطرتهم على التجارة والثقافة، وخاصة في (عصب) سواءً إبان الوجود الإيطالي أو الحبشي(95).

لقد سعى المهاجرون اليمنيون لتحقيق الاندماج الاجتماعي حد الانصهار (المتجاوز لحقهم بتشكيل الجمعيات المعبرة عن آلامهم وآمالهم)، وتأسيس الأحزاب تحت سقف وطن الهجرة، والشراكة الفاعلة في مقاومة الاستعمار، ثم التجنس بجنسية (المَهَاجر)، كما حدث ذلك في إندونيسيا بشكل خاص وفي

(94) العريقي، الجزء الخامس، ص98 - 99مرجع سابق.
(95) العريقي، الجزء الخامس، ص105 - 106، مرجع سابق.

سنغافورة، وماليزيا، والهند ومدغشقر وشرق أفريقيا بشكل عام (وإن كان بمستويات متفاوتة)[96].

كما لعبت الجالية في أثيوبيا دوراً محورياً بالتعريف بالمتقدمين من المهاجرين والمغتربين وأبنائهم للحصول على وثائق وجوازات السفر للعودة إلى الوطن، وساعدت المحتاجين منهم، كما ساعدت في حل الكثير من المشاكل والقضايا التجارية وغيرها[97].

أما عن دور الجالية في جيبوتي، فبالإضافة إلى بدايات التجمع التي تأخرت حتى منتصف عقد الخمسينات، فقد كان أداؤها ضعيفاً نتيجة تدخل السلطات الفرنسية في أدائها وتهديد قياداتها، الأمر الذي أدى إلى إحجامها عن التواصل مع المعارضة اليمنية، بالإضافة إلى أسباب أخرى، منها تشتت المغتربين والخلافات التي كانت سبباً في ضعف أداء الجالية بلجوئهم إلى المحاكم والسلطات الفرنسية وغيرها[98].

وفي الهند سعي البريطانيون في توسعهم في أنحاء الهند واستكمال مواقعهم الاستعمارية فيها والسيطرة على بقية الأجزاء التي لم يتمكنوا منها، لكن ما أزعجهم هو ما شاهدوه من كثرة الهجرات الحضرمية المتتالية، مما زاد في تخوفهم من القدرة التي تمتع بها الحضارمة للتأثير في عامة الهنود وأمرائها، لا سيما وأنهم كانوا مدركين بأن الحضارمة كانوا قد سبقوهم في الوصول إلى الهند، وحققوا لهم فيها علاقات وطيدة، كما شعروا بأنهم كلما تمكنوا من السيطرة على مملكة أو إمارة هندية، يضطر عرب حضرموت للرحيل إلى

(96) العريقي، الجزء الخامس، ص193، مرجع سابق.
(97) العريقي، الجزء الخامس، ص101 - 102، مرجع سابق.
(98) العريقي، الجزء الخامس، ص108، مرجع سابق.

إمارة يتم استقبالهم فيها بحفاوة وترحاب، ويشكلون تجمعات أكبر، ليستقر بهم المقام فيما بعد بحيدر آباد الدكن[99].

كان انتقال كثير من الحضارمة إلى الدكن بعد سقوط الإمارات التي كانوا يعيشون فيها بيد الاستعمار البريطاني الذي فرض هيمنته على تلك الإمارات. وفي الوقت الذي انتقل كثير من الحضارمة بإرادتهم، فُرض على كثير منهم الرحيل. وبالرغم من ذلك فقد بقي بعض منهم واتجهوا لمزاولة أعمال أخرى مثل التجارة والاقتصاد، وحققوا نجاحات واضحة عكست معرفتهم في ذلك المجال، كما أدى انتشار التعليم في صفوفهم دوراً واضحاً مُنْذُ العقد الأول من القرن العشرين، وبرع كثير منهم في العلوم الأخرى الدنيوية[100].

وعلى الرغم من أن سبب توجه الحضارمة إلى حيدر آباد قد كان لأغراض العمل في العسكرية لدى الدولة الأصفية، إلا أن كثيراً منهم اتجهوا لمزاولة أعمال اقتصادية أخرى، لاسيما الزراعة، فتمكنوا مُنْذُ النصف الثاني من القرن التاسع عشر من التغلغل في مختلف أنواع النشاطات الاقتصادية إلى جانب تمسكهم بنشاطهم العسكري، فاشتغلوا في الزراعة والتجارة والعقارات وتسليف الأموال، ولم يكن هناك ثري أو أمير إلا وكانت إدارة أعماله وحراسته وموارده المالية كافة بإشراف الحضارمة، بل إنهم كانوا باستمرار يسعون إلى استقدام أعداد إضافية من الحضارمة لذلك الغرض، و مُنْذُ عام 1857م، مما زاد من نفوذهم الاقتصادي في حيدر آباد[101].

وقد كان النظام في حيدر آباد على اتصال مستمر بالجمعدارات العرب من الحضارمة وطلبه الدائم منهم بجلب المزيد من عرب حضرموت للعمل في

(99) النظاري، الجزء الثالث، ص 50، مرجع سابق.
(100) النظاري، الجزء الثالث، ص55، مرجع سابق.
(101) النظاري، الجزء الثالث، ص 111، مرجع سابق.

الجندية، انعكس ذلك إيجاباً للجمعدارات، ليشكلوا نفوذاً كبيراً وتمكنوا من التقرب من سلطة النظام الذي كان بحاجة ماسة، بل يعوزه مثل أولئك الناس لحماية وضعه وسلطانه، وكان الجمعدارات من الحضارمة أغلبهم ينحدرون من أسر نبيلة ذات مراتب مرموقة، ولذلك امتلكوا الإقطاعات التي كانت تُمنح لهم من سلطة نظام[102].

ومُنْذُ حكم سلطان النظام الثالث نواب مير نظام علي خان، وحتى فترة حكم النظام السادس (نواب مير محبوب علي خان)، كان العمل مقصوراً على الجمعدارات من عرب حضرموت الذين امتلكوا الصلاحيات من قبل النظام في استقبال المزيد من الحضارمة الوافدين من حضرموت، ولم يكن الحضارمة في أي وقت موضعاً للشك أو المراقبة، فقد كانوا يملكون الحرية الكاملة، ويفعلون ما يريدون في ظل القانون، مؤكدين بذلك كافة أنواع السلوك والتصرفات العسكرية للقبائل من حملة السلاح، كما امتلكوا الحرية المطلقة في دخول حيدر آباد والمغادرة متى ما أرادوا دون مراقبة أو تسجيل كغيرهم؛ مما يدلل على الثقة التي كانت تمنح لهم، ولم يكن أحد يعترض على ألقابهم التي تمنح لهم من النظام[103].

إن الدكن عاشت مع دخول عرب حضرموت حياة مستقرة نوعاً ما، بالرغم من المنغصات التي كانت تجري بين فترة وأخرى عندما كانت تنشب الصراعات بين الحضارمة أنفسهم من ناحية، وبينهم وبين الهنود من غير المسلمين أو الأفغان وغيرهم من ناحية ثانية. وكان عرب حضرموت يشكلون

(102) النظاري، الجزء الثالث، ص 83 - 84، مرجع سابق.
(103) النظاري، الجزء الثالث، ص 85 - 86، مرجع سابق.

جزءاً من السيطرة في الدكن من خلال تأثيرهم العسكري البارز، إذ تمكنوا من الاستحواذ على الجانب التجاري والمالي[104].

وعلى الرغم مما كان يحدث بينهم، إلا أنهم لا يقبلون أن يروا أحدهم مهما كان مضطهداً أو مظلوماً من الهندوس، أو من غيرهم، فنجدهم يتناسون خلافاتهم ويلتفون جميعاً صفاً واحداً حتى يتمكنوا من إشعار المعتدي على أحدهم بأنهم قوة واحدة مهما حدث بينهم من ظروف وصراع[105]. ومع حلول منتصف القرن التاسع عشر أصبح العرب يشكلون خطراً واضحاً، بل وهيمنة بارزة على الوجود البريطاني، ليس عسكرياً فحسب، بل واقتصادياً. لذلك انطلقت بريطانيا للاحتفاظ بقوات احتياطية ضخمة على أهبة الاستعداد دوماً لإخضاع عرب حضرموت. ففي أحد التقارير المبعوثة من المندوب السامي المقيم في حيدر آباد إلى رئيس المجلس الرئاسي البريطاني في الهند عام 1845م، يصف فيه عرب حضرموت ومدى ما يتمتعون به من قوة عسكرية واقتصادية واضحة ومؤثرة[106].

وكان من أول أعمال الوجود الهندي البريطاني في حيدر آباد جمع عرب حضرموت في معسكرات خاصة استعداداً لترحيلهم، وخصوصاً الأصول منهم الذين كانوا يشكلون الأغلبية العسكرية. وبالفعل تم ترحيل كثير منهم وتأميم ممتلكاتهم وأراضيهم، فتشتت أبناء حضرموت ما بين إندونيسيا وأفريقيا ودول الخليج، ومنهم من تمت إعادته إلى عدن بسفينة بمرافقة العميد أحمد محضار العيدروس الذي عاد ليستقر في حيدر آباد بعد تقاعده، وظل حتى وفاته. أما بالنسبة للمولدين من الحضارم، فقد ظلوا وفقاً للشروط التي وضعتها الحكومة

(104) النظاري، الجزء الثالث، ص 87 - 88، مرجع سابق.
(105) النظاري، الجزء الثالث، ص55، مرجع سابق.
(106) النظاري، الجزء الثالث، ص 119 - 120، مرجع سابق.

المركزية الهندية بدلهي. في وقت ظل بعض الأصول من ذوي العلاقات والنفوذ. ولقد بلغ الأمر بعرب حضرموت إلى الاشتغال بأبسط المهن، إلا أنهم وبما تمتعوا به وعُرف عنهم من عقلية تجارية، تمكنوا في فترة قصيرة من تحقيق مواقع اقتصادية تجارية سريعة، وحققوا ثروات طائلة في فترة قياسية، علاوة على أن الحكومة الهندية ولشعورها باهتمامهم بالزراعة، فقد عملت على إعادة أجزاء من أراضيهم الزراعية، فمنحت الفرد الواحد خمسة وعشرين فداناً، وبعضهم أكثر من ذلك، بهدف استصلاحها، لما تمتعوا به من دراية وإتقان في العمل الزراعي، وظلوا يعملون بها إلى جانب عملهم في التجارة، حيث يقوم بالاشتغال بها أعداد هائلة من الهنود الهندوس والمسلمين(107).

تميز أبناء حضرموت مُنْذُ النصف الأول من القرن العشرين في مدينة بومبي بكونهم أهل تجارة واستيراد وتصدير، باستثناء الجالية الحضرمية العظيمة العدد التي كانت متواجدة في الدكن، وفي حيدر آباد على وجه التحديد، إذ اتجهت إلى الجانب الاقتصادي عن طريق تطوير الأراضي الزراعية واستغلالها، وإلى جانب ذلك تمكن الحضارمة وغيرهم من العرب الآخرين من إقامة مركز تجاري عربي لهم مُنْذُ أواخر النصف الثاني من القرن التاسع عشر(108).

مما هو جدير بالملاحظة أن عرب حضرموت كانوا يُمنحون الإقطاعات الزراعية الواسعة والخصبة؛ مما جعلهم يتجهون لجمع الثروة عن طريق الإصلاح الزراعي الذي عرفوا به، فاتخذوا الوسائل كافة لتأمين حياتهم الاقتصادية والبحث بالطرق كافة لتحقيق ذلك الغرض، وكانت بدايتهم كما أشرنا عن طريق الإقطاعات الممنوحة لهم، فضلاً عن الإقطاعات التي كانوا

(107) النظاري، الجزء الثالث، ص 195، مرجع سابق.
(108) النظاري، الجزء الثالث، ص108، مرجع سابق.

يستولون عليها من الأثرياء بعد أن تتراكم عليهم رواتب الجنود من عرب حضرموت، إذ يصعب عليهم تسديدها، علاوة على الفوائد، لذلك يتم الاستيلاء على أراضيهم واستثمارها، ولا تعاد إلا عندما يتم تسديد ما عليهم من ديون، بغض النظر عن الفترة التي تم فيها استثمار تلك الأرض.

ومن خلال هيمنة الحضارمة على المجالين العسكري والاقتصادي في حيدر آباد، شكلوا الفئة الأقوى، ويرجع سبب ذلك إلى الضعف الذي كان يعاني منه النظام وحكومته في مراحل مختلفة من تاريخه، أو اعتماده الكبير والكامل على الحضارمة في الجوانب العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية التي عكست تأثيراتهم فيها بوضوح[109].

وبالنسبة لأوضاع المهاجرين اليمنيين في بريطانيا، وكما يصف هاليداي (Halliday) 1992م، حرصت البحرية التجارية على توظيف طاقم من نفس المجموعة القبلية. كانت الممارسة هي أن تكون هذه الأطقم الموجودة أسفل سطح السفينة يمنيين أو أفارقة أو صينيين، وأن يكون طاقم السفينة بريطانياً. ونتيجة لهذا أصبح اليمنيون بحارة عالميين، حيث نشأت مجموعات صغيرة من اليمنيين في موانئ زارتها السفن من عدن ـ في مرسيليا، لوهافر، نيويورك، روتردام. وبحلول نهاية الحرب العالمية الأولى كانت المجتمعات اليمنية الصغيرة قد تأسست في جميع أنحاء المدن الساحلية مثل ساوث شيلدز وكارديف وليفربول وهال[110].

وكما يشير عمل سيرل وشايف (Searle and Shaif) 1992م، فإن إضفاء طابع التمييز العنصري على العمال المهاجرين جاء ليحدد الكثير من التفاضلية والتمييزية التي واجهتها هذه الموجة الأولى من اليمنيين، طوال فترة تجربتهم

(109) النظاري، الجزء الثالث، ص 109 - 110، مرجع سابق.
(110) المصنعي، الجزء الرابع، ص247، مرجع سابق.

في الهجرة في المملكة المتحدة. وبمجرد وصول اليمنيين البحارة إلى اليابسة، غالباً ما يواجهون صعوبة في العثور على سكن بسبب التمييز العنصري، وبالتالي أُجبروا على فتح نُزُل لبحارة العرب للعيش معاً. وفي الموانئ في جميع أنحاء البلاد، لم تسمح نقابات العمال البريطانية لرجل ليس أبيض بطلب التقدم للوظائف أو تجديد تصريح عمله على سفينة. بينما كان هناك مقدم طلب بريطاني أبيض لهذا المنصب. فعلى سبيل المثال، وكما يصف لوليس (Lawless) 1995م، "نشرت صحيفة البحارة الرسمية لنقابة الاتحاد الوطني للبحارة عدداً من المقالات في محاولة لتشويه سمعة البحارة العرب والإشادة بتفوق أطقم البحارة البريطانيين البيض". وبالمثل، عندما مُنحت السفن البريطانية إعانات حكومية لإبقائها طافية، كان أحد شروط الدفع هو أن العمالة البريطانية البيض وحدها سوف تُستخدم على السفن المدعومة. ويمكن القول إن هذه العداوة العنصرية بلغت ذروتها فيما يسمى "الشغب العربي Arab Riots " في ساوث شيلدز؛ نزاع على الوظائف في فبراير 1919م، حيث اشتبك مئات من البحارة البيض وعمال الموانئ مع العرب في مِيل دام Mill Dam[111].

وعلى مستوى المجال الديني شهدت الفترة من القرن التاسع عشر إلى القرن الحادي والعشرين توسعاً كبيراً في مغامرات البهرة التجارية في بلدان خارج الهند، حيث راحت جماعات مهاجرة ومزدهرة تتشكل في نصفي العالم الشرقي والغربي.

ففي القرن التاسع عشر بدأ البهرة مغامراتهم في مناطق أخرى تابعة للإمبراطورية البريطانية كالملديف وسيلان (سيرلانكا اليوم) وشرق أفريقيا، مستفيدين من موارد شركة الهند الشرقية البريطانية، وبتشجيع من دعاتهم

(111) المصنعي، الجزء الرابع، ص 248 - 249 مرجع سابق.

ومساعدتهم المالية في أحيان أخرى[112]. وعلى مستوى الأوضاع الدينية للفرقة الإسماعيلية، فقد كان القرن التاسع عشر بدايةً لفصل جديد في تاريخ الإسماعيلية اليمنيين في الهند، فقد آذن بحلول فترة من السلم النسبي للدعوة، نَجَم بصورة أساسية عن إقامة السلطة البريطانية في الهند، عقب سنوات طويلة من اضطهاد الحُكام السُّنة لهم، وبعد سنوات عدة من عدم الاستقرار، تم إنشاء مركز جديد في سورات أُتخذ مقراً لقيادة الدعوة، وكانت سورات مركزاً تجارياً في غجرات التابعة لسيطرة شركة الهند الشرقية البريطانية مباشرة، وقد وفَّرت الحماية من الاضطهاد الديني وفرصاً مالية متزايدة أيضاً، يضاف إلى ذلك الدور الكبير الذي لعبه دعاة الطائفة الإسماعيلية في الهند من إصلاحات ذات الأثر الدائم وإرساء بنية تحتية صلبة ومتجددة للدعوة، فمنحها ذلك عزماً جديداً في جميع المجالات الدينية والإدارية والثقافية والأدبية[113].

ولم يتعرض إسماعيلية غجرات، ولا دعاتهم لاضطهاد الحكام الهندوس المحليين الذين لم يشعروا بأي خطر جراء نشاطات الإسماعيلية. وهكذا فقد نمت الجماعة الإسماعيلية وتطورت من دون أي عائق، حتى الغزو الإسلامي لغجرات سنة 697هـ/ 1298م عندما تعرضت نشاطات الدعوة للتضييق إلى حدٍ ما على أيدي حكام المنطقة المسلمين الذين اعترفوا بسيادة سلاطين دلهي، وتدهورت حالة الإسماعيليين الهنود أكثر من ذلك مع غزو ظفرخان مظفر لغجرات سنة 793 هـ/1391م، ولأنه كان يتوجس خيفة من نجاحات الإسماعيلية فقد أصبح ظفرخان أول حاكم لغجرات يقمع الشيعة في مملكته. وتتالت الأحداث على الإسماعيلية في ظل الانقسام الذي حدث بينهم حتى

(112) الهمداني، الجزء الخامس، ص306 - 307، مرجع سابق.
(113) الهمداني، الجزء الخامس، ص264، مرجع سابق.

تأسيس حكم المغول، حينها بدأ البهرة الإسماعيلية يتمتعون بدرجة معينة من الحرية الدينية حيث تخلوا عن التُّقية، وصاروا يصلُّون علناً في مساجدهم[114].

واعتمدت معيشة الأكثرية العظمى لجماعة البهرة في الهند تاريخياً، كما يوحي الاشتقاق اللغوي الأكثر قبولاً لاسمهم، على بعض أشكال التجارة. وقد لقيت التجارة والأعمال بصورة تقليدية وعقائدية تشجيعاً فعّالاً، تفضيلاً لهما على بقية أشكال العمالة والوظائف، وكان ثمة رجال أعمال بهرة ناجحون يعملون في الهند مُنْذُ بداية تأسيس الجماعة هناك. وقد وصفهم ناشر صحيفة بومباي في أواخر القرن التاسع عشر بـ"البهرة التجار"- تجار كبار على نطاق واسع يتاجرون مع شبه الجزيرة العربية والصين وسيام (اسم تايلند الحالي) وزنجبار- وغالبية التجار المحليين أو أصحاب الدكاكين الصغار- وأشار إليهم باعتبارهم "الطبقة الأكثر ثراءً ونجاحاً بين مسلمي غجرات"[115].

المرحلة الخامسة: أوضاع المهاجرين، خلال الهجرات المعاصرة:

إن أوضاع المهاجرين اليمنيين خلال هذه المرحلة تأثرت بالأوضاع السائدة داخل بلد المهجر، لاسيما السياسية منها. وسوف نورد هنا بعض الأمثلة التي عكست حقيقة تلك الأوضاع:

فعندما سيطر الاشتراكيون على الحكم في أثيوبيا، تأثرت أوضاع المغتربين من جراء تأميم الدولة في أثيوبيا لممتلكات القطاع الخاص، ومنها ممتلكات الجالية اليمنية هناك، التي أعيدت قبل فترة وجيزة[116].

وفي السودان تم افتتاح أول مكتب اتصال يمني عام 1956م، تحول فيما بعد إلى قنصلية في الخرطوم عام 1957م، ومن يومها فقط بدأ المهاجرون اليمنيون

(114) الهمداني، الجزء الخامس، ص298، مرجع سابق.
(115) الهمداني، الجزء الخامس، ص306، مرجع سابق.
(116) الحضرمي، الجزء الرابع، ص212، مرجع سابق.

لأول مرة يعرفون جوازات السفر الرسمية، ويحملونها ويتعاملون بها، وكان في مقدمة المكاسب التي تحققت للمغتربين بعد حصولهم على هذه الجوازات هي أنهم تمكنوا من الحصول على إقامات شرعية في السودان، بعد أن كانت إقاماتهم السابقة تمنح لأشخاص مجهولي الهوية(117).

وفي جانبٍ ذي صلة، كانت مرحلة ما بعد انهيار الدولة في الصومال سبباً لحدوث عمليات سطو عديدة لممتلكات يمنيين، مثلما تعرض الكثير منهم للسرقة وبعضهم للقتل، حتى إن العديد من تجار الذهب ظلوا لسنوات يخفون نوع تجارتهم خوفاً من مضايقتهم وتعرضهم للقتل(118).

إذ كان للحرب الأهلية في الصومال مُنْذُ عام 1992م انعكاساتها على أوضاع المهاجرين اليمنيين، وعلى إثرها عاد المغتربون اليمنيون بعد أن فقدوا كل ممتلكاتهم من جراء الحرب الطاحنة في الصومال. وليس هذا فحسب، بل واستقبال اليمن ملايين اللاجئين الصوماليين على أراضيه، وما نتج عن ذلك من تحديات اقتصادية وأمنية واجتماعية باهظة تتحملها اليمن. كذلك الحرب بين إريتريا وأثيوبيا، وكذلك النزاع اليمني الإريتري على جزر حنيش، كان لها أثرها على أوضاع المغتربين من خلال الضغوطات التي تعرضوا لها في تلك الفترة. فضلاً عن ذلك أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م الإرهابية التي تعرضت لها أمريكا، والتي كان من آثارها قتل عدد من المغتربين، وسلب ونهب لأموالهم والمضايقات التي يتعرض لها المغتربون حتى اليوم في أمريكا(119).

(117) الصلوي، الجزء الرابع، ص47 - 48، مرجع سابق.
(118) الصلوي، الجزء الرابع، ص116 - 117، مرجع سابق.
(119) الحضرمي، الجزء الرابع، ص213، مرجع سابق.

وفي المملكة المتحدة، توسعت المجتمعات اليمنية بحلول منتصف القرن العشرين إلى ما هو أبعد من المدن الساحلية في كارديف وليفربول وساوث شيلدز وهال. وبصفتهم بحَّارة فقدوا وقتاً طويلاً في انتظار "الالتحاق" على السفن في مختلف الموانئ البحرية، ولذا قرروا التحول إلى العمل في الصناعة. كما يصف ضاحيه (Dahya) 1995م، بدأ اليمنيون في الإقامة في المدن الصناعية في برمنغهام وشيفيلد ومانشستر. كانت هذه هي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية عندما كان هناك توظيف كامل، وكان هذا العمل منتظماً وبأجور أفضل، بالإضافة إلى العمل الإضافي، والمكافآت، وظروف العمل أفضل، وفرت لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي لم يسبق لهم تجربته كمهاجرين[120].

وفي السبعينيات، ظهر هذا الأمر في مجموعة من المنظمات المتميزة داخل الجالية اليمنية، مما يعكس جوانب مختلفة من الاضطرابات التي حدثت في الستينيات، وشمل ذلك اتحاد العمال العرب - وهو مجموعة من العمال الوافدين من شمال اليمن على صلة وثيقة بسياسات حكومة صنعاء- وجمعية الرعاية اليمنية، وهو تجمع صغير يساعد العمال المهاجرين الذين يعانون من مشاكل قد يواجهونها فيما يتعلق بالعمل أو جوازات السفر أو الضرائب[121].

وخلال هذه المرحلة برزت الحاجة للاندماج، وإن كانت رغبة جامعة في الأغلب الأعم فإنها وجدت بصور عديدة أولها، وهي المعبرة عن الغالبية العظمى للمهاجرين، كانت تأخذ طابع القبول بكثير من ملامح الثقافة السائدة (متطلبات تطبيع) مع السعي للتأثير فيها أيضاً وإضفاء طابع اليمننة أو الأسلمة

(120) المصنعي، الجزء الرابع، ص249، مرجع سابق.
(121) المصنعي، الجزء الرابع، ص 260، مرجع سابق.

عليها. بينما جاءت الصورة الثانية محملة بملامح الانطواء والانكفاء على الذات كتعبير رافض لمظاهر الحياة الاجتماعية في المجتمع المحيط، ومنهم كثير من مهاجرينا في بريطانيا (مثلاً)، وهو الأمر الذي عكس آثاره السلبية على حقهم في الاندماج، وقدرتهم على التأثير في مجتمعهم المحيط، حتى إنهم مُنْذُ سبعينيات القرن الماضي (مثلاً)، وحتى الآن لا زالوا يعيشون مشاكل اجتماعية، منها حملة إعلامية تتهمهم بتزويج بناتهم الإنجليزيات على يمنيين في اليمن وكأنهن سلع للبيع، كما قامت السفارة البريطانية باختطاف بعضهن وإرجاعهن إلى بريطانيا، (بحسب برنامج مهمة خاصة من قناة العربية). كما زاد من عجزهم أنهم ظلوا لعقود يقاومون تعلم اللغة الإنجليزية لاعتقادهم بأنها مدخل للارتباط بالإنجليزيات[122].

وبينهما وجدت صورة ثالثة كرسها المهاجرون والمغتربون ممن كانت نطاق هجرتهم محصورة في دول الجوار، وقد عكست حالة خاصة من التأثير على مجتمعهم الوطني، بعد أن كانوا متلقين سلبيين لأنماط من الثقافة الاستهلاكية السائدة، وغير المرشدة أصلاً.. ولم يتمكن عشرات الآلاف منهم من استثمار نتائج غربته (استثماراً حسناً)، وإنهم رغم أعدادهم الكبيرة وهجرتهم إلى بيئات ليست غريبة عليهم كثيراً لوجود قواسم مشتركة كثيرة مع بيئتهم الأصلية، لم يتمكنوا من خلق كيانات وأشكال نقابية أو تعاونية تعبر عن آمالهم وآلامهم، وتسهم في ترشيد مطالبهم ومطامحهم؛ لأن الأنظمة في تلك الدول لا تسمح بذلك[123].

(122) العريقي، الجزء الخامس، ص192 ، مرجع سابق.
(123) العريقي، الجزء الخامس، ص192 - 193، مرجع سابق.

ومع منتصف الثمانينيات وحتى بداية التسعينيات بدأت فرص العمل في الخارج تتراجع لأسباب اقتصادية داخلية في دول الجوار من جهة، وحالات من التوتر السياسي المباشر وغير المباشر مع اليمن من جهة أخرى، بسبب موقف اليمن المغاير لموقف السعودية بشأن الحد من تجاوز حدود تَدخُّلها في الشأن الداخلي اليمني من جهة، والمواقف السياسية لليمن تجاه بعض القضايا العربية غير المرضي عنها من قبل السعودية من جهة ثانية، خصوصاً فيما يتعلق بتطلع علي عبدالله صالح إلى الإمساك بالقرار السياسي اليمني المستقل تجاه مختلف القضايا العربية والإقليمية، وتطلعه إلى لعب دور عربي وإقليمي بمعزل عن الوصاية السعودية. وهو الأمر الذي عكس نفسه بشكل حاد على ظروف المغتربين وعوائدهم وتحويلاتهم إلى الداخل، بل وعلى ظروف بقائهم في المهجر التي أصبحت غير مستقرة تماماً. وكانت ذروة هذه المتغيرات السلبية هي حرب الخليج الثانية، التي وقف فيها اليمن إلى جانب العراق في غزوه للكويت بشكل خاطئ وغير متزن، وفرضت على اليمن الكثير من التبعات المضنية دون أن يكون لنا فيها لا ناقة ولا جمل. هذا، إضافة إلى أن اليمن كانت قد سبقت حرب الخليج بفترة وجيزة إلى تحقيق الوحدة اليمنية بين الشمال والجنوب التي أثارت الكثير من الحساسيات السياسية غير المعلنة، ووقفت ضد التدخل الأجنبي الأوروبي والأمريكي في المنطقة، ولم تتوقف تلك التبعات عند قطع المعونات وإعلان حالة الحصار غير المعلن من دول الجوار والتحالف الدولي في حرب الخليج ضد العراق فحسب، بل وتم الدفع بما يزيد على مليون مغترب دفعة واحدة إلى داخل اليمن بعد حرمانهم من الكثير من حقوقهم ومستحقاتهم من السعودية ودول الخليج، حيث تراجعت نسبة تحويلات المغتربين من دول الجوار نتيجة تراجع فرص العمل من نسبة 77،2% من

إجمالي الناتج المحلي عام ١٩٧٨م إلى ما لا يتجاوز 31،6% عام 1984م. وهذا قبل حرب الخليج بخمس سنوات، أما بعدها فقد وصل وجود المغتربين في المهجر المحيط إلى ما يشبه العدم، وتحويلاتهم إلى درجة الصفر في كثير من الحالات[124].

وفي العام 1989م، كانت المملكة السعودية قد اتخذت عدة إجراءات حدَّت من خلالها من حرية التملك العقاري لجميع المهاجرين، كما اتخذت عدداً من التشريعات للحد من تسهيلات الإقامة. وفي منتصف عام 1990م أصدرت قراراً يلزم المهاجرين في القطاع الخاص والعام الذين لا يكفلهم صاحب العمل لدى سلطات الهجرة السعودية بمغادرة السعودية أو تصحيح وضعهم. وكان المهاجرون اليمنيون أكثر المهاجرين تضرراً من تلك الإجراءات لارتباطهم الأسبق زمنياً عن غيرهم من المهاجرين في السعودية، مما اضطر نسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين للمغادرة إلى اليمن عام 1990م. وقد تزامنت تلك الإجراءات في السعودية في ذلك العام مع تداعيات الغزو العراقي للكويت (حرب الخليج) فازدادت أوضاع اليمنيين إرباكاً، فأدى كل ذلك إلى عودة جماعية اختيارية وجبرية لنسبة كبيرة من المهاجرين اليمنيين في السعودية، خلال الفترة (أغسطس – ديسمبر) من عام 1990م، حيث تعرض مئات الآلاف من المغتربين اليمنيين في دول الخليج وعلى وجه الخصوص في المملكة العربية السعودية إلى عودة مفاجئة نتيجة تلك الأحداث المؤسفة، وما ترتب عليها من مواقف سياسية وإجراءات أضرت بأوضاع المغتربين والمهاجرين في كلٍّ من الكويت والمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج[125].

(124) العودي، الجزء الأول، ص 183 - 184، مرجع سابق.
(125) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص147، مرجع سابق.

وفي حقيقة الأمر، وبعد مرور السنين، وإضافةً إلى تقلُّب الأنظمة والقوانين والأحداث في دول الخليج، وعلى وجه الخصوص في السعودية والكويت في العام 1990م- كما تمت الإشارة إليها سابقاً- واجه المهاجرون اليمنيون منافسةً شديدةً من مصادر أخرى لنوعية العمالة، وقد ازدادت هذه المنافسة بتقلُّص الطلب على العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة في البلدان العربية النفطية، وذلك لبروز العمالة الجديدة من جنوب شرق آسيا التي تميزت بمهاراتها وانخفاض أجورها، ومُنْذُ عقد التسعينيات أصبحت الأبواب شبه موصدة أمام هجرة اليمنيين إلى دول الخليج، بالرغم من تحسُّن العلاقات الدبلوماسية بينهما، حيث أصبحت الهجرة إليها متاحة فقط لعدد قليل من الكفاءات والخبرات الفنية والعلمية الذين ظلوا مقيمين فيها. وتقدِّر الإحصائيات عددهم بـ 766،000 معظمهم في السعودية، وهم كما يبدو يمثلون اليمنيين الذين يتمتعون بوضع أفضل مقارنة بالوضع الذي كان عليه العائدون، سواءً من حيث الأجور أو شروط العمل والإقامة، بل ويعتقد أن مستوى تأهيلهم وامتلاكهم للمهارات أعلى من المهاجرين العائدين الذين اتصفوا بافتقارهم للمهارات وانخفاض كفاءاتهم الفنية، وتم تصنيفهم كعمالة غير ماهرة أو شبه ماهرة في كلٍّ من قطاعات التجارة والنقل والبناء. وهذا يعني أن الارتباط بالهجرة اليوم ومستقبلاً سيظل مقتصراً على المهاجرين اليمنيين الأكثر تأهيلاً، ولن يكون هناك مكان للقوى العاملة غير الماهرة والمدربة، فقد أضحت الهجرة الدولية أكثر انتقائية في اختيار المهاجرين، وذلك وفقاً لما تفرضه أسواق العمل نتيجة للتغيرات المتلاحقة في تكنولوجيا العمل وموجة العولمة(126). فبعد أزمة الخليج اشترطت حكومة المملكة العربية السعودية على جميع العاملين في أراضيها الحصول

(126) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص143، مرجع سابق.

على الإقامة، وكان لهذا الشرط أكبر الأثر على المهاجرين اليمنيين، حيث أوجد صعوبات عديدة أمامهم، سواءً الذين كانوا مهاجرين هجرات طويلة أو قصيرة المدى، وصارت أوضاع اليمنيين أكثر تعقيدًا وسوءًا عن ذي قبل. إن هذا الإجراء قد وسَّع المسافة بين حكومتي البلدين وأوجد نوعًا من الفجوة بينهما. وكان لصدوره صدمة شديدة للمهاجرين اليمنيين وخاصةً الذين قدموا زهرة شبابهم للعمل المتواصل في المملكة العربية السعودية. ولقد أجبر بعض المهاجرين اليمنيين على بيع محلاتهم بأرخص الأثمان، أما الذين يملكون أموالاً مودعة في البنوك فقد تركوها بسبب الإجراءات الشديدة التي اتخذتها السعودية التي جعلت من الصعب على المهاجرين اليمنيين أخذ مدَّخراتهم. ولقد أراد البعض منهم تحويل أموالهم من البنوك السعودية إلى البنوك الأجنبية، ولم يكن حتى هذا الأمر ممكناً، لذلك الكثير من المهاجرين باعوا منازلهم بأرخص الأثمان، وبالذات الذين مر على هجرتهم إلى السعودية زمن طويل، والبعض منهم تركوا سياراتهم والشاحنات الكبيرة التي كانوا يمتلكونها أو باعوها بثمن بخس. وترك بعض المهاجرين منازلهم وهي في طور التشييد، ولم يتمكنوا حتى من بيع ما قد تم بناؤه منها. ولكن العمال الذين تركوا السعودية ولديهم أموال مودعة في البنوك السعودية ومشروعات يقومون بتنفيذها، والعمال من ذوي المهارات النادرة سُمح لهم بالعودة مباشرة إلى السعودية خاصة من أبناء المحافظات الجنوبية، على الرغم من عدم حصولهم على الإقامة مباشرة بعد إعلان بعض المهاجرين الذين لديهم استثمارات عديدة في السعودية قد منحوا الإقامة بعد صدور القرار المذكور دون أن يتعرضوا لأية مضايقات. وبجانب المهاجرين العائدين من السعودية ودول الخليج، فإن الكثير من المهاجرين

اليمنيين إلى الصومال وأثيوبيا والمتأثرين بأحداث هذين البلدين التي دارت بعد انتهاء أزمة الخليج قد عادوا إلى اليمن[127].

ومن ملامح أوضاع المهاجرين في منطقة الخليج، قبول بعض المهاجرين بالقيام بأعمال تختلف في احتياجاتها المهارية عن الأعمال التي كانوا يقوموا بها في موطنهم، والتي يفترض أن يعملوا بها بعد عودتهم إليه، ناهيك أن الأقطار المستقبِلة لا تتيح لقوة العمل الوافدة فرصاً للتدريب وتحسين مستوياتهم المهارية والمهنية والارتقاء بها، حيث تقصر الانتفاع بما يتاح لديها من هذه الفرص على أفراد قوة العمل المواطنة[128].

ثالثاً: الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية:

المرحلة الأولى: تأثيرات هجرات ما قبل التاريخ (هجرات أسطورية)**:**

كان لهجرة بني آدم، وكذا الهجرة من بابل إلى اليمن أثر بالغ على الحياة - وفق المنطق العقلي - لأنها بدون ريب، قد أسهمت في حياة اليمن الزراعية وغير الزراعية، وهذا مجرد مثال بارز، أن نوحاً ما كان له أن يبني سفينته الضخمة للتغلب على الطوفان الهائل إلا بصناعة راقية للسفن. أما من حيث تأثيرات تلك الهجرات، فهو انتشار تلك الجماعات المهاجرة، مع من لحق بها في أوقات أخرى، وهو ما مكَّن من تحقيق الإسهام الفعال في تعريب كل المنطقة التي يطلق عليها اليوم "الوطن العربي"، وكان ذلك عاملاً مهماً للغاية، فيما بعد، في تسهيل انتشار الإسلام على كل المنطقة المذكورة[129].

"وقد عُثر على أثر قديم لهذا العنصر السامي (اليمني في الحبشة) في مدينة قديمة تسمى آفا (Ava)، وتعرف الآن باسم "يحا"؛ عُثر في هذه المدينة السامية

(127) الحضرمي، الجزء الرابع، ص 213 - 216، مرجع سابق.
(128) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص152، مرجع سابق.
(129) الجبلي، الجزء الأول، ص56، مرجع سابق.

(الحميرية) على بعض أحجار لمعبد إله الشمس، وعليها كتابات حميرية ترجع إلى القرنين السابع والخامس قبل الميلاد". يضيف طرخان أن "هؤلاء المستعمرين الجدد وجدوا في مهجرهم مناخاً يشبه ذلك المناخ الذي فارقوه، مما ساعدهم على مواصلة نشاطهم. ورغم أن الكثيرين منهم جاء ومعه نساؤه؛ إلا أنهم لم يلبثوا أن اختلطوا بالقبائل الحامية وصاهروها، وكان من نتيجة ذلك الامتزاج مواطنو مملكة أكسوم.. وهي المملكة الحبشية الأولى التي يرجَّح أنها قامت في القرن السابع قبل الميلاد، ولم تزل أكسوم حتى الوقت الحاضر العاصمة الدينية لملوك الحبشة، يتوجون فيها. واستطاعت مملكة أكسوم بناء حضارة وطنية متأثرة بالحضارة السامية [اليمنية]، وكذلك بالحضارات الأخرى في شمالي شرقي أفريقيا، غير أن أبرز عنصر في حضارة أكسوم هو العنصر السبئى"[130].

ومن أبرز تأثيرات الهجرة اليمنية إلى الحبشة في هذه المرحلة ما يأتي:

التأثير السياسي:

إذا كان من المعروف المؤكد أن دولة سبأ يمنية الأصل، فإن الأحباش يرون أن مركزها في الحبشة، وأنها حكمت اليمن كدولة تابعة لها نظراً لقوتها العسكرية. أما ما يهمنا هنا فهو هذا التأثير السياسي البالغ للرواية المعروفة الخاصة بالملك سليمان وإحدى ملكات سبأ التي يذهب المؤرخون إلى أنها هي بلقيس. ولعل ما يلخِّص ويكثف هذا التأثير البالغ هو الزعم بأن امبراطور الحبشة هيلا سلاسي ينتسب إلى الملك النبي سليمان. وقد جرى تثبيت هذا الزعم في دستور أثيوبيا، حيث تنص المادة الثالثة من دستورها الصادر في عام 1931م، كما ورد عند "الشيبة" على ما يلي:

(130) في: الجبلي، الجزء الأول، ص 85، مرجع سابق.

"يقرر القانون أن الشرف الامبراطوري سيظل بصفة دائمة متصلاً بأسرة هيلا سلاسي الأول سليل الملك سهلا سلاسي، الذي يتسلسل نسبه بدون انقطاع من أسرة منليك الأول ابن الملك سليمان ملك بيت المقدس وملكة أثيوبيا المعروفة باسم ملكة سبأ". وفي دستور عام 1955م نصت المادة الثانية على نفس المضمون. وورد النص عند "العلام" بصيغة تختلف قليلاً عما يورده "الشيبة"[131].

التأثير اللغوي والديني:

من المعروف أن اللغة الجعزية (نسبة إلى قبيلة الأجاعز) هي إحدى اللغات في أثيوبيا والتي تطورت من أصلها السبئي، وصارت لغة مملكة أكسوم، ولو أنها تعد من اللغات المنقرضة. أما ما ساعد على بقائها وازدهارها هو حركة الترجمة المسيحية من اللغة الإغريقية إلى الجعزية، في الفترة بين القرنين الخامس والسابع الميلادي. أما الحديث فلا أحد يتحدث اليوم بالجعزية، باستثناء بعض الرهبان الذين تجبرهم وظائفهم الكنسية على تعلمها من أجل قراءة النصوص الدينية. فهي، إذن، لغة الكنيسة، كما هو حال اللغة اللاتينية في الكنيسة الكاثوليكية. وتذهب "العلام" إلى أن اللغة الجعزية هي اللغة الأم للغات الحبشية الثلاث، وهي الأمحرية (الأمهرية) والتجرينية والتجرية. أما عن التأثير الديني، فقد أظهرت النقوش المكتشفة في الحبشة عبادة آلهة جنوب شبه الجزيرة العربية، وخصوصاً "المقه" إله القمر السبئي، والذي يرمز له بالهلال أو القرص أو القرن[132].

(131) في: الجبلي، الجزء الأول، ص86، مرجع سابق.
(132) في: الجبلي، الجزء الأول، ص87، مرجع سابق.

التأثير على الصعيد الاجتماعي:

لعل من أبرز التأثيرات هو التحول من نظام الانتساب للأم إلى الانتساب للأب. كما أحدثت الهجرة اليمنية تغييراً في علاقات المِلْكية التي تحولت من سلطة الأخوال إلى الملكية الجماعية. ولعله من قبيل تحصيل الحاصل أن تتأثر ألقاب الملوك الأحباش الذين حكموا في الفترة من القرن الثامن ق.م إلى 227م، حيث كانت أسماؤهم تبدأ بالمقطع "ذا"، والتي تعني سيد أو صاحب، وتقابلها في اللغة اليمنية "ذو"، وهي لقب ملوك حمير مثل "ذو يزن".. وخلال الفترة بين الأعوام 275 وحتى 478م، نجد أن أسماء ملوك الحبشة تبدأ مُصدَّرة بـ"آل" وهو تقليد متعارف عليه عند اليمنيين، مثل آل سفح وآل سمرة، ومعنى "آل" هو سيد أو رب، أي نعت للملوك بصفات قدسية(133).

كما تمكن المهاجرون الأوائل من تأسيس مستوطنات في شمال الحبشة، وبدأت هذه المستوطنات تدريجياً في تنظيم نفسها على غرار ما كان سائداً في جنوب الجزيرة العربية، ثم اختلط هؤلاء الساميون بالسكان الكوشيين واحتلوا موقع الصدارة بحكم تفوقهم الحضاري، وفي هذا الصدد يقول الجمرة إنه من المؤكد أن اليمنيين كان لهم تأثيرهم الواضح في ساحل شرق أفريقيا، ويُستدل على ذلك بأن الإغريق والرومان أطلقوا عليه اسم (Azania) (عزانيا) أو (سانيا) نسبة إلى مملكة أوسان، أو نسبة إلى إحدى الممالك العربية (اليمنية) الغابرة، وهي مملكة (عزان) التي يقال عنها بأنها قد قامت في منطقة ما من مناطق جنوب شبه الجزيرة العربية في فترة سابقة على ظهور الإسلام لم يحدد تاريخها تحديداً قاطعاً، وانتقل سكانها إلى ساحل شرق أفريقيا. ويقول الدكتور جمال قاسم إن الإغريق والرومان قد نسبوا هذا الساحل إليهم فيما بعد، ثم حدث

(133) الجبلي، الجزء الأول، ص88، مرجع سابق.

أن تعرض العزانيون لغزوات في الشمال وهجرات قبلية غيرت معالم حضارتهم، وربما أنهم كانوا المؤسسين لمملكة أكسوم الحبشة[134].

التأثير على الصعيد الاقتصادي:

يشير المؤرخ (هارولد ما كمايكل)، إلى أن هجرة اليمنيين إلى الشط الأفريقي المقابل قد تصاعدت ما بين "1500" و"3000" قبل الميلاد في عهد دولتي معين وسبأ، حتى وصلت إلى وادي النيل فتحكموا بتجارة البحر الأحمر، وفي نفس الوقت عبر الحضارمة البحر الأحمر، واستقروا في الحبشة، وتوغل بعضهم شمالاً حتى بلاد النوبة، وبمجيء المعينيين والسبئيين إلى هذه البلاد الجديدة علَّموا الوطنيين من أبنائها استخراج المعادن واستعمالها، كما علَّموهم أيضاً أنظمة متقدمة في الري والزراعة وأنماطاً جديدة للنظام الاجتماعي، وفي الكتابة، كما أدخلوا نباتات جديدة، وأحضروا معهم حيوانات مستأنسة. وربما أن حجم التأثير الذي أحدثه اليمنيون في هذه المَهَاجر الجديدة يتجلى بوضوح من خلال احتفاظ الأحباش والإريتريين حتى اليوم باللغات السامية التي نقلها إليهم اليمنيون القدامى، وكذلك بأسماء الكثير من الأماكن والمناطق والمدن التي لا تزال تحمل أسماءها السبئية والمعينية والحميرية حتى اليوم[135].

المرحلة الثانية: تأثيرات هجرات التاريخ القديم (هجرات افتراضية):

بصدد التأثير في هذه المرحلة، على الرغم من الاختلاف في الآراء في إطار هذه الهجرات الفرضية، يمكن القول إنها ساهمت في إفقار اليمن بخروج قواه البشرية الحية القادرة على الإعمار من جهة، ومن جهة أخرى أن هذه الهجرات الفرضية، برفدها الهجرات الأسطورية، أسهمت في المزيد من تعريب المنطقة.

(134) الصلوي، الجزء الرابع، ص 24، مرجع سابق.
(135) الصلوي، الجزء الرابع، ص 18، مرجع سابق.

هذا، ناهيك عما يذهب إليه البعض بشأن نقل المعرفة والتقنية إلى المناطق التي هاجروا إليها[136].

ويبدو هذا التأثير الذي أحدثته هذه الهجرة، من وجهة النظر التاريخية، هائلاً، إن كان فعلاً- كما يذهب الشيبة- أنه "يبدأ تاريخ الحبشة القديم مُنْذُ أن تمكن المهاجرون من جنوب بلاد العرب من بسط نفوذهم على السكان الأصليين في الحبشة بشكل محكم، لدرجة قيام ثقافة خاصة، وينتهي بسقوط مملكة أكسوم في القرن العاشر الميلادي". ويعود سبب هذا التأثير الهائل إلى أن ثقافة السكان الأصليين "يبدو كانت بدائية إذا ما قورنت بحضارة المهاجرين الجدد. إذ أن كثيراً من الكتاب الكلاسيكيين يروون كيف أن هؤلاء السكان كانوا جامعين للثمار وصيادين، وكيف أنهم استعانوا بثقافة المهاجرين العقلية والتقنية، كالدين واللغة واستخدام المحراث واستئناس بعض الحيوانات واستعمال الحديد، واستخدام الحجارة في البناء". هذا "إلى جانب نوع من التنظيم الإداري والإقليمي، وفن الكتابة، ومن ثم أضحت المناطق التي استقروا فيها مراكز لنشر الحضارة"[137].

ومن حيث التأثيرات المتبادلة للهجرة قبل الإسلام، فقد تبين أن أكثرها سعةً وأشدها تأثيراً هي تلك التي حدثت إلى الحبشة، والتي لا زلنا نرى مظاهر تأثيراتها إلى يومنا هذا[138].

وفي شمال أفريقيا فإنه مع مجيء العرب واليمنيين انتعشت التجارة عن طريق القوافل التي برعوا فيها، كما أنه نتيجة لانتشار القبائل اليمنية والعربية بالمغرب وتعدد مواطن استقرارها في جميع أنحاء البلاد امتزجت بقبائل البربر

(136) الجبلي، الجزء الأول، ص 80، مرجع سابق.
(137) في: الجبلي، الجزء الأول، ص 84، مرجع سابق.
(138) الجبلي، الجزء الأول، ص 132، مرجع سابق.

واختلطت معها وصاهرتها، مما أدى إلى تطور مفاهيم القبيلة العربية بالمغرب فيما يختص بالعلاقة التي تربط الرجل بالمرأة والزواج والحلف والجوار والشعر والغناء والزي، ومساكنهم وطعامهم واختيارهم لشيخ القبيلة[139].

ويلاحظ من خلال استعراض التأثيرات المتبادلة للهجرات القديمة (الأسطورية والفرضية) أو ما يمكن إطلاق عليها هجرات ما قبل التاريخ الإسلامي، لا يكاد يوجد فاصل واضح للتمييز بينهما، وهذا يتسق مع طبيعة أسبابها وأوضاع المهاجرين في تلك الحقبة التاريخية القديمة، والتي يصعب تأكيدها علمياً، نظراً لغياب القرائن الدالة عليها كأسباب وأوضاع من ناحية، كما سبقت الإشارة لذلك، ولكن من ناحية أخرى نجد هنا أن التأثيرات تستند إلى شواهد وقرائن في بعض المجالات، كاللغة والمسميات وغيرها التي لا تزال دائمة أو قائمة حتى اليوم، وهذا يجيز لنا الاستنتاج ضمنياً بالقول إن تلك الأسباب والأوضاع ربما تكون أقرب إلى الواقع. ومن ناحية ثالثة يؤكد ما ذهبنا إليه في بداية "محور الأوضاع" بأن الأسباب، والأوضاع، والتأثيرات المتبادلة لا يمكن الفصل بينها كمحاور رئيسية لدراسة ظاهرة الهجرة، وإنما يجب تناولها ودراستها باعتبارها متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض.

المرحلة الثالثة: تأثيرات هجرات العصر الإسلامي (هجرات حقيقية):

في هذه المرحلة تمثلت تأثيرات المهاجرين اليمنيين بداية في فترة الفتوحات الإسلامية، ثم نشر الإسلام، وهي الفترة التالية لتوقف الفتوحات الإسلامية. فإذا كانت هجرة ما قبل الإسلام قد قدمت إسهاماً رئيسياً في تعريب منطقة العالم العربي، فإن الهجرة الإسلامية قد قدمت إسهامها البالغ التأثير في نشر الإسلام في الوطن العربي، وفي خارجه من المناطق. أما من حيث التأثيرات الحاصلة

(139) الصلوي، الجزء الرابع، ص29، مرجع سابق.

على اليمن، أي التأثيرات المرتدة، إن جاز لي القول، فليس ثمة ما تقدمه لنا الوثائق، وليس أمامنا إلا الضرب في الافتراضات[140].

ومن الجدير بالذكر أن اليمنيين شاركوا في كل المهام التي كانت تنتصب أمام حركة الفتح الإسلامي العسكرية والحضرية عموماً، من جهة، كما أنهم شاركوا، من جهة ثانية، في العديد من الثورات المناهضة للحكام في مختلف الأمصار الإسلامية[141]، وكان أهل اليمن متفوقين كمّاً ونوعاً في المجتمع الإسلامي الجديد، وكانوا واضعي أسس تحضر سكان الأمصار. أما قيادة الدولة فكانت في قريش، ولم يستطع اليمنيون تحقيق طموحاتهم السياسية في الشام والكوفة ومصر[142].

ومن المؤثرات الاجتماعية التي أدخلها اليمنيون والعرب في بلدان الفتح الإسلامي عديدة. وفيما يأتي نستعرض أهمها:

السودان، أدخلوا نظام الحياة القبلية وغلبة اللغة العربية التي سادت البلاد فيما بعد، وحيثما كان يحل الإسلام كان يحل العلم الذي أساسه تحفيظ القرآن الكريم، وأحكام الشريعة الإسلامية المستقاة من الكتاب والسنة. هذا إلى جانب المؤثرات الثقافية والسياسية الأخرى التي طرحتها امبراطورية "كانم" في الأقاليم الواقعة حول بحيرة تشاد، أو ما يسمى بالسودان الأوسط، إذ عرفت تلك الأقاليم الإسلام قبل القرن الحادي عشر الميلادي[143].

وقد استطاع اليمنيون في السودان أن يوجدوا أعمالاً ومهناً جديدة لم تكن موجودة في السابق، كصناعة الخبز وافتتاح المطاعم والمقاهي، كما حاول

(140) الجبلي، الجزء الأول، ص 132، مرجع سابق.
(141) الجبلي، الجزء الأول، ص130، مرجع سابق.
(142) الجبلي، الجزء الأول، ص 129، مرجع سابق.
(143) الصلوي، الجزء الرابع، ص40 - 41، مرجع سابق.

بعض المغتربين اليمنيين العمل في الزراعة واستطاع البعض الآخر منهم فيما بعد الدخول في مجال التجارة الصغيرة[144].

إن التبادل التجاري بين اليمن والسودان كان نشطاً مُنْذُ عدة قرون مضت، فقد كان اليمنيون يستوردون الخيول من منطقة (بربر) - وهي خيول معروفة بقوتها وشهرتها الواسعة لدى اليمنيين- إلى جانب الحبوب بأنواعها المختلفة، ويصدرون البن من ميناء المخا إلى أسواق السودان[145].

وفي بلاد المغرب لا شك أن لهجرات بني هلال الكبرى في القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) آثاراً اجتماعية وثقافية بالغة الأهمية، حيث يقول أحد المؤرخين: "إن العناصر الجديدة البدوية التي دخلت بلاد المغرب وخصوصاً في القرن الخامس الهجري هي هيكل المجتمع المغربي، وكانت لهذه العناصر خصائصها العقلية والخلقية"، ولا شك أنهم بمخالطتهم للقبائل البربرية قد أثروا فيهم وتأثروا بهم، وقد تجلى تأثيرهم اللغوي في نشر لغة التخاطب بين القبائل البربرية التي اضطلعوا بدور فعال في تعريبها تعريباً تاماً[146].

ومثلت الحبشة وجهة للاغتراب والهجرة مُنْذُ القدم، ولا زالت الآثار السبئية هناك خير شاهد على ذلك. كما أن هرر تشهد بهويتها الإسلامية الغالبة ولغتها الأمهرية وأسماء أشهر حكامها على تأثير المهاجرين والمغتربين اليمنيين[147].

وفي جيبوتي قال المرحوم محمد عبد الواسع حميد، وقد كان أحد مُغتربينا هناك، كشاهد عيان (طالباً / موظفاً / سفيراً فيما بعد) إن المهاجرين اليمنيين

(144) الصلوي، الجزء الرابع، ص44، مرجع سابق.
(145) الصلوي، الجزء الرابع، ص54، مرجع سابق.
(146) الصلوي، الجزء الرابع، ص28 - 29، مرجع سابق.
(147) العريقي، الجزء الخامس، ص100، مرجع سابق.

دائماً ما يتركون تأثيرهم وبصماتهم في البلدان التي يذهبون إليها، بعكس الجاليات الأخرى، وقد أحدثوا نفس هذا التأثير في جمهورية جيبوتي. صحيح أن اللغة العربية بدأت تظهر مؤخراً بشكل واسع، إلا أن اليمنيين كان لهم فضل تعليم هذه اللغة ونشرها في أوساط أبناء الشعب الجيبوتي مُنْذُ وقت مبكر(148).

وفي إريتريا لم يقتصر التأثير الثقافي على منطقة عصب، بل تجاوزه إلى مناطق كثيرة ومنها أسمرة، ويعود الفضل بذلك إلى تواتر العديد من الأسباب التي امتدت عبر قرون من التواصل والاحتكاك والتعايش، تمكن فيها اليمنيون من نشر العقيدة الإسلامية بما يقتضي ذلك من تلازمها مع اللغة العربية كوعاء لنشر تلك التعاليم. ثم إن سيطرتهم على التجارة ساعدت على استشراء ذلك التأثير، كما أن ذلك التأثير الثقافي قد حدث بما أسهمت به الجالية، والمعهد الإسلامي سواءً بنشر تعاليم الدين أو بتعليم اللغة العربية(149).

وفي إندونيسيا تبدت ملامح تأثيرات المهاجرين في مختلف مجالات الحياة، سواءً على مستوى إندونيسيا أو اليمن (اقتصادياً، سياسياً، دينياً، تعليمياً، وثقافياً بشكل عام).

كما أن هذا التأثير لم يأتِ نتيجة موجات هجرة في القرن العشرين فقط، بل ونتيجة تواصل وتفاعل وتأثير متبادل امتد عبر قرون عديدة سابقة، وفيها تأكدت تأثيرات موجات الهجرة عبر الأنشطة الدعوية والاقتصادية، وتأسيس الممالك العديدة، ونشر التعليم الديني، وساعد على زيادة التأثير احتفاء المواطنين بكل من لهم صلة بالعروبة والإسلام بتزايد طردي بقدر تزايد أعداد المعتنقين للدين الإسلامي ذاته، ورغبتهم في التقرب إلى من تربطهم صلة قربى

(148) العريقي، الجزء الخامس، ص108، مرجع سابق.
(149) العريقي، الجزء الخامس، ص106، مرجع سابق.

بالنبي محمد (ص)، وهو ما مكَّن العلويين من احتلال مكانة مرموقة في المجتمع، وحظوا بفرص مثالية مكنتهم من جمع الثروات وتقديمهم كقادة في مراحل مختلفة[150].

وفي بلاد الصومال وأثيوبيا وإريتريا يرى باصرة أن الهجرات كانت تمر عبر جزيرة دهلك ومصوع وزيلع وغيرها، وهي متأثرة بالثقافة العربية الإسلامية، وكان للعرب القادمين إليها من اليمن، وعلى وجه الخصوص تهامة وحضرموت، دور في نشر الإسلام حتى إلى بدو العفار «الدناكل»، وأدى ذلك إلى قيام عدد من الإمارات التي عُرفت بالطراز الإسلامي، ومن أشهرها:

أوقات، وعدل، وفنجار، وحديه، ولويت، ودوارو، وهديه، وبالي، وموره، وهرر. وأسَّس إمارة أوقات أسرة من بني مخزوم. وتحالفت الإمارات الإسلامية بقيادة «أوقات» حتى شمل هذا التحالف جزءاً من جنوب شرق الحبشة وشمال الصومال، وصارت مساحة الإمارات الإسلامية المتحالفة أوسع من مساحة مملكة الحبشة، علاوة على سيطرتها على النشاط التجاري بين داخلية الحبشة والموانئ المطلة على البحر الأحمر، وأقامت هذه الكيانات الإسلامية الأفريقية ذات المنشأ العربي في كلٍّ من أثيوبيا والصومال علاقات مع اليمن، وعلى وجه الخصوص مع الدولة الرسولية والدولة الطاهرية والدولة القاسمية[151].

ومن المعروف أن الفتوحات الإسلامية وصلت إلى بلاد السِّند (باكستان حالياً)، ولكن انتشار الإسلام في بلاد ما وراء السِّند لاسيما في الهند كان ضمن تأثيرات المهاجرين اليمنيين، حيث نجد:

أن تاريخ الإسلام في سواحل المحيط الهندي بمجمله، وأسلمة الحدود الشرقية كلها، مرتبطان بشكل لا يمكن فصله عن العرب من حضرموت في

(150) العريقي، الجزء الخامس، ص127، مرجع سابق.
(151) الحضرمي، الجزء الرابع، ص209، مرجع سابق.

اليمن، أذ أنشأ الحضارم ـ من السادة والفقهاء والتجار والعامة ـ فضاء عبر الثقافات في أثناء رحلاتهم واستقرارهم عبر المحيط، من كيب تاون في طرف جنوب أفريقيا، إلى تيمور عند حد أرخبيل الملايو، "بل وإلى حدود الفلبين، وكان لهم الدور الرائد في نشر الثقافة الإسلامية وتطويرها ونشر الروح الدينية والتشكيلات الاجتماعية في كل هذه الأقاليم"، إذ كان الحضارم بمثابة رسل صلات اجتماعية وثقافية لأعداد كبيرة منهم ولدوا، وعاشوا، وترعرعوا، وعملوا، وماتوا في زنجبار وجاوة. ولكنهم تركوا بصماتهم في تلك الأماكن، لعل أبرزها بصمات الدين الإسلامي، كما أنهم تبنوا عناصر ثقافية ليست ذات أصول عربية، فهم لا يؤثرون في المجتمع الذي يصلون إليه، بل يتأثرون به أيضاً. كما نقل الحضارم عاداتهم الاجتماعية ومكوناتهم اللغوية إلى مَهَاجرهم، إذ أشير ـ على سبيل المثال ـ أن الكلمات العربية شكلت نحو ما بين 25 ـ 50 % من اللغة السواحلية. كما نقل الحضارم الكثير من الآلات الموسيقية وأمور الفن، والرقصات الشعبية التي أصبح يمارسها المجتمع الآسيوي في المناسبات والأفراح، فما زال الزفين (الزربادي) يُمارَس في إندونيسيا وماليزيا إلى اليوم كما هو أيضاً حالياً في حضرموت. وغنيٌّ عن القول الدور الريادي للحضارم في بلدان المهجر في إقامة وتأسيس المدارس والمساجد، والمراكز الدينية، ومؤسسات المجتمع المدني، فضلاً عن الصحافة والإعلام، ونشر الكتب وطباعتها مما لا يتسع المجال لسردها[152].

المرحلة الرابعة: تأثيرات الهجرات الحديثة:

لقد تركت الهجرة اليمنية الحديثة آثاراً إيجابية متبادلة على مستوى الداخل اليمني، وعلى مستوى بلدان المهجر، فقد كان المهاجرون اليمنيون إلى منطقة

(152) السقاف، الجزء الثاني، ص238 ـ 239، مرجع سابق.

شرق أفريقيا عبر التاريخ وحتى الوقت الحاضر الرواد الحقيقيين لنظام العولمة على مستوى الخارج، ومن أوائل رُسل التمدن والتحضر في اليمن عموماً وفي المملكة المتوكلية اليمنية على وجه الخصوص، وممن تصدروا معارضة الحكم الإمامي البائد والمتسلط. فعندما قامت حركة الأحرار اليمنيين، كان المهاجرون في القرن الأفريقي هم أول من تجاوب معها واستجاب لدعوة قادتها، وكانوا سندها ومصدر تمويلها مُنْذُ تأسيس أول حزب علني لها (حزب الأحرار) بعدن عام 1944م، وحتى قيام ثورة الـ26 من سبتمبر الخالدة عام 1962م[153].

إن الحركة الوطنية في الداخل اليمني (طوال القرن العشرين) مدينةٌ بالفضل للمهاجرين والمغتربين اليمنيين بالكثير، ذلك أنه عندما احتاجت للدعم وللإنفاق على قياداتها وحركتهم ونضالهم، لم تجد أكرم ولا أفضل من دعم المغتربين والمهاجرين، وعندما احتاجت لأداة إعلامية تعكس حال المجتمع، وما يعانيه كان المهاجرون والمغتربون المبادرين، ليس بما احتاجته من أدوات الطباعة، بل وبتبني إصدار صحف تعبر عن معاناة المجتمع وحركته الوطنية، وقد تمثل ذلك على سبيل المثال بصحيفة "السلام" التي كانت تصدر في بريطانيا وغيرها. وعندما اعتُقلت قيادات الحركة الوطنية إبان أحداث 1948م كان المهاجرون مبادرين برأب الصدع، بل عاد بعضهم، وفي مقدمتهم الشهيد عبد الله الحكيمي ليقودوا دفة المعارضة. وحتى عندما قامت الثورة وجد قادتها رموزاً اغترابية تحاول إسنادهم مادياً، ممثلة بالحكيم أحمد عبده ناشر، ولم تقف إسهاماتهم عند هذا الحد، بل تتابعت وأخذت تترى بمقدار تفاعل القيادة السياسية

(153) الصلوي، الجزء الرابع، ص160 - 161، مرجع سابق.

مع قضايا واحتياجات المجتمع، وبمقدار استيعابها لهموم المهاجرين والمغتربين ومعاناتهم[154].

ولكن برغم ما تقدم، فإن دواعي الواجب تقتضي الإشارة إلى بعض المحطات الأساسية والمجالات التي تأثرت بتلك الإسهامات والتضحيات والجهود، ومنها على سبيل المثال ما يأتي:

1- مساهمتهم في مجرى الحركة الوطنية إبان فترة النضال ضد النظام الإمامي الكهنوتي، وضد الوجود الاستعماري، والنظام السلاطيني الملحق به (وتأثيرهم عليها).

2- إسهاماتهم الكفاحية كانت متواصلة ومؤثرة في مجرى الحركة الوطنية، فقد كان بذلهم سخياً في بناء المدارس ودعمها بما تحتاجه من معلمين وموازنات تشغيل.. ولم تكن جهودهم تلك منصبَّة على بلدان مهاجرهم واغترابهم لتحقيق التنشئة الاجتماعية المناسبة لأبنائهم، وسعياً لتجنيب أبنائهم الآثار غير المرغوبة من ثقافات مجتمعات وجدوا أنفسهم مضطرين للتعايش معها، ورغبة في تحقيق أفضل تأهيل لأبنائهم. بل كانت جهودهم مركزة أيضاً على مساعدة أبناء مجتمعهم في الداخل اليمني، إيماناً منهم بأهمية التعليم كمدخل للتحديث.. ولذلك بادروا للإسهام بإنشاء عشرات المدارس الأهلية في العديد من المناطق ومنها (تعز، عدن، لحج، حضرموت). وتزويدها بما تحتاجه من كتب ومدرسين. كما تضاعفت إسهاماتهم تلك بعد ثورتي سبتمبر وأكتوبر لتشمل كل المناطق تقريباً. وكل تلك الجهود كانت كفيلة بأن تعكس آثارها الإيجابية على التعليم والتعلم وعلى ثقافة المجتمع بشكل عام.. وكان من مظاهر ذلك تأثيره على الأنظمة السياسية التي ساست المجتمع، وما مثله

(154) العريقي، الجزء الخامس، ص92 - 93، مرجع سابق.

كل نظام من قيم واتجاهات وميول ورغبات وأنماط علاقات وسلوك، ومفاهيم، وثقافات مطلبية، وأعاد توجيه اهتمامات المجتمع والأفراد، وفرض المؤثرات ذات العلاقة بتحديد الاهتمامات وترتيب الأوليات(155).

ولم تقتصر مبادرات هؤلاء المهاجرين وإسهاماتهم على دعمهم السخي للحركات الوطنية لنصرتها مُنْذُ لحظتها الأولى، وعودة الآلاف منهم للالتحاق في صفوف الحرس الوطني في الشمال، وفي جبهات الكفاح المسلح في الجنوب، ورفد مؤسسات الدولة الجديدة بالمئات من الكوادر والكفاءات المؤهلة والمتعلمة، هذا إلى جانب تبرعاتهم السخية بالأموال التي كان لها تأثير كبير في انتصار الثورة وتوطيد دعائم النظام الجمهوري وبناء مؤسسات الدولة الإدارية والاقتصادية. وكان لمساهماتهم المالية الدور الأبرز في تأسيس وإنشاء الكثير من المؤسسات الحيوية مثل: البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وشركة التجارة الخارجية، وشركة الطيران اليمني، وشركة التبغ والكبريت الوطنية وغيرها(156).

وقد كان للمهاجرين اليمنيين في الحبشة صندوق يتلقى التبرعات من المهاجرين لمد الحركة الوطنية بما تحتاج إليه من عون مادي، كما كان هذا الصندوق يقوم أيضاً بمساعدة المحتاجين، وطبع المنشورات وتوزيعها على المهاجرين(157).

وقد مثل المهجر السوادني واحداً من أخصب المَهَاجر اليمانية التي لقيت فيها دعوة الأحرار- بقيادة الأستاذين النعمان والزبيري- صدىً كبيراً لها، بحيث مثل المغتربون اليمنيون في هذا البلد فيما بعد السند المادي والمعنوي القوي للاتحاد

(155) العريقي، الجزء الخامس، ص199 - 202، مرجع سابق.
(156) الصلوي، الجزء الرابع، ص82 - 83، مرجع سابق.
(157) الصلوي، الجزء الرابع، ص80، مرجع سابق.

اليمني في مصر، وقيادة الأحرار اليمنيين. وقد كان للجالية اليمنية في السودان- خلال عقدي الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي- حضور اجتماعي وثقافي فعال، في أوساط المنتسبين إليها، وأبناء المجتمع السوداني، وهذا الوضع بطبيعة الحال قد خلق وضعاً إيجابياً حينها، وولَّد روحاً معنوية عالية في صفوف الشباب وأنصاف المثقفين من المغتربين وأبنائهم[158].

وفي المجال الاقتصادي وسعوا تجارتهم وطوروها، وقاموا بتأسيس أول شركة تجارية في المنطقة عام 1947م، التي تعد من أوائل الشركات التجارية في السودان. وتركوا بعض البصمات التجارية والاقتصادية، ومن ضمنها أسطول للنقل البحري بين جدة والحديدة وبورتسودان، وبناء الكثير من المساجد وكفالة الأيتام وتشييد منشآت تجارية وعقارية عديدة. وقد ساهم الحضارمة في تأهيل المدارس ودعمها، كما كان للبيوتات التجارية الحضرمية أدوار مشهودة في النهوض بالمجتمع وفي تأسيس وتطوير البنى التحتية للسودان الشقيق[159].

وقد لوحظ خلال فترة نهاية الثلاثينيات وبداية الأربعينيات من القرن الماضي أن العمل السياسي في الشارع السوداني قد استقطب عدداً من أبناء الجالية اليمنية للانخراط فيه، كما شارك بعض الشباب اليمني في حزب الأشقاء الموالي لمصر[160].

كما استوعب السودان عشرات الآلاف من المهاجرين والمغتربين اليمنيين الذين أسهموا في بناء العديد من مشاريع البنية التحتية، ومن أهمها مشروع بناء سد سنار الذي بلغ قوام العمالة اليمنية (55%) من مجموع العمال، وفي بناء

(158) الصلوي، الجزء الرابع، ص50 - 51، مرجع سابق.
(159) الصلوي، الجزء الرابع، ص55 - 56، مرجع سابق.
(160) الصلوي، الجزء الرابع، ص46، مرجع سابق.

ميناء بورتسودان، وخط سكة حديد (بورتسودان – كسلا – سنار)، وغيرها من المشاريع الأخرى[161].

لعب المهاجرون والمغتربون دوراً مهماً في مسيرة النضال الوطني. حيث لم يقتصر دورهم على تأسيس فرع للاتحاد اليمني، بل امتد لمواجهة أنصار الإمامة في السودان واحتواء ما كانوا يثيرونه من مشاكل ودسائس، كما واجهوا المنشقين من الاتحاد اليمني، وتصدوا لمحاولة البعثة التي أرسلها الإمام، والتي ضمت الشيخ صلاح المصري وأحمد محمد باشا، وحجَّموا تأثيرها وسط المهاجرين والمغتربين. ثم إنهم جمعوا التبرعات والاشتراكات سواءً التي كانت تذهب لتمويل أنشطة الاتحاد اليمني في مصر وعدن، أو التي كانت تُخصص للإنفاق على الطلبة اليمنيين الدارسين بمصر، أو لطبع الكتب والمنشورات، أو ما كانت ترسل كتبرعات لصحيفة "صوت اليمن".

وعندما نجح الإمام في إقناع السلطات السودانية بإبعاد رموز الأحرار، تصدى الأحرار لهذه الجريمة وتمكنوا من تحريك الشارع السوداني بالخروج للتظاهر حتى تم إفشالها. كما أسهم المهاجرون والمغتربون في احتضان الفارين من الحرب (من أبناء الجالية اليمنية) التي دارت بين أثيوبيا وإريتريا وخففوا من معاناتهم، كما أسهموا في ترحيلهم وعائلاتهم إلى اليمن. ولعبوا دوراً مميزاً في دعم الثورة اليمنية، ورفدوها بالمال وبالشباب العائد الذي أسهم في معارك الدفاع عن الثورة، كما أسهموا بمختلف أشكال وصور العمل الوطني. كما لعبوا دوراً مميزاً في تأسيس الاتحاد العام للمغتربين اليمنيين، ومن ثم تفعيل عمل الجاليات اليمنية وفق الصيغ المختلفة التي ظهرت بعدئذٍ[162].

(161) العريقي، الجزء الخامس، ص98، مرجع سابق.
(162) العريقي، الجزء الخامس، ص99 - 100، مرجع سابق.

وفي مصر حيث تبدى الأثر الثقافي بوضوح في القرن العشرين بالتفاعلات الأدبية والتاريخية والفكرية التي قادها الأديب والمؤرخ والروائي والكاتب علي أحمد باكثير، بما شكله حضوره الثقافي وآراؤه من حراك وسط المنتديات الثقافية والأدبية، وعبر ما سطره قلمه في الصحافة وبين دفات الكتب(163).

وقد نتج عن الاندماج والانصهار الذي حققه المهاجرون اليمنيون في مهاجرهم، خلال هذه المرحلة من تاريخ الهجرة اليمنية، العديد من التأثيرات في مختلف المجالات، منها ما أورده "بامطرف":

انخراطهم في الأحزاب السياسية القائمة، وسعيهم لتغيير القوانين التي كانت تحول دون اكتمال مواطنتهم، كما حدث في إندونيسيا وسنغافورة (مثلاً)، الأمر الذي مكن العديد منهم من تولي حقائب وزارية بما فيها السيادية، بل إن رئيسة سنغافورة الحالية يمنية الجذور، وزوجها من أصول حضرمية، وكذلك الحال فيما يتعلق برئيس جزر القمر، كما أنهم تمكنوا من إقامة سلطنات عديدة في إندونيسيا والهند وجزر القمر، وقد حكموا تلك السلطنات وأولادهم، ومنهم على سبيل المثال السلطان محمد القدري العلوي في جزيرة بورنيو، الذي قتله اليابانيون مع ستين شخصاً من عائلته سنة 1944م. ومنهم عائلة شهاب سلاطين إقليم سياك بسومطرة، وآل جمل الليل بسيام(164).

كما أسهمت الهجرات الحضرمية الحديثة إلى الهند من حملة السلاح إلى ترسيخ عدد كبير من الدويلات الإسلامية ونشوئها، وتركت بصماتها واضحة المعالم، وأثرت تأثيراً كبيراً مازال قائماً حتى اليوم في أجزاء عدة من الهند، وامتدت تأثيراتهم إلى مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وسعوا

(163) العريقي، الجزء الخامس، ص96، مرجع سابق.
(164) في: العريقي، الجزء الخامس، ص193، مرجع سابق.

هناك لتحقيق الأمن والاستقرار في مملكة الدكن التي كانت تعد "درة لامعة في تاج الإمارات الهندية"، وتمكن كثير من الحضارمة من تحقيق رتب عالية في قيادة الجيش الأصفي. ولم يُحصر عملهم لدى أمراء المسلمين، بل وعملوا أيضاً لدى عدد من الأمراء الهندوس، وتمكنوا من خلال اختلاطهم بهم من التأثير على كثير منهم لدخول الإسلام(165).

ومازالت آثار هؤلاء التجار من العرب والحضارمة ونشاطهم قائمَيْن في عدة مدن هندية من خلال الأحياء والشوارع التي تنسب إليهم. لقد كانت بداية التأثير الحضرمي الاقتصادي في حيدر آباد الدكن تلك الإقطاعات التي كانت تمنح لهم من ناحية، واستثمار الديون من ناحية ثانية(166).

وأما عن آثار الثقافة الحضرمية في المهجر بشكل عام والهند بشكل خاص فإن أول ما يُلاحظ أن الحضارمة أسهموا بشكل واضح في بناء الحضارة العربية الإسلامية في مجتمع يشكل أغلبية هندوسية، فضلاً عن عدد كبير من مختلف الديانات الوثنية. ولذلك كان من السهل أن تدرك مدى إسهام عرب حضرموت في نشر الثقافة العربية الإسلامية وبروزها في كثير من الولايات الهندية، من خلال المعاهد والمدارس العلمية والجامعات الإسلامية التي انتشرت هناك، وتخرج منها أغلب علماء الهند المسلمين الذين بصماتهم واضحة المعالم(167).

علاوة على ذلك فقد برز كثير من أبناء حضرموت في الهند، علماء بارزين في العلوم كافة، واشتهر منهم الأدباء والشعراء وفي علوم الدين المختلفة(168).

(165) النظاري، الجزء الثالث، ص 47 ـ 49، مرجع سابق.
(166) النظاري، الجزء الثالث، ص 108 ـ 110، مرجع سابق.
(167) النظاري، الجزء الثالث، ص143، مرجع سابق.
(168) النظاري، الجزء الثالث، ص147، مرجع سابق.

ولو اتجهنا للخوض في آثار عرب حضرموت في الحقل الرياضي لوجدنا كثيراً ممن اشتهروا في ذلك المضمار، ففي رياضة المصارعة التي كانت تعد من أنواع الرياضة غير المعروفة لعرب حضرموت، إلى جانب الجودو وغيرها من الألعاب الرياضية المتمثلة بالدفاع عن النفس، إلا أن عرب حضرموت من ذوي الأصول اليافعية تمكنوا مُنْذُ وصولهم من الخوض في مختلف أنواع الألعاب الرياضية من أن يصبحوا بارعين، بل وأساتذة فيها. أما كرة القدم فقد برز فيها عدد كبير من أبناء حضرموت، لكن من أشهرهم علي عبد الله باجابر المشهور بـ(الشيخ علي)، وقد كان ضمن المنتخب الوطني الهندي الذي تمكن من أن يحظى بتقدير رئيس جمهورية الهند في أواخر خمسينيات القرن العشرين، ويشير علي باجابر- الذي أصبح مدرباً لكرة القدم في عدن ثم الإمارات، وأخيراً استقر لتدريب منتخب الجالية اليمنية في حيدر آباد- إلى أن أبناء حضرموت ومن تواجَد من المحافظات اليمنية الأخرى في الهند برزت شهرتهم في مجالات الرياضة المختلفة، كحمل الأثقال والفروسية وضرب السيف والرماية(169).

ومن ملامح تأثيرات الهجرة ما عكسته الأعمال الأدبية والفنية لعدد من الأدباء والفنانين، ويعد زيد مطيع دماج أحد كُتَّاب القصة المعبرة عن وعي التحول في اليمن "الذي تخصَّب بفعل الهجرة"، والذي يعد ضمن تأثيرات الهجرة. ثنائية الشيخ "المتجبر والمتسلط والظالم الذي يمتلك كل شيء، والرعوي الراضخ المظلوم الذي لا يمتلك شيئاً"، هي الفكرة التي ينهض عليها النص. الشيخ رمز للسلطة الفاسدة، والرعوي هو المواطن المقهور، الذي يحاول التغيير من وضعه بالهجرة، ويعود ليكون رقماً مستقلاً عن حسابات

(169) النظاري، الجزء الثالث، 180 - 181، مرجع سابق.

الشيخ، تُصنع له المشاكل التي يشترك فيها الشيخ والحاكم وإذعان الفلاحين، ولا يكون أمامه من حلٍّ سوى قتل الشيخ، في نهاية مفتوحة على أكثر من قراءة، ومنها القول إن الهجرة صنعت إنساناً جديداً بمقدوره ألَّا يكون مُذعناً. أو كما يقول عبد الحميد إبراهيم: "يعود بعد أن رأى مجتمعاً مختلفاً، فيتحلَّق حوله "الرَّعويون" ويحكي لهم حكايات عمَّا وراء البحر. إنه بهذا يصبح خطراً على النظام، لأنه يفتح الأعين ويثير الوعي فيحدث الصدام مع واقعه ويكون عنيفاً"[170].

إن النهايات المقترحة للشخصيات المهاجرة التي عادت في النصوص الأربعة، المتوزعة على خمس مجموعات قصصية، هي ردود أفعال طبيعية لأشخاص لم يعد الإذعان متحكماً بقراراتهم، بعد أن أكسبتهم الهجرة طرائق جديدة في التفكير، أقلها العودة مرة أخرى من حيث أتوا، إن لم يتخذوا قراراً أصعب، وهو التخلص من مركز الظلم، كما حصل مع شخصية نص العائد من البحر "علي بن علي"، حين يقوم بقتل الشيخ الذي اغتال مشروعه الجديد، في إشارة واضحة إلى حدوث النقلة الجديدة في طبيعة الصراع بين وعي التحول والعوائق الحائلة دونه[171].

وبشأن الأغاني، فقد تطورت أغاني الهجرة والاغتراب ومرت بمراحل، وواكبت تطور وسائل المواصلات، ابتداءً من الجِمال والسفينة إلى السيارة والطائرة، ثم تطورت أيضاً بفعل وسائل التواصل، ابتداءً من الوسائل التقليدية، وصولاً إلى وسائل التواصل الحديثة، ووظفت الأغنية كل هذه الوسائل.

والأغنيات التي تناولت قضية الهجرة كثيرة، وليس من السهل الإحاطة بكل ما غُنِّي عن الهجرة والاغتراب، ولكن حاولنا أن نقف مع أبرز ما قُدم في هذا

(170) الشيباني، الجزء السادس، ص90 - 94، مرجع سابق.
(171) الشيباني، الجزء السادس، ص100، مرجع سابق.

المضمار، وكان تركيز البحث بشكل أساسي على الأغنيات التي سُجلت بشكل رسمي، وكان لها صدى في الساحة الفنية، وأحدثت أثراً في قضية الهجرة والاغتراب، ولامست شعور المغترب، وأثارت في نفسه الحنين إلى الديار، وقبل ذلك صوَّرت معاناته في المهجر. ولأنَّ الغناء أكثر تأثيراً وتعبيراً عن حال الإنسان وواقعه، كان للأغنية دورٌ كبيرٌ في معالجة قضية الهجرة، وتصوير حال المغترب، وحال أسرته أيضاً وهي تنتظر عودته بفارغ الصبر، ولا تعرف عن مصيره شيئاً، تحت أي سماء هو أو فوق أي أرض، ويتضاعف الشوق والحنين كلما مرت الليالي والأيام وانقضت السنين[172].

لقد كانت الأميةُ العنوانَ الواضحَ في التكوين المعرفي لمعظم المهاجرين في النصوص الأدبية، تظهر هنا كسمة من سمات الهجرة، غير أن الأميين استطاعوا تحويل هذه النقيصة إلى ميزة من خلال اكتسابهم مهارات ومعارف ودراية بالبلدان وثقافات الشعوب الأخرى، التي يعيدون إنتاجها بواسطة الحكايات التي يروونها عن أنفسهم، أو ما سيرويه غيرهم عنهم[173].

وفي هذا المقام لا ننسى الأثر الأدبي والثقافي في المجتمع المصري خاصة، والعربي والإسلامي بشكل عام، للمؤرخ والأديب والكاتب علي أحمد باكثير، وله سيرة كاملة بين الأعلام.

إذا حاولنا الخوض في هذا الموضوع فسنجد من الصعب تجاهل التأثير المتبادل والتزاوج بين الغناء والموسيقى الحضرمية والهندية، بل نلاحظ أن هناك مزيجاً أصبح سائداً، سواءً في بعض مناطق الهند أم في حضرموت وعدن. ويذكر غالب القعيطي في كتابه "تأملات من تاريخ حضرموت" وجود عدد من الفنانين من ذوي الأصول الحضرمية والذين أصبحوا مغنين مشهورين

(172) اليوسفي، الجزء السادس، ص183 ، مرجع سابق.
(173) الشيباني، الجزء السادس، ص168، مرجع سابق.

في جميع المَهَاجر الحضرمية كالهند وإندونيسيا. إن لون الموسيقى الحضرمية نشأ كغيره من الألوان الموسيقية اليمنية، وتطور مع تطور التاريخ والزمن في أقطار الوطن العربي كافة، وأخذ طابع الموسيقى الحضرمية التأثير في الأقاليم الهندية التي استقر بها الحضارمة وخصوصاً حيدر آباد. ولا يعني ذلك أن الموسيقى اليمنية خصوصاً والعربية عموماً لم تتأثر بالموسيقى الهندية، بل على العكس فقد كان التأثير قوياً أيضاً، حيث أخذت بعض الصفات والطابع الموسيقي الهندي. ومن المعروف تاريخياً أن اليمن كانت الرافد الأساسي للمناطق العربية عبر الهجرات المستمرة مُنْذُ أقدم الأزمنة، مما يعني ذلك أن كثيراً من الألوان الغنائية ترجع في جذورها إلى أصول حضرمية، ولعل ما يحدث اليوم للموسيقى والغناء في دول الخليج العربي يعد تراثاً يمنياً محضاً، ويتضح جلياً بما لا يدع مجالاً للشك أن اللحن والكلمات لكثير من فناني الخليج هي في الأساس حضرمية مع شيء طفيف من التطوير[174].

ومن الأعلام الذين أثروا على مجتمعات الهجرة (عبد الرحمن بن يحيى المعلمي) الذي استقر به المقام في (سورابايا) بإندونيسيا وعمل مع (سليمان مرعي) صاحب المطبعة المشهورة هناك. وقد عمل على مراجعة الكتب وتصحيحها للطبع لمدة خمس سنوات، ثم عمل بالتجارة. وهو أديب يكره الغلو ويعيب المنحى الصوفي المفرط لبعض الأسر العلوية، كما يكره الحجاب ويحاربه، ويقول: "الإسلام في إندونيسيا ممزوج بالفنون، فالمرأة تمارس التلاوة والذكر، وترتدي الحجاب، وتمارس في آن واحد الرقص والغناء، فالذوق الفني كبير". ومنهم آمنة بنت محمد بن حسين الحبشي- ماتت أثناء الحرب العالمية الأولى في تركيا- تلقت تعليمها في مسقط رأسها في سيئون.

(174) النظاري، الجزء الثالث، ص 181 - 182، مرجع سابق.

عُرفت بالقراءة والكتابة وحلقات العلم، وعُرفت بنبلها وسعة اطلاعها. تزوجت من العالم العارف (علي علوي السقاف) صاحب كتاب (فتح المعين في فقه أحكام الدين)، وقد عملت في مجال التنوير بالعلم والإرشاد وتوجيه الفتيات، وقد تأثرت بها آلاف الفتيات التركيات. ومنهم الشيخ الشهيد عبد الله علي الحكيمي، رائد الحوار الإسلامي المسيحي، والمعلم الصوفي، ورائد الحركة الوطنية اليمنية، وزعيم الاتحاد اليمني. ومنهم شيخ المجاهدين من كان الزبيري والنعمان يلقبونه بـ (المجاهد الأكبر) أحمد عبده ناشر العريقي، وغيرهم كثيرون مما لا يتسع المجال لحصرهم ممن عرفوا بأدوارهم المميزة التي كان لها بالغ التأثير على مجتمعات الهجرة، وعلى الداخل اليمني. وجميعهم سواءً من تناولتهم بعض السير وذكروا فيما دُوِّن من تاريخ الحركة الوطنية، أو من ظلوا مجهولين سواءً بإرادتهم التي عبرت عن رغبتهم بإخفاء إسهاماتهم (محتسبين أجرهم وثوابهم عند الله) أو لأسباب أخرى مرتبطة بثقافة مجتمعية ظلت تحكم علاقاتهم وتصرفاتهم وسلوكهم، أو من لم تطلْهُم جهود الباحثين، أو من كانوا مغتربين ومهاجرين، لكنهم عادوا واستقروا في وطنهم بعد عناء الاغتراب والهجرة، واستمروا في أداء دورهم التأثيري عبر عطاءاتهم المختلفة (بالمال، وبالموقف والفكرة والنضال والتضحية). وجلُّهم، كما عكسوا تأثرهم بثقافات اكتسبوها أو تعايشوا معها في سلوكهم وعلاقاتهم وجهودهم ونضالهم في مجتمعات الهجرة والاغتراب وسجل لهم التاريخ مآثرهم تلك[175].

ولم يكن غريباً على الأحرار في جيبوتي أن يقودوا حملة الدعم لحركة الأحرار اليمنيين، ممثلين بحزب الأحرار أو بما تلاها من أشكال، حتى بلغ ضيق الإمام بهم حد شكواهم إلى السلطات الفرنسية التي لم تتوانَ عن تهديدهم

(175) العريقي، الجزء الخامس، ص194 - 195، مرجع سابق.

بالترحيل وتسليمهم لسلطات الإمام، (وقد كانت هذه الجهود إما فردية أو تنسيقية وسط مجاميع صغيرة، لأنهم لم يتمكنوا من تشكيل تجمع نقابي يوحد جهود الجميع، ومع ذلك كان تأثيرهم واضحاً)[176].

ويبقى بعد ما تقدم أن نشير إلى بعض ملامح تأثيرات المهاجرين في المدى الزمني المقصود وفقاً لما يأتي:

أولاً: السعي لتوحيد الجهود بتشكيل الجمعيات، التي تميزت بتنوعها، وتباين مقاصدها وما أحدثته مناشطها، وما عكسته من آثار، وقد شكلت تلك التجارب سبقاً محسوباً لمهاجرينا في إندونيسيا. ولئن مثلت الرابطة العلوية التي تشكلت في العام 1903م أقدم تلك التجارب، فإنها ولدت دوافع لإقامة غيرها، إما على خلفية تباينات الأفكار، والقيم، والمصالح والأهداف، وإما لحشد المزيد من المريدين نصرةً لآل البيت، أو لتقرب تفرضه المصالح، وخاصة مُنْذُ اشتداد الخلاف بين العلويين والإرشاديين.

ثانياً: عمِد المهاجرون إلى جلب المطابع العربية، وشجعوا تأليف الكتب، وتنافسوا بإصدار الصحف الأسبوعية والشهرية، حتى تجاوز عددها العشرين صحيفة.

ثالثاً: الخلاف العلوي - الإرشادي وانعكاساته على حياة المهاجرين وتأثيرهم.

مع بدايات القرن العشرين كان المهاجرون الحضارم هم أصحاب النفوذ الديني، والاقتصادي، لولا أنهم توزعوا على مجموعتين هما:

مجموعة السادة العلويين الذين تمتعوا بامتيازات واسعة، ومنها الزعامة الروحية على الجالية الحضرمية وعلى جميع المسلمين في الجزر، واستأثروا بالألقاب الزمنية والدينية، واحتلال الصدارة في المجالس والمساجد، وكان منهم

(176) العريقي، الجزء الخامس، ص108، مرجع سابق.

كبار الأثرياء مثل (آل الكاف، آل السقاف، آل العطاس)، ومجموعة غير علوية ومنهم (آل العمودي، وآل بلحمر، وآل باصهي، وآل باسودان، وآل باجنيد، وغيرهم)[177].

نتج عن استشراء الخلاف بين العلويين والإرشاديين في شرق آسيا تنامي التنازع على زعامة المهاجرين، وقد توسعت الخلافات التي تفجرت بسبب زواج علوية من غير علوي إلى انقسام الجالية في إندونيسيا وسنغافورة وماليزيا وغيرها إلى جماعتين (جماعة علوية، وجماعة إرشادية)، وراحت كل جماعة تكيد للأخرى، وتطور الخلاف إلى أبعد من سببه الرئيسي، وأضحى لكل جماعة مدارسها وصحفها ومرجعيتها، ووصل الخلاف حد الاعتداءات المتبادلة التي نتج عنها موت بعض الضحايا وجرحهم من الجانبين، وتبادل الاتهامات بين اتهام العلويين للإرشاديين بأنهم شيوعيون، واتهام الإرشاديين للعلويين بأنهم عملاء لبريطانيا، والسعي لاستعباد الآخرين باسم الدين. كما وصل الخلاف بينهم حد تأسيس الإرشاديين لدويلة في مدينة (الغرفة) بحضرموت في 1924م، واستمرت حتى العام 1945م، وقد نفذ حكامها الكثير من الأفكار الإرشادية مثل (منع حمل السلاح – تحرير العبيد – تأسيس مدرسة يدرس فيها نفس المنهاج الذي يدرس في مدارس الإرشاد بجاوة، سَكّ عملة باسم الدولة، المساواة بين المسلمين ورفض تبجيل السادة ومنهم العلويون... إلخ). وقد تكالب عليها كلٌّ من بريطانيا والسلطة القعيطية والكثيرية والعلويين، حيث تم القضاء عليها عام 1945م. كما عكست هذه الخلافات نفسها على اهتمامات الأبناء والأحفاد، ومنهم (المولدون) بما أضعف نزوعهم للانتماء للبلد

(177) العريقي، الجزء الخامس، ص132، مرجع سابق.

الأم، وانخراطهم في الحياة العامة وشراكتهم في مقاومة الاستعمار الهولندي ثم الياباني، وسعيهم لاكتساب الجنسية الإندونيسية ونيل كامل حقوق المواطنة[178].

ومع استمرار الصراع بين قادة الحضارمة في حيدر آباد سعى كلٌّ منهم إلى استخدام تلك الثروة في إقامة إمارات في موطنهم، فنقلوا صراعهم من حيدر آباد إلى حضرموت، وذلك ما خططت له بريطانيا. ولم يكن يعني ذلك أن حيدر آباد خلت من الصراعات، بل كان ما يحدث في الوطن الأصلي بحضرموت ينعكس على المقيمين في المهجر من أنصار الأطراف المتصارعة[179].

وإذا كان هذا الصراع قد نتج عنه آثار إيجابية تمثلت بالتنافس بإصدار الصحف، وفتح المدارس الحديثة، حتى أن الإرشاديين أسسوا ثلاث مدارس للبنات، وأرسلوا البعثات التعليمية إلى مصر وغيرها، وتبلورت رؤية للإصلاح والتحديث داخل الوطن، والتي عبر عنها في "مؤتمر الإصلاح الحضرمي الأول" في مدينة الشحر، وفي المؤتمر الثاني الذي عقد في سنغافورة في إبريل 1928م.

فقد كان لهذا الصراع أيضاً آثار سلبية تمثلت بتشظي إرادة وجهود أبناء الجالية، وإهمالهم الاهتمام بما يُكاد لهم، وعدم مبالاتهم بتوجهات أجيال المولدين من أحفادهم الغاضبين من ذلك التشظي والصراع، وعدم الاهتمام بتطلعاتهم، ورغبتهم بالاندماج، والذي كانت العديد من المعيقات تحول دون تمكينهم، ولم تقتصر على كيد المستعمر، وإجراءاته التمييزية، وتشجيعه لثقافة إندونيسية لا تقبل بالوجود العربي عامة واليمني خاصة، وإنما امتدت إلى التزمُّت بفرض عادات وتقاليد الأجداد التي لا تيسِّر لهم فرص الاندماج، وكذا رفض الوطنيين

(178) في: العريقي، الجزء الخامس، ص 205، مرجع سابق.
(179) النظاري، الجزء الثالث، ص113، مرجع سابق.

المتأثرين بالثقافة الاستعمارية لهم بمشاركتهم بمقاومة الاستعمار، أو مزاملتهم على مقاعد الدراسة وغير ذلك[180].

وفي أواخر العشرينيات كانت اتجاهات الرأي العام وسط المهاجرين قد تحولت بعيداً عن المناكفات والصراع الدائر بين العلويين والإرشاديين، واشتد ميلهم للاندماج والذوبان وسط المحيط الإندونيسي، ولأن يلعبوا أدوارهم المطلوبة لإزالة أسباب الجفاء التي يبديها قطاع واسع تجاه العرب، والحضارم في مقدمتهم، وللمشاركة في مقاومة الاستعمار مع الإقدام على ذلك بمبادرات منظمة[181].

إن تأثير المهاجرين والمغتربين على مَهَاجرهم، وكذا على الداخل اليمني، كان يمكن أن يكون أعظم مما أنجزوه لولا أنهم تأثروا بعوامل سلبية كثيرة عكست نفسها على مستوى أدائهم ونتائج ذلك الأداء، ومن أهم تلك العوامل والأسباب ما يأتي:

1- تدني مستوى التأهيل والتدريب، وهو أمر لم يرتبط بفترة بعينها طوال القرن العشرين.

2- تعدد اهتماماتهم وانشغالاتهم وتأثيرها على خلافاتهم، وعلى نتائج هجرتهم واغترابهم، والحديث حول هذا الأمر يطول، فالاهتمامات تشكلت متأثرة بتباين مستويات التأهيل - على بساطته - وتباين الوعي، وارتبطت بالثقافة والقيم التي حكمت علاقات وسلوك وعادات الأفراد، كما تأثرت الاهتمامات بالرغبات المتباينة بالبحث عن الفرص والسعي للنجاح. ثم إنها- قبل ذلك ومعه وبعده- كانت متأثرة بأهداف الهجرة والاغتراب لدى كل فرد وما ترتب عليها من إعادة ترتيب الأولويات لدى كلٍّ منهم.

(180) العريقي، الجزء الخامس، ص134، مرجع سابق.
(181) في: العريقي، الجزء الخامس، ص135، مرجع سابق.

وكما تباينت الاهتمامات فقد كانت انشغالاتهم متباينة ومتوزعة بين المسؤوليات الخاصة والالتزامات في المهجر وفي الوطن، ومنصرفة نحو تلبية الاحتياجات، والادخار، والقناعة التي حكمت فهم كلٍّ منهم لمعنى العمل العام، سواءً على مستوى الجالية والسعي لتوحيدها ومتطلبات ذلك، أو العزوف عن المشاركة، أو أهمية الإسهام في العمل الوطني العام في المهجر وفي الوطن.

وقد أثر تعدد اهتماماتهم وانشغالاتهم، وكما عكس آثاراً إيجابية فقد عكس آثاراً سلبية عديدة، منها على سبيل المثال:

أ. عزوف كثير من المهاجرين والمغتربين عن التفكير بالعودة إلى الوطن أو الاهتمام بمحنته ومشاكله، وخاصة الأجيال المتعاقبة من (المولدين).

ب. اختلاف وتباين النظرة للمسألة الوطنية والحاجة للتغيير. وقد كان ذلك طبيعياً نظراً لتدني مستويات ما حصلوا عليه من تأهيل، وتباين ثقافات بيئات تنشئتهم، وتأثرها بممارسات السلطات الحاكمة (التي وإن اجتمعت على إهمال حقوق المواطنين وإهدار الكرامة، لكنها تباينت في تبرير تلك الممارسات باستغلال العصبيات القبلية والمذهبية... إلخ).

ولذلك وجدنا المهاجرين والمغتربين من أبناء حضرموت موزعين بين الولاء العلوي والإرشادي، وبين الانتماء في الداخل للسلطنة القعيطية أو الكثيرية، عدا بعضهم (لدولة آل عبدات) وكان جُلُّ همِّهم في المسألة الوطنية (إن جاز التعبير) محدوداً بحدود مصالحهم في تلك السلطنات. كما اهتم بذلك أسرة آل الكاف التي بالمهجر (جاوة وسنغافورة) التي جمعت أكبر ثروة حضرمية، وكانت مضرب المثل بين الحضارم في السِّعة واليُسر. ومن تلك الثروة الطائلة كان آل الكاف يسهمون بقسم لا يستهان به من إيراداتهم من المهجر في التعليم والخدمة الطبية والإدارة (الكثيرية) العامة، وتعبيد

الطرقات في وادي حضرموت ودوعن والساحل. وذلك ما عكس نفسه حتى على صعيد نظرتهم لبريطانيا كدولة (مُستعمِرة)، إلا فيما ندر منهم.

ج. أخذت المسألة الوطنية مفهوماً بحجم الوطن لدى مغتربينا ومهاجرينا في أغلب مناطق شرق أفريقيا وسيلان وأوروبا، مضاف إليهم رواد حركة المعارضة في الداخل اليمني.. وكان دافعهم للتغيير ورغبتهم فيه تمتد لتشمل الوطن، بل تجاوزت اهتماماتهم البعد الوطني إلى البعد القومي بتواصل بعض قياداتهم مع شكيب أرسلان، ومع الحسيني في فلسطين وقيامهم بجمع التبرعات لصالح الثورة الفلسطينية... إلخ.

د. كما أن من الآثار السلبية التي تبدت بوضوح تلك الثقافات الاستهلاكية (غير الرشيدة) التي عبرت عن نفسها بحالات التواكل والانصراف عن العمل والإنتاج، وما ترتب على ذلك من إهمال للأرض الزراعية نتيجة اعتماد أهالي المهاجرين والمغتربين في الداخل على تحويلاتهم، ومن خلال زيارة المهاجرين والمغتربين للأهل في الوطن والإنفاق غير الرشيد لمجرد المباهاة والسعي لاكتساب النفوذ (ولو كان مؤقتاً)، والتطاول في البنيان وغيرها. يقول بامطرف: "بعد نزول اليابانيين في الملايو وسنغافورة وجاوة عام 1942م توقفت: أولاً الهجرة من حضرموت إلى أية مقاطعة من الشرق الأقصى، أما الهجرة إلى الهند وأفريقيا الشرقية فقد ظلت متقطعة. وانقطع ثانياً وارد النقود من أقطار الشرق الأقصى، فابتدأ المهاجرون يمدون أيديهم إلى مدخراتهم بحضرموت. ونفدت المُدَّخرات وركبتهم الديون فباعوا أموالهم ثم أثاث منازلهم. وفي مطلع عام 1941م ظهرت بوادر المجاعة، ولم ينتصف عام 1943م إلا وقد انتشرت المجاعة في كافة أنحاء وادي حضرموت. وبما أن المصائب تعودت ألَّا تأتي فُرادى، فقد عمَّ الجفاف

معظم أرجاء الإقليم الحضرمي، ومرت على الحضارم خمس سنوات مظلمة بين 41، 1945م".

هـ. تدني مستوى التنظيم، وليس المقصود هنا ما أنجزه المهاجرون والمغتربون من أشكال تنظيمية طوال أكثر من النصف الأول من القرن العشرين، فتلك (محامد) ونماذج أكدت موضوعيتها وفعاليتها (قياساً على زمانها) بما أسهمت فيه من صور الخدمات والرعاية للمهاجرين والمغتربين وأبنائهم في مَهَاجرهم، بل المقصود هنا جهود السلطات الوطنية التي كان المعوَّل عليها أن تبني على ما أسسه المهاجرون والمغتربون، ليس فقط من أشكال وهيئات، بل بروحية أداء القائمين عليها وأهدافها الوطنية. لكنها راحت تُسيِّس (ما وُجد) وما أوجدته من أشكال وتبنته من سياسات وإجراءات، وتسببت في تخلف مستوى وأشكال الرعاية الحكومية والرسمية، وعدم اهتمامها بتوجيه وإعادة تشكيل اهتماماتهم وتوجيه وعيهم بما يرفع من مستوى تأثيرهم على مَهَاجرهم، وتحسين مستوى الرعاية وحفظ الحقوق، وصيانة الممتلكات في الوطن، وتهيئة سبل الاستثمار والادخار وضمانتها، ومتابعة حقوقهم في مهاجرهم بتدخلها لدى السلطات المعنية لصيانتها، وإتاحة الفرص للانخراط في الحياة العامة في مَهَاجرهم، والسعي للتواصل مع المجنسين منهم وإعادة بناء العلاقات معهم وترغيبهم بالعودة للوطن للزيارة والاستثمار، وللاستفادة من نفوذهم في مواطنهم البديلة لتحسين ظروف وفرص المهاجرين (غير المجنسين)، وتنمية العلاقات وتطويرها بين مواطنهم البديلة ووطنهم الأصلي[182].

(182) في: العريقي، الجزء الخامس، ص204 - 208، مرجع سابق.

لـذلك نلاحـظ بـأن الثـورة قـد تشـكلت أجنَّتهـا الأولـى فـي رحـم الهجـرة والاغتـراب، بكـل دلالاتـه السياسـية والاقتصـادية والثقافيـة والقوميـة، ومـا أن انطلقت شرارة انتصـارها - بعد تضـحيات طويلـة فـي السـادس والعشـرين مـن سبتمبر 1962م والرابـع عشـر مـن أكتـوبر 1963م- حتـى كـان المغتربـون هـم درعَهَا الواقي وحصنها المنيع في حربها مع أعدائها من الداخل والخـارج لأكثـر من ثمان سنوات(183).

كما نرى الآثار العظيمة التي خلَّفتها الطائفة الإسماعيلية من خـلال أنشطتهم فـي محـيطهم الجغرافـي مـن خـلال نشـرهم للعلـوم الحداثيـة والثقافـة الإسـلامية الموضوعية فيها، ومن ذلك بـلاد الهند والسند، وعدد من دول أفريقيا كمصـر وكينيا وغيرهما. هذا، وامتدت تلك الآثار إلى بلدان مختلفة في أوروبا كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية(184).

وبانتقـال الـداعي محمـد بـن إسـماعيل المكرمـي (ت 1129هـ) إلـى نجـران ووضـع اللبنـات الأولـى لبنـاء دولـة قويـة، وقـد اسـتمر خلفـاؤه بالحفـاظ عليهـا، وأضـافوا إلـى سـلطتهم فـي نجـران كـل منـاطق أتبـاعهم فـي اليمن "التـي كانـت خاضـعة لسـلطة الأئمـة الزيـديين"، ثـم إنهـم أصـبحوا قـوة مرهوبـة الجانـب فـي الجزيرة العربية بسبب ما قدمته لهم قبيلة (يام) من تعزيز لسلطتهم(185).

وفي الهند، بعدما انتقل إليها مركز الدعوة الفاطمية ولا تزال مستمرة حتـى الوقت الحاضر، وأبرز سمات هذه المرحلة:

- حفظ الدعوة، وتربية المؤمنين، وهما الهدفان الأساسيان للدعوة في كل زمان وفي كل مكان، مهما اختلفت البيئات والبلدان.

(183) العودي، الجزء الأول، ص171، مرجع سابق.
(184) الهمداني، الجزء الخامس، ص226، مرجع سابق.
(185) الهمداني، الجزء الخامس، ص243، مرجع سابق.

- عهد الدعوة في الهند، كان أول عهد اتخذ الدعاة الفاطميون فيه مركز الدعوة خارج البلاد الإسلامية العربية، وبذلك أصبحت مسؤولية الدعاة المطلقين بالهند أعظم وأصعب في إقامة الشعائر الدينية وإثراء اللغة العربية والمحافظة على الثقافة الإسلامية.

كما اهتمت الطائفة الإسماعيلية في الهند بالتعليم اهتماماً بالغاً، وأنشأت في سبيل ذلك "الجامعة السيفية" ومركز الدعوة السليمانية، وتم تطوير "الدرس السيفي"، الذي أقامه الداعي الثالث والأربعون عبد علي سيف الدين، مركزاً للدراسات الفاطمية إلى مستوى المعاهد العلمية العالية، وأصبح بذلك يُعرف من ذلك الحين باسم "الجامعة السيفية". ولا ننسى الدور الذي قامت به الأسرة الهمدانية اليمانية في هذا المجال من خلال تأسيس المدرسة المحمدية الهمدانية التي أسسها محمد علي الهمداني (ت 1898م)، التي أتاحت الفرصة لطلاب العلم بتلقي العلوم الإسماعيلية، وكان لها دور كبير في نشر التراث الإسماعيلي الفاطمي، وحفظه من الضياع والتزوير. وحالياً تعتبر الدار المحمدية الهمدانية في اليمن هي المؤسسة العلمية والثقافية الوحيدة في الشرق الأوسط التي تُعنى بالتراث الفاطمي من جميع جوانبه، العلمية والدينية والفلسفية والأدبية.

وفي الهند الجامعة السيفية تقوم بهذا الدور، وفي بريطانيا "المعهد الإسماعيلي للدراسات بلندن". وكانت الجماعة الإسماعيلية في غجرات قد حافظت على روابط وثيقة مع اليمن وأيدت مثل الصليحيين حقوق المستعلي والآمر في الإمامة، ووقف المستعليون الغجرات بصورة مشابهة إلى جانب السيدة أروى بنت أحمد، وتنظيم الدعوة القائمة في اليمن في تأييدهم للقضية الطيبية أثناء النزاع الحافظي - الطيبي، وبعد انهيار الدولة الصليحية خضع الطيبيون في الهند لإشراف وثيق من الداعي المطلق في اليمن، الذي كان يختار

الرؤساء المتتالين للجماعة الهندية، ويستقبل بانتظام وفود البهرة من غجرات في ظل تلك الظروف. تابعت الجماعة الطيبية في غجرات نموها بشكل ملموس، واعتنقت أعداد كبيرة من الهندوس الإسماعيلية الطيبية، ولا سيما في كامبي وباتان وسدبور وفي أحمد آباد فيما بعد، المكان الذي تأسس فيه مقر القيادة(186).

ومن الناحية الاقتصادية، لقد انعكس نشاط المهاجرين في تهامة من خلال التوسع في قطاع البناء وحركة الإعمار، فقد وجدت العديد من القرى والمدن التي توسعت خلال الثلاثين السنة من القرن الماضي، حيث نجد أن عدد المساكن قد ازداد بنسبة تقترب من عدد الأسر في تهامة، كما تحقق انتعاش اقتصادي فتم شراء الأراضي الزراعية وتوسُّع ملكية الرقعة الزراعية ومحاولة تنميتها. ومن الناحية الاجتماعية لقد برز هذا المجال من خلال تقارب العادات والتقاليد والمغالاة في المهور والمفاخرة في إقامة الأعراس والمناسبات وشراء السيارات والتنافس في موديلاتها(187).

لقد كان للهجرات العربية- وعلى وجه الخصوص اليمنية والعمانية- إلى شرق أفريقيا، في القرنين الثامن والتاسع الهجري، تأثير كبير في معظم جوانب حياة هذه المنطقة، ومنها الجانب الإثنوغرافي والجانب الديني، وكذا الجانب التجاري، ويورد الكاتب حسن صالح شهاب في كتابه «تاريخ اليمن البحري» عبارة مقتبسة من كاتب غربي لخص وبإيجاز دور المهاجرين العرب وتأثيرهم بعد الإسلام في شرق أفريقيا وخاصة في الشريط الساحلي، هذه العبارة تقول: "على طول الشريط الساحلي الممتد من مقديشو شمالاً إلى سفالة جنوباً والجزر

(186) الهمداني، الجزء الخامس، ص244 - 245، مرجع سابق.
(187) الحضرمي، الجزء الرابع، ص203 - 205، مرجع سابق.

المجاورة له، أنشأ العرب مستوطنات كتلك المستوطنات التي أقامها الفينيقيون على سواحل البحر الأبيض المتوسط، وشيدوا حضارة أدهش مستواها الرفيع البرتغاليين عندما شاهدوها لأول مرة". وكان الدور الذي لعبه الحضارم وأبناء اليمن وتهامة في بناء هذه الحضارة دوراً لم يقوموا بمثله حتى في وطنهم الأصلي(188).

المرحلة الخامسة: تأثيرات الهجرات المعاصرة:

تعد تأثيرات الهجرة خلال هذه المرحلة ذات أهمية خاصة، لعلاقتها المباشرة بعنوان الدراسة الحالية "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية" من ناحية، وامتداداً مكملاً للدراسات العلمية لهذه المرحلة من ناحية أخرى. ولذلك عمدنا إلى عرض نماذج من التأثيرات كمعلومات تمهيدية لهذه المرحلة، ثم الانتقال لعرض التأثيرات الإيجابية والسلبية على مستوى اليمن، وعلى مستوى بلدان المهجر، كما سوف يتبين تباعاً على النحو التالي:

تعد الفترة بين الأعوام 1950 – 1962م هي الفترة التي تغيّر فيها الاتجاه الرئيسي للهجرة الخارجية اليمنية، حيث بدأت مُنْذُ بداية الخمسينيات تتدفق إلى دول الخليج النفطية بدلاً من التدفق إلى ما وراء البحار. وقد تزامن هذا التغير مع الفترة التي فُرضت فيها القيود على التحويلات المالية في دول شرق أفريقيا، وكذلك في دول جنوب شرق آسيا، وذلك بعد حصول تلك الدول على استقلالها في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتأثرت بالتالي أحوال المهاجرين اليمنيين في تلك المهاجر، وانعكست آثار تلك القيود على الأوضاع الاقتصادية والمعيشية خاصةً في جنوب اليمن، لارتباط المهاجرين من حضرموت خاصة

(188) الحضرمي، الجزء الرابع، ص211، مرجع سابق.

بـالهجرة إلـى تلـك الـدول التـي يشـكلون فيهـا النسـبة الأكبـر بـين المهـاجرين اليمنيين[189].

ولاحظنا كيف أن عوامل الطرد من الداخل إلى الخارج قبل الثورة كانت هي المؤشر الفاعل في ظاهرة الهجرة اليمنية، مقابل عوامل الجذب للعودة إلى الداخل بعد قيام الثورة، ولكن بصور مؤقتة على الأقل. فإذا ما تذكرنا البديهيات العامة لمضامين الثورة والجمهورية من خلال مبادئها الستة لوجدنا أنها تلخص المضمون المباشر للمعادلة الإيجابية التي تحكم إيجابياً علاقة الإنسان بالمكان عبر التاريخ وبصفة عامة، بدءاً بإلغاء الإمامة الكهنوتية المستبدة، وإقامة النظام الجمهوري، وتحقيق الوحدة، مروراً بإلغاء الفوارق بين الطبقات، وبناء جيش وطني قوي، وانتهاءً ببناء مجتمع تعاوني ديمقراطي عادل واحترام حقوق الإنسان، والإعلان بناءً على ذلك عن حالة الحرب على الجهل والفقر والمرض والعزلة... إلخ. وكانت عودة المهاجرين والمغتربين الذين تدافعوا من كل حدب وصوب كغيث منهمر إلى أرض الوطن للدفاع والبناء في نفس الوقت. وتحوُّل ظاهرة الهجرة بسرعة من الاحتكام لعوامل الطرد الإمامية والسلاطينية الاستعمارية المتخلفة إلى الاحتكام لعوامل الجذب الوطنية الجمهورية والقومية المتطورة هو أعظم دليل على مصداقية تحول أداء المعادلة الاجتماعية التاريخية لعلاقة الإنسان بالمكان في اليمن من الاتجاه السلبي إلى الاتجاه الإيجابي. وقد تغنَّى اليمنيون في الداخل والخارج بهذا التحول، مروراً بالأدب والشعر، وانتهاءً بمعارك التضحية والفداء ضد أعداء الثورة والجمهورية والوطن[190].

(189) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص141، مرجع سابق.
(190) العودي، الجزء الأول، ص 171 - 172، مرجع سابق.

تلك هي ملامح حدث التحوُّل "الثورة" بصفة عامة، ورد الفعل والموقف الأول للمغتربين فيه على وجه الخصوص. أما إلى أين انتهت القصة، وكيف سارت الأمور بعد ذلك بالنسبة لمئات الآلاف العائدين من الخارج وعلاقتهم بالريف والزراعة بالذات حتى اليوم فهو ما يمكن تلخيصه في الآتي:

أ- انتصار المسار السياسي وتراجع المسار الاقتصادي.

ب- صعود العاطفة الوطنية لدى المغتربين العائدين وتراجع المنطق الاقتصادي.

جـ- من الاغتراب عن الأرض الزراعية في الخارج إلى الاغتراب عنها في الداخل.

د- كسب المعركة السياسية والعسكرية وخسارة المعركة الاقتصادية.

هـ- من عواطف العودة إلى الداخل إلى اضطرار الهجرة إلى الخارج مرة أخرى[191].

فبعد قيام الثورة كان المهاجرون اليمنيون، في القرن الأفريقي، هم أول المبادرين إلى الدفاع عن الثورة، وحمايتها ودعمها، والمساهمة في بناء مؤسساتها الاقتصادية والخدمية، ورفدها بالمئات من الكوادر العلمية والفنية والقيادات الإدارية المتمرسة والكفؤة، التي كانت البلاد تحتاج لسنوات طويلة لتعليمها وتدريبها وتأهيلها حتى تكون جاهزة لتأدية هذه المهمة. كما قام المهاجرون اليمنيون في منطقة شرق أفريقيا ببناء وتشييد عدد كبير من المشاريع التعليمية والخدمية المختلفة في جميع مدن ومحافظات اليمن، وفي المحافظات التي ينتمون إليها، سواءً أكان ذلك عبر مساهمتهم وتبرعاتهم السخية للمشاريع المشتركة التي بنتها الدولة، أو من خلال تبنيهم وتمويلهم

(191) العودي، الجزء الأول، ص 173 - 178، مرجع سابق.

الكامل لهذه المشاريع. وللحقيقة والتاريخ فقد كان المهاجرون اليمنيون في شرق أفريقيا هم أول من أرسى وشيَّد اللبنات الأولى في صرح مسيرة البناء والتنمية الاقتصادية والتطور الحضاري الذي شهده الوطن خلال العقود الأولى من عمر الثورة، قبل أن تهبَّ علينا الروائح النفطية من السعودية ودول الخليج في ثمانينيات القرن الماضي، وجعلتنا نتناسى جهودهم ودورهم الكبير وبصماتهم الواضحة على شتى الأصعدة والمجالات التنموية والحضارية[192].

كما مثلت هجرة اليمنيين واغترابهم إلى بريطانيا طلائعَ الهجرة العربية في التاريخ المعاصر، حيث كانوا أول المهاجرين إليها. وفي الحربين العالميتين - الأولى والثانية - برزت بعض ملامح تأثيرهم بما لعبوه من أدوار لوجستية ضمن البحرية الملكية البريطانية، حيث قتل منهم في الحرب العالمية الأولى الكثير، وفي الحرب الثانية (قرابة ثلاثة آلاف)، واكتسبوا الجنسية البريطانية، وخُلدت تضحياتهم بنصب تذكاري في (ساوث شيلد). ونظموا أنفسهم باتحاد العمال العرب. ثم باتحاد العمال اليمني عام 1957م، وأسسوا نادياً رياضياً في برمنجهام، كما برز من الرياضيين اليمنيين هناك الملاكم (نسيم حميد). كذلك أسسوا إذاعة محلية في (شيفلد) تبث برامجها باللغة العربية، وتهتم ببث برامج موجهة للمرأة وقضاياها، وإبراز دور اليمنيين في بناء بريطانيا، وأسسوا جمعيات للجالية اليمنية في مدن عدة، منها (ساندويل / برمنجهام / ليفربول) وغيرها، ومنها جمعية (هلين تراست الخيرية)، وهي تقدم خدماتها لمن يعانون من أمراض مزمنة ودائمة، وترعاهم كمرضى (السرطان)، كما يقدمون

(192) الصلوي، الجزء الرابع، ص161، مرجع سابق.

مساعدات خيرية عبر منظمات منها (تي. أي. إتش)، (وهيومانتريان فورام، ومرسيكول)[193].

في حين أن لمساهمات الهجرة اليمنية في الاقتصاد البريطاني تأثيرات هائلة، فإن دور الجالية اليمنية المهاجرة لليمن لا يمكن التقليل من أهميته. وتشكل التحويلات المالية الدولية شريانَ حياةٍ مباشراً لكثير من الأسر، وهي أحد أهم مصادر الدخل في اليمن. وكما أفادت وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية 2018م، أصبحت التحويلات مصدراً مهماً لتدفقات النقد الأجنبي التي تتجاوز القروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات الخارجية. فإن أهميتها تزداد بسبب كون تحويلات المغتربين مستقرة نسبياً ولا تتأثر بدورات الصراع والحرب في اليمن[194].

ولقد كان لتحويلات المهاجرين اليمنيين - في منتصف السبعينيات وتغيير الموقف السياسي تجاه الهيمنة السعودية، التي تجاوزت تراكماتها النقدية من العملة الصعبة في البنك المركزي إلى ما يتجاوز (15) مليار دولار- الدور الأكثر والأكبر في تحقيق الاستقرار، ونجاح الثورة التعاونية في مجال خدمات الطرق والصحة والمياه والتعليم على امتداد الجمهورية العربية اليمنية سابقاً. وهكذا تتأكد حقيقة الدور المحوري للمغتربين في بنية الاقتصاد الوطني بشكل عام، والحركة التعاونية على وجه الخصوص من خلال مساهماتهم في خدمات قراهم ومناطقهم[195].

والمثير للقلق، في سياق كوفيد -19 والصراع الحالي في اليمن، أن منظمة أوكسفام الدولية غير الحكومية، التي لديها سجل معترف به في المجال الإنساني

(193) العريقي، الجزء الخامس، ص143، مرجع سابق.
(194) المصنعي، الجزء الرابع، ص 257، مرجع سابق.
(195) العودي، الجزء الأول، ص 182، مرجع سابق.

(2020م)، قد أبلغت عن "انخفاض غير مسبوق في تدفق التحويلات المالية إلى اليمن". ووفقاً لمقدمي خدمات تحويل الأموال في ست محافظات في جميع أنحاء اليمن، فقد أخبروا منظمة أوكسفام أنهم شهدوا انخفاضاً في عدد التحويلات بنسبة تصل إلى 80 % بين يناير وأبريل في عام 2020م، حيث شهد اليمنيون العاملون في دول الخليج والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة انخفاضاً حاداً في دخلهم بسبب الجائحة. وبهذا الصدد يقول سيرل وعبد الشايف (Searle and Shaif) 1992م، في إحدى المقابلات: "لم يكن التأثير السياسي للمهاجرين اليمنيين محسوساً إلا في الجيلين الثاني والثالث"، لم يكن الآباء، بل الأبناء والبنات هم الذين بدأوا في تعبئة المقاومة التي كانت ضرورية، فقد رفضوا الطاعة؛ وخرجوا لتحدي النظام، ولم يكونوا كمثل آبائهم في هذا الصدد، ونتيجة لذلك فإن المشاركة السياسية والتمثيل السياسي لليمنيين لم ينشأ إلا في النصف الأخير من القرن العشرين[196].

ومع ذلك، كان اتحاد العمال اليمنيين هو أقوى هذه النقابات. وبحلول عام 1975م، كان اتحاد العمال اليمنيين قد حصل على عضوية 1900 عضوٍ من مختلف الجاليات اليمنية البريطانية، وبهدف "إقامة صلة وصل بين العمال هنا والحركة العمالية والحركة الاشتراكية الثورية في الوطن"، عقد اتحاد العمال اليمنيين اجتماعات في الأعياد الوطنية والدينية، ونظم فصولاً لمحو الأمية، وأنتج مجلات، وحشد العمال لمظاهرات فلسطين، ولكن تضاءلت حالة عدم الاستقرار المتزايدة بين اليمنيين في أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، من حيث الوحدة والقوة مع تورُّط الجاليات اليمنية البريطانية في الانقسام الذي طال أمده بين شمال وجنوب اليمن. ونتيجة لذلك، ابتعدت المشاركة السياسية عن

(196) المصنعي، الجزء الرابع، ص259 - 260، مرجع سابق.

الشكل المؤسسي لمجموعات العمل، بل عملت على مستوى محلي مجتمعي أكثر بكثير. وكما يقول سيدون (Seddon)،2014م، "في التسعينيات، أصبحت الجماعات اليمنية المحلية فعالة في خلق وعي متزايد في مجلس المدينة المحلي فيما يتعلق بالحرمان الذي يواجهه أفراد الجالية اليمنية ومسؤولياتهم تجاه ذلك المجتمع". وبالمثل، يوضح هاليداي (Halliday)، 2010م، أن "التفاعل المتنامي بين المجتمع اليمني والمؤسسات المحلية وتمويل مجموعة متنوعة من البرامج ساعد على تعزيز المجتمع اليمني"، حيث وجد المجتمع اليمني "أنفسهم للمرة الأولى قادرين على التعامل مع المؤسسات في المجتمع البريطاني على مستوى المجتمع". وكما وصف مارتن جونز وجونز (Martin-Jones & Jones)،2000م، فقد شمل ذلك إنشاء جمعية الجالية اليمنية في عدد من المدن، فضلاً عن تنظيم برامج التوظيف التعليمية مثل حملات محو الأمية في اليمن. ونتيجة لذلك، يقول سيدون (Seddon)، 2014م "على الرغم من انخفاض أعداد المنظمات السياسية السابقة وتراجعها، فإن درجة التنظيم والنشاط والتفاعل مع المجتمع المحيط كانت أكبر في بداية التسعينيات من أي وقت سابق"[197].

وعلى الصعيد الديني تأثر الإسماعيليون كمواطنين هنود في الفترة العصرية بالأحوال السياسية والتوجهات العقائدية المتغيرة، بما في ذلك الوجود البريطاني في الهند، واستقلالها وتقسيمها، والحكومات التي قادتها الأحزاب السياسية المختلفة، والتقدم التقني الثوري للتحديث، والحركات الأيديولوجية كحركة تحرير المرأة، وفرص تعليمية أشمل، وحقول عمل، وتقنيات جديدة في مجال الأعمال، وكان التحكم باستجابة الجماعة والانطباع الذي تركته المؤثرات

(197) المصنعي، الجزء الرابع، ص261، مرجع سابق.

الخارجية عليها وتفاعلها معه من اختصاص الدعاة ومناصيبهم. وعلى العموم، فإن الانفتاح على التطورات الخارجية الإيجابية يدل على ثقة بالنفس وسياسة من التسامح والدبلوماسية، يمكن ملاحظتها في علاقات الدعوة مع الآخرين وتوافقها مع قوى اجتماعية وسياسية وأيديولوجية جديدة، وربما معادية مهَّدت الدرب للتعامل مع تحديات جديدة طرحها العالم العصري بدرجة هامة من النجاح(198).

كما علينا أن نستحضر، سواءً فيما تقدم من حديث عن الأنشطة والفعاليات والإسهامات التي جاءت عبر جهود وتضحيات المهاجرين، والمغتربين، وما عكسته من آثار على مستوى الثقافة المجتمعية، أو ونحن نحاول التعرف على مستوى وأنواع التأهيل الذي تحقق للمهاجرين والمغتربين، لندرك مدى عظمة إسهاماتهم، ومقدرتهم على التفوق على ذواتهم، وحاجتهم لتغيير ثقافتهم، وثقافة مجتمعهم (في الداخل وفي المهجر)(199).

ويؤكد بامطرف بأن "جزر القمر يحكمها إلى اليوم علوي حضرمي، هو السلطان بوبكر بن عبد الرحمن، المنتمي إلى الشيخ أبي بكر بن سالم مولى عينات"(200).

وفي ختام هذه المرحلة نذكُر أبرز التأثيرات الإيجابية والسلبية للهجرة المعاصرة على مستوى الوطن، وعلى مستوى بلدان المهجر، كما أوردها السقاف، وبن ثعلب، وذلك على النحو الآتي:

(198) الهمداني، الجزء الخامس، ص265، مرجع سابق.
(199) العريقي، الجزء الخامس، ص187، مرجع سابق.
(200) العريقي، الجزء الخامس، ص194، مرجع سابق.

أولاً: تأثيرات الهجرة المعاصرة على مستوى الوطن:

- **التأثير الإيجابي على مستوى الوطن:**

تتعدد المؤثرات الإيجابية للهجرة اليمنية على الوطن في مختلف الجوانب، وفي مقدمتها الجانب الاقتصادي. وتعد التحويلات المالية من العملة الصعبة من أهم المردودات الإيجابية على مختلف المناحي الاقتصادية، بدءاً بالزراعة، والصناعة، والإسكان، والنقل والمواصلات، والتجارة والاستثمار، وكذا المجالات الخدمية. وعادة ما تُسخَّر تلك التحويلات لتلبية الاحتياجات المعيشية لعائلات المغتربين، وكذلك تحسين الأوضاع السكنية، ومجالات الصحة، والتعليم ومتطلبات العادات الاجتماعية كالزواج، وتسديد الديون، أو اقتناء السلع الكمالية، أو الشروع في أنشطة ذاتية تدرُّ شيئاً من الدخل بالنسبة للمغتربين ذوي الدخل المنخفض، في حين يعد الاستثمار في العقار وشراء الأراضي هو النشاط الأكثر تفضيلاً لدى ذوي الدخل المتوسط والمرتفع من المغتربين. وعلى مستوى اقتصاديات الدولة كان لتحويلات المغتربين دور مؤثر في دعم ميزان المدفوعات، بل وأدت في بعض السنوات إلى تحويل عجز الميزانية إلى فائض. كما سعى بعض المهاجرين إلى إقامة شركات مساهمة في حضرموت[201].

أما ما يخص التطور العمراني واستدامته، فمما لا شك فيه أن آثار الهجرة ظهرت بشكل واضح في الكثير من المباني والقصور التي اشتهرت بها مدن وادي حضرموت لاسيما مدينة تريم، إذ يظهر أثر الهجرة في النمط العمراني من حيث الشكل والتصميم المنقول من أرض المهجر الآسيوي بالذات وإدماجه مع خصائص العمارة الطينية العريقة[202].

(201) السقاف، الجزء الثاني، ص 209 - 212، مرجع سابق.
(202) السقاف، الجزء الثاني، ص 213، مرجع سابق.

إن المؤثرات الاقتصادية على الوطن عموماً، وحضرموت خاصة، كانت رائدة خلال نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين من حيث مستوى حاجة حضرموت لها آنذاك، إلا أنها كانت متمحورة في التحويلات المالية بدرجة كبيرة، في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وكانت مردودات الاستثمار العقاري للمهاجرين في مهجرهم مازالت مستدامة على الأسر في الوطن وبعض المراكز الدينية والمنشآت التعليمية كونها أوقافاً دائمة، غير أن تأثيراتها على التنمية في الوطن وحضرموت تعد قليلة. أما بخوص استدامة المؤثرات الاقتصادية في مجالات الزراعة، فقد سخَّر عدد من الحضارم جزءاً من أموالهم لدعم الزراعة، والحفاظ على مجاري السيول، وقنوات توزيعها، أما ما يخص التطور الحضري والعمراني، فإن آثار الهجرة ظهرت بشكل واضح في الكثير من المباني والقصور التي اشتهرت بها مدن وادي حضرموت، لاسيما مدينة تريم. وشكلت التأثيرات الاجتماعية الإيجابية للهجرة على حضرموت أهمية في تحقيق جوانب من التنمية كانت أحوج ما تكون إليها، لاسيما ما يخص دعم التعليم والتوسع فيه، والصحة، والخدمات الاجتماعية، مما ساهم في استدامة جوانب من التنمية الاجتماعية من خلال تخصيص العقارات والأموال كأوقاف لفتح المدارس ودعم أربطة التعليم الديني، فضلاً عن إنشاء المراكز الصحية والمستشفيات، وكذا إنشاء وتعبيد الطرق للربط بين مدن وقرى وادي حضرموت، بل والربط بين ساحل حضرموت ووديها. وكثير من تلك الأوقاف مازالت مستدامة حتى اليوم، ومازالت حضرموت تستقبل أعداداً كبيرة من أحفاد الإندونيسيين والماليزيين والأفارقة الذين يرغبون في الالتحاق بالمعاهد والأربطة الدينية والجامعات

الأهلية في حضرموت نتيجة للتأثير الديني العميق لمدرسة حضرموت الوسطية.

وفي الجانب الثقافي تبين أن التأثير والتأثر تجسَّد من خلال أن كثيراً من السمات الثقافية لحضرموت ظلت حية وتُمارس داخل بلدان المهجر الآسيوي والأفريقي إلى اليوم، وهذا يؤكد استدامة التأثيرات الاجتماعية والثقافية للهجرة الحضرمية[203].

ويبدو أن من أبرز التأثيرات الثقافية للهجرة على الوطن نمو وتطور الواقع الصحفي في حضرموت، إذ ظهرت العديد من الصحف الحضرمية التي تبناها عدد من المهاجرين، أو أنها أنشئت بدعم منهم، وأوردت إحدى الدراسات جملة من أسماء الصحف التي صدرت في حضرموت حتى النصف الأول من القرن الماضي، والتي وصلت أعدادها إلى نحو (14) صحيفة ومجلة، ومع حقيقة عدم استدامتها جميعاً إلا أن الاستدامة تكمن فيما أحدثته من حراك ثقافي ونمو للوعي في حضرموت، فضلاً عن اكتساب الخبرات في هذا المجال، يؤكد ذلك أن بعضاً من المؤسسين أو رؤساء التحرير أصبحوا زعماء وقادة اجتماعيين وسياسيين داخل حضرموت واليمن وخارجهما[204].

وحظي الجانب البيئي باهتمام ودعم من قبل أسر وأفراد من المهاجرين وذويهم، إذ تشير بعض الدراسات الى اهتمام المهاجرين بسدود وسواقي المياه في مناطق مختلفة من حضرموت، إذ سُخِّرت الأموال واستُجلب الخبراء من أجل بناء وتشييد السدود، وضمان استدامة القائم منها، وتم تداول المراسلات والدعوات خاصة بعد حدوث كوارث السيول، وما ترتب عليها من وفيات أو أضرار بالمزارع والمنازل والمنشآت العامة.

(203) السقاف، الجزء الثاني، ص 198 - 199 ، مرجع سابق.
(204) السقاف، الجزء الثاني، ص 226، مرجع سابق.

وتشير وثائق المراسلات، بين المقيمين في حضرموت والمهاجرين من أبنائها، إلى الاهتمام المتزايد بقضايا البيئة والمياه، إذ شُكِّلت خلال العقد الرابع من القرن الماضي لجنة سميت "لجنة السدود" التي شُكِّلت لها لجان فرعية في مختلف مناطق الوادي، كان من أهم أعمالها ترميم السدود، وتوزيع حصص مياه الأمطار، وسد النزاعات حولها. كما حظي الحفاظ على الحيوانات البرية، وعدم المبالغة في قنصها باهتمام أثرياء تريم، وحرص بعضهم على تربية الوعول والغزلان في حدائقهم(205).

ويلخِّص بن ثعلب التأثيرات الإيجابية للهجرة على مستوى الوطن بالآتي:

1. تعزيز ميزان المدفوعات من خلال التحويلات المالية للمهاجرين إلى أوطانهم، إذ "بلغت تلك التحويلات نسبة 41% من جملة الناتج السنوي لليمن عام 1977/1976م"، وشهدت أعلى تدفق لها في سنوات الطفرة البترولية، وفي السنوات التي شهدت فيها الأسعار البترولية معدلات عالية خلال السنوات 1975-1983م، إذ بلغت أعلى التحويلات في عام 1983م ما يساوي 1،7 مليار دولار امريكي، بينما يقدّر حجم تلك التحويلات خلال الثلاثين سنة من 1970-2000م بمبلغ يتجاوز (65) مليار دولار أمريكي، معظمها كان مصدرها دول الخليج وعلى وجه الخصوص السعودية التي كانت وحدها مصدر تحويلات تجاوزت (30) مليار دولار أمريكي، وهي بذلك تعد "أهم مصدر من مصادر تمويل مشاريع التنمية، وسد العجز في ميزان المدفوعات"، بل أصبحت أهمية تلك التحويلات تفوق الصادرات – خصوصاً غير النفطية – من حيث تأثيرها على ميزان المدفوعات وتكوين المدخرات القومية.

(205) السقاف، الجزء الثاني، ص 230 - 231، مرجع سابق.

2. تمكَّن الاقتصاد اليمني من تجنُّب مشكلة البطالة التي عانت منها غالبية الدول النامية في حقبة السبعينيات والثمانينيات.
3. يشكّل المغتربون اليمنيون، وخاصةً العائدون منهم، قوة اقتصادية واجتماعية بالغة الأهمية للبلد، وينبغي الاستفادة منها واستثمارها في عملية التنمية بمختلف مجالاتها.
4. تخفيف الضغط على النمو السكاني وامتصاص الفائض من الأيدي العاملة عن حاجة مختلف القطاعات الاقتصادية.
5. وجود حالة من الاستقرار النفسي والمجتمعي لدى كثير من أسر المهاجرين في الداخل، نتيجة تحسّن مستواهم المعيشي وتحسين مستوى مدخرات المهاجرين في الخارج.
6. اكتساب المهاجرين خبرات ومؤهلات جديدة، ستمكنهم حتماً من الاستفادة منها وتوظيفها في مهنهم الجديدة في موطنهم الأصلي بعد انقضاء فترة الاغتراب(206).

- **التأثير السلبي على مستوى الوطن:**

لعل من أهم المؤثرات السلبية في البعد الاقتصادي خلق جيلٍ من العاطلين، ونمو روح الاتكالية، وتدهور الأراضي الزراعية وانتشار التصحر، كما نمت ثقافة الاستهلاك بين سكان حضرموت بالأمس وإلى اليوم، وتعد الهجرة أحد عوامل نموها. وتكاد كثير من الحرف والصناعات الحرفية أن تكون منقرضة أمام استيراد المواد والبضائع المستوردة المشابهة والمنافسة. ومما لا شك فيه أنه مثلما للهجرة آثار إيجابية، فإن لها آثاراً سلبية على الوطن ككل، وعلى حضرموت خاصة. وتعد حضرموت من أكثر المحافظات اليمنية تأثراً بالهجرة

(206) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص154 - 156، مرجع سابق.

وفي مختلف جوانب الحياة فيها. ومع حقيقة الدور الاقتصادي الإيجابي للحوالات المالية التي يرسلها المهاجرون لذويهم في حضرموت مُنْذُ بواكير الهجرة الحضرمية، إلا أن ذلك خلق جيلاً من العاطلين ونمَّى روح الاتكالية، ونمت ثقافة الاستهلاك بين سكان حضرموت بالأمس وإلى اليوم، ودفعت حضرموت ثمن ذلك خلال توقف الحوالات وما يتم الاعتماد عليه من الخارج، خلال فترة الحرب العالمية الثانية، مما أوجد المجاعة التي يعد توقف الحوالات والموارد الاقتصادية المستوردة من الخارج سبباً رئيساً لتلك المجاعة، وتكررت المشكلة بعد عودة عدد من المهاجرين من شرق أفريقيا أيضاً، ومؤخراً حرب الخليج مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي، وكل عودة للمهاجرين حملت معها العديد من المشاكل الاقتصادية، ولعل من أبرزها استنزاف قوة العمل الزراعية من الشباب وذوي الخبرة، وضعف الصناعات الحرفية أمام استيراد الأدوات المستوردة المصنعة خارجياً الأكثر جاذبية ومنافسة للمنتجات المحلية. ومما يؤسف له، رغم شهرة حضرموت ببعض الصناعات الحرفية النابعة من استثمار موارد البيئة المحلية، إلا أنها اليوم تعتمد في جُلِّ احتياجاتها على كل ما هو مستورد تأثراً بما هو موجود في بلدان المهجر، فضلاً عن نمو ثقافة الاستهلاك التي تعد الهجرة أحد عوامل نموها. وتزداد المشكلة أيضاً خاصة بعد غياب السياح وأنشطة السياحة التي كانت تشكل رافداً اقتصادياً جيداً لمحافظة حضرموت من خلال وصول أفواج السياح الذين يجوبون مدن وقرى حضرموت، ويقتنون كل ما هو محلي وبالعملة الصعبة في كثير من الأحيان، ويبدو أنه حتى لو أعيد النشاط السياحي إلى المنطقة، فإن السياح لن يجدوا ما يرغبون في اقتنائه من المنتجات المحلية، بل

سيجدون منتجات بلادهم وبلاد المهجر هي المتوفرة في أسواق وأزقة حضرموت[207].

وتبدو التأثيرات السلبية للهجرة اليمنية عامة والحضرمية على وجه الخصوص، أنها تتسم بالاستدامة في بعض من أبعادها الاجتماعية، ولعل أول تأثير سلبي هو التفكك العائلي في ظل غياب الأب لسنوات قد تصل الى نحو نصف قرن وأكثر لدى بعض العائلات، بينما تظل زوجته وبعض أولاده في انتظاره دون جدوى[208].

وأكدت إحدى الدراسات الميدانية - التي تناولت انعكاسات الهجرة اليمنية على الأوضاع الاجتماعية- تدني مستوى الخدمات الصحية والمستوى التعليمي نتيجة لهجرة العناصر الشابة الماهرة والمؤهلة إلى بلدان المهجر، ومن مؤشرات ذلك تزايد نسبة التسرب من التعليم العام للالتحاق بالآباء أو الإخوان في المهجر.

وظهرت في مجتمع حضرموت مُنْذُ الأمس إلى اليوم سلوكيات تعد غريبة على السلوك الاجتماعي للمجتمع المستند على العقيدة الإسلامية والتوجه الصوفي الذي يحث على التواضع، لذا انبرت لذلك الأقلام والدعوات مُنْذُ ثلاثينيات القرن الماضي تدعو إلى الإصلاح الاجتماعي، مركزة على مشاكل حضرموت الاجتماعية، وعزت أسباب ذلك إلى الهجرة وتأثيراتها، وانتقدت على وجه الخصوص السلع والموضات المستوردة من بلدان المهجر، وأن مثل ذلك يشكل إهداراً للموارد وضغوطاً اجتماعية تؤدي إلى مزيد من الهجرة. وإلى اليوم تعاني حضرموت من المؤثرات السلبية للهجرة على النواحي الاجتماعية

(207) السقاف، الجزء الثاني، ص 216 - 217، مرجع سابق.
(208) السقاف، الجزء الثاني، ص 227، مرجع سابق.

والثقافية بشكل واضح، ليس نتيجة لمؤثرات الهجرة الأولية إلى الهند وجنوب شرق آسيا، بل نتيجة لمؤثرات الهجرة المتأخرة نسبياً إلى الدول النفطية الخليجية، فكثير من عادات حضرموت الحسنة تتعرض للانقراض نتيجة لطغيان العادات الخليجية في الملبس والمأكل واقتناء السلع الكمالية، بل والتخلي عن جوانب من عموميات ثقافة المجتمع مثل عادات الزواج والموت والمناسبات الدينية، إلى عادات خارجية ومستوردة فرضتها الأفكار الدينية الدخيلة المدعومة مالياً، مما أدى إلى أن تصبح تلك العادات مستدامة نتيجة لانتشار ورسوخ الأفكار الدخيلة وتبنيها من قبل مؤسسات حزبية وأهلية، كمؤسسات المجتمع المدني، أو مؤسسات تعليمية جامعية تتبنى تلك الأفكار المتطرفة وتمنهجها، مما يهدد السلم الاجتماعي، ويساعد على نشر ثقافة التكفير التي أصبح للأسف يتبناها عدد ليس بالقليل من أبناء حضرموت اليوم[209].

كما تبدو الآثار السلبية للهجرة على البيئة في حضرموت من خلال الإهمال الذي لقيته الأراضي الزراعية الخصبة بوادي حضرموت وساحلها، من خلال قلة وهجرة الأيدي العاملة الزراعية الشابة، مما ساعد على انتشار التصحر وزحف الرمال على بعض المزارع التي كانت عامرة.

ومن الآثار السلبية أيضاً تقلص المساحات الزراعية نتيجة للتوسع العمراني وزحف المدن على الضواحي والأرياف، وبطبيعة الحال، فإن ذلك التوسع نابع من الآثار غير المباشرة للهجرة، إذ إن إقبال المغتربين على شراء الأراضي أدى إلى ارتفاع أسعارها مما أدى تحويل الكثير من المساحات الخضراء إلى مخططات سكنية جلبت لمالكيها الملايين من المال، بل وأدى اللهاث وراء بيع الأراضي إلى السطو على مجاري المياه والسواقي والساحات والمتنفسات

(209) السقاف، الجزء الثاني، ص 228 - 229، مرجع سابق.

العامة، بل والحدائق، فضلاً عن البيئة البرية وتقلص المساحات الخضراء في حضرموت. وتأثراً بالهجرة وطبيعة العمران الإسمنتي السائد فيها، بدأ يظهر في الوادي اتجاه نحو النمط العمراني الإسمنتي الحديث والغريب عن البيئة المحلية، تأثراً بما جرى في دول الجوار، دون إدراك لما يترتب على ذلك الاتجاه من مشكلات اقتصادية وبيئية ليست أقلها التكلفة الاقتصادية العالية، وعدم الاستقلالية، فضلاً عن عدم المواءمة مع الخصائص المناخية للمنطقة والعادات والتقاليد السائدة فيها. كما أن التحول نحو العمران الحديث المتأثر بما هو في المهجر خاصة دول الخليج المجاورة أوجد نظرة دونية تجاه العمران البيئي (العمارة الطينية) لدى الأجيال الجديدة، مما يمكن أن يسهم في تعميق العزلة بين الإنسان وبيئته المحلية، وما يتبعها من تبعية واغتراب، كما انعكست الآثار السلبية للهجرة على الجانب البيئي من خلال زيادة عمليات الصيد الجائر للحيوانات البرية المعرضة أصلاً للانقراض[210].

ويلخص بن ثعلب التأثيرات السلبية للهجرة على مستوى الوطن في الآتي:

1. أدت الهجرة غير المنظمة، التي تتم بقرارات فردية عشوائية، إلى إفراغ البلد من قواها البشرية وإعاقة تطويرها، وقد أدى ذلك إلى حدوث اختلال في التركيبة السكانية التي بلغت حوالي 91.3% مقابل كل 100 من الإناث نتيجةً لكثرة المهاجرين من الذكور، ففي محافظة حضرموت انخفضت نسبة القوة البشرية المنتجة إلى حوالي 47% في سنوات الذروة (1990/1970م)، مما يدل على ارتفاع نسبة المهاجرين من محافظة حضرموت في سن الشباب، فأدى ذلك إلى نقص حاد في فئات الشباب القادرين على العمل من ناحية النشاط الاقتصادي. أما من الناحية

(210) السقاف، الجزء الثاني، ص 232 - 233، مرجع سابق.

الاجتماعية، فقد أدى ذلك إلى غياب الأزواج والآباء لفترات طويلة في المهجر، الأمر الذي أحدث تصدعاً في النسيج الاجتماعي للبلد على نطاق واسع. وقد نجم عن ذلك اضطراب في الأدوار الاجتماعية المعتادة عبر النوعين وفئات العمر، فقد خرجت النساء للعمل في الريف والمدينة، وانتشرت (عمالة الأطفال)، وأصبح من المعتاد مشاهدة أطفال يقومون بأعمال الرجال، ويسلكون مسلكهم اجتماعياً، بما في ذلك اكتساب العادات الضارة مثل التدخين ومضغ القات.

2. نقص العمالة الماهرة، الذي كان من أكبر العوائق الخطيرة التي واجهها الشطر الجنوبي سابقاً في جهود الإنماء، مما تسبب في تأخير تنفيذ بعض المشروعات خاصةً في قطاع التشييد. ويعد هذا العجز في قوة العمل من عوامل تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ ذروته في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. كما عانى المجتمع من انتشار نمط استهلاكي وتفاخري ذي محتوى استيرادي عالٍ، نتيجة لإرساليات المغتربين البضائع والمواد الاستهلاكية النادرة إلى أهاليهم.
3. كان لهجرة القوى العاملة، من الشطر الشطرين سابقاً في منتصف السبعينيات، أثرها في بروز الحاجة لاستقدام قوى عاملة مؤهلة وغير مؤهلة في مختلف المجالات من البلاد الآسيوية والأفريقية، العربية منها خاصة مصر والسودان، وذلك للعمل في مجالات التعليم والصحة والخدمات المختلفة، منها الإنشائية والفندقية وخدمة المنازل.
4. ركود النشاط الزراعي: حيث كان لتزايد هجرة الأيدي العاملة الريفية الفائضة، من شمال اليمن خاصةً، أثره السلبي في ركود النشاط الزراعي، الذي أسهم بدوره في تدهور الإنتاج الزراعي في المدرجات الزراعية في

الهضبة الوسطى- أخصب الأقاليم الزراعية في اليمن- وعدم قيام أي صناعات تحويلية، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي، وبروز ظاهرة الكساد الزراعي خاصة في الأعوام 1970 و1973م، وقد زاد من إشكالية تدهور قطاع الزراعة بتأثير الهجرة الخارجية عدم توفر سياسات وخطط زراعية حكومية تستقطب رأس مال المغتربين وتوظفه لتنمية المناطق الريفية الزراعية، وتقوم بعمليات التخطيط للدراسات والمشاريع التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية تدريجياً، خاصة الحبوب، وتحفيز المزارعين لزراعتها وتقديم التسهيلات الرسمية لهم.

5. تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية: وذلك نتيجة ضعف تجربة التخطيط في شطري اليمن، وعجزها عن تحقيق التوازن المطلوب في مشاريع التنمية الجهوية الريفية ومشاريع التنمية في المدن الرئيسية، وتشغيل القوى العاملة المتعطلة، وعدم القدرة على تأهيل وتدريب المنخرطين في قوة العمل، كما لعبت الأوضاع السياسية غير المستقرة بشكل عام دوراً أساسياً في تدهور الأوضاع الاقتصادية خاصة، وذلك بسبب الصراع القبلي والسياسي في الشطر الشمالي سابقاً، وبسبب الصراع السياسي الدموي على السلطة داخل الحزب الحاكم في الشطر الجنوبي سابقاً.
6. توجُّه نسبة من المهاجرين العائدين والمرتبطين بالهجرة نحو استثمار مدخراتهم وخبراتهم في المدن فقط: حيث اتجهوا لممارسة أعمال واستثمارات جديدة تتناسب مع وضعهم الاجتماعي والاقتصادي الجديد في المدن.

7. ظهور مشكلة تغيُّر أنماط التفكير والسلوك لدى العديد من سكان اليمن عامة، الذين أصبحت نسبة كبيرة منهم تعيش عالة على عائدات المهاجرين، مما انعكس سلباً في مختلف أشكال الإنتاج الزراعي والصناعات الحرفية والأعمال اليدوية في الريف، وأدت إلى تدفقها في تيارات هجرة داخلية إلى المدن الرئيسية، حيث الخدمات الأفضل وفرص العمل الخدمي في المحلات التجارية والفنادق والنقل والأعمال المكتبية أكثر مما هو في النشاط الإنتاجي في المصانع أو المعامل. ويُستثنى من العمل الإنتاجي العمل في قطاع البناء والتشييد الذي يشهد تطوراً سريعاً في عواصم المحافظات خاصة، وبذلك نستطيع القول إن انعكاس الهجرة وعائداتها على التطور المهني والقطاعي في معظمه كان سالباً، عدا ما يرتبط بتمكين المغتربين من بناء مساكن شخصية واستثمارية.
8. حدوث وَهَن أو ضعف في العلاقات الأسرية، والحد من النسل، وبروز العديد من المشاكل الزوجية، التي ربما تنتهي بانفصال الزوجين عن بعضهما وتهدُّم بيوت الزوجية، ناهيك عمَّا يترتب على ذلك من انحراف للأبناء نتيجة صعوبة تربيتهم.
9. العودة الفجائية لحوالي 731.800 من المغتربين اليمنيين العائدين في عامي 1990 و1991م، التي تسبَّبت في خلق حالة اقتصادية متردية من خلال التأثير على ميزان المدفوعات الذي كان يعتمد إلى حدٍّ كبير على التحويلات المالية كمصدر للنقد الأجنبي، كما ساهمت تلك العودة في رفع معدل البطالة نتيجة عدم تمكُّن جميع الناشطين اقتصادياً من إيجاد فرصة عمل منتجة، حيث لم تتوفر فرص عمل إلا لحوالي 38.236 من العائدين من إجمالي 318،566 ناشطاً اقتصادياً عائداً، أي لحوالي 12% منهم فقط.

10. ضعف مساهمة المهاجرين في الاستثمار وعمليات التنمية في الوطن: حيث شهدت فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين بلوغ تحويلات المغتربين الذروة وارتفاعها إلى حوالي 1.7 مليار دولار عام 1983م، على مستوى شطري اليمن سابقاً. لكن مساهمة المغتربين في عمليات التنمية لم تزد على 7,2% فقط من الحجم الكلي للاستثمارات داخل الوطن، وهي نسبة ضئيلة جداً لا تتناسب مع حجم التحويلات المالية الضخمة التي لم تجد الاستخدام الأمثل، حيث وظفت في برامج الاستيراد بدلاً من برامج الإنتاج والاستثمار الحقيقي في قطاعات الزراعة والصناعة. وبسبب غياب الاستراتيجيات والخطط الحكومية الاستثمارية التي كان يمكن أن تحيلها إلى مشاريع استراتيجية لتطوير البلد، وضعف وعي المهاجرين أنفسهم، فقد أهدر معظمها في مشاريع ربحية سريعة أو ادخار في البنوك أو (الاكتناز) في البيوت أو على شكل مصروفات شخصية باذخة، وأحياناً تبديدها في خصومات (مشارعة) أو المغالاة في المهور، مما أدى إلى ظهور أنماط من الاستهلاك المضرة بالإنسان والبيئة معاً، إضافة إلى بروز ظاهرة الاتكالية والبطالة المقنعة في أوساط أهالي المهاجرين وذويهم الذين ما عادوا يكلفون أنفسهم مشقة البحث عن وظيفة أو الانخراط في سلك الإنتاج الاقتصادي الاجتماعي. وبكلمات أخرى، فبينما نجح المهاجرون في تحسين ظروفهم وأسرهم، فشلت أو قصرت الهيئات الحكومية والمؤسسات العامة للاستثمار في استقطابهم للمساهمة في مشاريع استثمارية إنتاجية(211).

(211) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص159 - 163، مرجع سابق.

ثانياً: تأثيرات الهجرة المعاصرة على مستوى بلدان المهجر:

- **التأثير الإيجابي على مستوى بلدان المهجر:**

للمهاجرين اليمنيين عامة، والحضارمة خاصة، تأثيرات إيجابية على بلدان المهجر شملت مختلف المجالات، فقد ساهموا في التنمية الاقتصادية في مَهَاجرهم. فبالإضافة إلى تنشيطهم للتجارة بين مُستقرَّات مَهَاجرهم في آسيا وأفريقيا وموانئ اليمن وحضرموت وبقية سواحل شبه الجزيرة العربية، مُنْذُ بدء هجراتهم إلى الوقت الحاضر، فقد كان لهم حضور تنموي مؤثر في التنمية الاقتصادية بكافة أنشطتها الزراعية والصناعية، فأنشأوا مزارع المانجو، والفول السوداني، وجوز الهند، والذرة والخضروات، وأقاموا مصانع طحن الحبوب، وصناعة الأخشاب، وصناعة المشروبات وصناعة دبغ الجلود. كما استأثر المهاجرون الحضارم على توريد البخور واللبان والصَّدَف والوَدَع إلى الأرخبيل الآسيوي، كما كانوا يصدرون سلع بلدان المهجر إلى مختلف المناطق، وبذلك احتفظوا بدورهم الريادي في التجارة البحرية. وأنشأت بعض الأسر الحضرمية الكثير من الشركات التجارية والمنشآت الاقتصادية، خاصة مصانع إنتاج الأقمشة (الباتيك) التي بدا أن التجار الحضارمة احتكروا هذه التجارة في أغلب المدن الإندونيسية، كما اشتغلوا بتجارة العقار حتى أصبحت شوارع بأكملها في المدن الرئيسية في كلٍّ من إندونيسيا وسنغافورة تعود كثير من بيوتها ومنشآتها لمُلَّاك من عائلات حضرمية، ومازال ريع بعضها يصل إلى ذويهم في المهجر وأيضاً في حضرموت. وظهر الأمر نفسه في دول الخليج، خاصة مع نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وظل بعضها مستداماً إلى اليوم[212].

(212) السقاف، الجزء الثاني، 235 - 236، مرجع سابق.

أما بالنسبة للمنافع العائدة على بلدان المهجر لاسيما دول الخليج، وخاصةً السعودية باعتبارها كانت الوجهة الرئيسية للمهاجرين اليمنيين خلال الفترة المعاصرة من تاريخ الهجرات اليمنية، فقد لخصها بن ثعلب في الآتي:

1. الحصول على قوة العمل اليمنية والمؤهلة بدرجات متفاوتة، وسهولة التعامل معها نتيجة لوحدة اللغة والتقارب في الكثير من العادات والتقاليد، مما يسهل على أرباب العمل التعامل والإنجاز، خاصة أثناء فترة عدم خضوعها لنظام الكفالة وتسهيل الهجرة التي كانت تتمتع بها.
2. قدرة العمالة اليمنية على التحمل والعمل في ظروف بيئية شاقة، خاصة أعمال البناء، والقيام بكافة أنواع الخدمات، وتمكين المجتمعات النفطية في دول الخليج من التحديث السريع لمجتمعاتها، وبناء الهياكل الأساسية اللازمة.
3. سدت العمالة اليمنية الرخيصة النقص الحاد في العمالة المحلية، بسبب عزوف المواطنين الأصليين عن القيام بالأعمال البسيطة والشاقة، وهي بذلك تغطي ظاهرة (البطالة الاختيارية) المنتشرة بين شباب المجتمعات النفطية، التي باتت تؤرق الحكومات في تلك الدول، كون نسبتها تزيد من عام إلى آخر.
4. تمرُّسهم بالنشاط التجاري وقدرتهم على إدارة الأعمال التجارية في القطاع الخاص. وقد شكَّل الكثير منهم ثروات هائلة استثمروها في بلدان الهجرة وافتتحوا المحلات التجارية والشركات الكبرى، وشادوا وتملكوا العمارات السكنية، ودخلوا في شراكات أقاموا بها صروحاً اقتصادية من الباطن بسبب القوانين الجائرة التي تمنع عليهم التصريح بممتلكاتهم.

5. تمرُّسهم بالتعامل مع الحجاج والمعتمرين، وسيطرتهم شبه الكاملة على أسواق التجزئة التي يديرونها على مدار الساعة[213].

- **التأثير السلبي على مستوى بلدان المهجر:**

إن التأثير السلبي للأنشطة الاقتصادية للهجرة في بلدان المهجر لا يبدو كثيراً إذا قورن بالمؤثرات السلبية على مستوى الوطن الأم، ويُعزى ذلك إلى حقيقة أن بعض دول الاغتراب غالباً ما تضع الكثير من القيود لحركة أموال المهاجرين وإن كانوا حتى يحملون جنسيات تلك الدول، ناهيك عمَّن يحملون الجنسية اليمنية، ويُعد الحظر المفروض على الأجانب من امتلاك العقارات- والمؤسسات التجارية والاستثمارية في بلدان الخليج، خاصة المملكة السعودية، وكذا حرمان أولادهم من الالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي- معضلةً تزداد آثارها اليوم أكثر من الأمس، كما أن تعرض بلدان المهجر لأي هزات اقتصادية أو اضطرابات سياسية يمكن أن تكون لها آثار كارثية على المغتربين وأحوالهم الاقتصادية، كما حصل للمغتربين اليمنيين المقيمين بدول الخليج في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقبله ما حصل في بعض دول أفريقيا وجنوب آسيا[214].

لقد كانت قضية العمالة الوافدة ولا تزال إحدى أهم القضايا التي تواجه بلدان المهجر، ولا سيما في دول الخليج على المستويين القُطري والجماعي، خاصةً بعد أن غدا حجم هذه العمالة من الضخامة بحيث يشكل الغالبية بالنسبة لقوة العمل، وفي بعض الأحيان بالنسبة لإجمالي عدد السكان الأصليين.

حيث تشكِّل التحديات التي تفرضها العمالة الوافدة إلى دول الخليج مجموعة متفاعلة عن عدة مستويات، منها ما هو سياسي وأمني واقتصادي وآخر ثقافي،

(213) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص166، مرجع سابق.
(214) السقاف، الجزء الثاني، ص 237، مرجع سابق.

الأمر الذي أدى بهذه الدول إلى ضرورة الحد من هذه العمالة باتخاذ عدة إجراءات، منها ما هو وطني ومنها ما هو إقليمي على المستوى الخليجي وآخر على المستوى العربي. ولكن هذه المسألة تعد قضية تخص المجتمع المستقبِل للهجرة نفسه، وليس للهجرة الوافدة يد فيه. وإذا جاز لنا القول فالهجرة الوافدة من اليمن وغيرها من البلدان إنما أصبحت المستفيدة من ظاهرة التخلخل السكاني في تلك المجتمعات والذي لا يبدو له حل في المنظور بسبب تمسك تلك الدول بسياسة "التقوقع الإثني"[215].

أما من حيث الواقع المعاش فلم يسجل التاريخ واقعة محددة أضرت بتلك المجتمعات المضيفة، كان المتسبب فيها المهاجرون اليمنيون، اللهم إذا كانت هناك جرائم أو جنح فردية. فالمعروف عن المهاجرين اليمنيين أنهم في الغالب الأعم ملتزمون بقوانين البلد المضيف. وإذا كانت هناك من سلبية، فهي ترتد عليهم، فكثير منهم قد قضى ردحاً من الزمن في المهجر وأسسوا أسراً عاش أفرادها، ودرسوا وعمل أبناؤهم في تلك المجتمعات التي أصبحوا بمرور عقود من الزمان يشعرون بالانتماء إلى تلك البلدان[216].

(215) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص 167، مرجع سابق.
(216) بن ثعلب، الجزء الثاني، ص168، المرجع نفسه.

مراجع الملخص النظري

استمد الملخص النظري من بعض الدراسات النظرية الواردة في سلسلة أجزاء مشروع دراسة "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية"، مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية، 2022م.

1. الجبلي، أحمد صالح، دراسة بعنوان "تمهيد"، الجزء الأول.
2. العودي، حمود صالح، دراسة بعنوان "واقع المهاجرين اليمنيين في الداخل بين إيجابية الدور التنموي وسلبية المعاملة السياسية والاقتصادية"، الجزء الأول.
3. بن ثعلب، عبد الله محمد عبد الله، دراسة بعنوان "الهجرة اليمنية الحديثة والمعاصرة إلى المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربية (1950-2000 م)."، الجزء الثاني.
4. السقاف، أحمد محمد عبد اللاه، دراسة بعنوان "مساهمة المهاجرين في التنمية المستدامة في الوطن والمهجر"، الجزء الثاني.
5. النظاري، جمال حزام، دراسة بعنوان "الهجرات الحضرمية الحديثة إلى الهند وتأثيراتها مُنْذُ بداية القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين"، الجزء الثالث.
6. الصلوي، العزي محمد حمود، دراسة بعنوان "الهجرات اليمنية عبر التاريخ إلى منطقة شرق إفريقيا"، الجزء الرابع.
7. الحضرمي، جمال عبدالرحمن، دراسة بعنوان "الهجرة التهامية.. أسبابها وآثارها"، الجزء الرابع.
8. المصنعي، أكرم محمد علي، ورقة بحثية بعنوان"الهجرة اليمنية إلى المملكة المتحدة"، الجزء الرابع.

9. العريقي، أحمد عبده سيف، دراسة بعنوان "التأثير المتبادل للمهاجرين والمغتربين على التعليم"، الجزء الخامس.
10. الهمداني، عمرو معد يكرب حسين، دراسة بعنوان "إسماعيلية اليمن في المهجر ـ الأسباب والآثار"، الجزء الخامس.
11. الشيباني، محمد عبدالوهاب، دراسة بعنوان "الهجرة والمهاجرون في أدب اليمن المعاصر"، الجزء السادس.
12. اليوسفي، محمد سلطان، ورقة بحثية بعنوان "الهجرة والاغتراب في الغناء اليمني"، الجزء السادس.

المبحث الثاني

منهج وإجراءات الدراسة الميدانية

مقدمة:

في ضوء الفكرة الأساسية لدراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية، التي ما لبثت أن تحولت إلى رؤية وطنية لمشروع علمي طموح، حددت الخطوط العريضة لموضوع وتوجهات مشروع الدراسة وأهدافها. واتساقاً مع المكون النظري للدراسة الذي تفردت به من حيث الشمول في حدودها الموضوعية الرئيسة المذكورة في المبحث السابق، والمتمثلة بأسباب الهجرة، وأوضاع المهاجرين في بلدان المهجر، والتأثير المتبادل للهجرة اليمنية على مستوى الوطن اليمني، وعلى مستوى بلدان المهجر، فقد جاء المكون الميداني للدراسة مكملاً للمكون النظري، ومنسجماً مع توجهات الدراسة، وبما يحقق أهدافها وفق المنهجية والإجراءات العلمية التي تضمنها هذا المبحث، وهي:

أولاً: منهج الدراسة الميدانية.

ثانياً: أدوات الدراسة الميدانية.

ثالثاً: عينة الدراسة الميدانية.

رابعاً: التطبيق الميداني.

خامساً: معالجة وتحليل البيانات الميدانية.

قبل الانتقال لعرض هذه الإجراءات الخاصة بهذا المبحث، لا بد من الإشارة إلى أهداف وأهمية الدراسة الميدانية، وذلك على النحو الآتي:

- **أهداف الدراسة الميدانية:**

هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على:

1. أسباب الهجرة اليمنية الطاردة والجاذبة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية).

2. أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر الإيجابية والسلبية (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية).
3. التأثيرات الإيجابية والسلبية للمهاجر اليمني على مستوى الوطن (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية).
4. التأثيرات الإيجابية والسلبية للمهاجر اليمني على مستوى بلدان المهجر (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية).

- **أهمية الدراسة الميدانية.**

تكمن أهمية الدراسة، من كونها أول دراسة وطنية تسلط الضوء على ظاهرة الهجرة اليمنية، عبر مراحلها التاريخية المتعددة، وفي جوانبها المختلفة بصورة شاملة ومتكاملة (نظرياً وميدانياً)، وتسعى لإبراز دور وتأثير المهاجرين اليمنيين في مختلف المجالات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية) وغيرها. وذلك على مستوى بلدان المهجر، وعلى مستوى الوطن، بالإضافة إلى إبراز تأثير المهاجرين المباشر وغير المباشر.

تركز الدراسة على نواحٍ عدة للكشف عن حقيقة الأسباب التي وقفت وراء الهجرات اليمنية المتعاقبة عبر التاريخ، والوقوف على أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر تاريخياً، ومحاولة الخروج بمقاربة تحليلية لتفسير تباين أسباب الهجرة، وأوضاع المهاجر باختلاف المراحل التاريخية للهجرة اليمنية، وهو ما يعطي فهماً أعمق لطبيعة الأسباب والأوضاع، والعوامل المباشرة وغير المباشرة التي تقف وراءها.

كذلك تكتسب الدراسة أهميتها في العديد من الجوانب أهمها:

1. تعد إضافة معرفية متميزة للمكتبة اليمنية والعربية.

2. تشكل مخرجات الدراسة موسوعة مرجعية متكاملة توفر الكثير من المعلومات المهمة المتاحة أمام الباحثين والدارسين المتخصصين.
3. توفر معلومات جاهزة تساعد على اتخاذ القرارات في الجهات المعنية الرسمية وغير الرسمية المهتمة، وذات العلاقة بموضوع الهجرة والمهاجرين.
4. تلفت أنظار الشرائح الاجتماعية عامة والسياسية والثقافية خاصة في الداخل اليمني، وفي بلدان المهجر نحو حقائق وأهمية دور المهاجرين اليمنيين في تأسيس وتطوير مشاريع التنمية واستدامتها.
5. تسهم وبشكل كبير في تغيير النظرة السلبية تجاه المهاجر اليمني، وبالذات لدى مجتمعات بلدان المهجر، خاصة وقد باشرت بعض الدول ـ بقصد أو غير قصد ـ في تعظيم هذه النظرة.
6. تساعد الباحثين في توجيه اهتماماتهم البحثية باتجاهات ومسارات مستقبلية أكثر أهمية.

أولاً: منهج الدراسة الميدانية:

اقتضت طبيعة الدراسة وأهدافها استخدام المنهج الوصفي ـ المسحي، والتحليلي ـ الإحصائي.

ثانياً: أدوات الدراسة الميدانية:

لتحقيق أهداف الدراسة الميدانية، استُخدِمت أداتان لجمع البيانات الميدانية، هما الاستبانة ودليل المقابلات، وقد اتبعت مجموعة من الإجراءات لإعدادهما وهي:

1. قيام فريق الدراسة الرئيس، والفريق المساعد بإعداد قوائم أولية تضمنت عدداً من الفقرات التي تم استخلاصها من الدراسات النظرية التي قاموا

بإعدادها، بالإضافة إلى ما تم الاطلاع عليه من أدبيات ودراسات علمية سابقة ذات علاقة بموضوع الهجرة بشكل عام، والهجرة اليمنية بشكل خاص.

2. سلمت القوائم للمختص بالتحليل الإحصائي لمراجعتها وتصنيف محتواها في ضوء محاور الدراسة الرئيسة (الأسباب، الأوضاع، التأثير المتبادل للهجرة)، وقد تم الخروج بمسودة أولية لأداة الاستبانة تضمنت (149) فقرة.
3. تم توزيع مسودة الأداة على فريق الدراسة الرئيس وفريق الدراسة المساعد في صنعاء، وكذلك على فريقي الدراسة في كلٍّ من حضرموت، والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الغرض من هذا الإجراء هو تحكيم الاستبانة، والحصول على الملاحظات والمقترحات والعمل بها.
4. عقد فريق الدراسة الرئيس، وفريق الدراسة المساعد في صنعاء اجتماعاً خصص لعرض الملاحظات المقدمة من كل عضو حول محتوى الاستبانة، وتمت مناقشتها، وفيه تم إقرار إعادة تصنيف وتوزيع الفقرات على مستوى المجالات الفرعية لمحاور الدراسة الرئيسة المذكورة أعلاه، مع ضرورة إعادة صياغة بعض الفقرات.
5. بعد العمل بالإجراءات السابقة، عُقد لقاء آخر تم فيه تشكيل لجنة مصغرة تكونت من خمسة باحثين، ثلاثة من أعضاء الفريق الرئيس للدراسة، وباحثَيْن من فريق حضرموت، وقد باشرت اللجنة عملها ليومين متتاليين تم خلالهما حذف بعض الفقرات ودمج بعضها، وإعادة الصياغة لبعض الفقرات ونقل بعضها من مجال إلى مجال آخر. وبعد العمل بالتعديلات تكونت الأداة من (124) فقرة، منها (79) فقرة مغلقة الإجابة، و(45) فقرة

مفتوحة الإجابة، توزعت على محاور الدراسة الثلاثة والمجالات الأربعة المتفرعة من كل محور.

6. في ضوء الملاحظات التي أبداها المحكمون، ومنها الإجماع شبه الكامل حول طول الاستبانة، وبغرض تقليص عدد فقرات الاستبانة إلى أقل عدد ممكن، تم استبعاد فكرة الاستبانة (المغلق ـ مفتوح) النهاية، بحيث تكون الاستبانة مغلقة فقط، على أن يتم استخدام أداة المقابلة كأداة ثانية للدراسة، وبذلك أصبح الاستبانة بنسختها قبل النهائية تتكون من (79) فقرة.
7. تم إرسال نسخة الاستبانة المعدلة لرئيس فريق الدراسة الميدانية في الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، بغرض تطبيقها على عينة استطلاعية تجريبية بلغ عدد أفرادها (30) مهاجراً، ومن خلال التغذية المرتدة لهذه التجربة تبين أن الاستبانة لا تزال طويلة ومملة، بالإضافة إلى ازدواجية المعنى، وعدم الوضوح في صياغة بعض الفقرات، بالإضافة إلى غياب الاتساق بين محتوى بعض الفقرات وبدائل الإجابة، كذلك تبين تحفُّظ بعض الأفراد حول بعض الفقرات والإحجام عن الإجابة عنها. ومن خلال التواصل المستمر مع رئيس الفريق، وتزويدنا بكل الملاحظات السابقة وغيرها، ومن خلال تعاونه المتميز والجاد، تم استيعاب كل الملاحظات والعمل بها.
8. بعد استكمال الإجراءات السابقة والتحقق من صلاحية الاستبانة وارتباط محتواها بأهداف الدراسة، تم الخروج بأداة الاستبانة بصورتها النهائية صالحة للتطبيق الميداني على عينتي الدراسة في الداخل اليمني وبلدان المهجر تضمنت (64) فقرة، خُصصت بدرجة أساسية لجمع البيانات حول محاور ومجالات الدراسة، بالإضافة للبيانات العامة، وبعض الأسئلة العامة

لتقييم المهاجر لتجربته الشخصية في الهجرة. وقد أخرجت للتطبيق النهائي في نموذجين متطابقين إلى حد كبير في وحدة القياس، والمعنى العام، مع وجود بعض الاستثناءات ذات الطابع الخاص بكل عينة على حدة، مثل الاختلاف في صياغة وبدائل الإجابة لبعض الفقرات، واختلاف عدد الفقرات في كل نموذج، وهما: ملحق (2)، رقم (2 - 1).

- النموذج الأول، خصص للتطبيق على عينة من المهاجرين المقيمين في بلدان المهجر، تضمن القسم الأول منه (13) فقرة خصصت للبيانات الديموغرافية، وتضمن القسم الثاني (64) فقرة تم توزيعها على محاور الدراسة (محور الأسباب 14 فقرة)، و(محور الأوضاع 21 فقرة)، و(محور التأثير على مستوى الوطن اليمني 14 فقرة)، و(محور التأثير على مستوى بلد المهجر15فقرة)، توزعت فقرات كل محور على الأربعة المجالات الفرعية بصورة متفاوتة تراوحت بين فقرتين وثمان فقرات، بالإضافة إلى أربعة أسئلة لتقييم تجربة الهجرة.
- النموذج الثاني، خصص للتطبيق على عينة المهاجرين العائدين للوطن، تضمن القسم الأول منه (11) فقرة خصصت للبيانات الديموغرافية، وتضمن القسم الثاني (47) فقرة تم توزيعها على محاور ومجالات الدراسة (محور الأسباب 14 فقرة)، و(محور الأوضاع 19 فقرة)، و(محور التأثير على مستوى الوطن اليمني 14 فقرة)، توزعت فقرات كل محور على الأربعة المجالات الفرعية بصورة متفاوتة تراوحت بين فقرتين وست فقرات، بالإضافة إلى أحد عشر سؤالاً لتقييم تجربة الهجرة.

9. تم إعداد دليل للمقابلات تضمن أسئلة مفتوحة حول المحاور الرئيسة تمثلت في: أسباب الهجرة، وأوضاع المهاجرين في بلدان المهجر، والتأثيرات

المتبادلة للهجرة على مستوى الوطن وعلى مستوى بلد المهجر. ولكل محور عدد من المجالات أهمها: الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي، والثقافي، بالإضافة إلى خصائص أفراد العيّنة، وبعض الأسئلة العامة ذات العلاقة غير المباشرة بمحاور الدراسة الرئيسية. ملحق (2) رقم (2 - 2)

ثالثاً: عينة الدراسة الميدانية:

استهدفت الدراسة في جانبها الميداني عيّنتين من المهاجرين. عيّنة من العائدين إلى الوطن، وعيّنة من المقيمين في بلدان المهجر، وفي ظل غياب الإحصائيات الرسمية حول الهجرة اليمنية بشكل عام، فقد كان من الصعوبة تقدير حجم مجتمع عدد المهاجرين اليمنيين، سواءً المهاجرين والمغتربين الذين لا يزالون مقيمين في بلدان المهجر، أو العائدين إلى الوطن.

وقد انعكس ذلك على تقدير حجم العينة، وطريقة اختيارها لتمثيل مجتمع المهاجرين بشكل دقيق، لذلك تم استخدام طريقتين، هما:

- طريقة العينة المرحلية: لتمثيل أكثر مناطق الهجرة الطاردة (المرسلة) في اليمن، وقد تمثلت بالمحافظات: (إب، وتعز، وحضرموت، ولحج وأبين (يافع)، أمانة العاصمة، ومحافظة صنعاء والمهرة، وصعدة، والحديدة). ومناطق الهجرة الجاذبة (المستقبِلة) في العالم، وقد تمثلت بالدول: (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة (بريطانيا)، والهند، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وأثيوبيا، وكينيا).
- طريقة العينة الغرضية لتحديد حجم العينة المطلوبة من كل منطقة، من المناطق المحددة بالمرحلة السابقة والمقدرة بصورة مبدئية. عينة الاستبيان بـ(300) مهاجر. وعينة المقابلات بـ(30) مهاجراً، خاضعة لظروف التطبيق الميداني.

وقد بلغ حجم العيّنة النهائية للدراسة التي خضعت بياناتها للتحليل (2731) مهاجرا هجرة شرعيةً. منهم عينة العائدين للوطن (1279) مهاجراً. وعينة المقيمين في بلدان المهجر (1452) مهاجراً.

رابعاً: التطبيق الميداني:

مرت عملية التطبيق الميداني لأدوات الدراسة (الاستبانة، ودليل المقابلات) بعدد من الإجراءات، يمكن إيجازها بالآتي:

1. تشكيل الفرق الميدانية لكل منطقة من المناطق المستهدفة ضمن عينة الدراسة على مستوى المحافظات بالنسبة لعينة العائدين للوطن، وعلى مستوى الدول بالنسبة لعينة المقيمين في بلدان المهجر.
2. تبين أثناء عملية التنسيق والتحضير لاستكمال الإجراءات اللازمة لبدء الفرق عملها أن بعض المناطق المستهدفة يتعذر التطبيق فيها لأسباب كثيرة كان أهمها: بالنسبة لعينة العائدين للوطن أسباب تتعلق بالأوضاع الأمنية والسياسية التي فرضتها الظروف القائمة في البلد، ولذلك تقرر التطبيق في أربع محافظات، وهي (تعز، حضرموت، لحج، وأبين).

كذلك الأمر بالنسبة لعيّنة المهاجرين والمغتربين المقيمين في بلدان المهجر، حيث تعذر التطبيق في بعض الدول جزئياً، وعدم التطبيق كلياً في بعضها الآخر نتيجة للحظر الذي فرضته تلك الدول بسبب جائحة وباء كورونا، ولذلك تقرر التطبيق في سبع دول، وهي (الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وإندونيسيا، والمملكة العربية السعودية، والكويت، وأثيوبيا).

وتجدر الإشارة إلى أن المقابلات الجماعية المعمقة لم يتمكن الباحثون من إجرائها، وتم الاكتفاء بالمقابلات الفردية، وفي بعض الدول (الولايات

المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة) لم يتمكن الباحثون من إجراء المقابلات الفردية نتيجة للأسباب المذكورة أعلاه.

3. تم تشكيل ست فرق ميدانية بالتنسيق مع منظمة (مواطنة) لتوفير باحثين تابعين لها مقيمين في بعض المحافظات توزعت على النحو الآتي:

(3 - 1) فريق حضرموت (34) باحثاً تولى مهام التنسيق والتطبيق في كلٍّ من محافظة: حضرموت (19) باحثاً، وإندونيسيا (9) باحثين، والمملكة العربية السعودية (2) باحثين، والكويت (4) باحثين.

(3 - 2) فريق تعز (5) باحثين تولوا مهام التنسيق والتطبيق في أجزاء من المحافظة.

(3 - 3) فريق لحج وأبين (3) باحثين تولوا مهام التنسيق والتطبيق في محافظتي لحج وأبين (يافع).

(3 - 4) فريق المملكة المتحدة (1) باحث تولى مهام التنسيق والتطبيق جزئياً في بريطانيا باستخدام منصات التواصل الاجتماعي.

(3 - 5) فريق الولايات المتحدة الأمريكية وكندا (3) باحثين تولوا مهام التنسيق والتطبيق في بعض الولايات الأمريكية، وجزئياً في كندا.

(3 - 6) فريق أثيوبيا (7) باحثين تولوا مهام التنسيق والتطبيق في عدد من المناطق الأثيوبية.

4. تم إعداد دليل ارشادي تضمن كافة التعليمات اللازمة لرؤساء الفرق والباحثين الميدانيين في الداخل والخارج ضمن الخطة التنفيذية لمشروع الدراسة. ملحق (1) رقم (1 - 2).

5. تم تشكيل لجنة مصغرة من أعضاء فريق الدراسة الرئيس، تولت العديد من المهام أهمها:

(5 - 1) تدريب رؤساء الفرق الميدانية لعينة الداخل قبل النزول الميداني.

(5 - 2) التواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي مع رؤساء الفرق في بلدان المهجرة لتوضيح بعض الإجراءات والرد على استفساراتهم.

(5 -3) الإشراف والمتابعة المستمرة لفرق الباحثين أثناء فترة التطبيق الميداني في الداخل والخارج للرد على بعض الاستفسارات وتقديم الحلول لتجاوز بعض المعوقات والصعوبات التي واجهت بعض الفرق الميدانية، نذكر أهمها على سبيل المثال: تحفظ الباحثين المساعدين في منطقة الخليج (السعودية والكويت)، على الفقرات ذات البعد السياسي، وما قد تسببه من انعكاسات سلبية على الباحثين، وعلى عدم إمكانية التطبيق على العينة، وقد تم تجاوز هذه المشكلة بحذف خمس فقرات من محوري الأوضاع، والتأثيرات، وهذا الإجراء اقتصر على عينة هاتين الدولتين دون غيرهما.

(5 - 4) استقبال استمارات الاستبيان، والمقابلات المنجزة أولاً بأول من رؤساء الفرق الميدانية في الداخل والخارج بعد تخزينها إلكترونياً في (pdf)، باستخدام تقنية الماسح الضوئي (Scanner)، وتطبيقات الجوال مثل (SC)، وإرسالها عبر البريد الإلكتروني ومنصات التواصل، باستثناء فريق حضرموت فقد استخدم وسيلة (DHL).

للمزيد من المعلومات التفصيلية حول التطبيق الميداني والصعوبات التي واجهت الفرق الميدانية، انظر: الملحق (3)، الذي تضمن تقارير الفرق الميدانية من رقم (3 - 1) إلى (3 - 5).

خامساً: معالجة البيانات الميدانية وتحليلها:

وفق الإجراءات السابقة، وبعد النسخ الورقي للاستبيانات والمقابلات المرسلة من الفرق الميدانية في الداخل والخارج باستخدام (pdf)، ومراجعتها مكتبياً، استعداداً لبدء مرحلة معالجة وتحليل البيانات إحصائياً، تبين وجود بيانات مفقودة لبعض الفقرات (لا توجد إجابة)، وعلى وجه الخصوص الفقرات الخاصة بالقسم الأول من الاستبيان (المتغيرات الديموغرافية)، وتبين أن ذلك يعود لأسباب منطقية ومبررة، أهمها:

- عدم رغبة المستجوَب الإجابة على بعض البيانات الديموغرافية باعتبارها ضمن الخصوصية.
- وجود إجابات مزدوجة باختيار أكثر من بديل للإجابة.
- ترك بعض الفقرات بدون إجابة أو إجابات غير مكتملة.
- عدم ظهور الإجابات بعد السحب الورقي للنسخ المرسلة إلكترونياً، نتيجة لاستخدم الأقلام الرصاص والأقلام الملونة.

وللحد من إلغاء عدد أكبر من الاستبيانات، فقد تمت معالجة هذه المشكلة بإلغاء معظم الفقرات المتعلقة بالبيانات الديموغرافية، بدلاً من إلغاء استمارة الاستبيان كاملة، التي كانت أكثر فاقد نتيجة لاجتماع الأسباب الثلاثة الأولى المذكورة أعلاه. أما بالنسبة للبيانات المفقودة للفقرات الأساسية لمحاور ومجالات الدراسة فكانت نادرة نتيجة السبب الرابع، وتمت معالجتها من خلال الرجوع للنسخ الإلكترونية مباشرة.

وتم تشكيل فريق متخصص بتفريغ البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية الاجتماعي (SPSS). تحت إشراف الخبير الإحصائي ـ عضو

الفريق الرئيس للدراسة، والذي قام بعد ذلك بعملية التحليل الإحصائي للبيانات وإعداد جداول بالنتائج النهائية للدراسة.

وكان عدد الاستبيانات التي خضعت بياناتها لعملية التحليل الإحصائي باستخدام التكرار والنسبة (2731) استبياناً. منها (1279) استبياناً لعينة العائدين إلى الوطن، و(1452) استبياناً لعينة المقيمين في بلدان المهجر. وبلغ عدد المقابلات (148) مقابلة، منها (60) مقابلة لعينة العائدين، و(88) مقابلة لعينة المقيمين.

وقد توزعت عدد الاستبيانات والمقابلات حسب المناطق التي شملتها الدراسة الميدانية على النحو التالي:

1. فريق حضرموت: محافظة حضرموت، عدد (309) استمارات استبيان، و(39) مقابلة فردية، وفي إندونيسيا، عدد (283) استمارة استبيان، و(28) مقابلة فردية، وفي المملكة العربية السعودية، عدد (150) استمارة استبيان، و(20) مقابلة فردية، وفي الكويت عدد (148) استمارة استبيان، و(20) مقابلة فردية.
2. فريق تعز: عدد (677) استمارة استبيان، و(10) مقابلات فردية.
3. فريق لحج وأبين (يافع): عدد (293) استمارة استبيان، و(11) مقابلة فردية.
4. فريق المملكة المتحدة: عدد (94) استمارة استبيان.
5. فريق الولايات المتحدة الأمريكية وكندا: في أمريكا، عدد (377) استمارة استبيان، وفي كندا عدد (71) استمارة استبيان.
6. فريق أثيوبيا: عدد (329) استمارة استبيان، و(20) مقابلة فردية.

المبحث الثالث

نتائج الدراسة الميدانية(*)

(*) الجبلي، أحمد صالح، اعد نتائج تحليل المقابلات الفردية، الجزء التاسع، ملحق (4) رقم (4 - 2).

أولاً: وصف خصائص عيّنة الدراسة:

اقتصرت خصائص العيّنة بمتغيرات: العمر، والمستوى التعليمي، وعدد سنوات الهجرة.

بالنسبة لمتغير العمر، كما يتبين من الجدول (1)، فقد تراوحت أعمار أفراد عيّنة العائدين بين (19)، و(85) عاماً بمتوسط بلغ (45) عاماً تقريباً، وتراوحت أعمار أفراد عيّنة المقيمين في بلدان المهجر بين (18)، و(76) عاماً بمتوسط بلغ (39) عاماً تقريباً.

جدول (1) متوسط العمر لدى أفراد العينة

العينة	العدد	أقل عمر	أكبر عمر	متوسط العمر
العائدون للوطن	1279	19	85	44.88
المقيمون في بلدان المهجر	1452	18	76	38.87

وفيما يتعلق بالخصائص التعليمية لأفراد العينة يتبين من النتائج في الجدول (2) أن المستوى التعليمي لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر أفضل مقارنة بعينة العائدين للوطن، حيث تزيد نسبة الحاصلين على مستويات تأهيل عليا بين أفراد عينة المقيمين، وتقل بين أفراد عينة العائدين للوطن، والعكس صحيح بالنسبة للحاصلين على مستويات تأهيل دنيا.

جدول (2) الخصائص التعليمية

المستوى التعليمي	عينة العائدين للوطن		عينة المقيمين في بلدان المهجر	
	عدد	%	عدد	%
جامعي	271	%21.2	690	%47.5
ثانوي	496	%38.8	551	%37.9
إعدادي	304	%23.8	140	%9.6
أقل من إعدادي	201	%15.7	71	%4.9
أمي	7	% 0.5	0	%00.0
إجمالي	1279	%100.0	1452	%100.0

وبالنسبة لعدد سنوات الاغتراب التي قضاها أفراد العينة في بلدان المهجر فقد بينت النتائج في جدول (3) أن سنوات الاغتراب تراوحت بين (1 - 60) عاماً لدى العينتين، بمتوسط تراوح بين (16) عاماً لدى عينة العائدين للوطن، و(15) عاماً تقريباً لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر.

جدول(3) متوسط عدد السنوات التي قضاها المهاجر في بلد المهجر				
العينة	العدد	أقل عدد السنوات	أكبر عدد السنوات	متوسط عدد السنوات
العائدون للوطن	1279	1	60	16.06
المقيمون في بلدان المهجر	1452	1	60	14.88

ثانياً: نتائج الدراسة:

في ضوء الشمول الموضوعي الذي تميز به مشروع دراسة الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية، والمتمثل في ثلاثة مواضيع (محاور) رئيسية (الأسباب، الأوضاع، والتأثير المتبادل)، وتضمن كل محور أربعة مجالات فرعية (المجال الاقتصادي؛ المجال الاجتماعي؛ المجال السياسي، والمجال الثقافي)، تضمن كل مجال مجموعة محدودة من العبارات، كما يتضح ذلك في المبحثين السابقين.. الملخص النظري، وإجراءات الدراسة. لذلك فقد حرصنا أن تكون خطوات عرض النتائج التي خلصت إليها عملية معالجة وتحليل البيانات الميدانية منسجمة إلى حدٍ ما مع هذا الشمول، حيث تم عرض نتائج الاستبانة باعتماد الفقرة كوحدة للتحليل الإحصائي من خلال النسبة المئوية في الفقرات المتماثلة من حيث الصياغة وبدائل سلم الإجابة، وكذلك في الفقرات غير المتماثلة ذات الطابع الخاص لكل عينة على حدة، وفي هذه الخطوة تم عرض النتائج على التوالي، وذلك على مستوى الدرجة الكلية لاستجابة العينتين، وعلى

مستوى استجابة كل عينة. كما يتضح ذلك في الجداول الواردة في المتن، ثم المقارنة على مستوى المحافظات بالنسبة لعينة العائدين للوطن، وعلى مستوى بلدان المهجر بالنسبة لعينة المقيمين خارج الوطن. كما يتضح من الجداول الواردة في ملحق نتائج المقارنة (4)، رقم (4 - 1). وفيما يتعلق بنتائج تحليل بيانات المقابلات الفردية ملحق (4)، رقم (4 - 2) (*).

فقد تم إيرادها مباشرة بعد عرض النتائج المذكورة أعلاه حسب علاقتها وارتباطها بمحتوى مفردات محاور ومجالات الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع النتائج تم عرضها بدرجة أساسية على هذا الأساس (حسب الفقرة)، باستثناء النتائج المتعلقة بأسباب الهجرة، فقد تم عرضها حسب الفقرة، وحسب المجال وحسب محور الأسباب ككل، وتعذر تطبيق ذلك بالنسبة لمحوري أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر، ومحو الآثار المتبادلة للهجرة لاعتبارات إجرائية تتعلق بوحدة القياس التي فرضتها طبيعة بعض الفقرات، وبالتالي اختلاف بدائل سلم الإجابة الخاصة بكل فقرة.

وبغرض قراءة نتائج تحليل البيانات الميدانية، وتقدير مداها لفظياً، فقد تم وضع محك إجرائي لحدود فئات النسبة المئوية، كما يتبين في الجدول (4).

جدول (4) المحك الإجرائي لحدود فئات النسبة %

الفئة	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المستوى
الأولى	0 %	20 %	منخفضة جداً
الثانية	21 %	40%	منخفضة
الثالثة	41 %	60%	متوسطة
الرابعة	61 %	80%	عالية
الخامسة	81 %	100%	عالية جداً

(*) ملحقات نتائج الدراسة الميدانية المشار اليها في هذا الجزء، هي ضمن الجزء التاسع الذي خصص لملحقات الدراسة.

أولاً: النتائج المتعلقة بمحور أسباب الهجرة:

تشير معظم الأدبيات السابقة إلى تعدد أسباب الهجرة التي تقف وراء إقدام الفرد على اتخاذ قرار الهجرة، إلا أنها لا تعدو أن تكون إما طاردة أو جاذبة في أي مجال من المجالات، سواءً كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية أم دينية، وغيرها من المجالات، ولكنها تختلف في حدتها من مجتمع إلى آخر، كما أنها تختلف من مرحلة تاريخية إلى أخرى على مستوى كل مجال، وبالتالي لا يمكن حصرها وتعميمها على كل المجتمعات، وفي مختلف المراحل الزمنية، فأسباب الهجرات القديمة لم تعد هي نفسها أسباباً للهجرات المعاصرة، وإنما تغيرت نتيجة لظهور عوامل، إما فرضتها الطبيعة أو فرضها الإنسان نفسه على أخيه الإنسان لاعتبارات كثيرة لا حصر لها، لكنها في مجملها تفرز أوضاعاً تنعكس على حياة الشعوب، سلباً وإيجاباً، والتي باتت تعرف في إطار مفهوم الهجرة بأسباب الهجرة الطاردة والجاذبة كمصطَلَحيْن متضادين، يشير الأول إلى أوضاع سلبية في البلد المُرسِل، ويشير الثاني إلى أوضاع إيجابية في البلد المُستقبِل.

وفيما يأتي نتائج أسباب الهجرة اليمنية الطاردة والجاذبة من منظورات وأبعاد مختلفة اقتصادية، واجتماعية وسياسية وثقافية.

مجال الأسباب الاقتصادية للهجرة:

تضمن البعد الاقتصادي أربعة أسباب للهجرة، منها طاردة على مستوى الوطن اليمني، ومنها جاذبة على مستوى بلدان المهجر، ومن الأسباب الطاردة بالنسبة للمهاجر اليمني "ندرة فرص العمل وتردي مستوى المعيشة في اليمن"، فقد بينت نتائج العينة في جدول (5) أن هذا السبب شكَّل سبباً رئيسياً لهجرتهم

بنسبة (78.4%) للعينتين، وبنسبة (90.6%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (67.6%) لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر.

جدول (5) ندرة فرص العمل وتردي مستوى المعيشة في اليمن					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	1159	86	34	1279
	%	%90.6	%6.7	%2.7	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	982	248	222	1452
	%	%67.6	%17.1	%15.3	%100.0
إجمالي	عدد	2141	334	256	2731
	%	%78.4	%12.2	%9.4	%100.0

ومن هذه النتيجة يلاحظ وجود تباين كبير بين العينتين، حيث كانت نسبة إجماع أفراد عينة العائدين للوطن أكبر مقارنة بعينة المقيمين في المهجر. إذ يتضح من مؤشرات النسبة أن هذا السبب شكَّل سبباً رئيسياً بدرجة عالية جداً لدى عينة العائدين، وبدرجة عالية لدى عينة المقيمين لاتخاذهم قرار الهجرة، وهذا التباين لم يقتصر بين العينتين، بل على مستوى كل عينة من عينتي الدراسة، حيث يتبين من نتائج المقارنة في الملحق، الجدول (5- 5) أن ندرة فرص العمل وتردي مستوى المعيشة في اليمن كان سبباً رئيسياً بنسبة متفاوتة بين مناطق الهجرة المرسِلة والمستقبِلة، وعلى مستوى كل عينة فقد تراوحت نسبة الاتفاق على مستوى محافظات عينة العائدين بين (82.2%)، و(98.1%)، وهي مؤشرات مرتفعة بشكل عام على مستوى كل محافظة، ولكنها أكثر ارتفاعاً وبشكل ملحوظ على مستوى محافظتي لحج، وتعز.

وعلى مستوى بلدان المهجر تراوحت النسبة بين (54.3%)، و(79.5%)، وتعد مؤشرات متوسطة ومرتفعة إلى حدٍ ما حول هذا السبب، باعتباره من

الأسباب الرئيسية الطاردة للهجرة إلى تلك البلدان، وكان في مقدمتها إلى إندونيسيا، يليها إلى أمريكا.

ومن الأسباب الطاردة كان "الرغبة في تحقيق ما يطمح إليه المهاجر (تكوين أسرة، بناء سكن... إلخ)"، وقد بينت نتائج العينة في جدول (6) أن هذا السبب كان سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (76.0%) للعينتين، ولدى عينة العائدين بنسبة (93.1%) ولدى المقيمين في بلدان المهجر بنسبة (61.0%).

جدول (6) رغبة في تحقيق ما أطمح إليه (تكوين أسرة، بناء سكن... إلخ)

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	1191	46	42	1279
	%	%93.1	%3.6	%3.3	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	885	309	258	1452
	%	%61.0	%21.3	%17.8	%100.0
إجمالي	عدد	2076	355	300	2731
	%	%76.0	%13.0	%11.0	%100.0

ويلاحظ كذلك وجود تباين كبير بين العينتين، وكانت نسبة إجماع أفراد عينة العائدين للوطن أكبر مقارنة بعينة المقيمين في المهجر. إذ يتضح من مؤشرات النسبة أن هذا السبب شكَّل سبباً رئيسياً بدرجة عالية جداً لدى عينة العائدين، وبدرجة عالية لدى عينة المقيمين لاتخاذهم قرار الهجرة، وهذا التباين برز على مستوى كل عينة من عينتي الدراسة، حيث يتبين من نتائج المقارنة في الملحق، الجدول (6- 6) أن رغبة المهاجر في تحقيق ما يطمح إليه (تكوين أسرة، بناء سكن،...إلخ)، كان سبباً رئيسياً بنسبة متفاوتة بين مناطق الهجرة المرسِلة والمستقبِلة، فقد تراوحت نسبة الاتفاق على مستوى محافظات عينة العائدين بين (86.0%)، و(96.8%) وهي مؤشرات مرتفعة بشكل عام على مستوى كل

محافظة، ولكنها أكثر ارتفاعاً وبشكل ملحوظ على مستوى محافظتي لحج، وتعز.

وعلى مستوى بلدان المهجر تراوحت النسبة بين (48.9%)، و(67.6%)، وتعد مؤشرات متوسطة وعالية حول هذا السبب باعتباره من الأسباب الرئيسية الطاردة للهجرة إلى تلك البلدان، وكان في مقدمتها إلى السعودية، وكندا.

إن التباين الواضح بين العينتين حول الأسباب الاقتصادية الطاردة والذي كان بفارق كبير نسبياً لدى عينة العائدين مقارنة بعينة بلدان المهجر، يمكن تفسيره من خلال النظر إلى طبيعة الأعمال وما تتطلب من مهارات ومستوى تعليمي معين، فالأعمال البسيطة التي غالباً لا تتطلب مهارات نوعية أو مستوى تعليمياً عالياً وهي ما يتميز بها معظم المهاجرين العائدين، وكونها كانت أسباباً رئيسية لهجرتهم، ما يعني أن تلك الأعمال البسيطة أصبحت نادرة في الغالب. ومع غياب فرص مثل تلك الأعمال في الوطن يبدأ التفكير للبحث عنها في بلدان المهجر، في حين نجد هذه الأسباب لدى عينة بلدان المهجر أقل حدة، وأقل تفاوتاً من دولة إلى أخرى، وهو ما يعني أن لديهم مهارات ومستويات تعليمية تمكنهم من مزاولة أعمال أفضل داخل الوطن وخارجه، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الأسباب الطاردة لدى عينة العائدين مقارنة بنسبة عينة بلدان المهجر.

ومن منظور آخر، بالنسبة للمهاجر، إذا كانت الأسباب الطاردة على مستوى الوطن، فإن عكسها بالمقابل أسباب جاذبة في بلد المهجر. فعندما يجد المرء صعوبة في تحقيق الطموحات الاقتصادية داخل الوطن، وسهولة أو إمكانية من تحقيقها في بلد المهجر يعد سبباً مزدوجاً من الأسباب الاقتصادية الرئيسية للهجرة، طارداً، وجاذباً في آن واحد.

كذلك يرجع ارتفاع نسبة هذه الأسباب لدى العائدين في محافظتي تعز، ولحج، مقارنة بباقي المحافظات إلى أن تلك الأعمال، على الرغم من بساطتها، وفي أدنى مستوياتها، إلا أنها تزيد تفاقماً في ندرتها في هاتين المحافظتين تحديداً. وهذه الندرة في هذه الأعمال تعزى لأسباب ثانوية كثيرة، لعل أبرزها ارتفاع عدد السكان في محافظة تعز، والعمل في المجال الزراعي في محافظة لحج التي أصبحت أكثر ندرة مع شحة الأمطار ومصادر الري.

ومن الأسباب الاقتصادية الطاردة التي تضاف للسببين السابقين تلك الأسباب المستخلصة من المقابلات الميدانية للدراسة، والتي تكررت كثيراً، من أهمها:

"تردي الأوضاع الحياتية"، و"البطالة وقلة فرص العمل"، و"انخفاض مستوى الدخل"، بالإضافة إلى "انخفاض القيمة الشرائية للعملة المحلية، ومن ثم ارتفاع الأسعار". كما نجد الكثير من الأسباب الاقتصادية الطاردة التي وردت في أدبيات الهجرة، اختلفت ربما من مرحلة تاريخية إلى أخرى، إلا أنها أكثر بروزاً في مراحل الهجرات الحديثة والمعاصرة، وتعود في مجملها إلى ما شهدته المجتمعات- ومنها المجتمع اليمني- من تحولات اقتصادية عالمية لاسيما في المجالين الإنتاجي والاستهلاكي، ومن أهم تلك التحولات ما ورد في الدراسات التي أعدها فريق الدراسة، ومن تلك الأسباب الاقتصادية الطاردة التي أفرزها التحول من اقتصاد القوت إلى اقتصاد السوق، والتي أشار إليها بشكل واضح (العودي) في دراسته، ومنها: تدهور مصادر الإنتاج الداخلي لصالح الاستيراد الخارجي، وطغيان سوق الاستيراد الخارجي، زاد من الهجرة إلى الخارج.

وفي ذات السياق أشار "بن ثعلب" ما يؤكد أن سياسة اقتصاد السوق والتحول إلى الاعتماد على المستورد لم تكن مقتصرة على اليمن، بل شملت كل

دول المنطقة العربية، فخلال فترة السبعينيات واجهت غالبية سكان الدول العربية مصاعب اقتصادية تمثلت في ارتفاع تكلفة المعيشة والصعوبة التي تصل إلى درجة الاستحالة فيما يتعلق بتوفير المال اللازم للاحتياجات الأساسية في حياة المواطنين.

وقد شكلت هذه الأوضاع في مجملها أسباباً اقتصادية طاردة للهجرة، ولا تزال كذلك حتى وقتنا الحاضر، وربما بصورة أكثر تعقيداً. وفي المقابل كانت هناك أسباب جاذبة للهجرة، فقد ترافقت حالة العسر هذه مع قيام إغراء إمكانية تكديس كمية كبيرة من المال خلال فترة قصيرة، وذلك عن طريق الهجرة للعمل في أحد البلدان، لاسيما النفطية منها، رغبة في الحصول على فرص عمل بعائد مالي مرتفع.

ومن الأسباب الاقتصادية الجاذبة للهجرة في هذه الدراسة تتمثل في نظرة المهاجر إلى "العائد من العمل في بلد المهجر" ومدى أفضليته لديه، مقارنة بالعائد من عمله في الوطن، فقد بينت نتائج العينة في جدول (7) أن هذا السبب كان سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (71.4%) للعينتين، ولدى عينة العائدين بنسبة (90.5%)، ولدى عينة بلدان المهجر بنسبة (54.7%).

جدول (7) العائد من عمله في بلد المهجر أفضل

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	1157	86	36	1279
	%	%90.5	%6.7	%2.8	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	794	310	348	1452
	%	%54.7	%21.3	%24.0	%100.0
إجمالي	عدد	1951	396	384	2731
	%	%71.4	%14.5	%14.1	%100.0

ويلاحظ التفاوت بين العينتين، حيث كانت نسبة إجماع أفراد عينة العائدين للوطن أكبر مقارنة بعينة المقيمين في المهجر، ومعنى ذلك أن هذا السبب كان سبباً رئيسياً جاذباً بدرجة عالية جداً لاتخاذهم قرار الهجرة، في حين كان لدى عينة المقيمين في المهجر سبباً رئيسياً ولكن بدرجة متوسطة، كما بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (7ـ 7) أن هذا السبب كان سبباً رئيسياً بنسبة متفاوتة بين مناطق الهجرة المرسِلة والمستقبِلة، فقد تراوحت نسبة الاتفاق على مستوى محافظات عينة العائدين بين (80.1%)، و(95.4%) وهي مؤشرات مرتفعة بشكل عام على مستوى كل محافظة، ولكنها أكثر ارتفاعاً وبشكل ملحوظ على مستوى محافظتي لحج، وتعز.

وعلى مستوى بلدان المهجر تراوحت النسبة بين (47.9%)، و(63.2%)، وتعد مؤشرات متوسطة وعالية إلى حدٍ ما حول هذا السبب باعتباره من الأسباب الرئيسية الجاذبة للهجرة إلى تلك البلدان، وكان في مقدمتها إلى السعودية، وأثيوبيا.

كذلك من الأسباب الاقتصادية الجاذبة للهجرة السبب المتعلق بـ "تزايد الطلب للأيدي العاملة في بلد المهجر"، فقد بينت نتائج العينة، جدول (8) أن هذا السبب كان سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (40.6%) للعينتين، ولدى عينة العائدين بنسبة (56.8%)، ولدى عينة بلدان المهجر بنسبة (26.4%).

جدول (8) تزايد الطلب للأيدي العاملة في بلد المهجر

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	726	277	276	1279
	%	%56.8	%21.7	%21.6	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	384	412	656	1452
	%	%26.4	%28.4	%45.2	%100.0
إجمالي	عدد	1110	689	932	2731
	%	%40.6	%25.2	%34.1	%100.0

يتضح أن هذا السبب شكَّل من ناحية سبباً رئيسياً من الأسباب الاقتصادية الجاذبة، ولكن بدرجة منخفضة بشكل عام، وبدرجة منخفضة لدى عينة بلدان المهجر، وبدرجة متوسطة لدى عينة العائدين، ومن ناحية أخرى كان بدرجات متفاوتة لدى كل عينة باعتباره سبباً ثانوياً، أو كونه لم يشكل سبباً للهجرة، وكان بدرجة أكبر لدى عينة بلدان المهجر.

كما بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (8 ـ 8) أن هذا السبب كان سبباً رئيسياً بنسبة متفاوتة بين مناطق الهجرة المرسِلة والمستقبِلة، فقد تراوحت نسبة الاتفاق على مستوى محافظات عينة العائدين بين (33.8%)، و(65.0%) وهي مؤشرات منخفضة، وعالية بشكل عام على مستوى كل محافظة، ولكنه مؤشر أكثر انخفاضاً وبشكل ملحوظ في محافظة لحج، وأكثر ارتفاعاً في محافظة تعز.

وعلى مستوى بلدان المهجر تراوحت النسبة بين (14.1%)، و(36.7%)، وتعد مؤشرات منخفضة بشكل عام على مستوى كل بلد من بلدان المهجر حول هذا السبب، باعتباره من الأسباب الاقتصادية الرئيسية الجاذبة للهجرة إلى تلك البلدان، ولكنه مؤشر أكثر انخفاضاً في كندا.

إن الملفت في نتيجة هذا السبب أنه من ناحية يبدو أقل حدة مقارنة بالأسباب الاقتصادية الطاردة لدى العينتين بشكل عام، ومن ناحية ثانية يزيد انخفاضاً أو ارتفاعاً بشكل ملحوظ عند المقارنة بين مناطق الهجرة المرسِلة والمستقبِلة. فانخفاض نسبة هذا السبب قد يعني عشوائية قرار الهجرة لدى معظم المهاجرين، وارتفاعها يعني العكس تماماً، وهو ما يتفق مع نتائج بعض المقابلات الميدانية، وعلى وجه الخصوص مع عينة حضرموت بالنسبة للعائدين للوطن، وعينة السعودية بالنسبة للمقيمين، والتي أشارت إلى أن وجود

الأهل في بلدان المهجر يساعدهم كثيراً في تسهيل عملية الحصول على عمل، وبالتالي يكون قرار الهجرة لديهم أقل عشوائية، وهذا ما يفسر ارتفاع النسبة في النتيجة السابقة لعينتي الدراسة، ويقاس عليه في المناطق الأكثر ارتفاعاً حول هذا السبب من أسباب الهجرة الجاذبة. كما يمكن تفسير انخفاض النسبة حول هذا السبب، والذي يعني أن قرار الهجرة كان أكثر عشوائية لدى عينة المهاجرين في بعض مناطق الهجرة مثل عينة "محافظة لحج" و"كندا".

وفي إطار الخلفية النظرية لظاهرة الهجرة، التي أشارت إلى أن انتشار ظاهرة الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية أصبحت مؤخراً منتشرة بين الشباب من باب التقليد ومحاكاة تجارب أقرانهم من الجيران والأصدقاء في الهجرة، سعياً منهم لجمع المال وضمان مستقبل أفضل، وغالباً ما يكون قرار الهجرة من هذا النوع عشوائياً وباتجاه المجهول، وهذا يتفق مع ما أشارت إليه بوضوح دراسة الحضرمي، وينسجم مع نتائج المقابلات الميدانية لعينة الدراسة، والتي بينت أن من الأسباب الاقتصادية الجاذبة التي يمكن إضافتها للسببين السابقين تلك التي تكررت كثيراً، من أهمها:

"ارتفاع مستوى الحياة الاقتصادية في بلدان المهجر"، و"توفر فرص عمل متنوعة وبمستويات دخل مرتفعة"، بالإضافة إلى "ارتفاع قيمة العملة الخليجية وقوتها الشرائية"، مع وجود "بيئة عملية واستثمارية مناسبة ومشجعة في بلدان المهجر"، و"تشجيع الاستثمار الشخصي في بلدان المهجر"، وهذا السبب تحديداً كان بإجماع عينة المقيمين في بلدان المهجر، وهو ما يؤكد أن الاستثمار في بلدان المهجر أصبح بشروط أكثر انتقائية لرأس المال ومجال الاستثمار وحجم المشروع.

ويتبين من نتائج الجدول (9)، والشكل (1) المستمدَّيْن من نتائج الجداول السابقة من رقم (5) إلى رقم (8)، بالاعتماد على إجمالي نسبة إجابة العينتين، أن الأسباب الاقتصادية مجتمعة بشكل عام تعد من أسباب الهجرة الرئيسية بمعدل نسبي بلغ (66.6%)، وأسباب ثانوية بمعدل (16.2%)، ولم تشكل سبباً بمعدل (17.2%).

ومن خلال ترتيب الأسباب الاقتصادية تنازلياً (من الأعلى نسبة إلى الأدنى نسبة) باعتبارها أسباباً رئيسية للهجرة. يتضح أن الأسباب الطاردة احتلت المرتبتين الأولى والثانية، وجاءت الأسباب الجاذبة في المرتبتين الثالثة والرابعة، ومعنى ذلك أن أسباب الهجرة الطاردة، سواءً التي تناولتها الدراسة أو ما يقاس عليه من أسباب اقتصادية طاردة أخرى، تعد من أهم العوامل التي تدفع الفرد نحو التفكير الجاد بالهجرة، ومن ثم يأتي التفكير في البحث عن الفرص المتاحة أمامه في بلد المهجر كأسباب جاذبة، وبدرجات متفاوتة التأرجح بين اليقين وعدم اليقين من تحقيقها.

جدول (9) الترتيب التنازلي للأسباب المتعلقة بالمجال الاقتصادي والمعدل النسبي للمجال

الأسباب الاقتصادية	سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً
ندرة فرص العمل وتردي مستوى المعيشة في اليمن	%78.4	%12.2	%9.4
رغبة في تحقيق ما أطمح إليه (تكوين أسرة، بناء سكن، ...إلخ)	%76.0	%13.0	%11.0
العائد من عملي في بلد المهجر أفضل	%71.4	%14.5	%14.1
تزايد الطلب للأيدي العاملة في بلد المهجر	%40.6	%25.2	%34.1
المعدل النسبي للأسباب الاقتصادية	**%66.6**	**%16.2**	**%17.2**

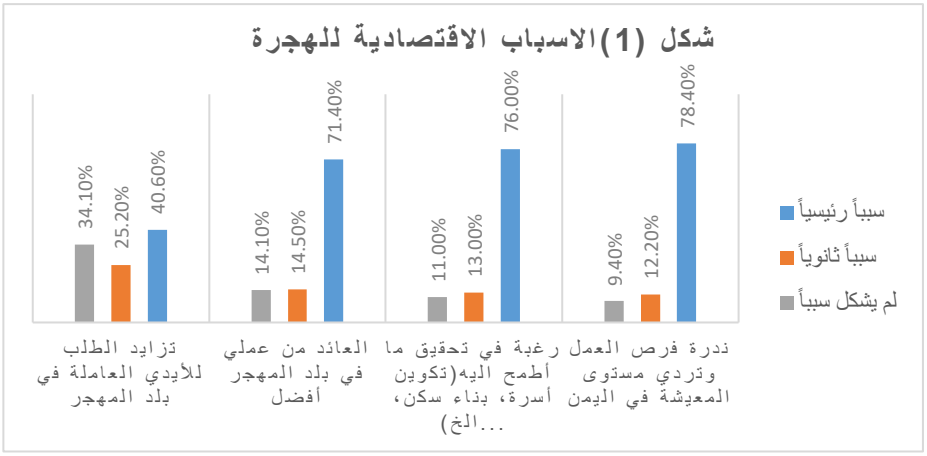

ويلاحظ من التفاوت الواضح في نسبة إجماع العينة أن كل سبب طارد دفعهم لاتخاذ قرار الهجرة يعد منطقياً إذا ما ربطناه بأسباب الهجرة الجاذبة اقتصادياً. فالنظر إلى العائد من العمل في بلد المهجر يرتبط طردياً مع ما يطمح إلى تحقيقه المهاجر من هجرته، وهذا ما يفسر تقارب مؤشرات نسبة هذين السببين، وفي ضوء هذه النتيجة يتضح أن هناك علاقة قوية منطقياً بين تقدير حجم العائد من العمل ومستوى الطموح.

في حين نجد أن السبب الثاني من أسباب الجذب، وهو "تزايد الطلب للأيدي العاملة في بلد المهجر" حصل على نسبة أقل كسبب رئيسي من أسباب الهجرة الجاذبة، مقارنة بالسبب الطارد "ندرة فرص العمل وتردي مستوى المعيشة في اليمن"، وهذا التباين يعزز تفسير النتيجة السابقة بأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين عوامل وأسباب الطرد وعوامل وأسباب الجذب، فتزايد الطلب على الأيدي العاملة في بلد المهجر يعد مهماً، ولكنه لا يعني بالضرورة للمهاجر حصوله على العائد الذي يضمن له تحقيق ما يطمح إليه، وبالتالي فهو من وجهة نظر المهاجر سبب رئيسي جاذب ولكن بدرجة أقل نتيجة لعدم اليقين.

خلاصة للأسباب الاقتصادية للهجرة اليمنية يتضح من قيم النسبة المئوية أن الأسباب الاقتصادية السابقة، سواءً الطاردة أو الجاذبة، شكلت أسباباً رئيسية للهجرة لدى العينتين بشكل عام، ولدى كل عينة على حدة، أما من حيث اعتبارها أسباباً ثانوية، أو لم تشكل سبباً للهجرة فكانت بنسب منخفضة، باستثناء السبب المتعلق بـ "تزايد الطلب للأيدي العاملة في بلد المهجر"، حيث تبين ارتفاع نسبته لدى العينتين كسبب ثانوي، أو لم يشكل سبباً للهجرة. وتزيد هذه النسبة لدى عينة بلدان المهجر مقارنة بعينة العائدين، وهذا يشير إلى عدم اليقين المسبق لدى معظم المهاجرين بشكل عام، ولدى كل عينة على حدة، بأن هناك طلباً للأيدي العاملة في بلد المهجر المقصود، وهو ما يعني عشوائية قرار الهجرة باتجاه المجهول لدى غالبية المهاجرين، وعلى وجه الخصوص عينة العائدين مقارنة بعينة بلدان المهجر. ومهما كان التفاوت في هذه الأسباب إلا أن أسباب الهجرة اليمنية وخاصة في مراحلها الحديثة والمعاصرة هي في المقام الأول أسباب اقتصادية، ولا شك أنها تزيد تفاقماً مع زيادة تفاقم مشاكل الداخل اليمني.

مع التأكيد على أن عوامل وأسباب الطرد الاقتصادية هي التي لعبت الدور الحاسم في هجرة اليمنيين، وهي المحرك الأساسي لظاهرة الهجرة اليمنية المعاصرة، سواءً توفرت عوامل جذب مناسبة في بلدان المهجر أم لم تتوفر، فإن اليمني يهاجر بدافع التخلص من ظروفه الاقتصادية القاسية في المقام الأول.

مجال الأسباب الاجتماعية للهجرة:

غالباً ما تكون عوامل وأسباب الهجرة ذات الصلة بالمجال الاجتماعي أكثر ارتباطاً بالبيئة المحلية لمجتمع المهاجر منها إلى مجتمع المهجر، ولذلك ركزت

الدراسة بدرجة أساسية في هذا المجال على الأسباب الطاردة، مع التأكيد على أن هناك أسباباً اجتماعية يمكن أن تكون جاذبة للهجرة، منها مثلاً إمكانية مزاولة المهاجر مهناً وأعمالاً محتقرة دون التعرض للوصم الاجتماعي الذي قد يتعرض له في بلده، ومثل هذا السبب تناولته الدراسة بصيغة غير مباشرة كسبب طارد لاعتبارات ذات علاقة بالحصول على المعلومة الصادقة. ومن بين الأسباب الاجتماعية الطاردة التي شكلت أسباباً رئيسية للهجرة بنسب مرتفعة إلى حدٍ ما، السبب المتعلق بـ "الرغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية"، فقد بينت نتائج العينة في جدول (10) أن هذا السبب كان سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (45.4%) للعينتين، وبنسبة (49.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (42.3%) لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر.

جدول (10) رغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	627	299	353	1279
	%	%49.0	%23.4	%27.6	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	614	388	450	1452
	%	%42.3	%26.7	%31.0	%100.0
إجمالي	عدد	1241	687	803	2731
	%	%45.4	%25.2	%29.4	%100.0

يتضح من مؤشرات النسبة أن هذا السبب شكَّل سبباً رئيسياً بدرجة متوسطة لاتخاذهم قرار الهجرة، لدى أفراد العينة بشكل عام، مع وجود تباين طفيف بين العينتين، حيث كانت نسبة إجماع أفراد عينة العائدين للوطن متقاربة مع عينة المقيمين في المهجر، ومهما كانت حدة هذا السبب، إلا أن هذه النتيجة تشير وبوضوح إلى سيادة الثقافة التقليدية بكل ما تحمله من مفاهيم، لا سيما تلك السلبية منها التي تقلل من أهمية الفرد وتحدد مكانته في المجتمع، منها النظر

إلى مكانة الفرد من خلال ما يملك من المال والثروة، والنظرة الدونية في ممارسة بعض المهن والأعمال المشروعة، وتنظر إلى أصحابها نظرة دونية تقلل من مكانتهم الاجتماعية، وهي مشكلة اجتماعية قائمة بذاتها لها انعكاساتها السلبية على الفرد والأسرة والمجتمع.

وهذه النظرة التقليدية تختلف في حدتها من محافظة إلى أخرى، حيث بينت نتائج المقارنة في الملحق، الجدول (10– 10) أن نسبة الاتفاق على مستوى محافظات عينة العائدين تراوحت بين (9.6%)، و(69.4%)، وتعني بدرجة منخفضة جداً، وعالية، وقد شكَّلت سبباً رئيسياً للهجرة بدرجة عالية على مستوى محافظة تعز، وبدرجة منخفضة على مستوى محافظتي أبين وحضرموت، وبدرجة منخفضة جداً في محافظة لحج.

وقد تبدو هذه النتيجة متناقضة مع معطيات الواقع المتعارف عليه عن أبناء محافظة تعز والكثير من أبناء المحافظات اليمنية، ولا سيما الجنوبية منها الذين يرفضون بثقافتهم مثل تلك النظرة الضيقة والتقليدية تجاه المهن وتجاوزهم لها. وهذا ما يفسر انخفاض النسبة على مستوى هذه المحافظات، وبالذات حضرموت ولحج. إلا أن الجدير بالذكر لتفسير ارتفاع النسبة في هذا السبب لدى عينة محافظة تعز هو أن عينة هذه المحافظة تعز تضمنت مهاجرين عائدين من جميع محافظات الجمهورية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تعزيز المكانة الاجتماعية طموح مشروع، إذا ما سعى الفرد لتحقيقه من خلال أعمال مشروعة وغير مُخلِّة.

وعلى مستوى بلدان المهجر تراوحت النسبة حول السبب ذاته بين (27.7%)، و(64.7%)، وتعني كذلك بدرجة منخفضة وعالية إلى حدٍ ما حول هذا السبب، باعتباره من الأسباب الرئيسية الطاردة للهجرة إلى تلك البلدان، وقد

شكَّل سبباً رئيسياً للهجرة بدرجة عالية لدى المهاجرين في إندونيسيا، وبدرجة متوسطة لدى المهاجرين في أمريكا، وكندا وبدرجة منخفضة في باقي بلدان المهجر التي شملتها الدراسة الميدانية. وتفسير هذه النتيجة قد لا يكون منطقياً في إطار عوامل الوعي الثقافي والتقاليد السلبية، كما هو الحال بالنسبة لعينة العائدين للوطن فحسب، بل قد يعزى ذلك إلى عوامل ذات علاقة بالفترة الزمنية التي قضاها المهاجر في بلد المهجر، والتي دون شك قد غيرت من ثقافته ونظرته في تقييم المكانة الاجتماعية للفرد، فالمال وطبيعة المهنة مثلاً لم تعد لديه مؤشرات مهمة لتحديد المكانة الاجتماعية، وسبباً رئيسياً أو ثانوياً للهجرة، وهذا ما يفسر أن تعزيز المكانة الاجتماعية لدى عينتي بريطانيا وأثيوبيا لم يكن سبباً لهجرتهم، باعتبار المهاجرين في هاتين الدولتين من أقدم الهجرات، كما يتضح من مراجعة الأدبيات السابقة ذات العلاقة بتاريخ الهجرات اليمنية عموماً.

أما السبب المتعلق بـ "النزاعات والصراعات الاجتماعية وغياب العدالة" فقد كانت النسبة متقاربة، باعتباره سبباً رئيسياً، أو ثانوياً، أو لم يشكل سبباً للهجرة كما يتبين من نتائج العينة في جدول (11)، حيث شكل سبباً رئيسياً بنسبة (41.7%) للعينتين، وبنسبة (21.0%) لدى عينة العائدين، وهي نسبة منخفضة، وكان لدى عينة بلدان المهجر بنسبة (60.1%)، وتعد نسبة بدرجة عالية إلى حدٍ ما، وعلى العكس من ذلك فقد شكل سبباً ثانوياً أو لم يشكل سبباً للهجرة بشكل عام، إلا أنه لدى عينة العائدين بنسبة أعلى من عينة المقيمين في بلدان المهجر.

جدول (11) النزاعات والصراعات الاجتماعية وغياب العدالة					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	268	382	629	1279
	%	%21.0	%29.9	%49.2	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	872	285	295	1452
	%	%60.1	%19.6	%20.3	%100.0
إجمالي	عدد	1140	667	924	2731
	%	%41.7	%24.4	%33.8	%100.0

ويلاحظ من هذه النتيجة أن هذا السبب حصل على أعلى نسبة من قبل عينة المقيمين في بلدان المهجر باعتباره سبباً رئيسياً لهجرتهم، وأقل نسبة باعتباره سبباً ثانوياً أو لم يشكل سبباً لهجرتهم، وعلى العكس من ذلك لدى عينة العائدين، إذ حصل هذا السبب على أقل نسبة باعتباره سبباً رئيسياً، وأعلى نسبة باعتباره سبباً ثانوياً أو لم يشكل سبباً لهجرتهم. وهذه المؤشرات النسبية حول هذا السبب وإن كانت تبدو بمستوى منخفض جداً لدى عينة العائدين ومرتفعة إلى حدٍ ما لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر، فقد عكست نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (11 - 11) حقيقة الواقع الفعلي للنزاعات والصراعات الاجتماعية وغياب العدالة في المحافظات التي شملتها الدراسة الميدانية للعائدين، وبالذات ما يتعلق بالنزاعات والصراعات الاجتماعية، إذ تكاد تكون هذه الظاهرة شبه منعدمة في تلك المناطق من المحافظات، حيث تراوحت نسبة هذا السبب كونه لم يشكل سبباً للهجرة بين (36.8%)، و(93.0%) والتي تشير إلى غياب مثل تلك الصراعات، وإن وجدت في بعضها الآخر فهي محدودة ولا تشكل سبباً قوياً للتفكير بالهجرة، ولكنه يظل عاملاً من العوامل التي تسهم بشكل أو بآخر ضمن أسباب الهجرة الطاردة.، وهذا السبب ربما يزيد تفاقماً في بعض محافظات الجمهورية الأخرى التي لم تشملها الدراسة، وهو ما يفسر ارتفاع

نسبة هذا السبب لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر كسبب رئيسي لهجرتهم، إذ تراوحت بين (51.1%)، و(71.0%)، وهي مؤشرات مرتفعة تشير إلى أن النزاعات والصراعات الاجتماعية وغياب العدالة في مناطقهم اليمنية كانت سبباً رئيسياً لهجرتهم، هذا جانب، ومن جانب آخر قد يعني ذلك أن عينة المقيمين في المهجر أكثر وعياً وإدراكاً من عينة العائدين لحقيقة تلك النزاعات والصراعات الاجتماعية وغياب العدالة. ولا شك أن زيادة الوعي مرتبطة بعوامل كثيرة أهمها المستوى التعليمي والثقافي للفرد، وإن صح هذا القول فإن الرأي السائد بأن معظم المهاجرين اليمنيين من الفئة الأمية والأقل حظاً في التعليم والأكثر فقراً رأي صحيح، ولا سيما العائدين منهم، وهو ما أكده (الشيباني) في دراسته في هذا الإطار.

في حين لم يشكل سبباً للهجرة السبب المتعلق بـ "النظرة الدونية للمجتمع تجاه طبيعة العمل أو المهنة في اليمن"، كما يتبين من نتائج العينة في جدول (12) بنسبة (71.6%) للعينتين، وبنسبة (74.7%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (68.8%) لدى عينة بلدان المهجر. وجميعها تشير إلى أن هذا السبب لم يشكل سبباً للهجرة بدرجة عالية لدى أفراد العينة ككل وعلى مستوى كل عينة.

جدول (12) النظرة الدونية للمجتمع تجاه طبيعة عملي أو مهنتي في اليمن

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	101	222	956	1279
	%	%7.9	%17.4	%74.7	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	240	213	999	1452
	%	%16.5	%14.7	%68.8	%100.0
إجمالي	عدد	341	435	1955	2731
	%	%12.5	%15.9	%71.6	%100.0

إذ يتضح من مؤشرات النسبة في الجدول أعلاه أن هذا السبب شكَّل سبباً رئيسياً وسبباً ثانوياً بدرجة منخفضة جداً لدى أفراد العينتين، وهذه النتيجة تتفق بشكل غير مباشر مع ما أشارت إليه بعض الدراسات والأدبيات السابقة ذات العلاقة، فضلاً عمَّا تم ذكره آنفاً من نتائج في ذات السياق، والتي تؤكد على أن نظرة المجتمع للأفراد الذين يمارسون بعض المهن نظرة دونية، رغم مشروعيتها وارتفاع مردودها المادي يشكل سبباً رئيسياً لدى أصحاب تلك المهن في التفكير بالهجرة وممارسة تلك المهن في بلدان المهجر، وهو ما يشكل بصورة غير مباشرة سبباً من أسباب الهجرة الطاردة والجاذبة معاً التي يصعب الفصل بينهما، ومن منظور آخر- وفي نفس السياق- أكدت بعض الدراسات على أن المهاجر يمارس مهناً في بلد المهجر لا يمكنه ممارستها في مجتمعه المحلي، لكنه ينكر ممارستها عند العودة من المهجر لكي يحافظ على مكانته الاجتماعية في مجتمعه الأصلي.

ومن هذا المنظور يمكن تفسير هذه النتيجة على أن ثقافة النظرة الدونية لبعض المهن لا تزال راسخة، والمحافظة على المكانة الاجتماعية أمر متوقع من قبل المهاجر، وهذا ما يفسر عدم التفاوت النسبي بين العينتين بشكل عام وعلى مستوى المناطق لكل عينة، كما يتبين من نتائج المقارنة بين العينتين في الملحق. الجدول (12 - 12)، والتي تشير إلى نسبة إجماع مرتفعة على مستوى المحافظات بالنسبة لعينة العائدين، وعلى مستوى بلدان المهجر بالنسبة لعينة المقيمين حول النظرة الدونية للمجتمع تجاه المهنة أنه لم يشكل سبباً للهجرة، حيث تراوحت النسبة بين (69.1%) و(94.3%) لعينة العائدين، وتراوحت بين (50.7%) و(73.9%) بالنسبة لعينة المقيمين في بلدان المهجر.

وبالتالي فإن ارتفاع نسبة اعتبار أن النظرة الدونية للمجتمع تجاه طبيعة عمل المهاجر لم يشكل سبباً للهجرة من قبل عينتي الدراسة، هي نتيجة قد تشير ضمناً إلى العكس تماماً، أي يعد هذا الأمر سبباً من الأسباب الاجتماعية الطاردة للهجرة، خاصة إذا ربطنا هذه النتيجة مع النتيجة السابقة حول "الرغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية" كسبب من الأسباب الاجتماعية للهجرة.

وقد شكل السبب المتعلق بـ "الهجرة من الريف إلى المدينة وتغيُّر أنماط الحياة الإنتاجية والاستهلاكية للأسرة" سبباً رئيسياً أو ثانوياً بدرجة منخفضة لدى العينتين، وكان أعلى نسبياً لدى عينة العائدين، كما يتبين من نتائج العينة في جدول (13)، في حين يتضح من مؤشرات النسبة الأعلى تشير إلى أن هذا السبب لم يشكل سبباً للهجرة بنسبة (47.3%) للعينتين، وبنسبة (42.1%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (51.9%) لدى عينة بلدان المهجر.

جدول (13) الهجرة من الريف إلى المدينة وتغير أنماط الحياة الإنتاجية والاستهلاكية للأسرة

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	443	298	538	1279
	%	%34.6	%23.3	%42.1	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	348	351	753	1452
	%	%24.0	%24.2	%51.9	%100.0
إجمالي	عدد	791	649	1291	2731
	%	%29.0	%23.8	%47.3	%100.0

ويلاحظ أن هذه المؤشرات النسبية لعامل الهجرة الداخلية كانت متفاوتة الشدة كسبب للتفكير بالهجرة الخارجية لدى أفراد العينة، إلا أنها من أسباب الهجرة الرئيسية والثانوية بدرجات منخفضة. فالهجرة من الريف إلى المدينة تؤدي إلى تغير أنماط الحياة الإنتاجية والاستهلاكية للأسرة، وغالباً ما يكون

رب الأسرة مفتقراً للمهارات اللازمة لممارسة أعمال ذات عائد يلبي احتياجات الأسرة، فضلاً عن غياب فرص العمل وندرتها وبأجور شحيحة، وفي ظل هذه الأوضاع وغيرها تجعل من ظاهرة الهجرة الداخلية سبباً من أسباب الهجرة الخارجية. وفي هذا الإطار بينت نتائج المقارنات في الملحق. الجدول (13 - 13)، أن هذا السبب شكَّل سبباً رئيسياً للهجرة لدى عينة الداخل على مستوى المحافظات بنسبة تراوحت بين (2.5%)، و(48.2%)، وكانت الأعلى وبدرجة متوسطة على مستوى محافظتي تعز، وأبين، والأدنى بدرجة منخفضة على مستوى محافظتي لحج وحضرموت، ومعنى ذلك أن محافظتي تعز وأبين من أكثر المحافظات التي تنتشر فيهما ظاهرة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الرئيسية، والعكس صحيح بالنسبة لمحافظتي لحج، وحضرموت.

كما تراوحت نسبة هذا السبب كسبب رئيسي للهجرة على مستوى عينة بلدان المهجر بين (39.8%)، و(62.8%)، تدرجت بشكل متقارب من بلد إلى آخر، وكانت الأعلى وبدرجة عالية لدى المهاجرين في بريطانيا، والأدنى بدرجة منخفضة لدى المهاجرين في أمريكا.

ويتبين من نتائج الجدول (14)، والشكل (2) المستمدَّيْن من نتائج الجداول السابقة من رقم (10) إلى رقم (13). بالاعتماد على إجمالي نسبة إجابة العينتين، أن الأسباب الاجتماعية مجتمعة بشكل عام تعد من أسباب الهجرة الرئيسية بمعدل نسبي بلغ (32.2%)، وأسباب ثانوية بمعدل (22.3%)، ولم تشكل سبباً بمعدل (45.5%). وتشير معدلات النسبة إلى أن الأسباب الاجتماعية لم تشكل أسباباً للهجرة بدرجة متوسطة، وبدرجة منخفضة كأسباب رئيسية، وثانوية.

ومن خلال ترتيب الأسباب الاجتماعية تنازلياً (من الأعلى نسبة إلى الأدنى نسبة) باعتبارها أسباباً رئيسية للهجرة، يتضح أن الرغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية جاءت بالمرتبة الأولى، يليها النزاعات والصراعات الاجتماعية وغياب العدالة بالمرتبة الثانية، ثم السبب المتعلق بانعكاسات الهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة وما ترتب عليها من تغير في أنماط الحياة الإنتاجية والاستهلاكية للأسرة في المرتبة الثالثة، وجاء في المرتبة الرابعة والأخيرة السبب المتعلق بالنظرة الدونية للمجتمع في اليمن تجاه طبيعة بعض الأعمال والمهن.

جدول (14) الترتيب التنازلي للأسباب المتعلقة بالمجال الاجتماعي والمعدل النسبي للمجال

الأسباب الاجتماعية	سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً
رغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية	%45.4	%25.2	%29.4
النزاعات والصراعات الاجتماعية وغياب العدالة	%41.7	%24.4	%33.8
الهجرة من الريف إلى المدينة وتغير أنماط الحياة الإنتاجية والاستهلاكية للأسرة	%29.0	%23.8	%47.3
النظرة الدونية للمجتمع تجاه طبيعة عملي أو مهنتي في اليمن	%12.5	%15.9	%71.6
المعدل النسبي للأسباب الاجتماعية	**%32.2**	**%22.3**	**%45.5**

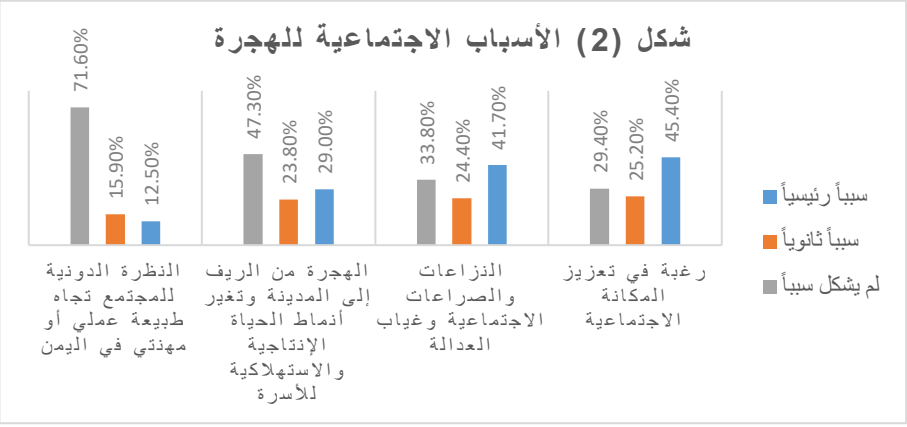

ويلاحظ من خلال التوزيع النسبي لإجابات العينتين أن الأسباب الاجتماعية لم تشكل جميعها أسباباً رئيسية للهجرة مقارنة بالبعد الاقتصادي، ولكنها توزعت بنسب متفاوتة تشير بصورة عامة إلى أن تأثير الأسباب الاجتماعية في الهجرة أقل من تأثير الأسباب الاقتصادية، وهذا ناتج عن قوة عوامل الطرد الاقتصادية، في مقابل عوامل طرد اجتماعية ضعيفة.

وتجدر الإشارة إلى أن عامل الهجرة الداخلية كعامل اجتماعي ضمن أسباب الهجرة الخارجية، إلا أنه مرتبط وبشكل مباشر بالأسباب الأخرى الاقتصادية وغيرها للهجرة، كما أشارت لذلك نتائج المقابلات، منها القيود الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتفشي الوساطة للحصول على الوظيفة، ما يجعل المستقبل أكثر غموضاً، بالإضافة إلى عدد من الأسباب الاجتماعية الطاردة مثل "الضغوط والتعقيدات في العلاقات الاجتماعية"، و"النظرة الدونية لبعض المهن"، و"مجاراة الأهل في الغربة".

في المقابل أشارت المقابلات إلى وجود أسباب اجتماعية جاذبة في بلد المهجر تمثلت بـ "سهولة الاندماج الاجتماعي"، في بعض بلدان المهجر، و"وجود الأهل والأقرباء في بلد المهجر يشجع على الهجرة".

مجال الأسباب السياسية للهجرة:

تشير المصادر ذات العلاقة بظاهرة الهجرة اليمنية إلى أن من بين أسبابها الرئيسية، خلال مراحلها التاريخية المختلفة، لاسيما القديمة منها، كانت في المقام الأول أسباباً سياسية ودينية، وبصور مختلفة جماعية وفردية. ويجد المتتبع لتلك المصادر إمكانية التمييز بين الأسباب السياسية والتي كانت في الغالب أسباباً طاردة، وبين الأسباب الدينية التي كانت في الغالب جاذبة وذات طابع تطوعي بغرض نشر الدعوة الإسلامية، وخاصة في المراحل الأولى من

فجر الإسلام، لكنها ما لبثت أن تحولت إلى أسباب طاردة وقسرية أحياناً، لاسيما في مرحلة ما بعد دولة الخلافة الإسلامية وظهور العديد من الدويلات ذات الطابع المذهبي، وما نجم عن ذلك من صراعات، مروراً بما شهدته من تطورات، وصولاً إلى ظهور الأحزاب السياسية ذات المنحى الديني، أو ما بات يعرف بالإسلام السياسي، ما جعل من الصعوبة الفصل أو التمييز بين الأسباب السياسية والدينية للهجرة في وقتنا الحاضر. لذلك تضمن هذا المجال من مجالات الدراسة الأسباب السياسية للهجرة، وضمنياً الدينية، ومن بين تلك الأسباب الطاردة السبب المتعلق بـ "الهروب من الأوضاع المضطربة في اليمن"، فقد أظهرت نتائج العينة كما يتبين في الجدول (15) أن هذا السبب شكل سبباً رئيسياً للهجرة بنسبة (47.0%) للعينتين، وبنسبة (28.2%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (63.5%) لدى عينة بلدان المهجر، ومعنى ذلك أن هذا السبب كان من الأسباب الرئيسية الطاردة بدرجة متوسطة لدى العينتين، وبدرجة عالية لدى عينة بلدان المهجر، وبدرجة منخفضة جداً لدى عينة العائدين، كما يلاحظ أن هذا السبب كان سبباً ثانوياً، وكذلك لم يشكل سبباً للهجرة بدرجة منخفضة جداً بشكل عام، وكان الأعلى لدى عينة العائدين.

جدول (15) هروب من الأوضاع المضطربة في اليمن

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	361	369	549	1279
	%	%28.2	%28.9	%42.9	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	922	284	246	1452
	%	%63.5	%19.6	%16.9	%100.0
إجمالي	عدد	1283	653	795	2731
	%	%47.0	%23.9	%29.1	%100.0

يلاحظ من النتيجة السابقة التي تشير بوضوح إلى أن الهروب من الأوضاع المضطربة في اليمن، كان من الأسباب الرئيسية الطاردة وبدرجة عالية بالنسبة لعينة المهاجرين المقيمين في بلدان المهجر، وعلى العكس لم يشكل سبباً رئيسياً بالنسبة لعينة العائدين، ويمكن تفسيرها من خلال طبيعة الأوضاع الراهنة في اليمن بشكل عام والأوضاع السياسية بشكل خاص، بالإضافة إلى أن معظم السياسيين حالياً يقيمون في بلدان المهجر نتيجة للأحداث والصراعات الأخيرة التي شهدها ويشهدها اليمن، ومن ناحية ثانية هذا لا يعني بالضرورة نتيجة انخراط هؤلاء المهاجرين في العمل السياسي، وإنما نتيجة لما أفرزته تلك الأوضاع السياسية المضطربة، التي انعكست بدورها سلباً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأثرت على مصادر الدخل وتدني المستوى المعيشي، مما شكل سبباً ودافعاً للتفكير بالهجرة إلى بلدان أكثر استقراراً، وبالتالي يمكن القول إن هذا العامل يشكل سبباً غير مباشر للهجرة، ولكنه يؤثر على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

وفي ذات السياق بينت نتائج المقارنات في الملحق. الجدول (15 - 15) أن هذا السبب شكَّل سبباً رئيسياً للهجرة لدى عينة الداخل على مستوى المحافظات بنسبة تراوحت بين (17.2%)، و(40.4%)، وكانت الأعلى في محافظة أبين، والأدنى في محافظة لحج.

كما تراوحت نسبة هذا السبب كسبب رئيسي للهجرة على مستوى عينة بلدان المهجر بين (44.7%) و(83.0%)، وكانت الأعلى على التوالي بنسب متقاربة في إندونيسيا، وأمريكا، وكندا، والسعودية، والأدنى في أثيوبيا.

أما بالنسبة للأسباب المرتبطة بالبعد الديني، فقد أظهرت نتائج العينة بشكل عام أنها لم تشكل أسباباً للهجرة، ومنها السبب المتعلق بـ "نشر الدعوة

الإسلامية في بلد المهجر"، حيث أظهرت نتائج العينة كما يتبين في الجدول (16) أن هذا السبب لم يشكل سبباً لهجرتهم بنسبة (86.7%) للعينتين، وبنسبة (93.8%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (80.4%) لدى عينة بلدان المهجر. كذلك بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (16 - 16) أن هذا السبب لم يشكل سبباً للهجرة على مستوى المحافظات المرسِلة للمهاجرين، وعلى مستوى بلدان المهجر المستقبِلة لهم.

جدول (16) نشر الدعوة الإسلامية في بلد المهجر					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	27	52	1200	1279
	%	%2.1	%4.1	%93.8	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	111	173	1168	1452
	%	%7.6	%11.9	%80.4	%100.0
إجمالي	عدد	138	225	2368	2731
	%	%5.1	%8.2	%86.7	%100.0

كذلك بالنسبة للسبب المتعلق بـ "صعوبة التعبير عن - وممارسة بعض - الشعائر الدينية في اليمن"، بينت النتائج في الجدول (17) أن هذا السبب لم يشكل سبباً لهجرتهم بنسبة (84.8%) للعينتين، وبنسبة (96.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (74.9%) لدى عينة بلدان المهجر. كذلك بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (17 - 17) أن هذا السبب لم يشكل سبباً للهجرة على مستوى المحافظات المرسِلة للمهاجرين، وعلى مستوى بلدان المهجر المستقبِلة لهم.

جدول (17) صعوبة التعبير عن ـ وممارسة بعض ـ الشعائر الدينية في اليمن					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	19	32	1228	1279
	%	%1.5	%2.5	%96.0	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	178	187	1087	1452
	%	%12.3	%12.9	%74.9	%100.0
إجمالي	عدد	197	219	2315	2731
	%	%7.2	%8.0	%84.8	%100.0

نستنتج من النتائج في الجدولين السابقين أن الأسباب الدينية ـ سواءً ارتبطت بالعوامل السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر ـ لم تعد تشكل في تاريخ الهجرة الحديثة والمعاصرة أسباباً رئيسيَّة أو ثانويَّة طاردة أو جاذبة للهجرة الخارجية، والعكس صحيح بالنظر إليها في مراحل تاريخية سابقة، وخاصة من حيث نشر الدعوة الإسلامية في بلد المهجر، وهذا ما أكدته بعض الأدبيات.

ويتبين من نتائج الجدول (18)، والشكل (3) المستمدَّيْن من نتائج الجداول السابقة من رقم (15) إلى رقم (17)، بالاعتماد على إجمالي نسبة إجابة العينتين، أن الأسباب السياسية بشكل عام تعد من أسباب الهجرة الرئيسية بمعدل نسبي بلغ (19.8%)، وأسباب ثانوية بمعدل (13.4%)، ولم تشكل سبباً بمعدل (66.9%). وتشير معدلات النسبة أن الأسباب السياسية لم تشكل أسباباً للهجرة بدرجة عالية، وبدرجة ضعيفة جداً كأسباب رئيسية، وثانوية.

ومن خلال ترتيب الأسباب السياسية تنازلياً (من الأعلى نسبة إلى الأدنى نسبة) باعتبارها أسباباً رئيسية للهجرة، يتضح أن الهروب من الأوضاع المضطربة في اليمن جاء بالمرتبة الأولى، يليه السبب المتعلق بصعوبة التعبير عن ـ وممارسة بعض ـ الشعائر الدينية في اليمن بالمرتبة الثانية، وجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة نشر الدعوة الإسلامية في بلد المهجر.

جدول (18) الترتيب التنازلي للأسباب المتعلقة بالمجال السياسي والمعدل النسبي للمجال			
الأسباب السياسية	سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً
هروب من الأوضاع المضطربة في اليمن	%47.0	%23.9	%29.1
صعوبة التعبير عن ـ وممارسة بعض ـ الشعائر الدينية في اليمن	%7.2	%8.0	%84.8
نشر الدعوة الإسلامية في بلد المهجر	%5.1	%8.2	%86.7
المعدل النسبي للأسباب السياسية	**%19.8**	**%13.4**	**%66.9**

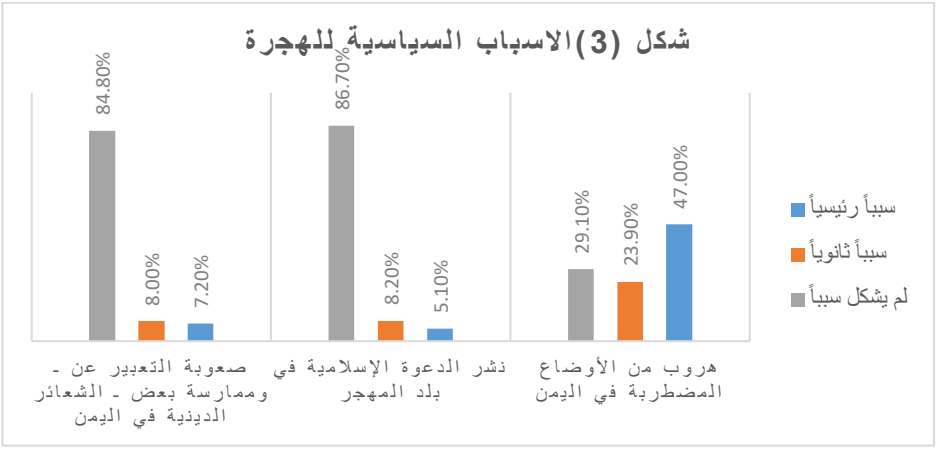

وعلى الرغم أن هذه الأسباب لا تشكل أسباباً رئيسية أو ثانوية مباشرة للهجرة، إلا أنها تتفق من حيث طبيعتها وترتيبها مع الأسباب الطاردة للهجرة ذات الصلة بالبعد السياسي، التي وردت في المقابلات الميدانية، والمتمثلة بـ"الصراعات السياسية والحروب"، و"غياب دور الدولة في تحسين حياة المواطنين"، و"ضعف البنية التحتية والتواصل مع الخارج"، بالإضافة إلى "استشراء الفساد وغياب العدالة".

كما أشارت نتائج المقابلة إلى الأسباب السياسية الجاذبة للهجرة في بلدان المهجر، ومنها: "الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي والاقتصادي"، و"وجود قانون يكفل الحقوق"، بالإضافة إلى توجهات معظم بلدان المهجر السياسية إلى تطوير بنية تحتية جيدة تضمن المستقبل.

مجال الأسباب الثقافية للهجرة:

قد يختلف الأمر عند الحديث عن أسباب الهجرة المتعلقة بالمجال الثقافي، سواءً من حيث اعتبارها أسباباً طاردة أو جاذبة، ويتجلى وجه الاختلاف كونها لا تعدُّ بأي حالٍ من الأسباب المباشرة للهجرة، وإنما تكون في الغالب ضمن أسباب أخرى كالسياسية والاجتماعية. فسياسة التجهيل مثلاً، والعادات والتقاليد الاجتماعية عندما لا تدعم أو تشجع الأعمال الأدبية والفنية تعد أسباباً رئيسية للوقوف أمام الإبداع الثقافي والحد منه، لكنها لا تشكل أسباباً طاردة رئيسية ومهمة لاتخاذ قرار الهجرة، وإنما تأتي ضمن أسباب طاردة أخرى أكثر أهمية، كالأسباب الاقتصادية، وكذلك الأمر عندما يجد المهاجر في بلد المهجر البيئة المشجعة والداعمة مادياً ومعنوياً للأعمال الثقافية يعتبرها بمثابة فرصة ودعوة لإطلاق إبداعاته، وبالتالي يعد سبباً استثنائياً جاذباً للهجرة.

وفي هذا الإطار يأتي تفسير النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة، فقد بينت نتائج العينة أن العوامل الثلاثة الطاردة التي تضمنها المجال الثقافي لم تشكل سبباً رئيسياً أو ثانوياً بصورة أساسية ومباشرة في اتخاذهم قرار الهجرة. إذ يتبين من نتائج العينة في الجدول (19) بأن السبب المتعلق بـ "الأعمال الأدبية والفنية والثقافية لا تحظى بالدعم والتشجيع في اليمن" لم يشكل سبباً رئيسياً أو ثانوياً للهجرة بنسبة (61.0%) للعينتين، وبنسبة (66.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (56.7%) لدى عينة بلدان المهجر، وهي مؤشرات مرتفعة تشير إلى أن هذا السبب لم يشكل سبباً للهجرة، فيما شكل سبباً رئيسياً أو ثانوياً بمؤشرات نسبة منخفضة جداً لدى العينتين، كذلك يلاحظ من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (19 - 19) أن مؤشرات النسبة تأخذ نفس الاتجاه لدى العينتين في مناطق الهجرة المرسلة والمستقبلة.

جدول (19) الأعمال الأدبية والفنية والثقافية لا تحظى بالدعم والتشجيع في اليمن					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	183	252	844	1279
	%	%14.3	%19.7	%66.0	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	293	336	823	1452
	%	%20.2	%23.1	%56.7	%100.0
إجمالي	عدد	476	588	1667	2731
	%	%17.4	%21.5	%61.0	%100.0

وكذلك بينت نتائج العينة في الجدول (20) بأن السبب المتعلق بـ "ضعف وشحة المؤسسات الداعمة للابتكار وإنتاج المعرفة" لم يشكل سبباً رئيسياً أو ثانوياً للهجرة بنسبة (52.6%) للعينتين، وبنسبة (61.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (45.2%) لدى عينة بلدان المهجر، وهي مؤشرات مرتفعة تشير إلى أن هذا السبب لم يشكل سبباً للهجرة، فيما شكل سبباً رئيسياً أو ثانوياً بمؤشرات نسبة منخفضة جداً لدى العينتين، كذلك يلاحظ من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (20 - 20) أن مؤشرات النسبة تأخذ نفس الاتجاه لدى العينتين في مناطق الهجرة المرسِلة والمستقبِلة.

جدول (20) ضعف وشحة المؤسسات الداعمة للابتكار وإنتاج المعرفة					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	222	277	780	1279
	%	%17.4	%21.7	%61.0	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	392	404	656	1452
	%	%27.0	%27.8	%45.2	%100.0
إجمالي	عدد	614	681	1436	2731
	%	%22.5	%24.9	%52.6	%100.0

كذلك يتضح من نتائج العينة في الجدول (21) بأن السبب المتعلق بأن "المبدعين في المجالات الفنية والثقافية لا يحظون بالمكانة التي يستحقونها" لم

يشكل سبباً رئيسياً أو ثانوياً للهجرة بنسبة (55.3%) للعينتين، وبنسبة (62.9%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (48.6%) لدى عينة بلدان المهجر، وهي مؤشرات مرتفعة تشير إلى أن هذا السبب لم يشكل سبباً للهجرة، فيما شكل سبباً رئيسياً أو ثانوياً بمؤشرات نسبة منخفضة جداً لدى العينتين، كذلك يلاحظ من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (21 - 21) أن مؤشرات النسبة تأخذ نفس الاتجاه لدى العينتين في مناطق الهجرة المرسلة والمستقبلة.

جدول (21) لا يحظى المبدعون في المجالات الفنية والثقافية بالمكانة التي يستحقونها

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	229	245	805	1279
	%	%17.9	%19.2	%62.9	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	424	323	705	1452
	%	%29.2	%22.2	%48.6	%100.0
إجمالي	عدد	653	568	1510	2731
	%	%23.9	%20.8	%55.3	%100.0

الجدير بالملاحظة، بالإضافة إلى ما سبقت الإشارة إليه في بداية الأسباب الثقافية، هو التفاوت الطفيف والمتماثل بين مؤشرات النسبة من حيث شدة الأسباب، وهذه المؤشرات تفسر بأن الطابع العام والسائد لخصائص المهاجرين اليمنيين هو غالباً يكون من الأيدي العاملة، وفي حالات نادرة واستثنائية من المثقفين، وبالنظر إلى طبيعة تلك الخصائص الثقافية والتعليمية للمهاجرين، وبخاصة لدى عينة العائدين. إذ ترتفع مؤشرات النسبة لديهم بصورة ملحوظة مقارنة بعينة بلدان المهجر، وهذا يعني أن غالبية المهاجرين اليمنيين وبالذات العائدين من الفئة الأمية والأقل مستوى تعليمياً لم تشكل لديهم الأسباب الثقافية سبباً للهجرة بصورة أكبر.

ويتبين من نتائج الجدول (22)، والشكل (4) المستمدَّيْن من نتائج الجداول السابقة من رقم (19) إلى رقم (21)، بالاعتماد على إجمالي نسبة إجابة العينتين، أن الأسباب الثقافية بشكل عام تعد من أسباب الهجرة الرئيسية بمعدل نسبي بلغ (21.3%)، وأسباب ثانوية بمعدل (22.4%)، ولم تشكل سبباً بمعدل (56.3%). وتشير معدلات النسبة أن الأسباب الثقافية لم تشكل أسباباً للهجرة بدرجة متوسطة، وبدرجة ضعيفة كأسباب رئيسية، وثانوية.

ومن خلال ترتيب الأسباب الثقافية تنازلياً (من الأعلى نسبة إلى الأدنى نسبة)، باعتبارها أسباباً رئيسية للهجرة رغم انخفاضها، يتضح أن المبدعين في المجالات الفنية والثقافية لا يحظون بالمكانة التي يستحقونها جاء بالمرتبة الأولى، يليه بالمرتبة الثانية ضعف وشحة المؤسسات الداعمة للابتكار وإنتاج المعرفة، وجاء في المرتبة الثالثة والأخيرة السبب المتعلق بغياب الدعم والتشجيع للأعمال الأدبية والفنية والثقافية.

جدول (22) الترتيب التنازلي للأسباب المتعلقة بالمجال الثقافي والمعدل النسبي للمجال ككل

الأسباب الثقافية	سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً
لا يحظى المبدعون في المجالات الفنية والثقافية بالمكانة التي يستحقونها	%23.9	%20.8	%55.3
ضعف وشحة المؤسسات الداعمة للابتكار وإنتاج المعرفة	%22.5	%24.9	%52.6
الأعمال الأدبية والفنية والثقافية لا تحظى بالدعم والتشجيع في اليمن	%17.4	%21.5	%61.0
المعدل النسبي للأسباب الثقافية	**%21.3**	**%22.4**	**%56.3**

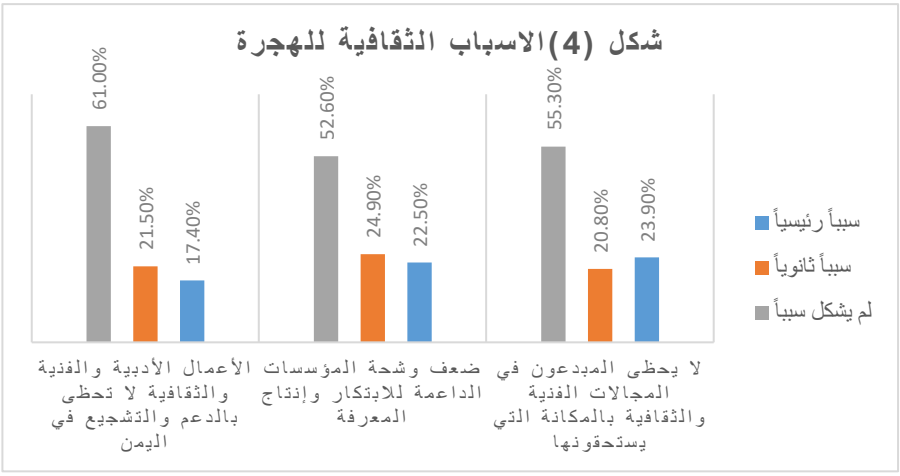

وهذا يعزز القول بأن الأسباب الثقافية للهجرة لا تعد من الأسباب المباشرة للهجرة، وإنما تكون ضمن أسباب أخرى غالباً ما تبرز وتكتشف في بلدان المهجر، وبالتالي يمكن اعتبارها وبصورة عامة أسباباً ثانوية غير مباشرة للهجرة، وقد بينت نتائج المقابلات الميدانية ندرة أسباب الهجرة الثقافية، باستثناء ما يتعلق بـ "اختلال العلاقة بين التعليم وسوق العمل" والذي يمكن تصنيفه ضمن الأسباب الثقافية للهجرة بصورة غير مباشرة كذلك.

ومن الأسباب الثقافية الجاذبة في بعض بلدان المهجر، وعلى وجه الخصوص البلدان الأجنبية، "توفر خدمات تعليمية و/ أو طبية جيدة"، وإمكانية "زيادة المعرفة والمهارات للمهاجر اليمني".

يلاحظ من العرض السابق لأسباب الهجرة اليمنية، من منظورات مختلفة سواءً الطاردة والجاذبة، أنها كانت لأسباب اقتصادية في المقام الأول باعتبارها أسباباً مباشرة، وكانت لأسباب أخرى اجتماعية، وسياسية وثقافية، ودينية بصورة ثانوية ونادرة، وبذلك تعتبر أسباباً غير مباشرة للهجرة، ولكنها مرتبطة بشكل أو بآخر بالبعد الاقتصادي وبالذات الأسباب المتعلقة بالبعد الاجتماعي،

التي تكون في الغالب مشكلات اجتماعية ناتجة في الأساس عن أوضاع اقتصادية متردية، كذلك تردي الأوضاع الاقتصادية يرجع في الأساس لتردي الأوضاع السياسية وسوء أداء الدولة وتوجهاتها السياسية بشكل عام، وبالذات ما يتعلق بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنية التحتية، وبمعنى آخر أن تردي الأوضاع الاقتصادية كسبب للهجرة لا يعود لعوامل طبيعية حتمية كانعدام الموارد، وإنما لغياب المؤسسات السياسية الكفؤة والسياسات التوزيعية البناءة، ومن ناحية أخرى نجد البعد الثقافي مرتبطاً ضمناً بالبعد السياسي، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بضعف التعليم والتدريب في مستوياته وقطاعاته المختلفة، سواءً التعليم العام أو التعليم الفني والمهني الحكومي والخاص.

وفي ذات السياق جاءت ترتيبات أفراد العينة أولويات الأسباب التي دفعتهم لاتخاذ قرار الهجرة والاغتراب. حيث احتلت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المراتب الأولى لدى العينتين، كما يتضح في الملحق. الجدول (22– 22 - أ)، و(22 - 22 - ب). كذلك يتبين من نتائج الجدول (23)، والشكل (5) المستمدَّيْن من نتائج الجداول السابقة رقم (9، 14، 18، 22)، بالاعتماد على المعدل النسبي لأسباب الهجرة في كل مجال على التوالي، أن المجالات التي تناولتها الدراسة وتضمنها محور الأسباب بشكل عام تعد من أسباب الهجرة الرئيسية بمعدل نسبي بلغ (35.0%)، وأسباب ثانوية بمعدل (18.6%)، ولم تشكل سبباً بمعدل (46.5%). وتشير معدلات النسبة على مستوى المحور ككل أن مجالات الأسباب مجتمعة لم تشكل أسباباً للهجرة بدرجة متوسطة، وبدرجة ضعيفة كأسباب رئيسية، وبدرجة ضعيفة جداً كأسباب ثانوية. وهذه النتيجة توضح مدى التباين الكبير بين مجالات أسباب الهجرة التي أثرت على تدني المعدل النسبي

على مستوى المحور ككل باعتبارها أسباباً رئيسية أو ثانوية. إذ يتضح ذلك من خلال ترتيب المجالات حسب المعدل النسبي كأسباب رئيسية، حيث جاء بالمرتبة الأولى مجال الأسباب الاقتصادية بمعدل نسبي (66.6%)، وتعني أسباباً رئيسية للهجرة بدرجة عالية، وجاء بالمرتبة الثانية مجال الأسباب الاجتماعية بمعدل نسبي (32.2%)، وتعني أسباباً رئيسية للهجرة بدرجة منخفضة، وفي المرتبة الثالثة مجال الأسباب الثقافية بمعدل نسبي (21.3%)، وتعني كذلك أسباباً رئيسية للهجرة بدرجة منخفضة، وفي المرتبة الرابعة والأخيرة مجال الأسباب السياسية بمعدل نسبي (19.8%)، وتعني أسباباً رئيسية للهجرة بدرجة منخفضة جداً.

جدول (23) الترتيب التنازلي لمجالات محور أسباب الهجرة والمعدل النسبي للمحور

أسباب الهجرة	سبب رئيسي	سبب ثانوي	لم يشكل سبباً
مجال الأسباب الاقتصادية	%66.6	%16.2	%17.2
مجال الأسباب الاجتماعية	%32.2	%22.3	%45.5
مجال الأسباب الثقافية	%21.3	%22.4	%56.3
مجال الأسباب السياسية	%19.8	%13.4	%66.9
المعدل النسبي لمحور الأسباب	**%35.0**	**%18.6**	**%46.5**

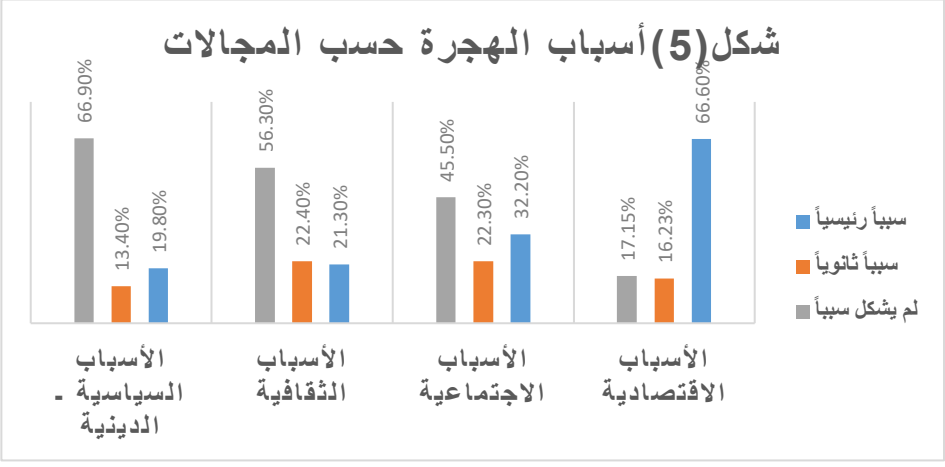

ولذلك يمكن القول إن أسباب الهجرة لا تقتصر على بعد دون آخر، وإنما تعد أسباباً متداخلة مع بعضها البعض، يصعب الفصل بينها، وجميعها تفسر بروز الأسباب الاقتصادية، بل وتنتهي إليها كأسباب رئيسية للهجرة، وهذا القول يتفق إلى حد كبير مع الخلفية النظرية لظاهرة الهجرة اليمنية من حيث أسبابها، على اختلاف مراحلها التاريخية، إذ يجد المتتبع لأسباب الهجرات اليمنية في تاريخها القديم، والحديث، والمعاصر أنها كانت في الأساس أسباباً اقتصادية، ولكنها ارتبطت بأسباب وعوامل كثيرة أدت إليها، منها ما يتعلق بالكوارث الطبيعية، أو بعوامل الصراعات الاجتماعية والسياسية، والتدخلات الأجنبية، وانعدام الأمن، وجُلُّها تشكل أوضاعاً سلبية تنعكس سلباً على مصادر الدخل المختلفة الإنتاجية كالزراعة وغيرها، أو الخدمية كالتجارة وغيرها، وبالتالي تظهر كأسباب اقتصادية تدفع المرء إلى البحث عن مصادر دخل اقتصادية بديلة في بلدان المهجر خارج الوطن، وغالباً ما تكون في نفس المجال أو المهنة. إلا أن هذا الأمر تغير وأصبح أكثر تعقيداً بالنسبة لأسباب الهجرات في مراحلها المتأخرة مقارنة بتلك القديمة، لاسيما المعاصرة منها. على سبيل المثال المزارع البسيط لم تعد فرص ممارسة مهنة الزراعة متاحة أمامه في بلدان المهجر، كذلك الأمر بالنسبة للعمالة الأمية والأقل مستوى في التأهيل والتدريب العلمي، والأقل مهارة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بمحور أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر:

سبق وأن بينت نتائج الدراسة الميدانية للعينة في المحور السابق الخاص بأسباب الهجرة الطاردة والجاذبة وجود تفاوت في أسباب هجرتهم، إلا أن السبب الأبرز كان اقتصادياً بدرجة أساسية، وتعد أسباب الهجرة الطاردة في حقيقتها انعكاسات للأوضاع السلبية الداخلية للبلد المرسل، ويقابلها أسباب جاذبة ناجمة عن أوضاع إيجابية في البلد المستقبل، كذلك الأمر لا يختلف كثيراً عندما تكون أو تتحول أوضاع المهاجر الإيجابية المفترضة في بلد المهجر إلى سلبية، فإنها تشكل عوامل وأسباباً تدفع المهاجر إلى التفكير بالهجرة المعاكسة، وهذا النوع من الهجرة يكون في أحد الاتجاهين، الأول بالعودة إلى الوطن عودة دائمة، أو مؤقتة للبحث عن بلد آخر للهجرة، والثاني الانتقال مباشرة والهجرة من بلد مهجر إلى بلد آخر دون العودة إلى الوطن، ولذلك يعد التعرف على أوضاع المهاجر في بلدان المهجر من أولويات البحث العلمي التي لا يجب إغفالها عند الدراسة العلمية لظاهرة الهجرة، وهو ما تفردت به هذه الدراسة في هذا المحور من أبعادها المختلفة التالية:

مجال الأوضاع الاقتصادية:

تضمن هذا البعد سبعة أوضاع اقتصادية للمهاجر في بلد المهجر، ثلاثة منها مشتركة بين العينتين، ووضعان مختلفان لكل عينة على حدة، وقد كانت النتائج على النحو الآتي:

بالنسبة للوضع الاقتصادي المتعلق بـ"فرص العمل المتاحة في بلد المهجر"، فقد بينت نتائج العينة في الجدول (24) وجود تفاوت طفيف بين وجهة نظر أفراد العينة، فمنهم من يرى أن معظمها أصبحت أكثر صعوبة، بنسبة (43.2%) للعينتين، وبنسبة (58.3%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (29.8%)

لدى عينة بلدان المهجر. ومنهم من يرى أن بعضاً منها أكثر صعوبة بنسبة (40.8%) للعينتين، وبنسبة (33.7%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (47.0%) لدى عينة بلدان المهجر، وتشير هذه النتيجة بصورة عامة إلى أوضاع سلبية للمهاجر فيما يتعلق بفرص العمل المتاحة في بلد المهجر من كونها أصبحت أكثر صعوبة.

جدول (24) فرص العمل المتاحة في بلد المهجر أصبحت أكثر صعوبة					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		معظمها	بعضها	النادر منها	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	746	431	102	1279
	%	%58.3	%33.7	%8.0	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	433	683	336	1452
	%	%29.8	%47.0	%23.1	%100.0
إجمالي	عدد	1179	1114	438	2731
	%	%43.2	%40.8	%16.0	%100.0

جدير بالملاحظة في هذه النتيجة بأن معظم فرص العمل في بلد المهجر أصبحت أكثر صعوبة كانت لدى عينة العائدين بمستوى نسبة أكبر من عينة بلدان المهجر، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن فرص العمل تلك أصبحت تتطلب مهارات ومستويات تأهيل عالية، وهو ما لم يتوفر منه الحد الأدنى لدى غالبية العائدين، ونجد العكس لدى عينة بلدان المهجر. في حين نجد أن بعض وليس معظم فرص العمل، وكذلك النادر منها أصبحت أكثر صعوبة كانت نسبتها أعلى لدى عينة بلدان المهجر مقارنة بعينة العائدين، وهذا يعني أن بعض فرص العمل المتاحة تتطلب مهارات نوعية أكثر تعقيداً ومستويات تعليمية أعلى لا تتوفر لدى عينة بلدان المهجر أنفسهم، كما أن تلك الفرص تزيد تعقيداً وأكثر تخصصاً بصورة طردية يوماً بعد يوم.

وفي هذا الإطار فقد بينت نتائج المقارنة بين مناطق الهجرة المرسلة والمستقبلة في الملحق. الجدول (24 - 24) أن عينة العائدين كانت مؤشرات النسبة لديهم، باعتبار أن معظم فرص العمل أصبحت أكثر صعوبة، تراوحت بين (40.8%)، و(62.2%)، وهي أعلى من مؤشرات النسبة من أن بعضها أصبحت أكثر صعوبة والتي تراوحت بين (30.1%)، و(49.0%)، وكانت متقاربة وبتفاوت بسيط بين المحافظات، إلا أنها أكبر لدى عينتي محافظتي تعز، وأبين بشكل ملحوظ.

في حين نجد العكس لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر، حيث كانت مؤشرات النسبة لديهم، باعتبار أن معظم فرص العمل أصبحت أكثر صعوبة، تتراوح بين (19.1%)، و(45.1%)، وهي أدنى من مؤشرات النسبة من أن بعضها أصبحت أكثر صعوبة، والتي تراوحت بين (25.4%)، و(63.5%)، وكانت متقاربة وبتفاوت بسيط بين بلدان المهجر، إلا أنها أكبر لدى عينات كلٍّ من الكويت، وأمريكا، والسعودية على التوالي بشكل ملحوظ.

وهذا يعني أن عينة العائدين يرون أن معظم فرص العمل أصبحت أكثر صعوبة، في حين يرى عينة المقيمين أن بعض فرص العمل وليس معظمها أصبحت أكثر صعوبة.

وهذا التفاوت في مؤشرات النسبة بين العينتين عكس بوضوح التنوع في طبيعة الأعمال وتفاوت المهن والمهارات التي يمتلكها كل مهاجر، فالأعمال البسيطة التي لا تتطلب مهارات في الغالب أصبح معظمها أكثر صعوبة وبنسبة عالية بالنسبة لعينة العائدين، وبعض الأعمال التي تتطلب مهارات بسيطة أصبحت أكثر صعوبة، ولكن بنسبة أقل إلى حدٍ ما، بالنسبة لعينة المقيمين، في حين نجد أن الأعمال التي تتطلب مهارات عالية ونوعية نادراً ما يواجه

أصحابها صعوبة في الحصول على فرص عمل، وبمعنى آخر كلما توفرت مهارات عالية ومستوى تأهيل عالٍ ونوعي لدى المهاجر كانت فرص العمل متاحة أمامه أكثر، ونادراً ما يواجه صعوبة في الحصول عليها والعكس صحيح.

وهذا الوضع السلبي لا يقتصر على إتاحة فرص العمل المختلفة، بل كذلك الأمر بالنسبة لباقي الأوضاع الاقتصادية للمهاجر في بلدان المهجر، ومنها "فرص الاستثمار الشخصي في بلد المهجر"، فقد بينت نتائج العينة في الجدول (25) أنها في الغالب متاحة أمام المهاجر اليمني، ولكنها أصبحت بشروط معقدة ومجحفة بنسبة (63.9%) للعينتين، وبنسبة (84.5%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (45.8%) لدى عينة بلدان المهجر، وكانت ميسرة لدى عينة بلدان المهجرة بشكل أفضل، في حين كانت فرص الاستثمار غير ميسرة بنسبة منخفضة جداً لدى عينة العائدين.

جدول (25) فرص الاستثمار الشخصي في بلد المهجر أصبحت بشروط

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		معقدة ومجحفة	ميسرة	غير متاح	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	1081	51	147	1279
	%	%84.5	%4.0	%11.5	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	665	546	241	1452
	%	%45.8	%37.6	%16.6	%100.0
إجمالي	عدد	1746	597	388	2731
	%	%63.9	%21.9	%14.2	%100.0

وتشير هذه النتيجة إلى أن معظم فرص الاستثمار المتاحة في بلدان المهجر لم تعد ميسرة لأي مهاجر، وإنما أصبحت بشروط تعجيزية أمام السواد الأعظم منهم، وخاصة تلك المشاريع الاستثمارية البسيطة التي لا تتطلب رأس مال كبيرٍ، التي يمكن أن تكون مصدر دخل للأيدي العاملة التي فقدت أعمالها أو لم

تُتح لها فرص عمل تتناسب مع ما لديهم من قدرات ومهارات بسيطة، والعكس بالنسبة لمن يمتلكون رأس مال كبيرٍ ويستطيعون فتح مشاريع لها علاقة بخدمة مشاريع التنمية لبلد المهجر، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة أن فرص الاستثمار الشخصي ميسرة لدى عينة بلدان المهجر، وهذا لا يعني كل من لديه رأس مال كبير ميسر أمامه الاستثمار في أي مشروع، وإنما في مشاريع استثمارية وفي قطاعات ومجالات تنموية محددة، وغير متاحة في قطاعات ومجالات أخرى، كما يلاحظ من نسبة عدم الإتاحة، التي تعني أن بعض فرص الاستثمار غير متاحة أمام المهاجر وبمؤشرات نسبة متقاربة لدى العينتين.

وفي نفس السياق يتبين من نتائج المقارنة بين العينتين على مستوى مناطق الهجرة المرسلة والمستقبلة في الملحق. الجدول (25 - 25)، أن نسبة من يرى أن فرص الاستثمار الشخصي أصبحت بشروط معقدة ومجحفة في بلدان المهجر تراوحت لدى عينة العائدين بين (80.3%)، و(91.9%)، وكانت الأعلى نسبياً لدى عينة العائدين في محافظتي لحج وأبين.

ولدى عينة المقيمين في بلدان المهجر تراوحت بين (54.7%)، و(100.0%)، وكانت الأعلى وحصرياً في أمريكا وإندونيسيا والكويت، ويلاحظ أن هذه الدول كانت أكثر تعقيداً لشروط الاستثمار الشخصي، إلا أنها ميسرة إلى حدٍ ما في بعض المشاريع وغير متاحة في بعضها الآخر في الكويت، وفي إندونيسيا معظمها بشروط معقدة ومجحفة والبعض منها غير متاح، أي لا وجود لمشاريع استثمار شخصي في إندونيسيا بشروط ميسرة، فهي إما بشروط معقدة ومجحفة أو غير متاحة.

في حين نجد - كما يتضح من مؤشرات النسبة - أن جميع مشاريع الاستثمار الشخصي متاحة في أمريكا، ولكن بشروط معقدة، والعكس في كندا وبريطانيا،

فجميع مشاريع الاستثمار الشخصي غير متاحة، وهذا التناقض يعني أن الاستثمار في كندا وبريطانيا لا يتاح للمشاريع البسيطة، وإنما لمشاريع نوعية وعملاقة محددة، والعكس في أمريكا فمجال الاستثمار متاح بدون انتقاء.

وعلى مستوى السعودية وأثيوبيا يتبين أن جميع مشاريع الاستثمار الشخصي متاحة بشروط ميسرة، وهذا لا يعني أن الباب مفتوح على مصراعيه للاستثمار في هاتين الدولتين، وإنما المتاح لمشاريع بمواصفات محددة وبرأس مال محدد، غالباً ما تكون في إطار مشاريع تنموية تخدم بلد المهجر، وهو ما سبقت الإشارة إليه سابقاً، من ناحية أخرى يعني ذلك أن المشاريع البسيطة التي تعود بالفائدة للمهاجر بالأساس غير متاحة، أو بشروط معقدة ومجحفة في هذين البلدين، وهذا ما يفسر ويتفق مع مؤشرات النسبة المرتفعة لدى عينة العائدين.

وفيما يتعلق بـ"فرص تحسين الدخل في بلد المهجر" فقد بينت نتائج العينة في الجدول (26) أنها متاحة ولكنها تتطلب مهارات نوعية بنسبة (74.3%) للعينتين، وبنسبة (79.1%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (70.0%) لدى عينة بلدان المهجر.

جدول (26) فرص تحسين الدخل في بلد المهجر تتطلب مهارات نوعية

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		نعم	لا	لا أدري	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	1012	177	90	1279
	%	%79.1	%13.8	%7.0	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	1016	268	168	1452
	%	%70.0	%18.5	%11.6	%100.0
إجمالي	عدد	2028	445	258	2731
	%	%74.3	%16.3	%9.4	%100.0

هذه النتيجة تشير بوضوح إلى أن تنوع المهارات ونوعيتها أصبحت معياراً لبقاء واستمرار المهاجر في بلد المهجر، وتحسين دخله في الغربة، فقد يكون

البقاء والاستمرار ممكناً مع وجود بعض المهارات، ولكنه مرحلياً ما يلبث أن يتلاشى إذا لم يعمل المهاجر على التطوير المستمر لمهاراته لتتناسب مع متطلبات سوق العمل في بلد المهجر، وهذا ما يفسر التقارب الواضح بين نسبة إجماع العينتين. ومن ناحية أخرى يلاحظ أن هذه النتيجة تعزز تفسير النتيجتين السابقتين، إذا ما نظرنا إلى أن فرص تحسين الدخل تكون من خلال الإتاحة لفرص العمل بصور مسهلة، وأقل صعوبة من ناحية، أو من خلال إتاحة فرص الاستثمارات الشخصية للمهاجرين بشروط مسهلة وأقل تعقيداً، وهذا غير متوفر أمام المهاجرين، وهو ما يعني بوضوح أن أوضاعاً اقتصادية سلبية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم أمام المهاجرين اليمنيين.

ومن نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (26 - 26)، يتضح أن نسبة إجماع عينة العائدين حول أن فرص تحسين الدخل في بلد المهجر تتطلب مهارات نوعية، تراوحت بين (47.8%)، و(94.5%)، وكانت مؤشرات النسبة أكبر لدى العائدين في محافظتي تعز، وحضرموت.

وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان المهجر تراوحت بين (28.7%)، و(96.4%)، وكانت الأكبر لدى المقيمين في كلٍّ من أثيوبيا، والكويت، والسعودية على التوالي.

وفي ضوء الأوضاع الاقتصادية للمهاجر اليمني في بلدان المهجر، التي تبدو من خلال النتائج السابقة أنها أصبحت في معظمها أوضاعاً سلبية، فقد وُجِّه سؤالان لعينة العائدين للوطن لمقارنة أوضاعهم الراهنة في الوطن ببلد المهجر، فقد بينت النتائج في الجدول (27) أن "فرص الاستثمار الشخصي والنجاح متاحة في اليمن أفضل من بلد المهجر" بنسبة (46.8%)، وليست أفضل بنسبة

(41.9%)، وأن "العائد الاقتصادي من عمل المهاجر في بلد المهجر لم يعد مجدياً" بنسبة (51.3%)، ومجدياً بنسبة (40.5%).

يلاحظ من هذه النتيجة التفاوت والتقارب الشديد بين نسبة آراء عينة العائدين من حيث الإثبات (نعم) والنفي (لا)، سواءً من حيث فرص الاستثمار الأفضل، والجدوى الاقتصادية من عمل المهاجر في بلد المهجر، يشير إلى وجود تضارب في وجهات النظر ناجم ربما عن عوامل ذات صلة، لعل أهمها ما يتعلق بالمهارات، والمستوى التعليمي للمهاجر. ومن باب المقارنة إشارة إلى أوضاع اقتصادية متماثلة إلى حدٍ ما، بالنسبة للاستثمار الشخصي، سواءً على مستوى بلد المهجر أو على مستوى الوطن، لكن يمكن تمييز الفرق بين الوضعين من خلال النظر إلى أن الأوضاع في بلد المهجر تخضع لعوامل كثيرة، لعل أهمها سياسية، وخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وغيرها التي تفرض على المهاجر وتؤثر سلباً على أوضاعه بشكل عام، وعلى أوضاعه الاقتصادية بشكل خاص، في حين العوامل التي تؤثر على أوضاع المهاجر العائد للوطن اقتصادياً تختلف عن بلد المهجر، فهي في الغالب ترتبط بغياب خطط التنمية الوطنية، وغياب العمل على توفير البيئة الآمنة، وتقديم التسهيلات المناسبة والمشجعة للاستثمار. وتأكيداً لما تمت الإشارة إليه، يمكن القول إن أوضاع المهاجر اليمني في الوقت الراهن لم تعد ملائمة في بلدان المهجر بالنسبة للعمالة غير الماهرة.

جدول (27) مقارنة الأوضاع الاقتصادية بين الوطن وبلد المهجر من وجهة نظر عينة العائدين

	العبارة		نعم	لا	لا أدري	إجمالي
18	فرص الاستثمار الشخصي والنجاح متاحة في اليمن أفضل من بلد المهجر	ت	598	536	145	1279
		%	%46.8	%41.9	%11.3	%100.0
19	العائد الاقتصادي من عمل المهاجر في بلد المهجر لم يعد مجدياً	ت	656	518	105	1279
		%	%51.3	%40.5	%8.2	%100.0

وبالنسبة لأفضلية الاستثمار، فقد بينت نتائج المقارنة بين عينة العائدين على مستوى المحافظات في الملحق. الجدول (27 - 27 - 1) أن العائدين في محافظتي تعز وحضرموت يرون أن الاستثمار الشخصي في الوطن أفضل من بلد المهجر بنسبة (50.7%)، و(44.3%) على التوالي، وهي الأعلى مقارنة بمحافظتي لحج وأبين.

في حين يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (27 - 27 - 2)، أن العائدين في محافظتي لحج وأبين يرون أن العائد الاقتصادي من عمل المهاجر في بلد المهجر لم يعد مجدياً بنسبة (87.3%)، و(69.9%) على التوالي، وهي الأعلى مقارنة بمحافظتي تعز وحضرموت.

يتضح من نتائج المقارنة السابقة أن العائدين في محافظتي تعز وحضرموت يعتمدون على الاستثمارات الشخصية من خلال مشاريع بسيطة، وهذه المشاريع أصبحت بطبيعتها غير متاحة في ظل وجود شروط معقدة ومجحفة في بلدان المهجر، وبالتالي يرون أن ممارستها في الوطن أفضل، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة اتفاق أبناء المحافظتين حول نظرتهم بأن "فرص الاستثمار الشخصي والنجاح متاحة في اليمن أفضل من بلد المهجر"، من ناحية، وقناعتهم بأن العائد الاقتصادي من عمل المهاجر في بلد المهجر لم يعد مجدياً، من ناحية أخرى، وهذا يقودنا إلى استنتاج أن بقية العائدين من العمالة غير الماهرة غالبيتهم عاطلون عن العمل، والأفضل حالاً منهم من يعمل بالأجر اليومي في مجالات مختلفة كالإنشاءات والخدمات البسيطة التي لم تعد بلدان المهجر بحاجة إليها.

وبغرض التحقق أكثر في هذا الإطار خُصِّص كذلك سؤالان لتشخيص أوضاع المهاجرين اليمنيين بشكل عام، وبشكل غير مباشر من وجهة نظر عينة

المقيمين في بلدان المهجر، وكانت النتائج منسجمة ومعززة للنتيجة السابقة، حيث بينت النتائج في الجدول (28) أن "افتقار المهاجرين اليمنيين إلى المهارات يحرمهم من تطوير أعمالهم" بنسبة (67.4%)، و"تدني المستوى التعليمي للمهاجر اليمني يضعف قدرته من تطوير أعماله" بنسبة (72.1%).

جدول (28) الأوضاع الاقتصادية من وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر

	العبارة		نعم	لا	لا أدري	إجمالي
18	افتقار المهاجرين اليمنيين إلى المهارات يحرمهم من تطوير أعمالهم	ت	978	255	219	1452
		%	%67.4	%17.6	%15.1	%100.0
19	تدني المستوى التعليمي للمهاجر اليمني يضعف قدرته من تطوير أعماله	ت	1047	196	209	1452
		%	%72.1	%13.5	%14.4	%100.0

ومن حيث المقارنة بين مناطق الهجرة لعينة المقيمين، فقد بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (28 - 28 - 1) فيما يتعلق بأن افتقار المهاجرين اليمنيين إلى المهارات يحرمهم من تطوير أعمالهم، كانت بنسب متفاوتة تراوحت بين (50.2%)، و(97.9%)، وكانت الأعلى لدى المقيمين في كلٍّ من بريطانيا، وأمريكا، والكويت، على التوالي.

وكذلك فيما يتعلق بتدني المستوى التعليمي للمهاجر اليمني يضعف قدرته من تطوير أعماله، فقد بينت المقارنة في الملحق. الجدول (28 - 28 - 2) أن النسبة تراوحت بين (55.6%)، و(98.9%) وكانت الأعلى كذلك لدى المقيمين في كلٍّ من بريطانيا، وأمريكا، والكويت، على التوالي.

وهذه النتائج تتفق ضمنياً من حيث المؤشرات النسبية وتفسيراتها مع النتائج السابقة الخاصة بعينة العائدين، فالافتقار للمهارات النوعية، وتدني المستوى التعليمي يشكل عائقاً أمام المهاجر ويهدد أوضاعه الاقتصادية وتصبح أكثر

سلبية في بلدان المهجر بشكل عام، وفي بريطانيا، وأمريكا، والكويت بشكل خاص.

وفي ذات السياق أشارت نتائج المقابلات إلى أن من أبرز الأوضاع الإيجابية للمهاجر اليمني في بلدان المهجر، "توفر فرص العمل المتنوعة"، و"ارتفاع مستوى الدخل"، و"تحسين الوضع المادي للمهاجر وأسرته"، بالإضافة إلى إمكانية "بناء علاقات تجارية وإمكانية الاستثمار". إلا أن هذه الأوضاع الإيجابية لم تعد كذلك في بلدان المهجر ومتاحة أمام جميع المهاجرين، إذ حدث تغييرات جعلت منها أوضاعاً أكثر سلبية لدى غالبية المهاجرين وعلى وجه الخصوص المهاجرين العائدين للوطن، حيث بينت نتائج المقابلات أن أبرز الأوضاع الاقتصادية السلبية، تمثلت في "استحداث قوانين قوية وصارمة، وفرض شروط معقدة جديدة للاستثمار لم تكن سارية على اليمنيين (أنظمة الحكومات الجديدة في السعودية والخليجية عموماً، والمتشددة ضد المهاجرين)"، و"تراجع فرص العمل وانخفاض العائد المادي"، و"هضم حقوق العامل المغترب، وغياب إمكانية استرجاع هذه الحقوق، وخاصة ما يتعلق بـ"الكفيل"، بالإضافة إلى أوضاع سلبية ذات صلة بالوضع الاقتصادي للمهاجر، ومنها "ازدياد نفقة المعيشة (الغلاء عموماً)"، و"غلاء الإيجارات"، و"ارتفاع الرسوم الدراسية للأولاد"، و"ارتفاع تكلفة الطبابة"، ما يجعل العيش في بلدان المهجر بدون عمل بعائد مرتفع أمراً مستحيلاً.

مجال الأوضاع الاجتماعية:

تختلف الأوضاع الاجتماعية للمهاجر اليمني باختلاف الخصائص الاجتماعية لكل بلد من بلدان المهجر، فمثلاً خصائص المجتمعات العربية تختلف عن المجتمعات غير العربية، أقلها من حيث اللغة والديانة والعادات

والتقاليد، وغيرها من الخصائص الاجتماعية ذات الطابع الشعبي المشترك، باعتبارها أهم العوامل المساعدة في عملية الاندماج وبناء العلاقات مع أفراد المجتمع بشكل عام، ولكن هناك عوامل ذات طابع رسمي تحدد شكل وحدود ذلك الاندماج، وبالتالي يمكن القول إن أوضاع المهاجر تتحدد مدى سلبيتها أو إيجابيتها في ضوء نوعين من العوامل الخاصة ببلد المهجر، وهي: النوع الأول، عوامل ذات طابع رسمي تحددها قوانين وأنظمة الدولة، والنوع الثاني عوامل ذات طابع غير رسمي يتبناها أفراد المجتمع في نظرتهم وتعاملهم مع المهاجر والعكس، أي تعامل المهاجر نفسه مع المجتمع ومع القوانين والأنظمة.

وعلى هذا الأساس تتحدد طبيعة أوضاع المهاجر في بلد المهجر والتعرف عليها من خلال مجموعة من تلك العوامل، تضمَّن هذا البُعد منها ثمانية أوضاع اجتماعية للمهاجر في بلد المهجر، ستة منها مشتركة بين العينتين، ووضعان خُصِّصا لعينة بلدان المهجر، وقد كانت النتائج على النحو الآتي:

بالنسبة للوضع الاجتماعي المتعلق بـ"الاندماج وبناء العلاقات في بلد المهجر" بينت النتائج في الجدول (29) وجود تفاوت طفيف بين وجهة نظر أفراد العينة، من حيث سهولة وصعوبة الاندماج الاجتماعي وبناء العلاقات الاجتماعية، فمنهم من يرى وجود سهولة في الاندماج الاجتماعي بنسبة (56.2%) للعينتين، وبنسبة (50.4%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (61.3%) لدى عينة بلدان المهجر. ومنهم من يرى وجود صعوبة في الاندماج الاجتماعي بنسبة (43.8%) للعينتين، وبنسبة (49.6%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (38.7%) لدى عينة بلدان المهجر.

جدول (29) الاندماج وبناء العلاقات في بلد المهجر				
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		سهل	صعب	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	645	634	1279
	%	%50.4	%49.6	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	890	562	1452
	%	%61.3	%38.7	%100.0
إجمالي	عدد	1535	1196	2731
	%	%56.2	%43.8	%100.0

ويلاحظ أن نسبة سهولة الاندماج لدى عينة بلدان المهجر كانت أفضل، وتشير الى أوضاع اجتماعية إيجابية من حيث الاندماج مقارنة بعينة العائدين، والعكس بالنسبة لصعوبة الاندماج حيث كانت أعلى لدى عينة العائدين، وتشير إلى أوضاع اجتماعية سلبية كانت بالنسبة لهم، ويمكن تفسير التباين المتبادل في مؤشرات النسبة بين العينتين من خلال مجموعة من العوامل، ومن أهمها تلك المرتبطة بطبيعة وظروف العمل الذي يمارسه المهاجر في بلد المهجر، فنظرة مجتمع المهجر لطبيعة المهنة والعمل الذي يقوم به المهاجر تؤدي دوراً في موضوع الاندماج، فكلما تعالى المجتمع ونظرَ نظرةً دونية للمهنة أو العمل زاد في عزل صاحب المهنة (المهاجر) وتعامل معه اجتماعياً تعاملاً هامشياً، وهذا يجعل وضع المهاجر سلبياً ويصعِّب عليه عملية الاندماج، كذلك الأمر بالنسبة لظروف العمل وعدد ساعات الدوام وغيرها من الاشتراطات والظروف الأخرى، كلها عوامل تحد من إمكانية الاندماج والعكس صحيح. بالإضافة لهذه العوامل لا ينبغي أن نغفل عوامل أخرى لا تقل أهمية، منها ما يرتبط باللغة والعادات والتقاليد والديانة، وغيرها من العوامل التي تؤدي دوراً مهماً في عملية الاندماج الاجتماعي وتحديد طبيعة الوضع الاجتماعي للمهاجر سلباً وإيجاباً.

ومن نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (29 - 29) يتبين أن عملية الاندماج كانت أسهل لدى العائدين في محافظتي حضرموت وتعز، مقارنة بمحافظتي لحج وأبين بنسبة هي الأعلى تراوحت بين (51.8%)، و(69.6%)، والعكس بالنسبة للعائدين في محافظتي لحج وأبين كانت عملية الاندماج لديهم أصعب مقارنة بمحافظتي حضرموت وتعز بنسبة هي الأعلى تراوحت بين (63.2%)، و(81.5%).

وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان المهجر يتبين أن عملية الاندماج كانت أسهل بنسبة تراوحت بين (40.4%)، و(80.7%) وكانت الأعلى على التوالي لدى المقيمين في كلٍّ من السعودية، وأثيوبيا، والكويت، وأمريكا، وكندا.

وكانت الأصعب بنسبة تراوحت بين (19.3%)، و(59.6%)، وكانت الأعلى لدى المقيمين في بريطانيا وإندونيسيا.

أما بالنسبة لـ "أهم مشاكل المغترب اليمني التي تمنعه من الاندماج، والشعور بالعزلة في بلد المهجر" فقد بينت نتائج العينة في الجدول (30) أن في مقدمتها كانت العادات والتقاليد بنسبة (62.7%) للعينتين، وبنسبة (89.6%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (38.9%) لدى عينة بلدان المهجر، يليها اللغة بنسبة (32.7%) للعينتين، وبنسبة (7.7%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (54.8%) لدى عينة بلدان المهجر.

جدول (30) أهم مشاكل المغترب اليمني التي تمنعه من الاندماج والشعور بالعزلة في بلد المهجر

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		اللغة	الديانة	العادات والتقاليد	أخرى	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	99	19	1146	15	1279
	%	%7.7	%1.5	%89.6	%1.2	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	795	92	565	0	1452
	%	%54.8	%6.3	%38.9	%0.0	%100.0
إجمالي	عدد	894	111	1711	15	2731
	%	%32.7	%4.1	%62.7	%0.5	%100.0

ويلاحظ من النتيجة السابقة أن متغير الديانة حصل على أدنى نسبة، ومعنى ذلك لا يعد من المتغيرات التي تعيق المهاجر من عملية اندماجه في مجتمعات المهجر، في حين حصل متغير العادات والتقاليد على أعلى نسبة في عينة العائدين، وتعني أن هذا المتغير يعد من أهم مشاكل المغترب اليمني التي تمنعه من الاندماج والشعور بالعزلة في بلد المهجر، لاسيما لدى عينة العائدين بدرجة أساسية، وجاء بعده متغير اللغة، ولكنه يشكل أهم مشاكل الاندماج لدى عينة المقيمين.

يتضح أن هذه النتيجة ترتبط منطقياً ومباشرة بالنتائج السابقة المتعلقة بمدى سهولة وصعوبة الاندماج، وكما سبقت الإشارة إلى أن عملية الاندماج الاجتماعي لا ترتبط بعامل محدد، وإنما ترتبط بعوامل كثيرة، ومنها عامل اللغة، والعادات والتقاليد، إلا أنها تختلف بطبيعتها بين مجتمعات المهجر، فقد تشكل العادات والتقاليد في مجتمع من مجتمعات الهجرة مشكلة أمام المهاجر في عملية الاندماج، ولا تشكل مشكلة في مجتمع آخر، كذلك بالنسبة لعامل اللغة. وفي هذا السياق يمكن تفسير النتيجة السابقة، إذ كانت مشكلة العادات والتقاليد من أهم المشاكل التي تمنع المهاجر من الاندماج والشعور بالعزلة في بلد المهجر، وكانت في أعلى مستوياتها لدى عينة العائدين، في حين كانت مشكلة اللغة من أهم المشاكل التي تمنع المهاجر من الاندماج والشعور بالعزلة في بلد المهجر، وكانت في أعلى مستوياتها لدى عينة المقيمين في المهجر. ومن المسلَّمات البديهية أن مشكلة اللغة المعني بها بلدان المهجر الأجنبية وليس العربية، وبالتالي تعد اللغة عاملاً من أهم عوامل مشكلة الاندماج للمهاجر اليمني في تلك البلدان، لكن بالنسبة للعادات والتقاليد قد يكون عاملاً مشتركاً بين بلدان المهجر العربية والأجنبية من عوامل مشكلة الاندماج، وقد يكون أكثر

العوامل بروزاً في بلدان المهجر العربية، خاصة وقد شكَّل من أهم مشاكل الاندماج لدى عينة العائدين الذي غالبيتهم، كما هو معروف، عادوا للوطن من مناطق هجرة عربية ولا سيما من منطقة الخليج.

وقد بينت نتائج المقارنة بين العينتين على مستوى مناطق الهجرة المرسلة والمستقبلة في الملحق. الجدول (30 - 30)، أن العادات والتقاليد شكلت أهم مشاكل المهاجر اليمني في عملية الاندماج في بلد المهجر وشعوره بالعزلة بنسبة تراوحت بين (81.9%)، و(100.0%) بالنسبة لعينة العائدين، وكانت في أعلى مستوى لدى العائدين في جميع المحافظات بشكل عام، وبصورة خاصة في محافظتي لحج، وأبين.

وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان المهجر بنسبة تراوحت بين (30.7%)، و(71.8%)، وكانت في أعلى مستوى إلى حدٍ ما لدى المقيمين في كلٍّ من: كندا، وإندونيسيا، وبريطانيا، والسعودية على التوالي.

أما اللغة، فلم تشكل لدى العائدين أهم مشاكل المهاجر اليمني في عملية الاندماج في بلد المهجر وشعوره بالعزلة، حيث كانت في أدنى مستوى، بنسبة تراوحت بين (9.0%)، و(11.3%) في جميع المحافظات.

وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان المهجر بنسبة تراوحت بين (57.4%)، و(63.1%)، وكانت في أعلى مستوى لدى المقيمين في كلٍّ من أمريكا، وأثيوبيا، وإندونيسيا، وبريطانيا على التوالي.

وبمقارنة النسبة بين العينتين بالنسبة لمتغير اللغة، يتضح أن معظم العائدين من بلدان المهجر العربية (دول الخليج) لا تشكل اللغة مشكلة لديهم، والعكس صحيح بالنسبة للعادات والتقاليد، وهو ما سبقت الإشارة إليه. مع التنويه بأن

مشكلة اللغة يمكن التغلب عليها بمرور الوقت، عكس مشكلة العادات التي تعيق الاندماج على المدى الطويل.

ومن منظور الوضع القانوني للمهاجر اليمني بينت نتائج العينة في الجدول (31)، أن "أغلب مشاكل المهاجرين اليمنيين تتمثل في مخالفة أنظمة وقوانين بلد المهجر" كانت بنسبة (52.4%) للعينتين، وبنسبة (68.5%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (38.2%) لدى عينة بلدان المهجر.

جدول (31) أغلب مشاكل المهاجرين اليمنيين في مخالفة أنظمة وقوانين بلد المهجر

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		نعم	لا	لا أعرف	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	876	282	121	1279
	%	%68.5	%22.0	%9.5	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	554	491	407	1452
	%	%38.2	%33.8	%28.0	%100.0
إجمالي	عدد	1430	773	528	2731
	%	%52.4	%28.3	%19.3	%100.0

ويلاحظ ارتفاع نسبة هذا الوضع لدى عينة العائدين مقارنة بعينة المقيمين، وهذا ينسجم كثيراً مع ما بات يعرف في الآونة الأخيرة على الأقل بالهجرة غير الشرعية، لاسيما بعد عقد تسعينيات القرن الماضي، ما يجعل أوضاع المهاجر سلبية بشكل عام، وبذلك تعد الهجرة غير الشرعية سبباً مباشراً لمثل تلك الأوضاع السلبية من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك أسباب غير مباشرة تتمثل بعدم التزام المهاجر ببعض قوانين بلدان المهجر، إما لجهله بها أو كسلوك اجتماعي اعتاد عليه في مجتمعه الأصلي من باب اللامبالاة، وعدم الاكتراث بالنظام والقانون، والقفز عليها عرفياً في التعامل والمعاملات الرسمية والشعبية. بمعنى آخر عامل الجهل، والعرف القبلي في بعض المناطق اليمنية يتجاوز أحياناً النظام والقانون في كثير من المواقف، ولا سيما الاجتماعية منها،

ومن هذا المنطلق يمكن تفسير ارتفاع نسبة أن أغلب مشاكل المهاجر اليمني تتمثل في مخالفة أنظمة وقوانين بلد المهجر، وهذا بطبيعة الحال يتفاوت من منطقة إلى أخرى، وفي هذا الإطار فقد بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (31 - 31) أن أغلب مشاكل المهاجرين اليمنيين في مخالفة أنظمة وقوانين بلد المهجر كانت بنسبة تراوحت بين (46.3%)، و(82.1%) على مستوى عينة العائدين، وكانت مرتفعة على مستوى جميع المحافظات بشكل عام، وعلى مستوى محافظتي تعز وأبين بشكل خاص، مع الأخذ في الاعتبار أن عينة محافظة تعز تضمنت مهاجرين عائدين من معظم محافظات الجمهورية. وعلى مستوى عينة المقيمين بنسبة تراوحت بين (17.0%)، و(56.3%)، وكانت منخفضة بشكل عام، ومرتفعة بشكل ملحوظ لدى المقيمين في كندا.

وفيما يتعلق بالأوضاع ذات الصلة ببعض الحقوق الاجتماعية، ومنها "فرص التعليم العالي للأولاد في بلد المهجر " فقد بينت نتائج العينة في الجدول (32) أنها متاحة بنسبة (49.6%) للعينتين، وبنسبة (24.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (72.1%) لدى عينة بلدان المهجر، وغير متاحة بنسبة (48.4%) للعينتين، وبنسبة (71.7%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (27.9%) لدى عينة بلدان المهجر.

جدول (32) فرص التعليم العالي للأولاد في بلد المهجر

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		متاحة	غير متاحة	متاحة خاص	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	307	917	55	1279
	%	%24.0	%71.7	%4.3	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	1047	405	0	1452
	%	%72.1	%27.9	%0.0	%100.0
إجمالي	عدد	1354	1322	55	2731
	%	%49.6	%48.4	%2.0	%100.0

ويلاحظ على الرغم من التقارب الكبير في قيم النسبة بين العينتين في بديلي الإجابة من حيث الإتاحة وعدم الإتاحة، أنها مرتفعة لدى عينة بلدان المهجر ومنخفضة لدى عينة العائدين للوطن من حيث الإتاحة، والعكس صحيح من حيث عدم الإتاحة، حيث كانت مرتفعة لدى عينة العائدين للوطن، ومنخفضة لدى عينة بلدان المهجر. وهذه النتيجة تعد منطقية ومطابقة للواقع بالنظر إلى أن معظم العائدين من منطقة الخليج، وقد مر على عودتهم ثلاثة عقود تقريباً وكان حينها التعليم المتاح حكومياً ويسمح النظام لأبناء المهاجرين الالتحاق بالتعليم العام، ولا يسمح لهم الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ولكن مع فتح مجال نظام التعليم العالي الخاص مؤخراً أصبح متاحاً لأبناء المهاجرين الالتحاق بهذا النظام ولكن برسوم دراسية مرتفعة، كما أشارت إلى ذلك مقابلات أفراد العينة، وتجدر الإشارة إلى أن بديل الإجابة الثالث في الجدول السابق أضيف ميدانياً وأتيح لعينة العائدين للوطن ولم يُتح لعينة المقيمين، واستناداً لنتائج مقابلات عينة المقيمين يفسر ارتفاع نسبة الإتاحة لديهم، وهو ما يرجح أن المقصود بالإتاحة لتعليم الأبناء هو بنظام التعليم الخاص وليس الحكومي، وبالذات في بلدان منطقة الخليج كما هو معروف.

وقد بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (32 - 32) أن فرص التعليم العالي متاحة من وجهة نظر عينة العائدين كانت بنسبة تراوحت بين (1.9%)، و(30.0%)، وهي نسب منخفضة، وتعد الأعلى نسبياً لدى عينة محافظتي تعز وحضرموت. ومن وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر كانت متاحة بنسبة تراوحت بين (25.5%)، و(98.5%) وهي نسب مرتفعة في معظم بلدان المهجر تمثلت على التوالي في كلٍّ من: أثيوبياً، الكويت، والسعودية، إندونيسيا، كندا، وأمريكا. ومن خلال انخفاض نسبة الإتاحة من وجهة نظر العائدين في

المحافظات، وارتفاعها من وجهة نظر المقيمين في بلدان المهجر، يؤكد حقيقة ما سبق وأشرنا إليه سابقاً من أن عامل الزمن وتغير الأوضاع في بلدان المهجر وبالأخص في أنظمة التعليم الخاص وهو المتاح حالياً أمام أبناء المهاجرين المقيمين دون التعليم الحكومي.

ومن حيث الخدمات الاجتماعية العامة فقد بينت النتائج في الجدول (33) أن المهاجر اليمني يحظى بـ"خدمات صحية مماثلة لأبناء بلد المهجر بدرجة كبيرة"، بنسبة (26.3%) للعينتين، وبنسبة (13.8%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (37.4%) لدى عينة بلدان المهجر. وبدرجة متوسطة إلى حدٍ ما بنسبة (41.5%) للعينتين، وبنسبة (42.8%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (40.3%) لدى عينة بلدان المهجر. ولا يحظى بها بنسبة (32.2%) للعينتين، وبنسبة (43.5%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (22.3%) لدى عينة بلدان المهجر.

جدول (33) يحظى المهاجر اليمني بخدمات صحية مماثلة لأبناء بلد المهجر بدرجة

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		كبيرة	إلى حدٍ ما	لا يحظى	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	176	547	556	1279
	%	%13.8	%42.8	%43.5	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	543	585	324	1452
	%	%37.4	%40.3	%22.3	%100.0
إجمالي	عدد	719	1132	880	2731
	%	%26.3	%41.5	%32.2	%100.0

يلاحظ من مؤشرات النسبة أنها متفاوتة بشكل طفيف بين بدائل الإجابة الثلاثة من حيث مستوى درجة الإتاحة للخدمات الصحية، إلا أن القول الغالب والأرجح أنها متاحة أمام المهاجر اليمني بدرجة متوسطة، وهو ما يعني أن هذا الوضع يعد من الأوضاع الإيجابية للمهاجر بشكل عام، وهي نتيجة متوقعة من منظور إنساني، ولكن من جانب آخر هذا المنظور يختلف في درجته من بلد إلى

آخر، وهو ما أشارت إليه نتائج المقارنة بين مناطق الهجرة المرسلة والمستقبلة في الملحق. الجدول (33 - 33)، حيث بينت نتائج عينة العائدين أن الأكثر ترجيحاً هو أن المهاجر اليمني لا يحظى بخدمات صحية مماثلة لأبناء بلد المهجر بنسبة مرتفعة تراوحت بين (32.8%)، و(76.4%)، وبصورة أكبر لدى العائدين في جميع المحافظات باستثناء محافظة تعز التي كانت بدرجة منخفضة.

وعلى مستوى عينة المقيمين فقد كانت مؤشرات النسبة الأكثر ترجيحاً بدرجات متفاوتة بين بلدان المهجر، حيث أظهرت النتائج أن المهاجر اليمني يحظى بخدمات صحية مماثلة لأبناء بلد المهجر بدرجة كبيرة بنسبة تراوحت بين (13.8%)، و (73.9%) وكانت الأعلى في أثيوبيا، والكويت. وبدرجة متوسطة بنسبة تراوحت بين (23.1%)، و(55.3%) وكانت الأعلى في بريطانيا، أمريكا، والسعودية. ولا يحظى بتلك الخدمات بنسبة تراوحت بين (3.0%)، و (45.1%) وكانت الأعلى في كندا، وإندونيسيا.

أما من حيث مدى "وجود جمعيات وجاليات للمهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر تدعمهم وتدافع عن حقوقهم وقضاياهم" فقد بينت نتائج العينة في الجدول (34)، وجود جمعيات وجاليات بنسبة (26.3%) للعينتين، وبنسبة (27.4%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (25.3%) لدى عينة بلدان المهجر.

في حين يرى معظم أفراد العينة عدم وجود مثل تلك الجمعيات والجاليات بنسبة (49.2%) للعينتين، وبنسبة (50.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (48.6%) لدى عينة بلدان المهجر. وغياب مثل تلك الجمعيات والجاليات يعد مؤشراً مهماً من مؤشرات الأوضاع السلبية للمهاجر اليمني في بلدان المهجر.

جدول (34) توجد جمعيات وجاليات للمهاجرين اليمنيين تدعمهم وتدافع عن حقوقهم وقضاياهم					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		نعم	لا	لا أعرف	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	351	639	289	1279
	%	%27.4	%50.0	%22.6	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	368	706	378	1452
	%	%25.3	%48.6	%26.0	%100.0
إجمالي	عدد	719	1345	667	2731
	%	%26.3	%49.2	%24.4	%100.0

تشير مؤشرات النسبة السابقة إلى أن السائد هو غياب الجمعيات والجاليات في معظم بلدان المهجر، وهو ما يشير إلى أوضاع سلبية للمهاجرين اليمنيين في تلك البلدان، فغياب الجاليات والجمعيات التي تدعم وتدافع عن حقوق المهاجرين وقضاياهم، فضلاً عن غياب دور الدولة اليمنية، يجعلهم عرضة لكثير من الابتزاز والاستغلال، وهضم حقوقهم المشروعة في شتى المجالات، سواءً من قبل أنظمة وأجهزة الدولة المستقبلة، أو من قبل مجتمع تلك الدولة.

وقد تباينت وجهات نظر أفراد العينة حول مدى وجود مثل تلك الجمعيات والجاليات من عدمه، حيث بينت نتائج المقارنة في الملحق، الجدول (34 - 34)، أن عدم وجود جمعيات وجاليات في بلدان المهجر تدعم وتدافع عن حقوق وقضايا المهاجر اليمني كانت على مستوى عينة العائدين بنسبة تراوحت بين (30.7%)، و(93.6%) وهي بدرجة مرتفعة على مستوى كل محافظة باستثناء محافظة تعز التي كانت الأقل نسبياً، وتعني أن غياباً شبه كامل تقريباً لوجود جمعيات وجاليات في بلدان المهجر التي كانوا فيها.

وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان المهجر بنسبة تراوحت بين (31.8%)، و(58.3%) وهي بدرجة متوسطة وكانت بدرجات متقاربة في: إندونيسيا، كندا، بريطانيا، أمريكا، والسعودية، وتعني غياباً جزئياً للجاليات

والجمعيات في هذه الدول، وإن وجدت فهو وجود شكلي غير فعال مع غياب دور الدولة اليمنية، وهو ما أكدت عليه وبقوة نتائج المقابلات الميدانية في هذا الجانب تحديداً.

ومن الأوضاع الاجتماعية التي تم التعرف عليها من قبل أفراد عينة بلدان المهجر كما في الجدول (35)، حيث بينت النتائج أن "إمكانية زواج المهاجر اليمني من مجتمع بلد المهجر" تعد سهلة بنسبة (52.1%)، وصعبة بنسبة (38.6%)، أما بالنسبة لطبيعة للعلاقات بين المهاجرين اليمنيين وكيف تنتهي في الغالب فقد تبين أن "علاقات المهاجرين اليمنيين فيما بينهم تنتهي" بالتفاهم بنسبة (50.9%)، وبالتنافس الخلاق بنسبة (28.8%) وبالتنافس الضار بنسبة (20.3%).

جدول (35) الأوضاع الاجتماعية						
	العبارة		سهلة	صعبة	مستحيلة	إجمالي
23	إمكانية زواج المهاجر اليمني من مجتمع بلد المهجر	ت	756	560	136	1452
		%	%52.1	%38.6	%9.4	%100.0
	العبارة		بالتفاهم	بالتنافس الخلاق	بالتنافس الضار	إجمالي
26	علاقات المهاجرين اليمنيين فيما بينهم تنتهي	ت	739	418	295	1452
		%	%50.9	%28.8	%20.3	%100.0

تشير النتائج في الجدول السابق إلى أوضاع إيجابية إلى حدٍ ما، فإمكانية الزواج هي من العوامل المساعدة في الاستقرار وتمكين المهاجر من الحصول على الكثير من الفرص، كالإقامة والجنسية، والتمتع ببعض حقوق المواطنة في بعض بلدان المهجر، وقد بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (35 - 35 - 1) أن من أكثر البلدان تسهيلاً لإمكانية زواج المهاجر اليمني هي: أثيوبيا، بنسبة (74.2%) أمريكا، بنسبة (68.2%)، كندا، بنسبة (59.2%)،

وإندونيسيا، بنسبة (51.9%)، ومن أكثر البلدان صعوبة إمكانية الزواج منها الكويت بنسبة (69.6%)، والسعودية بنسبة (68.7%)، ومن المستحيل إمكانية زواج المهاجر اليمني في بريطانيا بنسبة (50.0%). وتشير هذه المؤشرات إلى أن الأوضاع الإيجابية للمهاجر المترتبة من تسهيل إمكانية الزواج متاحة في بعض بلدان المهجر وبدرجات متفاوتة، من حيث السهولة والصعوبة لاسيما الأجنبية منها، إلا أنها تبدو أكثر صعوبة في البلدان العربية، وهذا التفاوت يعني أن إمكانية الزواج لا تتاح أمام كل مهاجر يمني، وإنما على الأرجح متاحة ومسهلة بصورة استثنائية لفئات محددة غالباً تحظى بمكانة اعتبارية لدى مجتمع المهجر لاسيما في البلدان العربية. أما من حيث علاقات المهاجرين اليمنيين فيما بينهم فقد بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (35 - 35 - 2) أنها في الغالب تنتهي بالتفاهم بنسبة (85.8%) في الكويت، وبنسبة (69.1%) في بريطانيا، وبنسبة (59.2%) في كندا، وبنسبة (55.3%) في السعودية، وهذا يعني أن المهاجرين في هذه البلدان أكثر تماسكاً وتفاهماً، وهو ما يعزز أوضاعهم الإيجابية عموماً والاجتماعية خصوصاً، من خلال دعم ومساعدة بعضهم البعض في المواقف الصعبة والقدرة على تجاوز الخلافات فيما بينهم.

في حين كان هذا الوضع بنسب متفاوتة تراوحت بين درجة أقل من المتوسط من حيث التفاهم، ودرجة منخفضة من حيث التنافس الخلاق، والتنافس الضار، في كل من: أمريكا، أثيوبيا، إندونيسيا، وهذا يعني أن المهاجرين في هذه البلدان أكثر تذبذباً وتشتتاً فيما بينهم، ومن هذه النتيجة وتلك يتضح غياب الدور الفعال للجاليات والجمعيات، فضلاً عن غياب دور الدولة ممثلة بسفاراتها، التي يفترض بها أن تهتم بأوضاع المهاجر اليمني في بلدان المهجر.

وقد بينت نتائج المقابلات الميدانية وجود عدد من الأوضاع الاجتماعية الإيجابية والسلبية للمهاجر اليمني في بلدان المهجر، ومن أبرز الأوضاع الإيجابية، "التقارب في العادات والتقاليد (تقبل المجتمع للمهاجر اليمني)"، و"الامتيازات وحسن المعاملة في بعض المجالات"، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة التي خلصت إليها المقابلات لا تتناقض ـ كما يظهر ـ مع النتيجة السابقة بخصوص العادات والتقاليد، وتأثيرها في صعوبة الاندماج في مجتمعات المهجر، وإنما تؤكد إيجابية بعض العادات والتقاليد اليمنية ذات التأثير في تسهيل عملية الاندماج، بينما تكون على النقيض من ذلك بعض العادات والتقاليد السلبية، ولعل الأهم في هاتين النتيجتين تأكيد القول بأن المهاجر يمثل بلده ويؤثر ويتأثر في شتى المجالات، سلباً وإيجاباً، لاسيما الاجتماعية والثقافية والحضارية.. والتمثيل الإيجابي يرتبط بعوامل كثيرة، أهمها تفعيل دور الجاليات والجمعيات، والجهات المعنية بالدولة بشؤون المغتربين والمهاجرين اليمنيين.

أما أبرز الأوضاع السلبية فقد تمثلت في "ازدياد الكراهية لليمنيين من قبل السعوديين والخليجيين عموماً"، و"الشعور بالوحدة والغربة"، و"غياب فرص التعليم الجامعي"، و"صعوبة الحصول على الإقامة"، و"التكلفة الباهظة لوصول أسرة المهاجر إلى السعودية"، مع "صعوبة العيش مع العائلة لارتفاع تكاليف المعيشة"، وهو ما يزيد من عملية "الضغط النفسي على المهاجر نتيجة البعد عن الأهل"، ويؤدي إلى "ضعف العلاقات الاجتماعية ومن ثم ضعف تربية الأبناء"، ومن الأوضاع السلبية التي يعاني منها المهاجر اليمني ولاسيما المقيمون في البلدان غير العربية هي "صعوبة الاندماج، وحاجز اللغة".

مجال الأوضاع السياسية:

لا شك أن الأوضاع السياسية للمهاجر ترتبط بمدى علاقته واهتمامه بأمور السياسة وأنشطتها وممارستها في بلد المهجر، وغالباً ما تكون هجرته لأسباب سياسية، وفي حدود عينة الدراسة تبين سابقاً أن الأسباب كانت في المقام الأول اقتصادية، ولم تشكل الأسباب السياسية دافعاً رئيسياً لهجرتهم، وبالتالي نتائج إجابتهم في هذا المجال لا تعبر عن أوضاعهم السياسية بشكل مباشر كسياسيين، بقدر ما هي تعبير عن وجهة نظرهم حول الأنظمة السياسية لبلدان المهجر، وتقديرهم لمدى تأثيرها غير المباشر وانعكاسها السلبي على أوضاعهم الأخرى كمهاجرين، فيما لو مورست بعض الأنشطة السياسية، ومنها ما تضمنها هذا المجال، حيث تضمن أربعة أوضاع سياسية لكل عينة على حدة تماثلت في المحتوى، وتباينت في الصياغة وبدائل الإجابة لاعتبارات منهجية باتجاه أهداف الدراسة، واستناداً لخلفيتها النظرية. لعل أبرزها التعرف على مدى تأثير البعد السياسي على أوضاع المهاجر اليمني في بلد المهجر سلباً وإيجاباً من وجهة نظر عينة العائدين للوطن من ناحية، ومن ناحية أخرى التعرف على مدى إتاحة البعد السياسي في الوقت الراهن من وجهة نظر عينة بلدان المهجر.

وعلى هذا الأساس فقد بينت نتائج عينة العائدين للوطن في الجدول (36) أن "التعبير عن الرأي في بلد المهجر يؤثر على وضع المهاجر" سلباً بنسبة (79.9%)، وعملية "المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية في بلد المهجر تؤثر على وضع المهاجر" سلباً بنسبة (84.4%)، كذلك عملية "ممارسة الحقوق السياسية في بلد المهجر تؤثر على وضع المهاجر" سلباً بنسبة (81.0%)، وهذا يعني بشكل عام أن ممارسة تلك الأنشطة وغيرها تعد

محظورة في بلدان المهجر، وتؤثر على أوضاع المهاجر سلباً من وجهة نظر عينة العائدين من تلك البلدان.

في حين يتبين أن عملية "بناء علاقات مع السلطات المحلية في بلد المهجر تؤثر على وضع المهاجر" إيجاباً بنسبة (35.5%)، وسلباً بنسبة (21.3%)، وغير مؤثرة على أوضاع المهاجر بنسبة (43.2%). ويلاحظ من هذه النتيجة أن مؤشر نسبة التأثير الإيجابي مرتفع إلى حدٍ ما، وهذا يتسق منطقياً مع المؤشرات السابقة، على اعتبار أن الأنشطة المتعلقة ببناء علاقات مع السلطات المحلية لبلد المهجر، لا تعني بالضرورة أن تكون سياسية، بقدر ما تكون شخصية واجتماعية، وتتيح للسلطات المحلية معرفة الكثير من المعلومات عن المهاجر، وعلى ضوئها يكون طبيعة التأثير وحجمه من عدمه، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة عدم التأثير، يليه نسبة التأثير الإيجابي وانخفاضها في التأثير السلبي على أوضاع المهاجر.

جدول (36) تأثير البعد السياسي لبلد المهجر على الأوضاع المهاجر من وجهة نظر العائدين للوطن

	العبارة		سلباً	إيجاباً	لا تؤثر	إجمالي
26	التعبير عن الرأي في بلد المهجر يؤثر على وضع المهاجر	ت	1022	41	216	1279
		%	%79.9	%3.2	%16.9	%100.0
27	المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية في بلد المهجر تؤثر على وضع المهاجر	ت	1080	40	159	1279
		%	%84.4	%3.1	%12.4	%100.0
28	بناء علاقات مع السلطات المحلية في بلد المهجر يؤثر على وضع المهاجر	ت	272	454	553	1279
		%	%21.3	%35.5	%43.2	%100.0
29	ممارسة الحقوق السياسية في بلد المهجر تؤثر على وضع المهاجر	ت	1036	63	180	1279
		%	%81.0	%4.9	%14.1	%100.0

كما يلاحظ من نتائج المقارنة بين العائدين في المحافظات في الملحق. الجداول من (36 - 36 - 1) إلى (36 - 36 -4) أن ممارسة العوامل السياسية سابقة الذكر تؤثر سلباً على أوضاع المهاجر اليمني في بلد المهجر بنسبة متقاربة ومرتفعة لدى العينة في كل محافظة، باستثناء ما يتعلق ببناء علاقات مع السلطات المحلية، التي كانت أقل تأثيراً سلبياً على المهاجر. الجدير بالذكر أن هذه العوامل تعد من العوامل السياسية المباشرة التي تؤثر على أوضاع المهاجر، إلا أن هناك عوامل كثيرة غير مباشرة، وأشد تأثيراً سلبياً على أوضاع المهاجر اليمني في بلدان المهجر وعلى وجه الخصوص في بلدان الخليج، ومن أهمها ما بينته المقابلات الميدانية التي أجريت مع عينة العائدين، تمثلت بطبيعة العلاقات والمواقف السياسية والدبلوماسية للدولة اليمنية مع تلك البلدان وانعكاساتها السلبية على أوضاع المهاجر اليمني اقتصادياً واجتماعياً، نذكر منها على سبيل المثال موقف اليمن من حرب الخليج، وما ترتب عليها من ترحيل للمهاجرين اليمنيين، ومصادرة ممتلكاتهم وأموالهم، بالإضافة إلى الإجراءات الجديدة التي اتخذتها تلك الدول تجاه المهاجر اليمني، من أبرزها نظام الكفيل، وما ترتب عليه من تعريض بعض المهاجرين اليمنيين للابتزاز والاستغلال، وغيرها من الإجراءات السياسية التي في معظمها تزيد من عملية التضييق على المهاجر وتجعل أوضاعه أكثر سلبية.

ومن حيث الإتاحة بينت نتائج عينة بلدان المهجر في الجدول (37) أن "حرية التعبير عن الرأي في بلد المهجر" متاحة بشكل كبير بنسبة (45.6%)، في حين من غير المتاح - وبنسب متفاوتة وهي الأعلى - الحقوق والأوضاع السياسية الأخرى، وهي "المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية في بلد المهجر" غير متاحة بنسبة (56.3%)، و"بناء علاقات مع السلطات المحلية في

بلد المهجر" غير متاحة بنسبة (41.0%)، و"ممارسة الحقوق السياسية (الترشح في الانتخابات، وتقلد مناصب... إلخ) في بلد المهجر" غير متاحة بنسبة (57.4%). ويفهم من مؤشرات النسبة المرتفعة من حيث عدم الإتاحة للمهاجر المقيم من ممارسة الأنشطة السياسية أن ممارسته لها يعرضه للمساءلة ومن ثم التأثير السلبي على أوضاعه كمهاجر في بلد المهجر.

وبصورة أخرى قد تعني نسب عدم الإتاحة المذكورة وجود مهاجرين في تلك البلدان يتاح لهم التمتع بتلك الحقوق السياسية، وهؤلاء هم الحاصلون على الجنسية طبقاً لقوانين بلدان المهجر، وبالتالي يمكن القول إن الأوضاع السياسية للمهاجرين المقيمين جيدة بوجه عام، باستثناء المقيمين في الدول العربية. يضاف إلى ذلك أن المهاجرين المقيمين في البلدان غير العربية أقل عرضة للتأثر بالتقلبات السياسية بسبب استقرار أوضاع تلك البلدان.

جدول (37) الأوضاع السياسية المتاحة للمهاجرين المقيمين في بلدان المهجر

	العبارة		متاحة بشكل كبير	متاحة بشكل محدود	غير متاحة	إجمالي
29	حرية التعبير عن الرأي في بلد المهجر	ت	662	402	388	1452
		%	%45.6	%27.7	%26.7	%100.0
30	المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية في بلد المهجر	ت	439	195	818	1452
		%	%30.2	%13.4	%56.3	%100.0
31	بناء علاقات مع السلطات المحلية في بلد المهجر	ت	475	382	595	1452
		%	%32.7	%26.3	%41.0	%100.0
32	ممارسة الحقوق السياسية الترشح في الانتخابات، وتقلد مناصب في بلد المهجر	ت	416	203	833	1452
		%	%28.7	%14.0	%57.4	%100.0

وبالنظر إلى التفاوت الواضح في مؤشرات النسبة في الجدول السابق، من حيث الإتاحة وعدم الإتاحة، رغم أن الترجيح للنسبة الأعلى يميل إلى عدم

الإتاحة بشكل عام، إلا أن هذا التفاوت يظل مؤشراً إلى وجود اختلاف بين بلدان المهجر من حيث إتاحتها لممارسة الأنشطة السياسية أمام المهاجر اليمني، وهذا ما يمكن إيضاحه أكثر من خلال الرجوع إلى نتائج المقارنة بين بلدان المهجر على النحو الآتي:

فقد بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (37 - 37 - 1) أن حرية التعبير عن الرأي في بلد المهجر متاحة بشكل كبير بنسبة هي الأعلى تراوحت بين (73.4%)، و(91.5%) وكانت بدرجة أعلى في: كندا، أمريكا، وبريطانيا، ومتاحة بشكل محدود في الكويت، وإندونيسيا بنسبة تراوحت بين (40.3%)، و(64.9%)، وغير متاحة في السعودية، وأثيوبيا بنسبة تراوحت بين (54.0%)، و(58.1%).

وبينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (37 - 37 - 2) أن عملية المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية في بلد المهجر غير متاحة بنسبة هي الأعلى تراوحت بين (68.2%) و(93.0%) وكانت بدرجة أعلى في: أثيوبيا، وإندونيسيا[1].

وبينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (37 - 37 - 3) أن عملية بناء علاقات مع السلطات المحلية في بلد المهجر غير متاحة بنسبة هي الأعلى تراوحت بين (52.7%) و(83.9%) وكانت بدرجة أعلى في: أثيوبيا، السعودية، إندونيسيا، والكويت.

(1)"المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية"، تم استبعاد هذه الفقرة من الاستبيان الموزع على عينتي السعودية والكويت.

وبينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (37 - 37 - 4) أن عملية ممارسة الحقوق السياسية في بلد المهجر غير متاحة بنسبة هي الأعلى تراوحت بين (69.3%)، و(96.4%) وكانت بدرجة أعلى في: أثيوبيا، وإندونيسيا [2].

وبينت نتائج المقابلات الميدانية أن من أهم الأوضاع السياسية الإيجابية للمهاجر في بلد المهجر تمثلت في: "الاستقرار وغياب الحروب"، و"توفر البنية التحتية والخدمات الجيدة عموماً"، و"احترام القوانين والنظم الإدارية". أما أبرز الأوضاع السياسية السلبية كانت في: "غياب الدولة والجمعيات المدافعة عن حقوق المهاجرين في بلد المهجر"، و"تعامل السفارة اليمنية السيء مع المهاجرين".

مجال الأوضاع الثقافية:

قد تختلف نوعاً ما الأوضاع الثقافية للمهاجر في بلد المهجر عن باقي الأوضاع الأخرى، وذلك على اعتبار أن البعد الثقافي لا يشكل من حيث المبدأ من أسباب الهجرة المباشرة، إذا ما قارناه بالبعد الاقتصادي، وخاصة لدى السواد الأعظم من المهاجرين، ولكن التعرف على مدى إتاحته أمام المهاجر يعد مؤشراً مهماً لتفسير بعض مظاهر الإبداع وصقل المواهب وتطويرها في شتى المجالات الثقافية والاجتماعية، التي تنعكس إيجابياً على حياة المهاجر ومجتمعه، وما تحدثه من تغييرات نوعية في الاتجاه الصحيح لا شك أن يكون لها تأثيراتها على المدى القريب والبعيد، وقد تضمن هذا البعد أربعة أوضاع ثقافية للمهاجر في بلد المهجر، ولكنها تبدو من خلال النتائج متفاوتة من حيث درجة الإتاحة من عدمها، ويتضح أن الاتجاه العام لمؤشرات النسبة يشير إلى

(2)"ممارسة الحقوق السياسية"، تم استبعاد هذه الفقرة من الاستبيان الموزع على عينتي السعودية والكويت.

أن معظم الأوضاع الثقافية متاحة للمهاجر اليمني بشكل محدود بالنسبة لعينة العائدين، ومتاحة بشكل كبير لدى عينة المقيمين، ومنها "فرص تنمية الميول المهنية والثقافية في بلد المهجر"، فقد بينت نتائج العينة في الجدول (38) أنها متاحة بشكل كبير بنسبة (32.1%) ومتاحة بشكل محدود بنسبة (42.8%)، وغير متاحة بنسبة (25.1%) لدى العينتين.

جدول (38) فرص تنمية الميول المهنية والثقافية في بلد المهجر متاحة بشكل

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		كبير	محدود	غير متاحة	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	203	686	390	1279
	%	%15.9	%53.6	%30.5	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	674	483	295	1452
	%	%46.4	%33.3	%20.3	%100.0
إجمالي	عدد	877	1169	685	2731
	%	%32.1	%42.8	%25.1	%100.0

ويلاحظ أن نسبة الإتاحة بشكل كبير كانت أفضل لدى عينة المقيمين، في حين كانت متاحة بشكل محدود، وغير متاحة لدى عينة العائدين. وكانت متاحة لدى عينة المقيمين بدرجة أعلى بنسبة تراوحت بين (40.6%)، و(88.1%) على التوالي في كل من: إندونيسيا، الكويت، السعودية أثيوبيا. كما يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (38 - 38).

ومن تلك المواهب الرياضة، بينت نتائج العينة في الجدول (39) أن "فرص تنمية الميول والمواهب الرياضية في بلد المهجر" متاحة بشكل كبير بنسبة (33.5%)، ومتاحة بشكل محدود بنسبة (41.3%)، وغير متاحة بنسبة (25.2%) لدى العينتين.

جدول (39) فرص تنمية الميول والمواهب الرياضية في بلد المهجر متاحة بشكل					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		كبير	محدود	غير متاحة	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	256	642	381	1279
	%	%20.0	%50.2	%29.8	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	659	486	307	1452
	%	%45.4	%33.5	%21.1	%100.0
إجمالي	عدد	915	1128	688	2731
	%	%33.5	%41.3	%25.2	%100.0

ويلاحظ أن نسبة الإتاحة بشكل كبير كانت أفضل لدى عينة المقيمين، في حين كانت متاحة بشكل محدود، وغير متاحة لدى عينة العائدين. وكانت متاحة كذلك لدى عينة المقيمين بدرجة أعلى بنسبة تراوحت بين (44.2%)، و(88.1%) على التوالي في كل من: إندونيسيا، السعودية، الكويت، أثيوبيا. كما يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (39 - 39).

كذلك من حيث "فرص إبراز المواهب وتنمية المعارف من خلال المشاركة وإقامة الأنشطة الثقافية المختلفة في بلد المهجر"، فقد بينت النتائج في الجدول (40) أنها متاحة بشكل كبير بنسبة (31.1%)، ومتاحة بشكل محدود بنسبة (38.7%)، وغير متاحة بنسبة (30.2%) لدى العينتين.

جدول (40) فرص إبراز المواهب وتنمية المعارف من خلال المشاركة وإقامة الأنشطة الثقافية المختلفة في بلد المهجر متاحة بشكل					
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		كبير	محدود	غير متاحة	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	194	566	519	1279
	%	%15.2	%44.3	%40.6	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	654	492	306	1452
	%	%45.0	%33.9	%21.1	%100.0
إجمالي	عدد	848	1058	825	2731
	%	%31.1	%38.7	%30.2	%100.0

ويلاحظ كذلك أن نسبة الإتاحة بشكل كبير كانت أفضل لدى عينة المقيمين، في حين كانت متاحة بشكل محدود، وغير متاحة لدى عينة العائدين. وكانت متاحة لدى عينة المقيمين بدرجة أعلى بنسبة تراوحت بين (37.8%)، و(86.9%) على التوالي في كل من: إندونيسيا، الكويت، السعودية أثيوبيا. كما يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (40 - 40).

وبينت نتائج العينة في الجدول (41) أن "الانفتاح على الثقافات الأخرى في مجتمع بلد المهجر متاحة بشكل.." كبير بنسبة (42.8%)، ومتاحة بشكل محدود بنسبة (40.1%)، وغير متاحة بنسبة (17.1%) لدى العينتين.

جدول (41) الانفتاح على الثقافات الأخرى في مجتمع بلد المهجر متاحة بشكل

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		كبير	محدود	غير متاحة	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	332	608	339	1279
	%	%26.0	%47.5	%26.5	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	836	488	128	1452
	%	%57.6	%33.6	%8.8	%100.0
إجمالي	عدد	1168	1096	467	2731
	%	%42.8	%40.1	%17.1	%100.0

ويلاحظ كذلك أن نسبة الإتاحة بشكل كبير كانت أفضل لدى عينة المقيمين، في حين كانت متاحة بشكل محدود، وغير متاحة لدى عينة العائدين. وكانت متاحة لدى عينة المقيمين بدرجة أعلى بنسبة تراوحت بين (50.4%)، و(87.5%) على التوالي في كل من: أمريكا، السعودية، الكويت، أثيوبيا. كما يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (41 - 41).

كما يلاحظ من حيث الإتاحة بشكل كبير أو غير متاحة أن النسبة كانت أقل على مستوى العينتين، ولكنها الأعلى لدى عينة المقيمين من حيث الإتاحة بشكل كبير، والأعلى لدى عينة العائدين من حيث الإتاحة بشكل محدود أو عدم

الإتاحة، ما يعني بشكل عام أن فرص تنمية الميول المهنية والثقافية المختلفة في بلد المهجر متاحة بشكل كبير من وجهة نظر عينة المقيمين، وعلى وجه الخصوص في أثيوبيا، وعلى مستوى جميع الأوضاع الثقافية تقريباً، يليها الكويت ثم السعودية، وقد يعزى ذلك إلى عوامل متعددة من أبرزها طبيعة المواهب ومجالات المعرفة، ومتطلبات إبرازها وإظهارها من إجراءات وغيرها، ومعظمها تكون مرتبطة بظروف المهاجر، ومدى اهتمامه بالجوانب الثقافية في ضوء ميوله ومواهبة التي نادراً ما تتوفر لدى المهاجرين، وإن وجدت فهي تقتصر ـ على وجه التحديد ـ لدى الفئة المثقفة والأعلى في المستوى التعليمي.

وهذا ما يفسر الاتجاه المتماثل في المؤشرات النسبية بين العينتين، وعلى مستوى بدائل الإجابة على مستوى كل متغير ثقافي من المتغيرات السابقة، ويمكن أن نستنتج من خلالها بأن الأوضاع الثقافية للمهاجر اليمني في بلدان المهجر تعد أكثر إيجابية بشكل عام. وفي الاتجاه نفسه تشير نتائج المقارنات في الملحق. الجداول من رقم (38 ـ 38) إلى رقم (41 ـ 41) على التوالي.

وتجدر الإشارة إلى الأوضاع الثقافية الأخرى التي بينتها نتائج المقابلات الميدانية. فمن حيث الأوضاع الثقافية الإيجابية كانت فيما يتعلق بوجود "البيئة المناسبة في بلد المهجر التي تمكن المهاجر من تنمية الميول والمهارات، واكتساب الخبرة العملية"، و"الانفتاح على الثقافات الأخرى"، و"تعزيز قدرة الاعتماد على الذات"، و"توفير فرص التعليم ما قبل الجامعي".

أما الأوضاع الثقافية السلبية فقد كان أبرزها تلك المرتبطة بـ "ضعف مستوى التأهيل والإعداد المهني للمهاجر".

وبصورة عامة يمكن القول إن أوضاع المهاجر اليمني في بلد المهجر تكاد تكون صورة لطبيعة التحولات التي تشهدها الأوضاع في بلد المهجر بشكل عام، والأوضاع السياسية والاقتصادية بشكل خاص، وهذا يبدو واضحاً من خلال ما ورد في الأدبيات السابقة، والخلفية النظرية للدراسة، فضلاً عن ذلك ما أكدته تقارير الباحثين، ونتائج المقابلات الميدانية بأن أوضاع المهاجر تتراوح بين الإيجابية والسلبية بناءً على سياسة وتوجهات بلد المهجر تجاه المهاجرين كمَّاً ونوعاً، بالإضافة إلى طبيعة العلاقات المواقف المتبادلة بين اليمن وبلد المهجر نفسه. ومن الأدلة الواضحة في هذا الجانب، الأوضاع السلبية والسيئة المعروفة التي واجهت المغترب اليمني، وعانى منها كثيراً، ولا يزال يعاني منها حتى الآن مُنْذُ حرب الخليج، في التسعينيات من القرن الماضي، وما ترتب عليها من إجراءات وسياسات انعكست سلباً على أوضاع المهاجر اليمني اقتصادياً واجتماعياً، وصلت إلى الإبعاد القسري لعدد كبير من المهاجرين اليمنيين.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بمحور التأثيرات المتبادلة للهجرة اليمنية:

لا شك أن للهجرة تأثيراتها المتبادلة الإيجابية والسلبية في مختلف مجالات الحياة على مستوى بلد المهجر، وعلى مستوى الوطن، وفي هذا المحور تم التركيز على ملامح تلك التأثيرات المتبادلة من وجهة نظر عينة المهاجرين المقيمين في بلدان المهجر (عينة الخارج)، وعينة العائدين (عينة الداخل).

وفيما يأتي نتائج الدراسة الميدانية حو التأثيرات المتبادلة على مستوى الوطن بدرجة أساسية من وجهة نظر العينتين، وعلى مستوى بلد المهجر من وجهة نظر عينة بلدان المهجر، وكانت على النحو الآتي:

أولاً: تأثيرات الهجرة على مستوى الوطن من وجهة نظر العينتين

مجال التأثيرات الاقتصادية:

تتباين التأثيرات الاقتصادية للهجرة على مستوى الوطن من حيث مداها، وطبيعتها (إيجابية / سلبية)، فقد يقتصر تأثيرها على مستوى الفرد المهاجر وأسرته، وقد يمتد لتشمل منطقته الإدارية أو على مستوى الوطن ككل، وقد تضمن هذا المجال ستة أبعاد لتقدير مدى ونوع التأثيرات الاقتصادية للمهاجرين اليمنيين على مستوى الوطن اليمني، وكانت نتائجها على النحو الآتي:

بينت نتائج العينة في الجدول (42) أن "التحويلات النقدية للمهاجرين من بلد المهجر لليمن عبر القنوات الرسمية" بنسبة (70.7%) للعينتين، وبنسبة (73.0%) لعينة العائدين، وبنسبة (68.7%) لعينة بلدان المهجر، وتعد مؤشرات نسبية مرتفعة بشكل عام لدى العينتين، ولكنها أكثر ارتفاعاً لدى عينة العائدين، وتشير إلى تأثير إيجابي على مستوى الاقتصاد الوطني، من خلال دعمها وتعزيزها لميزانية الدولة، وتحديداً بند المدفوعات.

في حين يتبين أن من يقوم بتحويلاته النقدية عبر القنوات غير الرسمية بنسبة (29.3%) للعينتين، وبنسبة (27.0%) لعينة العائدين، وبنسبة (31.3%) لعينة المقيمين في بلدان المهجر، وتعد منخفضة بشكل عام، ولكنها مرتفعة بشكل ملحوظ لدى عينة بلدان المهجر، وتشير إلى تأثير سلبي على مستوى الاقتصاد الوطني، كونها تؤدي إلى تنمية وازدهار السوق السوداء للعملة اليمنية، وإضعاف الاقتصاد الوطني.

من ناحية أخرى يلاحظ من المقارنة بين نسبة العينتين ارتفاع التحويلات الرسمية لدى عينة العائدين، وانخفاضها لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر، والعكس صحيح بالنسبة للتحويلات غير الرسمية، وتفسير هذه المؤشرات لا يعني كما يُفهم ظاهرياً بأن عينة العائدين أكثر دعماً وتأثيراً إيجابياً على المستوى الاقتصاد الوطني، وعينة المقيمين في بلدان المهجر أكثر تشجيعاً للسوق السوداء، وبالتالي تأثيرها سلبي على الاقتصاد الوطني، ولكن التفسير الأرجح لهذه النتيجة يتمثل بطبيعة الأوضاع غير المستقرة، والأحداث التي تمر بها اليمن في الوقت الراهن، هي التي تدفع بالمهاجر المقيم حالياً في بلدان المهجر إلى تفضيل القنوات غير الرسمية لتحويلاته المالية للداخل اليمني. وبالمقابل ومن خلال الرجوع إلى الماضي القريب عندما كانت الأوضاع الداخلية لليمن أكثر أمناً واستقراراً هي من العوامل المشجعة للمهاجر باعتماد القنوات الرسمية لتحويلاته المالية، وهو ما يفسر ارتفاع هذا المؤشر لدى عينة العائدين للوطن، وبالتالي يمكن القول إن غياب عامل الأمن والاستقرار السياسي من أهم عوامل تدهور العملة والاقتصاد الوطني.

جدول (42) أقوم بتحويلاتي النقدية من بلد المهجر لليمن عبر القنوات				
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		الرسمية (البنوك والشركات)	غير الرسمية (الأشخاص)	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	934	345	1279
	%	%73.0	%27.0	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	998	454	1452
	%	%68.7	%31.3	%100.0
إجمالي	عدد	1932	799	2731
	%	%70.7	%29.3	%100.0

وفي هذا الجانب بينت نتائج المقارنة بين مناطق الهجرة المرسلة والمستقبلة في الملحق. الجدول (42 - 42) أن نسبة من يستخدم القنوات الرسمية في تحويلاته المالية من عينة العائدين، وكانت الأعلى على الإطلاق لدى العائدين في محافظة تعز بنسبة (83.2%)، وبنسبة أقل تراوحت بين (61.2%)، و(62.4%) لدى العائدين في باقي المحافظات (لحج، أبين، حضرموت)، وهذا الفارق الكبير في النسبة يعد منطقياً بالنظر إلى قرب وبعد كل محافظة عن الحدود مع دول الجوار وبالذات الخليجية وسهولة التنقل بينهما، وبالتالي إرسال الأموال عبر الداخلين والخارجين من وإلى المحافظات الجنوبية يعد هو الأفضل والأكثر توفيراً للمهاجر، وهذا المنظور يختلف ويعد أكثر صعوبة بالنسبة للمهاجرين من محافظة تعز، ما يجعل تحويلات المهاجرين من هذه المحافظة عبر القنوات الرسمية هو الخيار الأفضل والوحيد تقريباً.

وبالنسبة لعينة المقيمين في بلدان المهجر فقد تراوحت نسبة من يحولون أموالهم لأسرهم في اليمن عبر القنوات الرسمية، وكانت الأعلى على الإطلاق لدى المقيمين في أثيوبيا بنسبة (86.3%)، وإندونيسيا بنسبة (80.6%)، وبنسبة منخفضة تراوحت بين (51.1%)، و(66.2%) لدى المقيمين في باقي بلدان المهجر التي شملتها الدراسة، وهذا يشير إلى أن نصف أفراد العينة في هذه

البلدان يستخدمون في الغالب القنوات غير الرسمية في تحويلاتهم النقدية لأسرهم في اليمن، قد يكون نتيجة للظروف والأوضاع التي تمر بها اليمن في الوقت الراهن على أقل تقدير.

كذلك من التأثرات الإيجابية اقتصادياً للهجرة كانت على مستوى المهاجر نفسه وأسرته، تمثلت في أن المهاجر استطاع تحقيق ما كان يطمح إليه (تكوين أسرة، وبناء سكن... إلخ)، وقد كانت بمستويات متفاوتة الدرجة بين عينة المهاجرين العائدين للوطن، إلا أن معظمهم استطاعوا تحقيق ما كانوا يطمحون إليه بدرجة كبيرة إلى حدٍ ما بنسبة (45.0%) كما يتبين من نتائج العينة في الجدول (43).

جدول (43) مدى تحقيق المهاجر لطموحاته

العبارة		إلى حدٍ كبير	إلى حدٍ ما	إلى حدٍ بسيط	لم أحقق شيئاً	إجمالي
استطعت تحقيق ما كنت أطمح إليه (تكوين أسرة، بناء سكن ...إلخ)	ت	256	575	312	136	1279
	%	%20.0	%45.0	%24.4	%10.6	%100.0

وبينت نتائج المقارنة بين المحافظات في الملحق. الجدول (43 - 43) أن أكثر المهاجرين العائدين تحقيقاً لطموحاتهم كانوا من محافظة تعز بدرجة كبيرة بنسبة (30.0%)، وبدرجة كبيرة إلى حدٍ ما بنسبة (50.4%)، ومن محافظة حضرموت بدرجة كبيرة إلى حدٍ ما بنسبة (45.0%)، وبدرجة متوسطة وبسيطة بنسبة (40.1%)، وبنسبة أقل من ذلك كان حظ عينة محافظة لحج، والأقل حظاً من عينة محافظة أبين، ويمكن تفسير هذا التفاوت بين المهاجرين العائدين من حيث مدى تحقيقهم لطموحاتهم الاقتصادية من الهجرة إلى طبيعة الأعمال والمهن التي كانوا يمارسونها في بلدان المهجر، فضلاً عن المهارات

والمستوى التعليمي، كلها كانت تؤدي دوراً في تحديد مستوى الدخل والعائد المادي من عمل المهاجر في بلد المهجر.

إلا أن عدم الادخار في البنوك اليمنية، وعدم امتلاك أسهم في بعض المؤسسات الاستثمارية، وعدم الاستثمار عموماً داخل اليمن، وكذلك غياب إسهامات ودعم المهاجر لمشاريع البنية التحتية تعد من التأثيرات السلبية، حيث بينت نتائج العينة في هذا الجانب، كما يتضح من الجدول (44)، أن غالبية المهاجرين لا يدخرون في البنوك اليمنية (ودائع، أو سندات مالية... إلخ) بنسبة (81.8%) للعينتين، وبنسبة (77.3%) لعينة العائدين، وبنسبة (85.8%) لعينة بلدان المهجر.

جدول (44) ادخرت جزءاً من دخلي في البنوك اليمنية (ودائع، أو سندات مالية...إلخ)

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		نعم	لا	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	290	989	1279
	%	%22.7	%77.3	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	206	1246	1452
	%	%14.2	%85.8	%100.0
إجمالي	عدد	496	2235	2731
	%	%18.2	%81.8	%100.0

ويلاحظ ارتفاع نسبة عدم الادخار مقارنة بنسبة من يدخرون أموالهم في البنوك اليمنية من أفراد كل عينة، والتي كانت في أدنى مستوياتها، وهذا يعد من المؤشرات السلبية بشكل عام على مستوى الاقتصاد الوطني.

كذلك كانت اتجاهات مؤشرات النسبة مرتفعة بشكل ملحوظ مع وجود تفاوت طفيف على مستوى مناطق الهجرة المرسلة، والمستقبلة دون استثناء، كما يتضح من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (44 ـ 44)، إذ يتبين أن نسبة

الذين لا يدخرون أموالهم في البنوك اليمنية من عينة العائدين للوطن تراوحت بين (71.9%)، و(96.2%)، وكانت الأعلى في محافظتي لحج، وأبين.

وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان المهجر تراوحت النسبة بين (78.0%)، و(92.9%)، وكانت الأعلى في إندونيسيا، أثيوبيا، وبريطانيا.

ويمكن تفسير ارتفاع مؤشرات النسبة في عدم ادخار المهاجر اليمني في البنوك اليمنية من منظورات مختلفة، من خلال النظر إلى طبيعة الأوضاع الراهنة التي أفرزتها أحداث العام 2011م، ضمن ثورات الربيع العربي، وهذا ما يفسر عزوف المهاجرين عن الادخار في البنوك اليمنية، والاتجاه إلى البنوك في البلد الذي يتواجدون فيه، ولاسيما المقيمين في بلدان المهجر حالياً.

ومن منظور آخر عدم الادخار يعني تدني مستوى الدخل والعائد المالي الذي يحصل عليه غالبية المهاجرين في بلد المهجر، الذي لا يسمح لهم بعملية الادخار أصلاً، سواءً في البنوك اليمنية أو بنوك بلد المهجر، وتدني مستوى الدخل يرتبط بخصائص المهاجر التعليمية والمهارية، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وفي الحالتين الأمر يشمل العينتين معاً، عينة المقيمين في بلدان المهجر، ولاسيما في إندونيسيا، أثيوبيا، وبريطانيا، وعينة العائدين للوطن، ولاسيما في محافظتي لحج، وأبين.

كذلك الأمر لا يقتصر على عزوف المهاجر اليمني عن استثمار أمواله عبر المؤسسات الرسمية كالادخار في البنوك اليمنية، وإنما يشمل ذلك مؤسسات الاستثمار غير الرسمية (مؤسسات القطاع الخاص) الإنتاجية والخدمية، حيث بينت نتائج العينة في الجدول (45)، فيما يتعلق بـ"امتلاك المهاجر حالياً أسهم (شريك) في بعض المؤسسات الاستثمارية داخل اليمن"، أن الذين لا يمتلكون

بنسبة (88.6%) للعينتين، وبنسبة (91.6%) لعينة العائدين، وبنسبة (86.0%) لعينة بلدان المهجر.

جدول (45) أمتلك حالياً أسهم (شريك) في بعض المؤسسات الاستثمارية داخل اليمن						
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		الإنتاجية	الخدمية	الإنتاجية والخدمية	لا أمتلك أسهم	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	12	83	12	1172	1279
	%	%0.9	%6.5	%0.9	%91.6	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	54	106	44	1248	1452
	%	%3.7	%7.3	%3.0	%86.0	%100.0
إجمالي	عدد	66	189	56	2420	2731
	%	%2.4	%6.9	%2.1	%88.6	%100.0

ويلاحظ أن مؤشرات النسبة كانت مرتفعة، وتعد كذلك من المؤشرات السلبية بشكل عام على مستوى الاقتصاد الوطني، وهذه النتيجة لا تختلف كثيراً عن النتيجة السابقة من حيث الاتجاه السلبي من خلال المقارنة، سواءً بين العينتين أو على مستوى منطقة الهجرة لكل عينة، كما يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (45 - 45) أن المهاجرين العائدين للوطن لا يمتلكون أسهماً في المؤسسات الاستثمارية داخل اليمن في الوقت الراهن بنسبة تراوحت بين (89.8%) و(97.8%)، وهي مؤشرات مرتفعة في كل المحافظات.

كذلك الأمر بالنسبة لعينة المقيمين في بلدان المهجر، تراوحت نسبة عدم امتلاكهم لأي أسهم داخل اليمن بين (78.7%) و(92.6%)، وهي مؤشرات مرتفعة بشكل متفاوت، وكانت الأعلى إلى حدٍ ما، في كلٍّ من بريطانيا، وكندا، وإندونيسيا، وأمريكا.

هذه النتيجة تشير بوضوح إلى عدم إقبال المهاجر على الاستثمار أو المشاركة وامتلاكه لأسهم في المؤسسات الاستثمارية داخل اليمن، ويرجع ذلك إلى غياب البيئة المشجعة للاستثمار، ومن أهمها غياب التوجه السياسي للدولة،

والمتمثل في وضع الخطط الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والعمل على توفير التسهيلات اللازمة، وخلق بيئة آمنة للاستثمار واستقطاب المستثمرين، وفي ظل غياب مثل هذا التوجه فإن النتيجة تكون عكسية لا تقتصر في عدد الاستثمار، وإنما تصبح بيئة طاردة للمستثمرين ورجال الأعمال وتدفعهم للهجرة والاستثمار في بلدان المهجر.

وإذا ما انتقلنا بالحديث عن التأثيرات الاقتصادية للمهاجر اليمني على المستوى الوطني، التي كانت أكثر سلبية، مع الأخذ في الاعتبار بعض التأثيرات الإيجابية المحدودة، كما اتضح من النتيجتين السابقتين، والمتمثلة بعدم الادخار في البنوك اليمنية من ناحية، وعدم الاستثمار في المؤسسات الاستثمارية اليمنية، إلى الحديث عن الاستثمارات الشخصية للمهاجر اليمني في الداخل اليمني، فالأمر لا يختلف كثيراً عن النتائج السابقة من حيث التأثير السلبي، فمن حيث إقامة مشاريع استثمارية خاصة، سواءً "في مجال العقارات أو الخبرة المكتسبة من بلد المهجر" فقد بينت نتائج العينة في الجدول (46) أن الذين لا يستثمرون حالياً على مستوى المنطقة أو الوطن بنسبة (74.6%) للعينتين، وبنسبة (70.3%) لعينة العائدين، وبنسبة (78.3%) لعينة بلدان المهجر.

جدول (46) أستثمر حالياً داخل اليمن في مجال العقارات وخبرتي المكتسبة من بلد المهجر على مستوى

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		على مستوى منطقتي	على مستوى اليمن	لا أستثمر	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	327	53	899	1279
	%	%25.6	%4.1	%70.3	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	137	178	1137	1452
	%	%9.4	%12.3	%78.3	%100.0
إجمالي	عدد	464	231	2036	2731
	%	%17.0	%8.5	%74.6	%100.0

وتشير هذه النتيجة إلى أن الاتجاه العام السائد هو عدم الاستثمار الشخصي من قبل عينتي الدراسة، وإن وجد فهو نادر، سواءً على مستوى منطقة المهاجر في اليمن أو على مستوى الوطن، وغالباً ما تكون مشاريع الاستثمار تلك في مشاريع بسيطة (بقالة - بوفيه - مطعم... إلخ)، وبخاصة لدى عينة العائدين للوطن. على الرغم من وجود "فرص للاستثمار الشخصي والنجاح متاحة في اليمن أفضل من بلد المهجر"، وهي النتيجة التي أشرنا إليها سابقاً ضمن نتائج الأوضاع الاقتصادية (جدول رقم 27). وهذا يعني بالنسبة للعائدين للوطن أن معظمهم عادوا وهم لا يملكون المال الذي يمكنهم من استثماره في مثل تلك المشاريع البسيطة، أما بالنسبة للمقيمين في بلدان المهجر، فقد يعزى عزوفهم عن عدم الاستثمار في الوطن - رغم وجود الفرص - إلى عوامل كثيرة، لعل أبرزها وأهمها عدم توفر بيئة آمنة ومشجعة للاستثمار على المستوى الوطني. وفي هذا السياق بينت نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (46 - 46) أن نسبة العائدين الذين لا يستثمرون بعد عودتهم للوطن تراوحت بين (64.3%)، و(83.4%)، وكانت أعلى نسبة لدى العائدين في محافظات، أبين، ولحج، وحضرموت. ومعنى ذلك أن العائدين في محافظة تعز هم الأعلى نسبة في امتلاك مثل تلك المشاريع الخاصة البسيطة مقارنة بباقي المحافظات.

وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان المهجر، فقد تراوحت نسبة الذين لا يمتلكون مشاريع استثمارية خاصة بين (54.7%) و(88.0%)، وكانت الأعلى من حيث عدم امتلاك مشروع شخصي داخل اليمن لدى المهاجرين المقيمين في كلٍّ من: إندونيسيا، كندا، أمريكا، وبريطانيا. في حين كانت باقي النسبة أقل بصورة محدودة لدى باقي بلدان المهجر الأخرى، وقد توزعت في امتلاك بعض المهاجرين مشاريع خاصة داخل اليمن على مستوى مناطقهم وعلى

مستوى اليمن، إلا أنها كانت بصورة أكبر على مستوى اليمن، ومن نتائج المقابلات، فقد تبين أن معظم استثماراتهم كانت في مجال العقارات، وقد يكون هذا المجال من أكثر مجالات الاستثمار أمناً في الوطن بالنسبة للمهاجر.

كذلك بينت النتائج في الجدول (47) أن المغتربين المقيمين في بلدان المهجر في الوقت الراهن لا يساهمون "في دعم مشاريع المرافق الخدمية الأساسية (التعليم، الصحة، الطرقات... إلخ) داخل اليمن"، سواءً على مستوى مناطقهم أو على مستوى الوطن بنسبة (69.4%)، باستثناء عدد بسيط منهم وبنسبة منخفضة جداً.

جدول (47) مدى إسهام المهاجر في دعم المشارع الخدمية داخل اليمن

العبارة		على مستوى منطقتي	على مستوى اليمن	لا أساهم	إجمالي
أساهم في دعم مشاريع المرافق الخدمية الأساسية (التعليم، الصحة، الطرقات...إلخ) داخل اليمن	ت	216	229	1007	1452
	%	%14.9	%15.8	%69.4	%100.0

ومن نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (47 - 47) أن نسبة الذين لا يساهمون في دعم مشاريع المرافق الخدمية الأساسية تراوحت بين (43.0%) و(94.8%)، وكانت بنسبة مرتفعة لدى المهاجرين المقيمين في أثيوبيا، والسعودية، وإندونيسيا.

في حين كان المهاجرون المقيمون في كلٍّ من: الكويت، وبريطانيا، وأمريكا أكثر دعماً وإسهاماً لمثل تلك المشاريع على مستوى مناطقهم. وكذلك المهاجرون المقيمون في أمريكا وبريطانيا، بالإضافة إلى المهاجرين في كندا، من أكثر الداعمين والمساهمين في مثل تلك المشاريع على مستوى الوطن.

ومن نتائج المقابلات تبين أن أبرز التأثيرات الإيجابية اقتصادياً كانت على مستوى الأسرة في "توفير مصاريف العيش الكريم للأسرة"، وعلى مستوى الوطن "توفير العملة الصعبة للدولة"، و"الإسهام في التطور المعماري والخدمي"، و"دعم الأعمال الإغاثية والخيرية".

أما التأثيرات الاقتصادية السلبية فكان أبرزها "إفراغ الوطن من القوى العاملة الماهرة، ومن ذوي الخبرات والكفاءات العالية". وهذه النتائج عموماً، المتعلقة بتأثيرات الهجرة على مستوى المجال الاقتصادي تتسق منطقياً فيما بينها إلى حدٍ كبير، وتتفق مع نتائج معظم الدراسات السابقة ذات العلاقة بصورة مباشرة وغير مباشرة.

مجال التأثيرات الاجتماعية:

في هذا المجال أشارت نتائج العينة بشكل عام إلى أن التأثيرات الاجتماعية للهجرة اليمنية على مستوى المجتمع اليمني متفاوتة النسبة بين بدائل سلَّم الإجابة دائماً، ولا يحدث، وهو ما يعكس التفاوت في درجة شدة التأثيرات الإيجابية والسلبية في مختلف القضايا الاجتماعية، وهذا يعني أن التأثير يأخذ الطابع الإيجابي في بعض القضايا والمواقف الاجتماعية، ويأخذ الطابع السلبي في بعضها الآخر، وبغض النظر عن نوع التأثير ومداه أو شدته، فإن لكلٍّ منهما عدداً من العوامل والمبررات التي تفسر حدوثه، ومن بين تلك القضايا الاجتماعية ما تضمنها هذا المجال، ومنها التأثير في: "محاولة التغيير الإيجابي في التعايش والسلم الاجتماعي للمجتمع اليمني من خلال التواصل المباشر وغير المباشر"، فقد بينت نتائج العينة في الجدول (48) أن مثل تلك المحاولات تحدث من قبل المهاجر اليمني بصورة دائمة بنسبة (46.2%) للعينتين، وبنسبة

(25.9%) لعينة العائدين، وبنسبة (64.0%) لعينة بلدان المهجر، وتعني محاولات جادة وبشكل مرتفع، خاصة من قبل عينة المقيمين في بلدان المهجر.

جدول (48) أحاول التغيير الإيجابي في التعايش والسلم الاجتماعي لمجتمعي اليمني من خلال التواصل المباشر وغير المباشر

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	331	221	332	183	212	1279
	%	%25.9	%17.3	%26.0	%14.3	%16.6	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	930	198	158	59	107	1452
	%	%64.0	%13.6	%10.9	%4.1	%7.4	%100.0
إجمالي	عدد	1261	419	490	242	319	2731
	%	%46.2	%15.3	%17.9	%8.9	%11.7	%100.0

ويلاحظ أن المحاولة في التغيير من قبل باقي أفراد العينة كانت بمستويات أقل وبدرجة متفاوتة، تراوحت على التوالي بين أحياناً بنسبة (17.9%)، وغالباً بنسبة (15.3%)، ونادراً بنسبة (8.9%)، وعلى الرغم من تدني مؤشر النسبة، لكنها تعني محاولات متواضعة في الاتجاه الإيجابي، وعلى وجه الخصوص من قبل عينة العائدين، باستثناء من لا يحاول إحداث مثل تلك التغييرات الإيجابية وكانوا بنسبة (11.7%).

والأهم في هذه النتيجة ـ كما يلاحظ من مؤشرات النسبة ـ أنها أكثر ميلاً للإيجابية، وذلك من حيث محاولة التأثير الإيجابي والتغيير نحو الأفضل فيما يتعلق بقضايا السلم والتعايش الاجتماعي، وبالنظر إلى طبيعة هذه القضايا نجدها تخضع إلى معايير اجتماعية مكتسبة اعتاد عليها المجتمع رغم إدراك خطئها وسلبياتها، أو هكذا أصبح ينظر إليها المهاجر بعد معايشته لتجارب وقضايا مماثلة في مجتمع المهجر بصورة مغايرة، وتأثر بايجابيتها ويحاول نقلها لمجتمعه. وخاصة من قبل المهاجرين المقيمين في بلدان المهجر، بصورة أفضل مقارنة بعينة العائدين للوطن. من ناحية أخرى عدم تأثر المهاجر

بإيجابيات بلد المهجر في هذا الجانب، ولا يحاول التغيير الإيجابي في مجتمعه، وهذا ما يفسر عدم القيام بمحاولة التغيير من قبل بعض أفراد العينة.

ومن نتائج المقارنة بين مناطق العينتين يتبين من الملحق. الجدول (48 - 48) أن المهاجرين العائدين للوطن في محافظتي حضرموت وأبين من أكثر المهاجرين محاولةً في سعيهم لإحداث تغييرات اجتماعية إيجابية في المجتمع بدرجة عالية، وبنسبة تراوحت بين (35.0%)، و(41.2%)، وفي محافظة تعز بدرجة متوسطة بنسبة (32.6%)، ولا تحدث مثل تلك المحاولات في الغالب من قبل المهاجرين العائدين في محافظة لحج بنسبة (50.3%).

وعلى مستوى عينة المقيمين تراوحت نسبة محاولة التغيير الاجتماعي بين (43.6%)، و(71.7%)، ومن أكثر المهاجرين محاولةً في سعيهم لإحداث تغييرات اجتماعية إيجابية في المجتمع بدرجة عالية المهاجرون في كلٍّ من: إندونيسيا، أثيوبيا، السعودية، وأمريكا.

في حين بينت نتائج العينة في الجدول (49) أن عملية المشاركة "في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية والحد منها"، أنها "لا يحدث" بنسبة (30.6%) للعينتين، وبنسبة (18.7%) لعينة العائدين، وبنسبة (41.0%) لعينة بلدان المهجر.

جدول (49) أشارك في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية والحد منها

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	173	197	423	247	239	1279
	%	%13.5	%15.4	%33.1	%19.3	%18.7	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	208	185	257	206	596	1452
	%	%14.3	%12.7	%17.7	%14.2	%41.0	%100.0
إجمالي	عدد	381	382	680	453	835	2731
	%	%14.0	%14.0	%24.9	%16.6	%30.6	%100.0

وتشير هذه النتيجة إلى أن معظم المهاجرين لا يشاركون في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية والحد منها في مجتمعهم، وعلى وجه الخصوص المهاجرون المقيمون في بلدان المهجر. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن هناك مشاركة من بعض المهاجرين في حل مثل تلك المشكلات والقضايا الاجتماعية، بدرجات نسبية متفاوتة تراوحت بين (14.0%)، و(24.9%) وتعد من التأثيرات الإيجابية في هذا الجانب بدرجة متوسطة تقريباً، وبصورة أفضل من قبل عينة العائدين للوطن مقارنة بعينة المقيمين في المهجر، وهذه النتيجة منطقية إذا ما ربطناها بالواقع من حيث المشاركة وطبيعتها أو نوعها، فالمشاركة قد تكون بالتدخل المباشر، وقد تكون من خلال التدخل غير المباشر كالمشاركة بالمال، إلا أن الأقرب في هذه النتيجة هي المشاركة المباشرة من خلال التدخل والتوسط لحل تلك المشاكل، وقد تشير ضمناً إلى المكانة الاجتماعية التي يحظى بها المهاجر في الوسط الاجتماعي، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة المشاركة من قبل عينة العائدين، في حين مشاركة المقيمين في المهجر إن وجدت فهي في الغالب لا تكون مباشرة، وهذا ما يفسر انخفاض نسبة مستوى مشاركتهم، وارتفاع نسبة عدم المشاركة لديهم (لا يحدث). وهذا لا يعني بالضرورة أن المهاجرين المقيمين يفتقرون إلى المكانة الاجتماعية، بل ما قد يحد منها هو عدم المشاركة المباشرة من قبلهم. فالمكانة الاجتماعية بمفهومها العام تأخذ أنماطاً واعتبارات كثيرة اعتاد عليها المجتمع، ولكن إذا ما اختزلنا هذا المفهوم في حدوده الضيقة على مستوى المهاجر، فالنظر إلى مكانته تكون في الغالب من زاوية "ماذا يملك؟"، وحجم المصالح التي يحققها لمجتمعه من خلال مشاركته المادية والمعنوية المباشرة بالنسبة للمهاجر العائد، وهو ما

يرفع من مستوى مكانته الاجتماعية بصورة أكبر من المهاجر المقيم في بلد المهجر، والذي غالباً تكون مشاركته نادرة وغير مباشرة.

وقد تباين مستوى درجة المشاركة بين مناطق الهجرة المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، كما تبين نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (49 ـ 49)، حيث يتضح أن المهاجرين العائدين للوطن في محافظتي حضرموت وأبين، أكثر مشاركة في حل المشكلات الاجتماعية، والأقل بالنسبة لمحافظة لحج، حيث كانت النسبة الأعلى في عدم المشاركة.

وبالنسبة لعينة المقيمين في بلدان المهجر، فقد كانت مؤشرات النسبة متقاربة من حيث المشاركة وعدم المشاركة من قبل المهاجرين في مختلف بلدان المهجر، إلا أن الاتجاه العام للنسبة وبدرجة عالية نحو عدم المشاركة.

كذلك المساهمة في "تقديم الخدمات الداعمة للمبادرات الاجتماعية الهادفة"، فقد بينت النتائج في الجدول (50) أنها "لا تحدث" بنسبة (35.5%) للعينتين، وبنسبة (24.9%) لعينة العائدين، وبنسبة (44.8%) لعينة بلدان المهجر، وهذا يعني لا يوجد تأثير إيجابي فعال للمهاجر في هذه القضايا الاجتماعية، وبالذات من قبل المهاجر المقيم في بلدان المهجر، وإن وجد فهو محدود وبصورة أفضل من قِبل عينة العائدين للوطن.

جدول (50) أساهم في تقديم الخدمات الداعمة للمبادرات الاجتماعية الهادفة

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		دائماً	غالبا	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	151	173	383	254	318	1279
	%	%11.8	%13.5	%29.9	%19.9	%24.9	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	212	149	220	220	651	1452
	%	%14.6	%10.3	%15.2	%15.2	%44.8	%100.0
إجمالي	عدد	363	322	603	474	969	2731
	%	%13.3	%11.8	%22.1	%17.4	%35.5	%100.0

وبصورة عامة نجد مؤشرات النسبة أقرب ميلاً للسلبية أو عدم الحدوث فيما يتعلق بقضايا الإسهام في تقديم الخدمات الداعمة للمبادرات الاجتماعية الهادفة، ويمكن تفسير هذه النتيجة في سياق طبيعة مثل هذه القضايا الاجتماعية ومتطلباتها، فاذا كانت قضايا السلم والتعايش وحل المشكلات قضايا أكثر ارتباطاً بالسلوك والخبرات السابقة، من عادات وتقاليد وأعراف وغيرها من الأمور التي لا تتطلب الإنفاق عليها مادياً، فإن قضايا تقديم الخدمات ودعم المبادرات الهادفة هي القضايا الأكثر ارتباطاً بالقدرات المادية والاستعداد على تمويلها، وبالتالي فإن ميلها نحو السلبية وعدم الحدوث يعني محدودية التأثير الاقتصادي للمهاجرين ولاسيما العائدين، وهو ما يتفق مع ما أشارت إليه النتائج السابقة المتعلقة بالمجال الاقتصادي من حيث مدى التأثير.

وهذه النتيجة لا تختلف عن النتيجة السابقة من حيث المقارنة بين المحافظات بالنسبة لعينة العائدين للوطن، والمقارنة بين بلدان المهجر بالنسبة لعينة المقيمين، كما يتضح من النتائج في الملحق. الجدول (50 - 50).

وأشارت نتائج المقابلات إلى وجود تأثيرات اجتماعية للمهاجرين، منها ما هو إيجابي، وبعضها سلبي. تمثل أهمها على مستوى الوطن في "إدخال عادات وتقاليد وسلوكيات لليمن"، ومن أبرز الآثار الاجتماعية السلبية على مستوى الأسرة، ما قد يترتب من "غياب رب الأسرة عن أسرته مما يؤثر كثيراً في تربية الأولاد".

مجال التأثيرات السياسية:

تضمن هذا البعد تأثيريْن سياسييْن للمهاجرين اليمنيين على مستوى الوطن اليمني، وقد أظهرت النتائج أن المهاجرين اليمنيين في الغالب لا يهتمون كثيراً بالجانب السياسي على مستوى الوطن، سواءً من حيث إسهاماتهم في الأنشطة

والفعاليات، أو من حيث المشاركة، وممارسة الحقوق السياسية، إذ يتبين من نتائج العينة في الجدول (51) أن غالبية المهاجرين في العينتين لا يساهمون في "الأنشطة والفعاليات السياسية الرسمية" التي تحصل داخل الوطن بنسبة (64.7%) للعينتين، وبنسبة (66.8%) لعينة العائدين، وبنسبة (62.9%) لعينة بلدان المهجر. وتعني لا تأثير للمهاجر في الأنشطة والفعاليات السياسية، وهي مؤشرات أقرب للتأثير السلبي منه للإيجابي، وإن وجدت فهي نادرة، ولا تكاد تذكر. كما يتضح من مؤشرات النسبة الأخرى، التي كانت في أدنى مستوياتها بين دائماً ونادراً.

جدول (51) أساهم في الأنشطة والفعاليات السياسية الرسمية داخل اليمن

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	28	35	131	231	854	1279
	%	%2.2	%2.7	%10.2	%18.1	%66.8	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	116	81	168	173	914	1452
	%	%8.0	%5.6	%11.6	%11.9	%62.9	%100.0
إجمالي	عدد	144	116	299	404	1768	2731
	%	%5.3	%4.2	%10.9	%14.8	%64.7	%100.0

كذلك أشارت نتائج المقارنة بين مناطق الهجرة للعينتين إلى أن عزوف المهاجرين عن المساهمة بالأنشطة والفعاليات السياسية هو السائد بشكل عام، ويزيد بشكل ملحوظ في بعض تلك المناطق، كما يتضح ذلك من النتائج في الملحق. الجدول (51 - 51)، إذ إن نسبة عدم الإسهام في هذه الأنشطة مرتفعة على مستوى جميع محافظات عينة العائدين للوطن تراوحت بين (50.0%)، و(98.1%)، وتعد أكثر ارتفاعاً في محافظتي لحج، وحضرموت.

وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان المهجر تراوحت النسبة بين (46.2%)، و(76.1%)، وتعد أكثر ارتفاعاً من حيث عدم المساهمة من قبل

المهجرين المقيمين في بلدان المهجر، باستثناء المهاجرين في أثيوبيا، بأقل نسبة، ما يعني أن مهاجري أثيوبيا أكثر إسهاماً وتفاعلاً في الفعاليات والأنشطة السياسية مقارنة بباقي المهاجرين المقيمين في باقي البدان.

ومن حيث مشاركة المهاجرين، سواءً في أنشطة نشر الوعي السياسي أو ممارسة الحقوق السياسية، فقد بينت نتائج العينة في الجدول (52)، أن الذين لا يشاركون في "أنشطة نشر الوعي وممارسة الحقوق السياسية" بنسبة (60.2%) للعينتين، وبنسبة (65.3%) لعينة العائدين، وبنسبة (55.6%) لعينة بلدان المهجر، وهي مؤشرات مرتفعة تشير إلى غياب مثل هذه الأنشطة لدى المهاجرين بشكل عام، وإن وجدت فهي نادرة وبسيطة.

جدول (52) أشارك في أنشطة نشر الوعي وممارسة الحقوق السياسية داخل اليمن

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	35	38	156	215	835	1279
	%	%2.7	%3.0	%12.2	%16.8	%65.3	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	158	96	181	209	808	1452
	%	%10.9	%6.6	%12.5	%14.4	%55.6	%100.0
إجمالي	عدد	193	134	337	424	1643	2731
	%	%7.1	%4.9	%12.3	%15.5	%60.2	%100.0

وكما يلاحظ من تائج المقارنة في الملحق. الجدول (52 - 52)، أن هذه النتيجة لا تختلف عن سابقتها فيما يخص تأثيرات المهاجر في البعد السياسي، فالغالب هو عدم الإسهام أو المشاركة في الأنشطة السياسية، ونشر الوعي وممارسة الحقوق السياسية، ونادراً ما يهتم بعض المهاجرين بالأنشطة السياسية، وهذا قد يرجع إلى الانتماءات السياسية، لبعض المهاجرين، التي تدفعهم للتفاعل ومحاولة التأثير الإيجابي سياسياً في الداخل اليمني، من ناحية أخرى تشير هذه النتائج إلى أن معظم المهاجرين ليس لهم انتماءات حزبية،

وهذا ما يفسر عدم اهتمامهم ومحاولة التأثير والمشاركة في الأنشطة السياسية الرسمية، وغير الرسمية داخل اليمن. فضلاً عن ذلك أن هجرتهم كانت لأسباب اقتصادية في المقام الأول وليست سياسية، لذلك فإن تأثيراتهم على الصعيد السياسي في الداخل اليمني وتحديداً بالنسبة لعينة العائدين للوطن من بلدان المهجر بعيدة عن الإيجابية، وعدم المساهمة بصورة أكبر، وكذلك عدم المشاركة في الأنشطة السياسية يجعلهم من حيث التأثير أقرب إلى السلبية وعدم الحدوث، وذلك نتيجة لتأثرهم ببلدان المهجر التي تحظر ممارسة الأنشطة السياسية، والذي يعد تأثيرها سلبياً في حال ممارستها.

مجال التأثيرات الثقافية:

تضمن هذا البعد أربعة تأثيرات ثقافية للمهاجرين اليمنيين على مستوى الوطن اليمني، وقد أظهرت النتائج أن تأثيرات المهاجرين الثقافية محدودة جداً ومتفاوتة من حيث مداها الإيجابي بين "دائماً"، و"نادراً"، ومن حيث سلبيتها المتمثلة في غياب حدوث دور المهاجر، وهذا التفاوت يختلف باختلاف موضوع المجال الثقافي ومستوى وعي المهاجر به، فكلما كان أكثر انسجاماً مع مستوى وعيه وثقافته يقابله اهتمام أكثر من قبل المهاجر، وهو ما يشكل نوعاً من التأثير الإيجابي إلى حدٍ ما، والعكس صحيح. وكما يلاحظ من نتائج العينة أن معظم المهاجرين لا يقومون بدعم المشاريع والأنشطة الثقافية، ومنها "دعم مشاريع ومبادرات التعليم وتعليم الفتاة"، إذ يتبين من النتائج في الجدول (53) أنه لا يحدث دعم مثل تلك المشاريع بنسبة (32.6%) للعينتين، وبنسبة (23.1%) لعينة العائدين، وبنسبة (40.9%) لعينة بلدان المهجر، وهي الأعلى بشكل عام ولدى عينة المقيمين بشكل خاص، في حين كانت نسبة التأثيرات

الإيجابية متدنية جداً ومتفاوتة بين "غالباً"، و"نادراً"، وبصورة أفضل لدى عينة العائدين للوطن.

جدول (53) أدعم مشاريع ومبادرات التعليم وتعليم الفتاة							
التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	219	368	270	127	295	1279
	%	%17.1	%28.8	%21.1	%9.9	%23.1	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	249	146	281	182	594	1452
	%	%17.1	%10.1	%19.4	%12.5	%40.9	%100.0
إجمالي	عدد	468	514	551	309	889	2731
	%	%17.1	%18.8	%20.2	%11.3	%32.6	%100.0

تشير هذه النتيجة إلى أن تأثيرات المهاجرين أقل إيجابية في دعم مشاريع ومبادرات التعليم وتعليم الفتاة، وكان الأفضل من قبل عينة العائدين للوطن، في حين كان السائد وبصورة أكبر هو عدم حدوث دعم لمثل تلك المشاريع، وبالذات من قبل عينة المقيمين في بلدان المهجر.

وفي هذا السياق يتضح من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (53 - 53)، أن نسبة عدم حدوث دعم لهذه المشاريع من مقبل المهاجرين العائدين للوطن تراوحت بين (10.6%)، و(43.3%)، وهو ما يؤكد العكس، أي أن تأثيراتهم الإيجابية كانت أفضل، ومن قبل العائدين في محافظتي تعز، وحضرموت بصورة أفضل.

وعلى مستوى عينة المقيمين تراوحت نسبة عدم حدوث الدعم لهذه المشاريع بين (24.0%)، و(60.6%)، وهي تشير إلى سلبية أكثر من قبل المهاجرين في كلٍّ من: كندا، أمريكا، بريطانيا، وأقرب إلى الإيجابية نوعاً ما من قبل المهاجرين في باقي بلدان المهجر.

بصورة عامة يمكن القول إن تأثير عينة العائدين إلى الوطن أكثر إيجابية من عينة المقيمين، وهذا يمكن تفسيره في إطار الوعي بأهمية التعليم بشكل عام وتعليم الفتاة بشكل خاص، ويعد مؤشراً على مدى تأثر المهاجر العائد بثقافة ونظرة مجتمع المهجر للتعليم من ناحية، ومن ناحية ثانية إدراكه لدور التعليم في حياة الفرد والمجتمع، وهذا الإدراك ناجم عن تجارب ذاتية عاشها وعانى منها، وهو ما يعني في الوقت ذاته أن معظم العائدين من الأقل حظاً في التعليم، وبالتالي كانوا أقل حظاً في فرص العمل. بمعنى آخر يمكن القول إن هذا الواقع الذي عاشه المهاجر العائد من تجربته في الهجرة وأدرك أثره السلبي على فرص العمل المتاحة والمشروطة معظمها إن لم يكن كلها بالمستوى التعليمي وامتلاك المهارات اللازمة، جعلته في الوقت نفسه يتأثر إيجابياً من خلال إدراكه مدى أهمية التعليم.

ومن حيث مساهمة المهاجرين في "دعم المبدعين في مختلف المجالات الثقافية" فقد بينت نتائج العينة في الجدول (54)، أن معظمهم لا يحدث أنهم يساهمون في دعم المبدعين بنسبة (41.8%) للعينتين، وبنسبة (39.6%) لعينة العائدين، وبنسبة (43.7%) لعينة بلدان المهجر، وتشير إلى اتجاه سلبي، وتأثيرات إيجابية محدودة ونادرة في هذا الجانب من قبل العينتين.

جدول (54) أساهم في دعم المبدعين في مختلف المجالات الثقافية

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	108	102	258	304	507	1279
	%	%8.4	%8.0	%20.2	%23.8	%39.6	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	195	119	275	229	634	1452
	%	%13.4	%8.2	%18.9	%15.8	%43.7	%100.0
إجمالي	عدد	303	221	533	533	1141	2731
	%	%11.1	%8.1	%19.5	%19.5	%41.8	%100.0

ومن نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (54 - 54)، يتضح أن هذا الاتجاه أكثر سلبية من قبل المهاجرين العائدين في محافظتي لحج وأبين، وأكثر إيجابية في محافظتي تعز، وحضرموت، وعلى مستوى عينة بلدان المهجر كان أكثر سلبية من قبل المهاجرين في: أمريكا، كندا، وبريطانيا، وأكثر إيجابية بمستويات متفاوتة من قبل المهاجرين في باقي بلدان المهجر.

أما من حيث مدى مساهمة المهاجرين في "المبادرات الهادفة إلى التغيير الإيجابي في وعي وثقافة المجتمع" فقد بينت نتائج العينة في الجدول (55) أن مساهماتهم تفاوتت وبدرجات متقاربة إلى حدٍ ما بين "دائماً"، و"نادراً"، وتعد إيجابية، وبين "لا يحدث" كونها سلبية، وكانت بنسبة (34.5%) للعينتين، وبنسبة (33.2%) لعينة العائدين، وبنسبة (35.6%) لعينة بلدان المهجر، ويلاحظ أن نسبة عدم الحدوث تبدو الأعلى مقارنة بباقي النسب، ولكنها توزعت بشكل متقارب وبدرجة منخفضة بين "دائماً"، و"نادراً"، وجميعها تشير إلى تأثير إيجابي أفضل بصورة عامة.

جدول (55) أساهم في المبادرات الهادفة إلى التغيير الإيجابي في وعي وثقافة المجتمع

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	139	157	298	261	424	1279
	%	%10.9	%12.3	%23.3	%20.4	%33.2	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	257	174	329	175	517	1452
	%	%17.7	%12.0	%22.7	%12.1	%35.6	%100.0
إجمالي	عدد	396	331	627	436	941	2731
	%	%14.5	%12.1	%23.0	%16.0	%34.5	%100.0

ومن نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (55 - 55)، يتضح أن عينة العائدين في محافظتي تعز ولحج أكثر تأثيراً إيجابياً في المبادرات الهادفة إلى التغيير الإيجابي في وعي المجتمع وثقافته، وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان

المهجر، فقد كان أكثر تأثيراً إيجابياً في هذا الجانب المهاجرون في كلٍّ من: أثيوبيا، إندونيسيا، والسعودية.

وكذلك بالنسبة لعملية "نقل المعرفة والمهارات المكتسبة من بلد الهجرة"، فقد بينت النتائج في الجدول (56) أن عدم الحدوث لنقل المعارف والمكتسبة بنسبة (29.8%) للعينتين، وبنسبة (26.9%) لعينة العائدين، وبنسبة (32.4%) لعينة بلدان المهجر، التي تبدو الأعلى مقارنة بباقي البدائل، ولكن بنسبة متقاربة توزعت درجة التأثير الإيجابي في هذا الجانب بين "دائماً"، و"نادراً"، ما يعني أن المهاجرين- سواءً الذين عادوا للوطن أو المقيمين في بلدان المهجر- يعملون على نقل المعارف والمهارات المكتسبة من بلدان المهجر إلى الداخل اليمني، وهذا يعد تأثيراً إيجابياً.

جدول (56) أعمل على نقل المعرفة والمهارات المكتسبة من بلد الهجرة

التوزيع العددي والنسبي حسب العينة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
العائدون إلى الوطن	عدد	216	268	273	178	344	1279
	%	%16.9	%21.0	%21.3	%13.9	%26.9	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	عدد	308	202	309	162	471	1452
	%	%21.2	%13.9	%21.3	%11.2	%32.4	%100.0
إجمالي	عدد	524	470	582	340	815	2731
	%	%19.2	%17.2	%21.3	%12.4	%29.8	%100.0

كذلك من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (56 - 56)، يتضح أن المهاجرين العائدين في محافظتي تعز وحضرموت من أكثر المهاجرين تأثيراً إيجابياً في هذا الجانب، وكذلك المهاجرين المقيمين في كلٍّ من: أثيوبيا، إندونيسيا، والسعودية، ومن الملاحظ أن المهاجرين العائدين للوطن أكثر حرصاً على نقل المعرفة والمهارات المكتسبة من بلد الهجرة، باعتبارها نوعاً من أنواع التعلُّم الذاتي لتعويض فرص التعليم الرسمية ومصدر دخل للعيش

الكريم، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة اهتمام عينة العائدين نسبياً ومحاولة تأثيرهم الإيجابي على مستوى التعليم، ونقل المعارف والمهارات المكتسبة من بلدان المهجر إلى الوطن.

فيما أشارت نتائج المقابلة إلى تأثيرات إيجابية للمهاجر في المجال الثقافي على مستوى الوطن، كان أهمها "نقل خبرات ومهارات نوعية"، و"المساهمة في الأنشطة الثقافية والإعلامية".

يتضح من النتائج السابقة أن تأثيرات الهجرة على مستوى الوطن اليمني كانت متفاوتة في الإيجابية والسلبية من حيث درجة حدوثها أو عدم حدوثها.

ويمكن القول، إجمالاً، بوجود تأثيرات اقتصادية للمهاجرين على مستوى الوطن عبر التحويلات النقدية وادخار بعض الأموال في البنوك اليمنية، ومشاركتهم في بعض الأنشطة الاستثمارية وإن كانت محدودة، ومن ثم توجد تأثيرات اقتصادية إيجابية لظاهرة الهجرة، خاصة بالنظر إلى تردي الأحوال المعيشية للمواطنين اليمنيين والانهيار الاقتصادي، رغم مظاهر التأثيرات السلبية المرتبطة بعدم توفر بيئة استثمارية آمنة في الداخل اليمني.

أما على صعيد التأثيرات الاجتماعية الإيجابية للهجرة على مستوى الوطن فقد تمثلت فيما يتعلق بإسهام المهاجرين في حل بعض المشكلات المجتمعية في إطار مناطقهم، ومشاركتهم في دعم بعض المبادرات المجتمعية الهادفة. وفيما يتعلق بالآثار السياسية أظهرت النتائج ضعف مشاركتهم في الشأن السياسي العام الخاص ببلدهم، ما يعني أن همهم الأكبر ينصب على البعد الاقتصادي بدرجة أساسية، وهو العنوان الأبرز للهجرة اليمنية بجميع أبعادها.

وذلك على المستوى الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي والثقافي، كما ظهر التفاوت في التأثير بين محافظات العينة وكان أكثر إيجابية في محافظتي

حضرموت وتعز، وهذا قد يرجع إلى عوامل وخصائص المهاجرين من هاتين المحافظتين، وبالرجوع إلى الخلفية النظرية للدراسة يتبين أن أكثر تأثيرات الهجرة إيجابياً على مستوى جميع المجالات تميز بها المهاجرون من أبناء حضرموت، ويرجع ذلك إلى قدم الهجرة الحضرمية، بالإضافة إلى وجود أسر تجارية كبيرة من أبناء هذه المحافظة، كان لهم دور في إحداث تأثيرات إيجابية على مستوى مناطقهم وعلى مستوى محافظة حضرموت، والوطن بشكل عام، وبالذات ما يتعلق بالتحويلات المالية والمشاريع الاستثمارية، وهذا لا يعني عدم وجود تأثيرات سلبية، وبخاصة ما يتعلق بالمجال البيئي والاجتماعي، التي أشارت إليها بالتفصيل دراسات (مكوّن الهجرة الحضرمية ـ الجزء الثاني).

ثانياً: التأثيرات على مستوى بلد المهجر من وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر:

خصص هذا القسم من الدراسة الميدانية لعينة المهاجرين المقيمين في بلدان المهجر، دون عينة العائدين للوطن، لاعتبارات منطقية وإجراءات منهجية تنسجم مع عينة المهاجرين في بلدان المهجر أكثر منها مع عينة العائدين للوطن، منها- على سبيل المثال لا الحصر- النظر من الناحية المنطقية إلى عامل البعد الزمني، والذي يصل إلى ثلاثة عقود من عودة بعض المهاجرين للوطن، وما شهدته بلدان المهجر خلال هذه الفترة من أحداث وما صاحبها من تغييرات، فضلاً عن ذلك التباين في طبيعة التأثيرات الإيجابية والسلبية للمهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر ودرجة شدتها من حيث تأثير المهاجر على بلد المهجر من ناحية، وتأثر المهاجر نفسه ببلد المهجر من ناحية ثانية.

ومن الناحية الإجرائية منهجياً تتمثل في توجيه عبارات الاستبيان للمهاجرين المقيمين في بلدان المهجر للتعرف على تأثيرهم وتأثرهم نتيجة استمرارية

تواجدهم في بلدان المهجر حتى الوقت الراهن، وهو ما لا يستقيم إجرائياً مع عينة العائدين للوطن.

مجال التأثيرات الاقتصادية:

التأثيرات من الناحية الاقتصادية.. بينت نتائج العينة في الجدول (57) أن نسبة المهاجرين اليمنيين الذين يدخرون جزءاً من دخلهم "في بنوك بلد المهجر (ودائع، أو سندات مالية... إلخ)" بلغت (57.3%)، وهذا يعد تأثيراً إيجابياً على مستوى اقتصاديات بلدان المهجر ولاسيما في بريطانيا، وأمريكا، وإندونيسيا، والسعودية وكندا، كما يتضح من نتائج المقارنات بين بلدان المهجر في الملحق. الجدول (57 - 57ــ 1)، إلا أن إتاحة بلدان المهجر للمهاجرين اليمنيين الاستثمارات بشكل كلي أو جزئي تعد محدودة ونادرة جداً، وهو ما يعكس آثاراً اقتصادية سلبية على المهاجرين، حيث بينت نتائج العينة أن الذين لا يمتلكون أسهم "في بعض المؤسسات الاستثمارية داخل بلد المهجر" كانوا بنسبة (74.9%)، وكذلك الذين لا يمتلكون "مشروعاً استثمارياً خاصاً داخل بلد المهجر" بنسبة (70.4%)، وهي مؤشرات بنسبة عالية جداً، وتزيد ارتفاعاً في كلٍّ من السعودية، والكويت وأثيوبيا، وبريطانيا، كما يتضح من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (57 - 57 -2)، و(57 - 57 -3)، وهو ما يشير إلى تأثير سلبي على المهاجر اليمني من الناحية الاقتصادية في بلدان المهجر عامة وفي هذه الدول بشكل خاص. كذلك لا يساهمون في "دعم أنشطة ومشاريع المرافق الخدمية الأساسية (مدارس مستشفيات وخدمات اجتماعية) في بلد المهجر" بنسبة (51.3%). وتتفاوت درجة الإسهام في هذا الجانب من دولة إلى أخرى، كما يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (57 - 57 - 4). بصورة عامة

يتضح وجود تأثير اقتصادي متبادل للمهاجرين اليمنيين، لكنه أكثر إيجابية لصالح بلد المهجر، وأكثر سلبية على المهاجر اليمني.

جدول (57) التأثيرات الاقتصادية على مستوى بلدان المهجر								
	العبارة		نعم	لا				إجمالي
50	أدخر جزءاً من دخلي في بنوك بلد المهجر (ودائع، أو سندات مالية...إلخ)	ت	832	620				1452
		%	%57.3	%42.7				%100.0
	العبارة		الإنتاجية	الخدمية	الإنتاجية والخدمية	لا أمتلك أسهم		إجمالي
51	أمتلك أسهم (شريك) في بعض المؤسسات الاستثمارية داخل بلد المهجر	ت	146	136	82	1088		1452
		%	%10.1	%9.4	%5.6	%74.9		%100.0
	العبارة		إنتاجي	خدمي	لا أمتلك أي مشروع			إجمالي
52	أمتلك مشروعاً استثمارياً خاصاً داخل بلد المهجر	ت	172	258	1022			1452
		%	%11.8	%17.8	%70.4			%100.0
	العبارة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
53	أساهم في دعم أنشطة ومشاريع المرافق الخدمية الأساسية (مدارس مستشفيات وخدمات اجتماعية) في بلد المهجر	ت	177	109	232	189	745	1452
		%	%12.2	%7.5	%16.0	%13.0	%51.3	%100.0

قد يبدو من المؤشرات السابقة للنسبة أن مشاركة المهاجرين اليمنيين بالاستثمار في بلدان المهجر ضعيفة ومنخفضة، ولكنها ليست دليلاً بالمطلق على أن دول المهجر لا تتيح فرص الاستثمار لليمنيين، بل على العكس. فهي متاحة، ولكنها في الغالب تكون مشروطة وموجهة لخدمة خطط ومشاريع تنموية لبلد المهجر، ومن أهم تلك الشروط ما يتعلق بحجم رأس المال ومجال الاستثمار، وهو ما يغلق باب الاستثمار أمام المشاريع البسيطة التي تتطلب

رأس مال محدوداً جداً، غالباً ما يكون العائد الاقتصادي منها بسيطاً ومحدوداً كذلك، يستفيد منه المستثمر فقط. لذلك أصبح الاستثمار غير متاح أمام معظم المغتربين. خاصة أن كثيراً من المهاجرين اليمنيين، وربما أغلبهم، يعملون في أعمال لا تدر عليهم دخلاً يمكنهم من الاستثمار في مشاريع كبيرة، وهذا ربما ينسجم تماماً مع ما إذا نظرنا إلى نسبة امتلاك (24.1%) و (29.6%) من المهاجرين اليمنيين المقيمين فرصاً استثمارية أو مشاريع استثمارية خاصة في بلدان المهجر، وهي نسبة تعد مرتفعة، كما أنها تعد واحدة من أهم التأثيرات الاقتصادية للهجرة اليمنية على بلدان المهجر، كذلك من لا يتاح له الاستثمار وهم الشريحة الأكبر من المهاجرين يقومون بادخار أموالهم في بنوك ومصارف بلدان المهجر، وهو ما يعود بالفائدة والأثر الإيجابي على اقتصادها الوطني، وهذا ما يؤكد وينسجم مع حقيقة النتيجة السابقة المتعلقة بميل نسبة تتجاوز النصف من المهاجرين اليمنيين للادخار في بنوك البلدان التي يقيمون فيها.

وهذه النتيجة تتفق إلى حدٍ ما وبصورة غير مباشرة مع نتائج الأوضاع الاقتصادية للمهاجر اليمني في بلدان المهجر، التي كانت في معظمها أكثر سلبية من حيث محدودية إتاحة عملية الاستثمار أمام المهاجرين من خلال استحداث بلدان المهجر، ولا سيما الخليجية منها، قوانين صارمة وبشروط معقدة، وذات طابع انتقائي ينسجم مع خطط وبرامج التنمية الاقتصادية الخاصة ببلد المهجر، ما يجعل التأثيرات الاقتصادية للمهاجر أكثر إيجابية على بلد المهجر، وأكثر سلبية بالنسبة للمهاجر، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة عدم امتلاك المهاجرين لأسهم استثمارية، أو مشاريع استثمارية خاصة بهم، باستثناء بعض الحالات النادرة، وهم في الغالب من رجال الأعمال وأصحاب الثروات الكبيرة.

ومن ناحية أخرى تشير هذه النتيجة أيضاً إلى أن معظم المهاجرين المقيمين هم بالأساس يمتلكون مهارات عالية ونادرة أتاحت لهم فرص عمل بعائد أقل. وفي ذات السياق أشارت نتائج المقابلات الميدانية إلى أن أبرز التأثيرات الاقتصادية الإيجابية للمهاجر اليمني على مستوى بلد المهجر تمثلت في "توفير الأيادي العاملة الماهرة الرخيصة"، و"الإسهام في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي والعمراني لبلد المهجر"، أما التأثيرات الاقتصادية السلبية فكانت على المهاجر نفسه، ومنها "منافسة أبناء المهجر على الوظائف"، و"عدم إمكانية تملك المشاريع بل إن وجدت يجب تسجيلها باسم مواطن من أبناء السعودية"، و"فرض العمالة السعودية غير الماهرة على أرباب العمل وبأجور مرتفعة (تطبيق نظام توطين الوظائف)"، و"غياب ضمانات لحماية أموال المهاجر من المصادرة"، بالإضافة إلى استحداث "قوانين صعبة وصارمة للتجارة والاستثمار"، و"صعوبة أن تمتلك أو أن تتاجر باسمك في السعودية"، و"حالياً تتم في السعودية إضافة الضريبة للقيمة المضافة". وهو ما يؤدي إلى مزيد من التأثير الإيجابي للمهاجرين في المجال الاقتصادي لتلك البلدان، ولاسيما السعودية ودول الخليج عموماً.

مجال التأثيرات الاجتماعية:

ومن الناحية الاجتماعية بينت النتائج في الجدول (58) أن التأثيرات الاجتماعية متبادلة ومتفاوتة في سلبيتها وإيجابيتها، ومدى شدتها، وتعد أكثر إيجابية على بلد المهجر مقارنة بالوطن، إذ يلاحظ أن بعض التأثيرات الإيجابية للمهاجر اليمني تمثلت بالمشاركة في "تقديم خدمات متنوعة للمجتمع الذي يعيش فيه المهاجر في بلد المهجر"، التي تراوحت بنسب متفاوتة بين "دائماً"، و"نادراً"، وهذا يعد إيجابياً إلى حدٍ ما مقارنة بالذين لا يشاركون بنسبة

(32.9%). ومن نتائج المقارنة بين بلدان المهجر كما يتضح في الملحق. الجدول (58 - 58 -1) أن بريطانيا من أكثر الدول التي يؤثر فيها المهاجر اليمني إيجابياً في هذا الجانب. كذلك نجدٍ أن المشاركة "في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية المحلية في بلد المهجر" تراوحت نسبة المشاركة الإيجابية بين "دائماً"، و"نادراً"، و"عدم المشاركة" بنسبة (28.4%). وبصورة متقاربة على مستوى كل دولة تقريباً يصعب التفريق بينهما باستثناء بريطانيا، كما يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (58- 58 - 2). وفيما يتعلق بمساهمة المهاجرين "في حملات التبرعات في القضايا الداخلية للمجتمع في بلد المهجر" كان الأقل تأثيراً من الناحية الإيجابية، حيث كانت نسبة عدم المساهمة (42.6%). ويرتفع هذا المؤشر، كما يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (58 - 58 - 3) في كلٍّ من إندونيسيا، وأثيوبيا، والكويت، والسعودية.

من ناحية ثانية يلاحظ تأثر المهاجر ببلد المهجر والمتمثل بـ "التزامه بقوانين بلد المهجر" بدرجة نسبية عالية تراوحت بين "دائماً" بنسبة (36.0%) و"غالباً" بنسبة (30.9%)، وهو ما يشير إلى تأثير إيجابي متبادل بين المهاجر وبلد المهجر من الناحية الرسمية، وبصورة أكثر إيجابية في بريطانيا والكويت. كما يتضح من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (58 - 58 - 4). كذلك من الناحية الشعبية أو الاجتماعية فإن إسهام "مجتمع المهجر المتعدد في إثراء مدارك ووعي المهاجر" بدرجة نسبية عالية تراوحت بين كبيرة بنسبة (41.0%)، ومتوسطة بنسبة (45.5%)، ويعد من التأثيرات الاجتماعية الإيجابية لبلد المهجر على المهاجر. وعلى وجه الخصوص كما يتبين من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (58 - 58 - 5) في كلٍّ من بريطانيا، وأمريكا، وكندا، وإندونيسيا، وإلى حدٍ ما في الكويت، وأثيوبيا.

جدول (58) التأثيرات الاجتماعية على مستوى بلدان المهجر							
العبارة			دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
54	إشارك في تقديم خدمات متنوعة للمجتمع الذي أعيش فيه في بلد المهجر	ت	188	208	347	231	478	1452
		%	%12.9	%14.3	%23.9	%15.9	%32.9	%100.0
55	أشارك في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية المحلية في بلد المهجر	ت	174	209	428	228	413	1452
		%	%12.0	%14.4	%29.5	%15.7	%28.4	%100.0
56	أساهم في حملات التبرعات في القضايا الداخلية للمجتمع في بلد المهجر	ت	219	151	267	196	619	1452
		%	%15.1	%10.4	%18.4	%13.5	%42.6	%100.0
57	يلتزم اليمنيون بقوانين بلد المهجر	ت	522	449	255	77	149	1452
		%	%36.0	%30.9	%17.6	%5.3	%10.3	%100.0
العبارة			كبيرة	متوسطة	منخفضة			إجمالي
58	يسهم مجتمع المهجر المتعدد في إثراء مدارك ووعي المهاجر بدرجة:	ت	595	661	196			1452
		%	%41.0	%45.5	%13.5			%100.0

مجال التأثيرات السياسية (3)

ومن الناحية السياسية بينت النتائج في الجدول (59) وجود تأثيرات سلبية على المهاجر اليمني من المنظور السياسي لبلد المهجر، إذ لا يمارس المهاجر حقوقه "السياسية والحزبية كاملة في بلد المهجر" بنسبة (55.2%)، كذلك لا يعبر عن "وجهة النظر السياسية بحرية في بلد المهجر" بنسبة (52.0%)، وتحديداً في كلٍّ من أثيوبيا، واندونيسيا، كما يتضح من نتائج المقارنة في الملحق. الجدول (59 - 1)، والجدول (59 - 2)، وهذا يعني أن ممارسة المهاجر لحقوقه السياسية أو التعبير عن وجهة نظره في هذه الدول يعد

(3) تم استبعاد الأسئلة الخاصة بالمجال السياسي من الاستبيان الموزع على عينتي السعودية والكويت نتيجة تحفظات الباحثين الميدانيين من تأثيرها السلبي على سير العمل في حال بقائها في أداة الدراسة.

محظوراً وله تأثيرات سلبية يعرضه لمخاطر كثيرة. كذلك ما يتعلق بمحاولة المهاجر "نقل الصراع السياسي والاجتماعي إلى بلد المهجر" يؤثر عليه سلباً بنسبة (49.3%). ويعد أكثر تأثيراً سلبياً في كلٍّ من بريطانيا، وأثيوبيا وأمريكا وكندا. ولم يكن لها أي تأثير بنسبة (41.1%)، وبشكل ملحوظ في إندونيسيا، كما يتبين في الملحق. الجدول (59 - 59 - 3).

جدول (59) التأثيرات السياسية على مستوى بلدان المهجر							
	العبارة		دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
59	أمارس حقوقي السياسية والحزبية كاملة في بلد المهجر	ت	324	118	122	87	801	1452
		%	%22.3	%8.1	%8.4	%6.0	%55.2	%100.0
60	أعبر عن وجهة نظري السياسية بحرية في بلد المهجر	ت	377	103	132	85	755	1452
		%	%26.0	%7.1	%9.1	%5.9	%52.0	%100.0
	العبارة		سلباً	إيجاباً	لا يؤثر			إجمالي
61	نقل الصراع السياسي والاجتماعي إلى بلد المهجر يؤثر:	ت	716	139	597			1452
		%	%49.3	%9.6	%41.1			%100.0

مجال التأثيرات الثقافية:

ومن الناحية الثقافية بينت النتائج في الجدول (60) وجود تفاوت طفيف في مستوى مدى التأثيرات المتبادلة بين المهاجر وبلد المهجر، إلا أنها تعد في مجملها تأثيرات إيجابية، سواءً من حيث المشاركة "في الفعاليات والأنشطة الثقافية في بلد المهجر"، أو الإسهام "في إحياء ونشر الموروث الثقافي اليمني الإيجابي في بلد المهجر"، وكذلك "في دعم المبادرات المشجعة للمبدعين في مختلف المجالات الثقافية في بلد المهجر"، وقد كان هذا التأثير متفاوتاً بين دول المهجر، كما يتبين من نتائج المقارنات في الملحق. الجداول من (60 - 60 - 1)

إلى (60 - 60 - 3). والجدير بالذكر في هذا المجال الإشارة إلى التأثير الثقافي الإيجابي للمهاجر اليمني على ثقافة بلد المهجر والذي يتجسد في عدد من المجالات الثقافية، من أبرزها كما هو معروف في مجال الفن الغنائي وبخاصة في منطقة دول الخليج العربي.

جدول (60) التأثيرات الثقافية على مستوى بلدان المهجر								
العبارة			دائماً	غالباً	أحياناً	نادراً	لا يحدث	إجمالي
62	أشارك في الفعاليات والأنشطة الثقافية في بلد المهجر	ت	272	188	349	227	416	1452
		%	%18.7	%12.9	%24.0	%15.6	%28.7	%100.0
63	أساهم في إحياء ونشر الموروث الثقافي اليمني الإيجابي في بلد المهجر	ت	364	221	301	196	370	1452
		%	%25.1	%15.2	%20.7	%13.5	%25.5	%100.0
64	أساهم في دعم المبادرات المشجعة للمبدعين في مختلف المجالات الثقافية في بلد المهجر	ت	278	163	286	190	535	1452
		%	%19.1	%11.2	%19.7	%13.1	%36.8	%100.0

ومن أبرز التأثيرات الثقافية الإيجابية للمهاجر اليمني في بلد المهجر "نقل الخبرة والمعارف"، و"الإسهام في عملية التثاقف بين المهاجرين ومواطني بلد المهجر (إعطاء صورة حسنة)"، و"نشر الموروث الثقافي اليمني الإيجابي في بلد المهجر".

لا شك أن تأثيرات الهجرة اليمنية على بلدان المهجر أكثر إيجابية، وأقل سلبية مقارنة بتأثيراتها على مستوى الوطن اليمني، وهذا لا يقتصر على مرحلة تاريخية بعينها من مراحل الهجرة اليمنية، بل لا يزال حتى الوقت الراهن، إذ يلاحظ من خلال الخلفية النظرية للدراسة والأدبيات السابقة حول ظاهرة الهجرة اليمنية بشكل عام، أن للمهاجر اليمني بشكل عام، والمهاجر الحضرمي

بشكل خاص تأثيرات إيجابية في شتى المجالات الاقتصادية والدينية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن التأثيرات السياسية، والذي وصل إلى أعلى مستوياته وتمثل في تقلد مناصب رفيعة في بعض بلدان المهجر. إلا أن هناك تأثيرات سلبية للمهاجر على مستوى وطنه، منها ما يتعلق بتغيُّرات في العادات والتقاليد والتراث الثقافي والاجتماعي والبيئي، لعل أبرزها ما ذكره السقاف بالتفصيل في دراسته.

وفي إطار التأثير المتبادل للهجرة اليمنية وُجِّهت بعض الأسئلة العامة لأفراد العينة وكانت نتائجها على النحو الآتي:

من حيث التأثير على مستوى بلد المهجر بينت النتائج في الجدول (61) أكثر القطاعات المستفيدة من المهاجرين اليمنيين، فقد كانت من وجهة نظر عينة العائدين للوطن جاء القطاع الخدمي في المرتبة الأولى بنسبة (88.8%)، وفي المرتبة الثانية القطاع العمراني بنسبة (69.0%)، وفي المرتبة الثالثة القطاع الصناعي بنسبة (59.2%).

ومن وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر كذلك جاء القطاع الخدمي في المرتبة الأولى بنسبة (69.7%)، وفي المرتبة الثانية القطاع الصناعي بنسبة (43.9%)، وفي المرتبة الثالثة القطاع العمراني بنسبة (28.4%). يلاحظ اتفاق وجهات نظر أفراد العينتين من أن القطاعات المستفيدة بدرجة أساسية من المهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر هي، الصناعية، والخدمية، والعمرانية، مع وجود تفاوت بين العينتين من حيث النسبة وترتيب كل قطاع، وكانت الأعلى من وجهة نظر عينة العائدين للوطن، وهذا التفاوت يشير إلى الخصائص المطلوب توافرها في العمالة للعمل في هذه القطاعات، لعل أبرزها ما يتعلق بالمهارات ومستوى التأهيل العلمي، والتي أصبحت كما يبدو أكثر

نوعية في الآونة الأخيرة، وهو ما يفسر ارتفاع النسبة من وجهة نظر عينة العائدين، وانخفاضها من وجهة نظر عينة المقيمين من ناحية، ومن ناحية أخرى تتفق هذه النتيجة مع تفسير نتائج سابقة سبقت الإشارة اليها آنفاً.

جدول (61) القطاع المستفيد في بلد المهجر من المهاجرين اليمنيين						
من وجهة نظرك: ما هو القطاع المستفيد في بلد المهجر من المهاجرين اليمنيين؟	عينة العائدين إلى الوطن			عينة المقيمين في بلدان المهجر		
	عدد	% للمتعدد	% للعينة	عدد	% للمتعدد	% للعينة
الصناعي	757	%20.7	%59.2	609	%20.1	%43.9
الخدمي	1136	%31.0	%88.8	967	%31.9	%69.7
العمراني	883	%24.1	%69.0	394	%13.0	%28.4
الزراعي	216	%5.9	%16.9	223	%7.4	%16.1
الثقافي	139	%3.8	%10.9	224	%7.4	%16.1
التعليمي	221	%6.0	%17.3	280	%9.2	%20.2
الصحي	197	%5.4	%15.4	249	%8.2	%17.9
أخرى	113	%3.1	%8.8	87	%2.9	%6.3
إجمالي	3662	%100.0	%286.3	3033	%100.0	%218.5

وعلى مستوى التأثير على مستوى الوطن اليمني بينت النتائج في الجدول (62) أكثر القطاعات المستفيدة من التحويلات وعوائد الهجرة، فمن وجهة نظر عينة العائدين للوطن جاء القطاع العمراني في المرتبة الأولى بنسبة (83.4%)، وفي المرتبة الثانية القطاع الخدمي بنسبة (78.0%)، وفي المرتبة الثالثة القطاع الصناعي بنسبة (46.8%). وبنسب متقاربة بشكل ملحوظ على مستوى القطاع التعليمي، والصحي على التوالي.

ومن وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر كذلك جاء القطاع العمراني في المرتبة الأولى بنسبة (52.3%)، وفي المرتبة الثانية القطاع الخدمي بنسبة (45.4%)، وبنسب متقاربة بشكل ملحوظ على مستوى كل من القطاعات الصحي، والصناعي، والتعليمي، والزراعي على التوالي. يلاحظ وجود بعض التباينات بين هذه النتيجة والنتيجة السابقة، وتعني - عملياً بالنسبة للعائدين -

يعملون على نقل الخبرات التي اكتسبوها من بلدان المهجر إلى الوطن، ويمارسون أو مستعدون لممارسة نفس الأعمال التي كانوا يمارسونها كلما أتيح لهم ذلك. أما بالنسبة لعينة المقيمين، وإن كانت تشير لنفس المعنى إلا أنها أقرب ما تكون إلى مجالات الاستثمار التي يستثمرون فيها أموالهم حالياً داخل الوطن، أو يفكرون في الاستثمار فيها مستقبلاً متى ما توفرت الظروف المناسبة لذلك.

جدول (62) القطاع المستفيد في اليمن من عوائد الهجرة						
من وجهة نظرك: ما هو القطاع المستفيد في اليمن من التحويلات وعوائد الهجرة؟	عينة العائدين إلى الوطن			عينة المقيمين في بلدان المهجر		
	عدد	% للمتعدد	% للعينة	عدد	% للمتعدد	% للعينة
الصناعي	599	%15.5	%46.8	309	%11.0	%24.1
الخدمي	998	%25.8	%78.0	583	%20.8	%45.4
العمراني	1067	%27.6	%83.4	671	%23.9	%52.3
الزراعي	211	%5.5	%16.5	288	%10.3	%22.4
الثقافي	66	%1.7	%5.2	216	%7.7	%16.8
التعليمي	485	%12.6	%37.9	299	%10.7	%23.3
الصحي	292	%7.6	%22.8	322	%11.5	%25.1
أخرى	143	%3.7	%11.2	114	%4.1	%8.9
إجمالي	3861	%100.0	%301.9	2802	%100.0	%218.4

وفي إطار إجابة أفراد العينة على سؤال للتعرف على مدى تحقيق المهاجر لأحلامه التي هاجر لأجلها، بينت النتائج في الجدول (63)، أن معظم المهاجرين حققوا أحلامهم بدرجات متفاوتة نسبياً، وبمعدل أعلى قليلاً لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر بلغ (50%) تقريباً من إجمالي عددهم في العينة، مقارنة بعينة العائدين للوطن والذي بلغ (47%) تقريباً من إجمالي عددهم في العينة.

جدول (63) نسبة ما حققه المهاجر في المهجر					
نسبة التحقق المقدرة		عينة العائدين للوطن		عينة المقيمين في بلدان المهجر	
		عدد	%	عدد	%
نسبة ما تحقق من أحلامك في المهجر.	%0	50	%3.9	83	%5.7
	%10	87	%6.8	109	%7.5
	%20	99	%7.7	94	%6.5
	%30	156	%12.2	159	%11.0
	%40	191	%14.9	184	%12.7
	%50	210	%16.4	211	%14.5
	%60	192	%15.0	168	%11.6
	%70	157	%12.3	151	%10.4
	%80	83	%6.5	119	%8.2
	%90	34	%2.7	76	%5.2
	%100	20	%1.6	98	%6.7
	إجمالي	1279	%100.0	1452	%100.0
معدل التحقق بين أفراد كل عينة		46.82		49.90	

وفي سؤال آخر حول تقييم المهاجر لتجربته في الهجرة والاغتراب بينت النتائج في الجدول (64) أنها كانت من وجهة نظر عينة العائدين للوطن ناجحة ومجدية بنسبة (47.7%)، وفاشلة ومؤلمة بنسبة (8.8%)، وعادية بنسبة (43.5%). وكانت من وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر ناجحة ومجدية بنسبة (48.6%)، وفاشلة ومؤلمة بنسبة (9.4%)، وعادية بنسبة (42.0%)، وجميعها تشير إلى التقييم الإيجابي بشكل عام.

جدول (64) كيف تقيم تجربة هجرتك؟					
العينة		ناجحة ومجدية	فاشلة ومؤلمة	عادية	إجمالي
العائدون للوطن	ت	610	113	556	1279
	%	%47.7	%8.8	%43.5	%100.0
المقيمون في بلدان المهجر	ت	705	137	610	1452
	%	%48.6	%9.4	%42.0	%100.0

وفي ذات الإطار خصصت مجموعة من الأسئلة للتعرف على وجهات نظر أفراد عينة العائدين للوطن حول بعض المتغيرات ذات العلاقة بظاهرة الهجرة على مستوى البيئة اليمنية، كما يتبين من الجدول (65) الآتي:

جدول (65) بعض المتغيرات ذات العلاقة بظاهرة الهجرة على مستوى البيئة اليمنية

	العبارة		ممتازة	جيدة	مقبولة	سيئة	إجمالي
52	تقديرك لمدى التعامل الرسمي في الداخل اليمني مع المهاجرين عند الذهاب	ت	75	303	602	299	1279
		%	%5.9	%23.7	%47.1	%23.4	%100.0
	العبارة		ممتازة	جيدة	مقبولة	سيئة	إجمالي
53	تقديرك لمدى التعامل الرسمي في الداخل اليمني مع المهاجرين عند العودة	ت	85	276	575	343	1279
		%	%6.6	%21.6	%45.0	%26.8	%100.0
	العبارة		مناسب	يحتاج إلى تطوير	غير مناسب ويحتاج تغيير		إجمالي
54	تقديرك للنظام الإداري المتبع في اليمن للتعامل مع المهاجر	ت	56	717	506		1279
		%	%4.4	%56.1	%39.6		%100.0
	العبارة		مشروع خاص	حكومي	قطاع خاص	أخرى	إجمالي
55	ما نوع عملك الحالي في اليمن؟	ت	466	53	149	611	1279
		%	%36.4	%4.1	%11.6	%47.8	%100.0
	العبارة		جيد	مقبول	غير مقبول	لا يوجد	إجمالي
56	كيف تقيم مدى نجاحك في عملك في اليمن؟	ت	248	430	299	302	1279
		%	%19.4	%33.6	%23.4	%23.6	%100.0
	العبارة		الوطن	المهجر	لا فرق بينهما		إجمالي
57	ما مدى تفضيلك؟	ت	882	275	122		1279
		%	%69.0	%21.5	%9.5		%100.0
	العبارة		دائماً	عند الضرورة	لا أنصحهم		إجمالي
58	هل تنصح أولادك بالهجرة؟	ت	144	762	373		1279
		%	%11.3	%59.6	%29.2		%100.0

يتضح من النتائج في الجدول أعلاه أن تقديرات أفراد العينة حول:

مدى التعامل الرسمي في الداخل اليمني مع المهاجرين عند الذهاب، كانت لدى الغالبية منهم مقبولة بنسبة (47.1%)، وبصورة متساوية تقريباً لدى البعض بين جيدة، وسيئة بنسبة (23.7%)، ونسبة (23.4%) على التوالي.

ومدى التعامل الرسمي في الداخل اليمني مع المهاجرين عند العودة كانت لدى الغالبية منهم مقبولة بنسبة (45.0%)، وبصورة متفاوتة لدى البعض بين سيئة، وجيدة بنسبة (26.8%)، ونسبة (21.6%) على التوالي.

وفيما يتعلق بتقديرهم للنظام الإداري المتبع في اليمن للتعامل مع المهاجر فقد كان لدى الغالبية منهم بين جيد، ومقبول بنسبة (56.1%)، و(39.6%) على التوالي.

كما يتضح أن الأعمال التي يمارسها العائدون في اليمن بعد عودتهم من بلدان المهجر توزعت في الغالب بين امتلاك مشروع خاص بنسبة (36.4%)، وأعمال أخرى بنسبة (47.8%)، وهذا يعني أن القطاع الخاص لم يستوعب المغتربين العائدين للوطن، فضلاً عن القطاع الحكومي، لأسباب قد تتعلق بالمهارات والمستوى التعليمي الذي يفتقده السواد الأعظم من العائدين.

ومن حيث تقييمهم لمدى نجاحهم في الأعمال التي يمارسونها في اليمن بعد عودتهم، يرى الذين لديهم أعمال فعلاً أنها جيدة بنسبة (19.4%)، ومقبولة بنسبة (33.6%)، وغير مقبولة بنسبة (23.4%)، في حين بلغ العاطلون عن العمل أو لا يمارسون أي أعمال بنسبة (23.6%)، وهذه المؤشرات تشير إلى حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على مثل هذه الأوضاع للعائدين على المدى القريب والبعيد. خاصة أن غالبية العائدين يفضلون الوطن على بلدان المهجر بنسبة (69.0%)، وهذا التفضيل قد يكون ناجماً عن سوء

الأوضاع، والمعاملات التي تعرضوا لها في بلدان المهجر. ولكنهم من ناحية أخرى ينصحون أبناءهم بالهجرة عند الضرورة القصوى بنسبة (59.6%)، وبنسبة (29.2%) من لا ينصحون أبناءهم بالهجرة.

ملخص النتائج

هدفت الدراسة الميدانية إلى التعرف على أسباب الهجرة اليمنية، والتعرف على أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر، وكذلك التعرف على الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية على الوطن الأم اليمن، وعلى بلدان المهجر من منظورات مختلفة: اقتصادياً، واجتماعياً وثقافياً وسياسياً. وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أولاً: أسباب الهجرة:

- **الأسباب الاقتصادية للهجرة: بينت النتائج أن:**

1. "ندرة فرص العمل وتردي مستوى المعيشة في اليمن" شكَّل سبباً رئيسياً بنسبة (78.4%) للعينتين، وبنسبة (90.6%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (67.6%) لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر، وكان على مستوى عينة العائدين بنسبة تراوحت بين (82.2%)، و(98.1%)، وهي مؤشرات مرتفعة بشكل عام على مستوى كل محافظة، ولكنها أكثر ارتفاعاً وبشكل ملحوظ على مستوى محافظتي لحج، وتعز. وعلى مستوى عينة المقيمين في بلدان المهجر تراوحت النسبة بين (54.3%)، و(79.5%)، وتعد مؤشرات متوسطة ومرتفعة إلى حدٍ ما في إندونيسيا، يليها أمريكا.
2. "الرغبة في تحقيق ما يطمح إليه المهاجر" شكَّل سبباً رئيسياً بنسبة (76.0%) للعينتين، ولدى عينة العائدين بنسبة (93.1%)، ولدى المقيمين في بلدان المهجر بنسبة (61.0%).
3. "العائد من العمل في بلد المهجر أفضل" شكَّل سبباً رئيسياً بنسبة (71.4%) للعينتين، ولدى عينة العائدين بنسبة (90.5%)، ولدى عينة بلدان المهجر بنسبة (54.7%).

4. "تزايد الطلب للأيدي العاملة في بلد المهجر" شكَّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (40.6%) للعينتين، ولدى عينة العائدين بنسبة (56.8%)، ولدى عينة بلدان المهجر بنسبة (26.4%).

●الأسباب الاجتماعية للهجرة: بينت النتائج أن:

1. "الرغبة في تعزيز المكانة الاجتماعية" شكَّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (45.4%) للعينتين، وبنسبة (49.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (42.3%) لدى عينة المقيمين في بلدان المهجر.
2. "النزاعات والصراعات الاجتماعية وغياب العدالة" شكَّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (41.7%) للعينتين، وبنسبة (21.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (60.1%)، لدى عينة بلدان المهجر.
3. "النظرة الدونية للمجتمع تجاه طبيعة العمل أو المهنة في اليمن" لم يشكَّل سبباً لهجرتهم بنسبة (71.6%) للعينتين، وبنسبة (74.7%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (68.8%) لدى عينة بلدان المهجر.
4. "الهجرة من الريف إلى المدينة وتغيُّر أنماط الحياة الإنتاجية والاستهلاكية للأسرة" لم يشكَّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (47.3%) للعينتين، وبنسبة (42.1%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (51.9%) لدى عينة بلدان المهجر.

●الأسباب السياسية للهجرة: بينت النتائج أن:

1. "الهروب من الأوضاع المضطربة في اليمن" شكَّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (47.0%) للعينتين، وبنسبة (28.2%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (63.5%) لدى عينة بلدان المهجر.

2. "نشر الدعوة الإسلامية في بلد المهجر"، لم يشكِّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (86.7%) للعينتين، وبنسبة (93.8%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (80.4%) لدى عينة بلدان المهجر.
3. "صعوبة التعبير عن ـ وممارسة بعض ـ الشعائر الدينية في اليمن"، لم يشكِّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (84.8%) للعينتين، وبنسبة (96.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (74.9%) لدى عينة بلدان المهجر.

- **الأسباب الثقافية للهجرة: بينت النتائج أن:**

1. "الأعمال الأدبية والفنية والثقافية لا تحظى بالدعم والتشجيع في اليمن" لم يشكِّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (61.0%) للعينتين، وبنسبة (66.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (56.7%) لدى عينة بلدان المهجر.
2. "ضعف وشحة المؤسسات الداعمة للابتكار وإنتاج المعرفة" لم يشكِّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (52.6%) للعينتين، وبنسبة (61.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (45.2%) لدى عينة بلدان المهجر.
3. "المبدعون في المجالات الفنية والثقافية لا يحظون بالمكانة التي يستحقونها" لم يشكِّل سبباً رئيسياً لهجرتهم بنسبة (55.3%) للعينتين، وبنسبة (62.9%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (48.6%) لدى عينة بلدان المهجر.

ثانياً: أوضاع المهاجرين في بلدان المهجر:

- **الأوضاع الاقتصادية: بينت النتائج أن:**

1. "فرص العمل المتاحة في بلد المهجر"، أصبحت أكثر صعوبة بنسبة (43.2%) للعينتين، وبنسبة (58.3%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (29.8%) لدى عينة بلدان المهجر.

2. "فرص الاستثمار الشخصي في بلد المهجر"، أصبحت بشروط معقدة ومجحفة بنسبة (63.9%) للعينتين، وبنسبة (84.5%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (45.8%) لدى عينة بلدان المهجر.
3. "فرص تحسين الدخل في بلد المهجر" متاحة، ولكنها تتطلب مهارات نوعية بنسبة (74.3%) للعينتين، وبنسبة (79.1%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (70.0%) لدى عينة بلدان المهجر.
4. بينت نتائج الأسئلة المخصصة لعينة العائدين إلى الوطن أن "فرص الاستثمار الشخصي والنجاح متاحة في اليمن أفضل من بلد المهجر" بنسبة (46.8%)، وليست أفضل بنسبة (41.9%)، وأن "العائد الاقتصادي من عمل المهاجر في بلد المهجر لم يعد مجدياً" بنسبة (51.3%)، ومجدياً بنسبة (40.5%). وفي ذات السياق بينت نتائج الأسئلة المخصصة لعينة المقيمين في بلدان المهجر أن "افتقار المهاجرين اليمنيين إلى المهارات يحرمهم من تطوير أعمالهم" بنسبة (67.4%)، و"تدني المستوى التعليمي للمهاجر اليمني يضعف قدرته من تطوير أعماله" بنسبة (72.1%).

- **الأوضاع الاجتماعية: بينت النتائج أن:**

1. "الاندماج وبناء العلاقات في بلد المهجر"، وجود سهولة في الاندماج الاجتماعي بنسبة (56.2%) للعينتين، وبنسبة (50.4%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (61.3%) لدى عينة بلدان المهجر.
2. "أهم مشاكل المغترب اليمني التي تمنعه من الاندماج، والشعور بالعزلة في بلد المهجر" كانت العادات والتقاليد بنسبة (62.7%) للعينتين، وبنسبة (89.6%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (38.9%) لدى عينة بلدان المهجر.

3. "أغلب مشاكل المهاجرين اليمنيين تتمثل في مخالفة أنظمة وقوانين بلد المهجر" كانت بنسبة (52.4%) للعينتين، وبنسبة (68.5%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (38.2%) لدى عينة بلدان المهجر.
4. "فرص التعليم العالي للأولاد في بلد المهجر" متاحة بنسبة (49.6%) للعينتين، وبنسبة (24.0%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (72.1%) لدى عينة بلدان المهجر
5. المهاجر اليمني يحظى بـ"خدمات صحية مماثلة لأبناء بلد المهجر" بدرجة كبيرة، بنسبة (26.3%) للعينتين، وبنسبة (13.8%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (37.4%) لدى عينة بلدان المهجر. وبدرجة متوسطة إلى حدٍ ما بنسبة (41.5%) للعينتين، وبنسبة (42.8%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (40.3%) لدى عينة بلدان المهجر. ولا يحظى بها بنسبة (32.2%) للعينتين، وبنسبة (43.5%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (22.3%) لدى عينة بلدان المهجر.
6. "وجود جمعيات وجاليات للمهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر تدعمهم وتدافع عن حقوقهم وقضاياهم" بنسبة (26.3%) للعينتين، وبنسبة (27.4%) لدى عينة العائدين، وبنسبة (25.3%) لدى عينة بلدان المهجر.
7. من الأوضاع الاجتماعية التي تم التعرف عليها من قبل أفراد عينة بلدان المهجر "إمكانية زواج المهاجر اليمني من مجتمع بلد المهجر" تعد سهلة بنسبة (52.1%)، وصعبة بنسبة (38.6%)، وأن "علاقات المهاجرين اليمنيين فيما بينهم تنتهي" بالتفاهم بنسبة (50.9%)، وبالتنافس الخلاق بنسبة (28.8%)، وبالتنافس الضار بنسبة (20.3%).

- **الأوضاع السياسية (من وجهة نظر عينة العائدين للوطن): بينت النتائج أن:**

1. "التعبير عن الرأي في بلد المهجر يؤثر على وضع المهاجر" سلباً بنسبة (79.9%).
2. "المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية في بلد المهجر تؤثر على وضع المهاجر" سلباً بنسبة (84.4%).
3. "ممارسة الحقوق السياسية في بلد المهجر تؤثر على وضع المهاجر" سلباً بنسبة (81.0%).
4. "بناء علاقات مع السلطات المحلية في بلد المهجر تؤثر على وضع المهاجر" إيجاباً بنسبة (35.5%)، وسلباً بنسبة (21.3%)، وغير مؤثرة على أوضاع المهاجر بنسبة (43.2%).

- **الأوضاع السياسية (من وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر): بينت النتائج أن:**

1. "حرية التعبير عن الرأي في بلد المهجر" متاحة بشكل كبير بنسبة (45.6%).
2. "المشاركة في الأنشطة السياسية والحزبية في بلد المهجر" غير متاحة بنسبة (56.3%).
3. "بناء علاقات مع السلطات المحلية في بلد المهجر" غير متاحة بنسبة (41.0%).
4. "ممارسة الحقوق السياسية (الترشح في الانتخابات، وتقلد مناصب... إلخ) في بلد المهجر" غير متاحة بنسبة (57.4%).

- **الأوضاع الثقافية: بينت النتائج أن:**

1. "فرص تنمية الميول المهنية والثقافية في بلد المهجر"، متاحة بشكل كبير بنسبة (32.1%)، ومتاحة بشكل محدود بنسبة (42.8%)، وغير متاحة بنسبة (25.1%) لدى العينتين. وكانت الإتاحة بشكل أكبر لدى عينة المقيمين.
2. "فرص تنمية الميول والمواهب الرياضية في بلد المهجر" متاحة بشكل كبير بنسبة (33.5%)، ومتاحة بشكل محدود بنسبة (41.3%)، وغير متاحة بنسبة (25.2%) لدى العينتين. وكانت الإتاحة بشكل أكبر لدى عينة المقيمين.
3. "فرص إبراز المواهب وتنمية المعارف من خلال المشاركة وإقامة الأنشطة الثقافية المختلفة في بلد المهجر" متاحة بشكل كبير بنسبة (31.1%)، ومتاحة بشكل محدود بنسبة (38.7%)، وغير متاحة بنسبة (30.2%) لدى العينتين. وكانت متاحة لدى عينة المقيمين بدرجة أكبر.
4. "الانفتاح على الثقافات الأخرى في مجتمع بلد المهجر متاحة بشكل.." كبير بنسبة (42.8%)، ومتاحة بشكل محدود بنسبة (40.1%)، وغير متاحة بنسبة (17.1%) لدى العينتين. وكانت متاحة لدى عينة المقيمين بدرجة أكبر.

ثالثاً: التأثيرات المتبادلة للهجرة اليمنية على مستوى الوطن من وجهة نظر العينتين:

- **التأثيرات الاقتصادية: بينت النتائج أن:**

1. "التحويلات النقدية للمهاجرين من بلد المهجر لليمن عبر القنوات الرسمية" بنسبة (70.7%) للعينتين، وبنسبة (73.0%) لعينة العائدين، وبنسبة

(68.7%) لعينة بلدان المهجر. في حين يتبين أن من يقوم بتحويلاته النقدية عبر القنوات غير الرسمية بنسبة (29.3%) للعينتين، وبنسبة (27.0%) لعينة العائدين، وبنسبة (31.3%) لعينة المقيمين في بلدان المهجر.

2. المهاجرون العائدون للوطن، استطاعوا تحقيق ما كانوا يطمحون إليه بدرجة كبيرة بنسبة (20.0%)، وإلى حدٍ ما بنسبة (45.0%)، وإلى حد بسيط بنسبة (24.4%)، وبنسبة (10.6%) لم يستطيعوا تحقيق شيء.
3. أن غالبية المهاجرين لا يدخرون في البنوك اليمنية (ودائع، أو سندات مالية... إلخ) بنسبة (81.8%) للعينتين، وبنسبة (77.3%) لعينة العائدين، وبنسبة (85.8%) لعينة بلدان المهجر.
4. الذين لا يمتلكون أسهماً في بعض المؤسسات الاستثمارية داخل اليمن بنسبة (88.6%) للعينتين، وبنسبة (91.6%) لعينة العائدين، وبنسبة (86.0%) لعينة بلدان المهجر.
5. الذين لا يستثمرون حالياً على المستوى الشخصي في مجال العقارات أو في مجالات الخبرة المكتسبة من بلد المهجر على مستوى المنطقة أو الوطن بنسبة (74.6%) للعينتين، وبنسبة (70.3%) لعينة العائدين، وبنسبة (78.3%) لعينة بلدان المهجر.
6. المغتربون المقيمون في بلدان المهجر في الوقت الراهن لا يساهمون في "دعم مشاريع المرافق الخدمية الأساسية (التعليم، الصحة، الطرقات... إلخ) داخل اليمن"، سواءً على مستوى مناطقهم أو على مستوى الوطن بنسبة (69.4%)، باستثناء عدد بسيط منهم وبنسبة منخفضة جداً لا تتجاوز (15%).

- **التأثيرات الاجتماعية: بينت النتائج أن:**

1. "محاولة التغيير الإيجابي في التعايش والسلم الاجتماعي للمجتمع اليمني من خلال التواصل المباشر، وغير المباشر"، تحدث من قبل المهاجر اليمني بصورة دائمة بنسبة (46.2%) للعينتين، وبنسبة (25.9%) لعينة العائدين، وبنسبة (64.0%) لعينة بلدان المهجر.
2. عدم المشاركة "في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية والحد منها"، بنسبة (30.6%) للعينتين، وبنسبة (18.7%) لعينة العائدين، وبنسبة (41.0%) لعينة بلدان المهجر.
3. عدم المساهمة "في تقديم الخدمات الداعمة للمبادرات الاجتماعية الهادفة"، بنسبة (35.5%) للعينتين، وبنسبة (24.9%) لعينة العائدين، وبنسبة (44.8%) لعينة بلدان المهجر. ما يعني أن العائدين أكثر مشاركة وتأثيراً إيجابياً من المقيمين في حل المشكلات والقضايا الاجتماعية داخل اليمن، وكذلك في تقديم الخدمات الداعمة للمبادرات الاجتماعية الهادفة.

- **التأثيرات السياسية: بينت النتائج أن:**

1. غالبية المهاجرين لا يساهمون في "الأنشطة والفعاليات السياسية الرسمية" التي تحصل داخل الوطن بنسبة (64.7%) للعينتين، وبنسبة (66.8%) لعينة العائدين، وبنسبة (62.9%) لعينة بلدان المهجر.
2. الذين لا يشاركون "في أنشطة نشر الوعي وممارسة الحقوق السياسية" بنسبة (60.2%) للعينتين، وبنسبة (65.3%) لعينة العائدين، وبنسبة (55.6%) لعينة بلدان المهجر.

- **التأثيرات الثقافية: بينت النتائج أن:**

1. عدم "دعم مشاريع ومبادرات التعليم وتعليم الفتاة"، بنسبة (32.6%) للعينتين، وبنسبة (23.1%) لعينة العائدين، وبنسبة (40.9%) لعينة بلدان المهجر، وهي الأعلى بشكل عام، ولدى عينة المقيمين بشكل خاص، في حين كانت نسبة التأثيرات الإيجابية متدنية جداً ومتفاوتة بين "غالباً"، و"نادراً"، وبصورة أفضل لدى عينة العائدين للوطن.
2. معظم المهاجرين لا يساهمون "في دعم المبدعين في مختلف المجالات الثقافية" بنسبة (41.8%) للعينتين، وبنسبة (39.6%) لعينة العائدين، وبنسبة (43.7%) لعينة بلدان المهجر، وتشير إلى اتجاه سلبي، وتأثيرات إيجابية محدودة ونادرة في هذا الجانب من قبل العينتين.
3. مساهمة المهاجرين "في المبادرات الهادفة إلى التغيير الإيجابي في وعي وثقافة المجتمع" كانت بنسبة متقاربة إلى حدٍ ما بين "دائماً"، و"نادراً"، وتعد إيجابية، وبين "لا يحدث" كونها سلبية، وجميعها تشير إلى تأثير بدرجة منخفضة، وإيجابي بشكل أفضل.
4. أن المهاجرين - سواءً الذين عادوا للوطن أو المقيمين في بلدان المهجر- يعملون على نقل المعارف والمهارات المكتسبة من بلدان المهجر إلى الداخل اليمني، وهذا يعد تأثيراً إيجابياً.

رابعاً: التأثيرات المتبادلة للهجرة اليمنية على مستوى بلدان المهجر من وجهة نظر المقيمين:

- **التأثيرات الاقتصادية: بينت النتائج أن:**

1. نسبة المهاجرين اليمنيين الذين يدخرون جزءاً من دخلهم "في بنوك بلد المهجر (ودائع، أو سندات مالية... إلخ)" بلغت (57.3%).
2. الذين لا يمتلكون أسهماً "في بعض المؤسسات الاستثمارية داخل بلد المهجر" كانوا بنسبة (74.9%).
3. الذين لا يمتلكون "مشروعاً استثمارياً خاصاً داخل بلد المهجر" بنسبة (70.4%).
4. الذين لا يساهمون "في دعم أنشطة ومشاريع المرافق الخدمية الأساسية (مدارس، مستشفيات، وخدمات اجتماعية) في بلد المهجر" بنسبة (51.3%).

- **التأثيرات الاجتماعية: بينت النتائج أن:**

1. المشاركة "في تقديم خدمات متنوعة للمجتمع الذي يعيش فيه المهاجر في بلد المهجر" تراوحت بنسب متفاوتة بين "دائماً"، و"نادراً"، وهذا يعد إيجابياً إلى حدٍ ما مقارنة بالذين لا يشاركون بنسبة (32.9%).
2. المشاركة "في الفعاليات والأنشطة الاجتماعية المحلية في بلد المهجر"، تراوحت نسبة المشاركة الإيجابية بين "دائماً"، و"نادراً"، و"عدم المشاركة" بنسبة (28.4%).

3. مساهمة المهاجرين "في حملات التبرعات في القضايا الداخلية للمجتمع في بلد المهجر" كانت الأقل تأثيراً من الناحية الإيجابية، حيث كانت نسبة عدم المساهمة (42.6%).
4. "التزام المهاجرين بقوانين بلد المهجر" كان بنسبة تراوحت بين دائماً (36.0%)، وغالباً (30.9%)، وهو ما يشير إلى تأثير إيجابي متبادل بين المهاجر وبلد المهجر من الناحية الرسمية.
5. يسهم "مجتمع المهجر المتعدد في إثراء مدارك ووعي المهاجر" بنسبة تراوحت بين منخفضة (41.0%)، ومتوسطة (45.5%)، ويعد من التأثيرات الاجتماعية الإيجابية لبلد المهجر على المهاجر.

- **التأثيرات السياسية: بينت النتائج أن:**

1. لا يتاح للمهاجر أن يمارس حقوقه "السياسية والحزبية كاملة في بلد المهجر" بنسبة (55.2%).
2. لا يسمح للمهاجر التعبير عن "وجهة نظره السياسية بحرية في بلد المهجر" بنسبة (52.0%)، وتحديداً في كلٍّ من السعودية والكويت وأثيوبيا.
3. محاولة "نقل الصراع السياسي والاجتماعي إلى بلد المهجر" يؤثر سلباً بنسب متفاوتة تراوحت بين دائماً بنسبة (49.3%)، وأحياناً بنسبة (41.1%). ويعد أكثر تأثيراً في كلٍّ من السعودية والكويت.

- **التأثيرات الثقافية: بينت النتائج:**

وجود تفاوت طفيف في مستوى مدى التأثيرات المتبادلة بين المهاجر وبلد المهجر، إلا أنها تعد في مجملها تأثيرات إيجابية من حيث:

1. المشاركة "في الفعاليات والأنشطة الثقافية في بلد المهجر".

2. الإسهام "في إحياء ونشر الموروث الثقافي اليمني الإيجابي في بلد المهجر".
3. دعم المبادرات المشجعة للمبدعين في مختلف المجالات الثقافية في بلد المهجر".

كما بينت نتائج أسئلة التقييم لتجربة الهجرة ذات العلاقة أن:

1. أكثر القطاعات المستفيدة في بلدان المهجر من المهاجرين اليمنيين، من وجهة نظر عينة العائدين للوطن، القطاع الخدمي في المرتبة الأولى بنسبة (88.8%)، وفي المرتبة الثانية القطاع العمراني بنسبة (69.0%)، وفي المرتبة الثالثة القطاع الصناعي بنسبة (59.2%). ومن وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر كذلك جاء القطاع الخدمي في المرتبة الأولى بنسبة (69.7%)، وفي المرتبة الثانية القطاع الصناعي بنسبة (43.9%)، وفي المرتبة الثالثة القطاع العمراني بنسبة (28.4%).
2. أكثر القطاعات المستفيدة من التحويلات وعوائد الهجرة، على مستوى الوطن اليمني من وجهة نظر عينة العائدين للوطن، جاء القطاع العمراني في المرتبة الأولى بنسبة (83.4%)، وفي المرتبة الثانية القطاع الخدمي بنسبة (78.0%)، وفي المرتبة الثالثة القطاع الصناعي بنسبة (46.8%). وبنسب متقاربة بشكل ملحوظ على مستوى القطاع التعليمي والصحي على التوالي. ومن وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر، كذلك جاء القطاع العمراني في المرتبة الأولى بنسبة (52.3%)، وفي المرتبة الثانية القطاع الخدمي بنسبة (45.4%)، وبنسب متقاربة على مستوى كلٍّ من القطاعات الصحي، والصناعي، والتعليمي، والزراعي على التوالي.

3. بينت النتائج أن معظم المهاجرين حققوا أحلامهم بدرجات متفاوتة نسبياً، وبمعدل أعلى قليلاً لدى عينة المقيمين في بلدان المهجرة بلغ (50%)، مقارنة بعينة العائدين للوطن والذي بلغ (47%).
4. تقييم المهاجر لتجربته في الهجرة والاغتراب، بينت النتائج أنها كانت من وجهة نظر عينة العائدين للوطن ناجحة ومجدية بنسبة (47.7%)، وفاشلة ومؤلمة بنسبة (8.8%)، وعادية بنسبة (43.5%). وكانت من وجهة نظر عينة المقيمين في بلدان المهجر ناجحة ومجدية بنسبة (48.6%)، وفاشلة ومؤلمة بنسبة (9.4%)، وعادية بنسبة (42.0%)، وجميعها تشير إلى التقييم الإيجابي بشكل عام.

التوصيات والمقترحات

في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة، وخلفيتها النظرية، يمكن استخلاص مجموعة من التوصيات والمقترحات. نذكر منها:

أولاً.. التوصيات:

1. ضرورة إيلاء منظومة التعليم العام عموماً والجامعي خاصة الأهمية المطلوبة، من خلال تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بما يلبي متطلبات واحتياجات سوق العمل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.
2. إنشاء مراكز تأهيل وتدريب متخصصة لإعادة تأهيل وتدريب العمالة الوطنية المهاجرة والعائدة، لتكون رافداً لخطط وبرامج التنمية الوطنية، لا سيما الاقتصادية والاجتماعية منها، وقادرة على المنافسة والعمل وفقاً لمبادئ الجودة والجدارات والمعايير العالمية.
3. القيام بمبادرات وطنية لإيجاد البرامج المنشئة لفرص العمل، التي تراعي الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية للقوى العاملة اليمنية للتقليل من معدلات الهجرة وآثارها السلبية على مستوى الوطن.
4. بناء خطة استراتيجية وطنية تتضمن سيناريوهات لاستيعاب موجات محتملة من الهجرات العكسية، التي قد تنجم عن التقلبات السياسية في بلدان المهجر وتنعكس سلباً على مستوى الوطن، على غرار ما حدث في ستينيات وتسعينيات القرن الماضي.
5. أكدت الدراسة الميدانية غياب البيئة التي تشجع المهاجرين اليمنيين على الاستثمار لأموالهم التي تمكنوا من الحصول عليها من هجرتهم، وهذا يتطلب من الحكومة اليمنية التشجيع على الاستثمار في اليمن من خلال توفير البيئة الآمنة وتقديم الضمانات والمحفزات اللازمة لذلك.

6. تشجيع المهاجرين على إصدار مجلة متخصصة بدراسات شؤون الجاليات اليمنية وقضايا الهجرة والمهاجرين اليمنيين حول العالم.
7. ضرورة بذل جهد مميز من قبل الدولة، ممثلةً بوزارة المغتربين وبالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، للعمل على ردم الفجوات بين المهاجرين والوطن، وتقديم كل التسهيلات للمهاجرين، مستفيدة من تجارب بعض الدول التي قدمت خدمات نوعية لمواطنيها المهاجرين.
8. التوعية بأن فرص استيعاب هجرات يمنية جماعية في الخارج أصبحت منعدمة، نظراً للقيود الكثيرة التي تميل مختلف بلدان المنطقة والعالم إلى اتخاذها، والتأكيد على أن الهجرة لم تعد استراتيجية ممكنة ومتاحة للجيل الحالي من الشباب، ولا مفر أمامه من خوض تحدي بناء اليمن، والعمل على إرساء قواعد العيش المشترك.
9. تفعيل دور الدولة اليمنية عموماً في حماية مصالح المهاجرين اليمنيين في الخارج عبر القنوات الرسمية المتعارف عليها، من خلال رؤية وطنية طموحة، ورسالة واضحة يبنى عليها عدد من الخطط والأهداف الاستراتيجية، ومنها:

- تشجيع المهاجرين اليمنيين على المزيد من التنظيم الذاتي لشؤونهم في بلدان المهجر في إطار القوانين المعمول بها في تلك البلدان، وذلك في شكل جمعيات وهيئات تضامنية مرخصة تدافع عن حقوق المهاجرين اليمنيين الاقتصادية والإنسانية.
- التأكيد على أهمية اكتساب المهارات كشرط ضروري لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتبني برامج اختيارية للتأهيل وتطوير مهارات المهاجرين.

- حث المهاجرين على رعاية ودعم المبادرات الاجتماعية والأعمال الإنسانية، بما فيها تلك التي تستهدف تجمعات النازحين، وتشمل أعداداً أوسع من المستفيدين في المناطق اليمنية التي ينتمون إليها.
- إنشاء نوادٍ اجتماعية للمهاجرين اليمنيين الحاصلين على جنسيات في بلدان المهجر، للحفاظ على رأس المال البشري اليمني من الشتات، والاعتزاز بالهوية اليمنية.
- تأسيس قاعدة بيانات للمهاجرين، تتيح دراسة ظاهرة الهجرة اليمنية من جوانبها المختلفة، والعمل على تحديثها بصورة مستمرة.

ثانياً المقترحات:

1. إجراء مزيد من الدراسات المستقبلية حول تحليل التراث، سواءً ما هو متاح من الأدبيات التاريخية أو الوثائق أو وسائل الإعلام، وإبراز دور الإنسان اليمني والقيم الأصيلة الناظمة لحياته التي تحدد هوية المجتمع اليمني.
2. إجراء المزيد من الدراسات الميدانية حول ظاهرة الهجرة اليمنية، ومنها الدراسات المعنية برصد وتحليل تأثيرات الحرب الجارية على الهجرة.
3. إجراء دراسة على هجرة الكفاءات العلمية (هجرة العقول)، ورؤوس الأموال اليمنية ـ أسبابها، وآثارها السلبية على الوطن.

مجلس أمناء مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

1- أ/ علوان سعيد الشيباني - رئيس المؤسسة
2- أ/ عمر محمد عمر يعقوب - نائب رئيس المؤسسة
3- م/ جمال عمر محمد يعقوب - عضو
4- صادق منصور الجُماعي - مدير عام المؤسسة
5- أحمد عبدالملك الشيباني - عضو
6- محمد سعيد الأسودي - عضو
7- مها شمسان العزعزي - عضو
8- فارس عثمان الهبوب - عضو
9- بلقيس علي الشيباني - عضو
10- علي أحمد الحضرمي - عضو

مُهاجِرون

مساهمات اليمنيين على مستوى العالم كثيرة، وتكاد تكون الأكثر تأثيراً على اقتصاديات وثقافات بعض البلدان التي هاجروا إليها وانخرطوا في بنائها وضمن نسيجها الاجتماعي، سواء كان ذلك في دول جنوب شرق آسيا أو شرق أفريقيا أو الخليج العربي، وغير ذلك من البلدان.

ومما يؤسف له أن بعض البلدان قد تنكَّرت لدور اليمنيين الحضاري في نهضتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن هذه الخلفية، ولدت تبني مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية فكرة إعداد دراسة موسعة عن دور المغتربين والمهاجرين اليمنيين في بلدان المهجر، وتبلورت هذه الفكرة في الأشهر الأخيرة من العام ٢٠١٩م.

دراسة "الآثار المتبادلة للهجرة اليمنية" بأجزائها التسعة، هي حصيلة جهود باحثين مرموقين في مجالات التاريخ والفلسفة والاجتماع والاقتصاد والأدب والفنون والصحافة والسياسة والاحصاء لعامين كاملين،

مخرجات هذه الدراسة هي ايضاً متاحة أمام المهتمين في منصة إلكترونية انشئت لهذا الغرض، ليسهل الوصول إلى مفرداتها بدون عناء.

لا نقول عن هذه الدراسة بأنها شاملة وتحيط بكل التفاصيل والمفردات، ومع ذلك فنحن نجزم بأنها محاولة جادة في معاينة ظاهرة الهجرة اليمنية، وتفتح أمام الدارسين والمهتمين مساحات جديدة للمعاينة والإضافة في قادم السنين.

علوان سعيد الشيباني
مؤسس ورئيس مجلس أمناء
مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية

مؤسسة الخير للتنمية الاجتماعية
Al Khair Foundation For Social Development
Al Khair
info@muhajirun-ye.org
www.muhajirun-ye.org
ISBN: 979-8-9918480-2-2